

دكتور

علي عبد الرزاق جلبي

أستاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

علم اجتماع السكان



دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

عِلْمُ اجتماعِ السُّكَّان



دكتور
علي عبد الرازق جلبي
استاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية
تليفون : ٤٨٣٠١٦٣



يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير..

صدق الله العظيم

(سورة الحجرات - آية ١٣)

مقدمة الطبعة الرابعة

لله الحمد من قبل ومن بعد

فقـد نفذت الطبعة الثانيـة من كتاب علم اجتماع السكان، ووجدتُ من المناسب اخراج طبعة جديدة مطورة ومنقحة وذلك بعد أن لاحظت:

أولاً : ما لاقاه الكتاب من رواج بين القراء والمهتمين بالسكان واعتمـاده مرجعـاً يستند اليه فى تدريس مقـرر علم اجتمـاع السكان فى اقسام الاجتماع بكليات الآداب بالجامعات المصرية والعربية.

وثانياً : ادركت الحاجـة إلى تحديث بيانات الجـداول المختلفـة التى يشتمل عليا الكتاب خاصة بعد نشر نتائج تعداد عام ١٩٩٦ فى مصر.

وثالثاً : لمست فى ضوء ما وصلنى من ملاحظات نقدية كتبهـا إلى بعض الزمـلاء ممن استعانـوا بتدريس هذا الكتـاب فى مقرراتهم أهميـة تحديث بعض عناصر الكتاب، واضافة فقرات جديدة تعالج موضوعات لم تشملها الطبعات السابقة.

ورابعاً: تنبهت إلى حاجـة الطلاب على مستوى الليسانس والدراسات العليـا إلى ببليوجرافيا ترصد آخر ما صدر من مؤلفـات فى الموضوعات وثيقة الصلة بهذا الكتاب.

وتأسيساً على ذلك وضعت خطـة لتطـوير الكتاب بحيث كانت هنـاك فصول لم يشـملهـا التطوير وهى الفصول الثانى والثالث والرابع والخامس والحـادى عشر والثـانى عشر والثالث عشر . ثم ادخلت تعـديلات على البيانات التى تشملها الفصول الاول والسادس ، واضفت عناصر جديدة

إلى مكونات الفصول الثامن والتاسع والعاشر وكتبت فصلاً جديداً اضفته إلى الكتاب يعالج مشكلة البطالة فى مصر فى إطار التنمية ، وتابعت من خلال قائمة المراجع ما نشر أخيراً من رسائل الماچيستير والدكتوراه أو المقالات والكتب حول الموضوعات ذات الصلة.

ولا يزال هناك أمل فى تطوير الكتاب فى المرحلة القادمة إن شاء الله، بناء على ما قد يتوافر لنا من كتابات حديثة ، وما قد يصل إلينا من ملاحظات نقدية.

وربما كان من المناسب تقديم الشكر أولاً للسيد/هاني خميس المعيد بقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة الإسكندرية علي ما قدمه من عون في تطوير فصول الكتاب وإلي الاستاذ سعيد عبد الغني مدير الدار الفنية للطباعة والنشر علي ما بذله من جهد في إخراج الكتاب علي هذا النحو وإلي الحاج صابر عبد الكريم صاحب ومدير دار المعرفة الجامعية علي اهتمامه بإعادة طبع الكتاب وإصدار هذه الطبعة الجديدة.

والله الموفق إلى سواء السبيل.

على عبد الرازق جلبى

أكتوبر ١٩٩٨

مقدمة الطبعة الثالثة

بسم الله الرحمــن الرحيـم

«الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله»

«صدق الله العظيم»

وقد نفذت الطبعة الثانية من كتاب **«علم اجتماع السكان»**، والتي أحدثت مجموعة متباينة من ردود الفعل بين المهتمين بموضوع الكتاب. حيث وجد البعض في ما جاء به الكتاب برنامجاً مناسباً يمكن الاعتماد عليه في تدريس مقرر **«علم السكان»** في الجامعة. وتحدث إليّ بعضهم الآخر في ما اثاره الكتاب من قضايا ورأيهم فيها وما حركة في نفوسهم من ملاحظات وانتقادات، حيث اهتم بعضهم بقضية السكان والتنمية، وأخذ على الكتاب إغفاله تعمق هذه القضية في المجتمع المصري، وأشار البعض إلى توقف الكتاب في تتبعه لقضية نظرية علم اجتماع السكان عند حدود معينة، لم يتسع ليشمل نظريات جديدة بدأت تأخذ مكانها في دراسات السكان في الآونة الاخيرة، وذلك مثل نظريات التبعية أو غيرها - ولاحظ البعض الثالث أن الكتاب قد توقف عند احصاءات وتعدادات مرت عليها عشرات السنوات، وقد صدرت نتائج تعداد ١٩٨٧ في مصر يمكن بناء عليه مراجعة ما ورد في الكتاب من بيانات تتعلق بواقع السكان في المجتمع المصري. ويمكن أن أحصر البعض الاخير من ردود الفعل هذه في ما كان يعبر عنه الطلاب في قاعات الدرس من تساؤلات واستفسارات حول عناصر متباينة من مادة الكتاب وهو ما لا يقع تحت حصر.

والحق أن حرصي على إصدار الطبعة الثالثة من هذا الكتاب، مرجعه

الاساسي إلى هذه المجموعات من الاستجابات وردود الفعل ، حيث أضفت إلى هذه الطبعة المزيدة والمنقحة ما قد يسهم في دعم الكتاب كمرجع أساسي في هذا الصدد. وتركت تعمق قضية السكان والتنمية في مصر أو غيرها من بلاد عربية، لطلاب الدكتوراه والماجستير الذين أشرف عليهم ، وقد انجز بعضهم دراسته وموضوعها السياسات السكانية والتحول الديموجرافي[1]،ولايزال البعض الآخر يعملون بجد في دراساتهم، حول تغير السكان والتنمية[2] ، أو حول السياسة الصحية ووفيات الأطفال[3] ، أو نمو السكان ومشروعات التنمية[4] ، أو نسق القيم وسياسات إعادة توزيع السكان[5]. وتحاول معظم هذه الدراسات الاستفادة من إمكانيات نظرية التبعية في تحليل موضوعاتها . كما اهتمت هذه الطبعة من الكتاب بمراجعة ما ورد به من بيانات تتعلق بواقع السكان في مصر ، من حيث الحجم والتكوين والتوزيع والنمو وغيره ، استناداً إلى ما أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من مؤلفات بناء عي نتائج تعداد عام ١٩٨٧ الاخير في مصر. وعنيت هذه الطبعة بإضافة قائمة برسائل الماجستير والدكتوراه التي نوقشت في جامعات ومراكز ومعاهد البحث العلمي في مصر، وتناولت جانباً أو آخر من جوانب السكان ، اسهاماً في توثيق هذا الجهد واقتصاداً في توفير جهود الباحثين في هدا الصدد.

وعلى في الأخير، اعترافاً بالفضل لذويه، أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الزملاء والأساتذة في الجامعات المصرية والعربية الذين اعتمدوا

---

(١) أحمد خليفي، سياسات السكان والتحول الديموجرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، ماجستير غير منشورة - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٩١.

(٢) علاء الحداد، موضوع مسجل للحصول على درجة الدكتوراه.

(٣) محمد عادل إبراهيم، موضوع مسجل للحصول على درجة الماجستير.

(٤) حنان عبد الرءوف، موضوع مسجل للحصول على درجة الماجستير.

(٥) جمعة رحومة، موضوع مسجل للحصول على درجة الماجستير.

كتاب علم اجتماع السكان كمرجع أساسي في هذا الميدان ، وإلي السيد الدكتور أحمد البنا المدير بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالإسكندرية ، الذي تفضل بمراجعة بيانات السكان في مصر ، بكل اخلاص وتفان . والاستاذ محمد عادل إبراهيم، الطالب الجزائري المبعوث لدراسة الماچستير ، على ماقدمه من جهد في سبيل توثيق الرسائل العلمية في مصر . والاستاذ سعيد عبد الغني مدير الدار الفنية للطباعة والنشر والعاملين معه، على ما بذلوه من جهد وعناية في إخراج الكتاب وقبل ذلك إلى الاستاذ صابر محمد عبد الكريم صاحب ومدير دار المعرفة الجامعية على إصراره ورغبته في ظهور هذه الطبعة التي آمل أن تنال الاهتمام من جانب المشتغلين بهذا الميدان مثل الطبعات السابقة..

والله ولي التوفيق،،،

المؤلف

دكتور علي عبد الرازق جلبي

ابريل ١٩٩٢



مقدمة الطبعة الثانية

قصدت بالطبعة الأولى لهذا الكتاب تحقيق هدفين ، الأول بيان أصول علم اجتماع السكان ، والثاني توضيح التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية . لقد اهتم الكتاب في البداية بإلقاء الضوء على علم اجتماع السكان باعتباره أحد أنواع الدراسات السكانية، وواحداً من فروع علم الاجتماع. كما أوضح الطريق الذي أخذ يشقه هذا العلم بين الديموجرافيا والدراسات السكانية الاقتصادية والجغرافية . ثم أجرى تحليلاً نقدياً لمجموعة القضايا النظرية التي ظهرت في نطاق علم اجتماع السكان ، وكشف عن قواعد المنهج التي يعتمد عليها في بحثه للظواهر السكانية، وقارن بين نماذج التحليل السكاني المختلفة من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها ، وركز على التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية ، وأوضح كيف يمكن فهم الخصوبة في ضوء عناصر البناء الاجتماعي ، خاصة في علاقتها بالأسرة والطبقة الاجتماعية والقيم الثقافية ، وبين إلى حد يمكن أن يساعد ربط الهجرة بدوره الأسرة على ثراء فهمنا لهذه الظاهرة السكانية ، وكيف أن تعمق ظاهرة الوفيات يتوقف على ربطها بالإطار الاجتماعي الاشمل وخاصة بالطبقات الاجتماعية في المجتمع.

ثم عالج طبيعة السياسة باعتبارها موقفاً ايجابياً يتخذه الانسان في محاولة منه لتحقيق التوازن بين السكان وموارد العيش وكيف أن هذا الموقف يتطلب معرفة مسبقة باتجاهات نمو السكان، وقد يستند هذا الموقف إلى دعائم قانونية أو غيرها في دعمه وتثبيته.

وتضيف الطبعة الحالية لهذا الكتاب إلى الهدفين المذكورين هدفاً آخر يتمثل في محاولة توسيع نطاق التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية

وإكسابه طابعاً أكثر شمولاً ، من خلال ربط ظواهر السكان بظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع . ولذلك انصب جانب من الفصول التي جاءت بها هذه الطبعة الثانية ، على تحليل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين السكان والتنمية ، وبيان العوامل التي أدت إلى الاهتمام بهذه المسألة ، والمفهومات المستخدمة في تصور متغيرات السكان والتنمية ، والقضايا التي طرحها الباحثون في محاولة فهم وتفسير طبيعة هذه العلاقة، ومواجهة تحدياتها . ثم تركز جانب آخر من هذه الفصول على تحليل العلاقات المتبادلة بين ظواهر بناء السكان وعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بخاصة ظواهر حجم السكان وتكوينهم العمري والتوزيع الريفي والحضري للسكان، التباين السكاني، والقوة العاملة والبطالة . ثم انصب الجانب الآخر من هذه الفصول على تناول العلاقات المتبادلة بين ظواهر نمو السكان والوفيات والهجرة الدولية ، والاستراتيچيات البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية.

ولقد حظيت الطبعة الأولى لهذا الكتاب باهتمام وتعليقات الكثيرين. كما حازت على جائزة جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٢ للتشجيع العلمي، بعد أن أجاز السادة أعضاء اللجنة المكونة من السيد الاستاذ الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى والسيد الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث عميد كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، والسيد الاستاذ الدكتور عبد الفتاح وهيبة رئيس رئيس قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الإسكندرية ، أجازوا الكتاب وأقروا باستحقاقه للجائزة . ولذلك انتهز هذه الفرصة لاتقدم لهؤلاء الاساتذة الاجلاء بخالص شكري وعرفاني . كما اتقدم بالشكر إلى زملائي اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذين كان لتشجيعهم وتعاونهم أكبر الأثر في انجاز الكتاب بطبعتيه . واشكر الزميل السيد محمد الرامخ المعيد

بالقسم ، والزميل محمود حمدي الباحث بالقسم، على ما قدماه من جهد في إخـراج الطبعـة الثانيـة . واتجـه بالشكر إلى السيد/ صابر محمد عبد الكريم صاحب ومدير دار المعرفة الجامعية وإلى السـيد/ سعيد عبد الغني مدير الدار الفنية للطباعة والعاملين معه ، على ما اعطوه جميعاً للكتاب من اهتمام.

وأرجو أن يثير الكتاب في طبعته الثانيـة نفس الاهتمام الذي أثارتـه الطبعـة الأولى ، وأن أتلقى من الملاحظـات والتوجيهـات والانتقادات ما يعينني على تطوير كل جهد لي في المستقبل إن شاء الله.

والله ولي التوفيق،،

علي عبد الرازق جلبي



مقدمة الطبعة الأولى

جذبت دراسة السكان انتباه الكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور ، ونتج عن الكتابات التي ظهرت في هذا الصدد فكراً سكانياً كان له دوراً بارزاً في نضج وتطور دراسة السكان في المراحل الحديثة والمعاصرة من تاريخ الفكر الانساني . ولقد نشطت اليوم نظماً فكرية متباينة وكرست كثيراً من جهودها من أجل المزيد من الوضوح والدقة في دراسة الظواهر السكانية والتنبؤ بأحوالها في المستقبل . فأخذ عالم الاقتصاد يظهر اهتماماً متمايزاً بالسكان ، واتجه علماء الجغرافيا نحو تناول موضوع السكان بالتحليل والتفسير ، وتبلورت أنواع متباينة من المعادلات الاحصائية التي تدل على مبلغ اهتمام علماء الاحصاء بدراسة السكان ، وبدأ علماء الاجتماع يشقون طريقهم بين هذه الاهتمامات المتنوعة بدراسة السكان . وانقسمت مجموعة العلوم هذه في اهتمامها بدراسة السكان . وانقسمت إلى مجموعتين : تعرف الأولى باسم الديموجرافيا وتتمثل في اهتمام الاحصاء بدراسة السكان، وتعرف الثانية باسم الدراسات السكانية وتشتمل على اهتمام الاقتصاد والجغرافيا والاجتماع بدراسة الظواهر السكانية . وكانت هناك مجموعة متباينة من العوامل التي تفاعلت وتضافرت وجعلت هذه النظم الفكرية المختلفة تجد في نشاطها المعاصر نحو دراسة السكان ، وتحرص في ذات الوقت على أن تقدم فهماً مغايراً لما كان سائداً في الفكر السكاني القديم من ناحية، وعلى تعميق النظرة المتخصصة التي تضع حدوداً فاصلة بين اهتمامات كل علم منها والآخر في دراسته للسكان من ناحية أخرى . وكانت ظواهر نمو السكان في العالم وزيادة عددهم بل وتضخمهم وانفجارهم في بعض المجتمعات، وانتشار أفكار روبرت مالتس التشاؤمية التي تتنبأ بمستقبل مظلم للبشرية من بين العوامل ذات الاهمية النسبية فيما حققته دراسة

السكان من تطـور ونضوج ووضوح على صعيـد الديموجرافيـا والدراسات السكانية.

وعلى الرغم من أن علم اجتمـاع السكان يعـد علمـاً حـديث النشـأة بمقارنتـه بالديمـوجرافيا ، والدراسات السكانية الأخـرى - اقتصـادية وجغرافية- قد استطاع أن يشق طريقه بصعوبة بالغة بين هذه الاهتمامات العلميـة ، إلا أن هذا لم يحل دون أن يتحقق لهذا العلم استقـلاله كنظام فكري وأن يتمتع بمكانة لا بأس بها بين غيره من فروع علم الاجتماع من ناحية، وبين مجموعة الدراسات السكانية من ناحية أخرى.

وتشهـد على ذلك مظاهـر التطـور التي استطاع هذا العلم النامي أن يحققها في مجال تحديد موضوعه، وبلورة قضاياه النظرية وتنمية منهجه، وتميز طريقتـه في تحليـل وتفسير الظواهــر السكانية . فلقـد وجد علماء الاجتمـاع الذين اهتمـوا بدراسة السكان في ميـل الديموجرافيـا إلى تحليـل العلاقـات بين الظواهـر السكانيـة فقط وفي اتجـاه الجغرافيـا نحو تنـاول الظواهـر السكانية في علاقتهـا بالظـواهـر الجغـرافية مثل البيئـة والأرض والمناخ،وفي رغبة علماء الاقتصاد في الاستفادة من المتغيرات السكانية في تعميق فهمهم للظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وجد علماء الاجتماع في هذه الميـول والاتجاهات مبـرراً قويـاً لهم في تحقيق مطلبهم الملـح في شرعيـة قيام وبلورة اهتمامهم بدراسة الظواهـر السكانيــة في صورة علم فرعي ظهـرت له تسميات مختلفــة منها المورفولوجيا الاجتماعية والديموجرافيا الاجتماعية والسكان والمجتمع وعلم اجتماع السكان أخيراً.

ويتجسد حرص علماء الاجتماع على توفير الشروط النظرية والمنهجية لهـذا العلم الفرعي ، وتثبيت دعـائم استقلاله وتميزه عن مجموعـة النظم الفكريـة الأخـرى في هذا الصـدد ، **أولاً** في وفـرة القضايـا الامبيريقيـة الاستقرائية حـول المتغيرات السكانيـة والاجتماعيـة ، التي تنطوي عليها كتابات المشتغلين حديثاً بهذا العلم، وقيام محاولات متباينة لتصنيف

هذه المجموعة الكبيرة من القضايا النظرية والتي من أهمها محاولة تصنيف نظريات علم اجتماع السكان إلى نظريات المدخل المحافظ ونظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية.

وثانياً: في الاستعانة بمناهج وطرق وأدوات البحث الاجتماعي في دراسة الظواهر السكانية ، وذلك في التغلب على مشكلات التعدادات والتسجيلات الحيوية والبيانات الجاهزة كمصادر أساسية للمعطيات السكانية في الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى ، وفي تكملة جوانب النقص في مادة ومعطيات هذه المصادر . **وثالثاً**، في إجراء تحليل اجتماعي للظواهر السكانية مثل ظواهر بناء السكان وتغيره على ضوء البناء الاجتماعي للمجتمع، وخصائصه البنائية والدينامية وخاصة الأسرة ، والطبقات الاجتماعية والقيم والمعايير الاجتماعية والتنمية الاجتماعية . **ورابعاً** في اقتراح السياسة السكانية المناسبة مع ظروف المجتمع، وتحديد القواعد اللازمة لضبط وتوجيه الظواهر السكانية.

وينصرف اهتمام الكتاب الذي بيدنا نحو التعريف بعلم اجتماع السكان من هذه النواحي، والوقوف على أصوله النظرية والمنهجية ، وبيان كيفية الربط بين السكان والمجتمع . ومن هنا قسمت الكتاب إلى بابين الأول يدور حول أصول علم اجتماع السكان ، وينطوي على خمسة فصول تعالج ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع ، ووضع علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية ، ونظرية علم اجتماع السكان، ومنهج البحث في هذا العلم، ونماذج التحليل السكاني ، ويدور الباب الثاني حول السكان والمجتمع، ويشتمل على خمسة فصول تتناول بناء السكان والنظم الاجتماعية، والخصوبة والبناء الاجتماعي، والهجرة ودور الأسرة ، والوفيات والطبقات الاجتماعية ، والسياسة السكانية ، حرصت في كل هذه المعالجات على أن تكون الأمثلة المستخدمة في التحليل من واقع مجتمعنا المصري ، ولذلك استفدت بما توافر تحت يدي من معطيات وبيانات سكانية تتعلق بحجم السكان في مصر ونموهم ،

وتكوينهم العمري والمهني ، ومعدلات مواليدهم وخصوبتهم وهجرتهم ووفياتهم ، كما استعنت كذلك بنتائج بعض الدراسات المصرية السابقة حول الظواهر السكانية فيما قدمت من تحليلات وتفسيرات للظواهر السكانية في المجتمع المصري . وبناء على هذا ، وبرغم أن الكتاب الذي بيدنا يعتبر أول كتاب قد صدر بالعربية تحت هذا العنوان على حد علمي، فأنا لا ادعى بأني أول من كتب من المشتغلين بعلم الاجتماع في دراسة السكان ، إذ هناك مؤلفات رائدة سبقتني في هذا المجال أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، كتاب سكان المجتمع العربي الذي وضعه المرحوم الاستاذ الدكتور أحمد الخشاب . وكتاب دراسات في السكان الذي اشترك في تأليفه السادة الاساتذة الدكتور حسن الساعاتي والدكتور عبد الحميد لطفي، الذين اعترف بفضلهم جميعاً هم وغيرهم فيما انطوى عليه كتابي من أفكار . وفي مقام الاعتراف بالفضل اسجل بكل الاعزاز والتقدير اهتمام استاذي الدكتور محمد عاطف غيث بهذا الكتاب وتشجيعه المستمر وحثه على ضرورة الانتهاء منه . كما اذكر بالفضل لزملائي في قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية تشجيعهم وتعاونهم في توفير كل ما ساعد على إخراج هذا الكتاب . أما السيد صابر عبد الكريم صاحب دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع وكذلك العاملين بالمطبعة الفنية للطباعة والنشر فلهم جزيل الشكر على ما بذلوه من جهد في طباعة الكتاب . وكل ما ارجوه أن أكون وفقت في تحقيق ما حددته لهذا الكتاب من أهداف ، وأن يسد كتابي هذا بعض النقص في المكتبة العربية ، كما ارجو أن أجد لدى المشتغلين بدراسة السكان الذين يسمح وقتهم وتسمح ظروفهم بالإطلاع على هذا الكتاب ما يعين على تلافي ما جاء به من ثغرات في المستقبل إن شاء الله.

والله ولي التوفيق،

علي عبد الرازق جلبي

الباب الأول

أصول علم اجتماع السكان

الفصل الأول

الظواهر السكانية وضرورة دراستها في المجتمع

تمهيد

أولاً : السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع

ثانياً : الظواهر السكانية وأنواعها

ثالثاً: ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع

تمهيد :

يعتبر السكان أحد الموضوعات العديدة التي تدخل ضمن اختصاصات علم الاجتماع،والتي يوليها المشتغلون به جانباً لا بأس به من اهتماماتهم، ويستندون في ذلك إلى عدة اعتبارات نستطيع أن نتعرف عليها من خلال النظر إلى تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه، وبيان أقسامه ومجالات اهتمامه أو غير ذلك. واستناداً إلى ذلك يتصور المهتمون بدراسة السكان في علم الاجتماع مجموعة متباينة من الظواهر السكانية تنصرف إليها جهودهم في البحث والدراسة، ومن الضروري ونحن بصدد دراسة السكان أن نقف على أنواع هذه الظواهر السكانية. كما يرتب المشتغلون بعلم الاجتماع والمهتمون بدراسة السكان عدة نتائج توضح ضرورة وأهمية دراسة هذ الظواهر السكانية في المجتمع ومن هنا وجدت أنه من المناسب ونحن نبدأ في إلقاء الضوء على علم اجتماع السكان أن نخصص الفصل الحالي لتناول الاعتبارات التي تدخل السكان ضمن اهتمامات علم الاجتماع، ولتوضيح أنواع الظواهر السكانية، ثم بيان ضرورة وأهمية دراسة هذه الظواهر السكانية في المجتمع.

أولاً - السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع :

الواقع أن العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان من طبيعة خاصة تتمايز وتختلف عن العلاقة التي يمكن أن نجدها تربط بين هذه الدراسة وغيرها من علوم أخرى. فعلى الرغم من أن دراسة السكان ذاتها أقدم من علم الاجتماع، وذلك لأنها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة ومتعددة منها الفلسفة والاقتصاد والاحصاء والجغرافيا والطب والبيولوجيا وغيرها كما سنوضحه بالتفصيل فيما بعد[1]، إلا أن هذه

---

(١) أنظر الفصل الثاني.

الدراسة للسكان ما لبثت أن اصبحت اليوم أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع عنه بأي علم آخر[١]، إلى الحد الذي اكتسبت معه هذه الدراسة مكانة لا بأس بها بين غيرها من دراسات ينقسم إليها علم الاجتماع، واصبحت ميداناً متميزاً في إطاره. وليس أدل على صحة هذا غير الوضع الذي تحتله دراسة السكان في تنظيم الكليات الجامعية في أغلب دول العالم، فمن الملاحظ أنه قد تم توطين هذه الدراسة وبشكل متكرر في أقسام علم الاجتماع بأغلب هذه الكليات. وكان علم الاجتماع من أكثر الميادين التي حصل من خلالها دارسو السكان على درجات علمية متقدمة. أضف إلى ذلك أنه سواء تخصص الطالب في علم الاجتماع أم لا، فمن المحتمل أن يحصل الطالب الذي يلتحق بإحدى برامج علم الاجتماع العام، على مقدمة أولية في دراسة السكان على الأقل، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية تكرس الغالبية العظمى من مراجع ومؤلفات المدخل إلى علم الاجتماع، قسماً منها لمعالجة موضوعات السكان مثل حجم السكان وتكوينهم والخصوبة والوفيات والهجرة وما إليها مع احتمال التباين بين هذه المراجع من حيث مستوى النضج النظري والمنهجي في معالجة موضوعات السكان[٢].

ونستطيع أن نستطرد في سرد غير ذلك من مظاهر تدل على أن دراسة السكان تمثل اليوم ميداناً متميزاً للدراسة في علم الاجتماع، غير أن هذا قد يكون على حساب تناول الاعتبارات والعوامل التي أدت بعلماء الاجتماع إلى اعتبار دراسة السكان ميداناً متميزاً في نطاق علمهم.

وقد نكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى أهم هذه العوامل والاعتبارات

(1) K. Davis, The Sociology of Demographic Behavior, in Merton, et al., Sociology to day, Basic Book, Inc., New York, p. 309.
(2) W. G. Moore, Sociology & Demography, in P. N. Hauser, & O. D. Duncan, edt., The Study of Population, The University of Chicago Press, 1959, p. 832.

خاصة ما تعلق منها بموضوع الدراسة في علم الاجتماع ومجالاته واهتماماته، وما اتصل بمستويات التحليل في نطاقه، وأخيراً ما كان له صلة بالنظرية في هذا العلم.

وليس هناك أوضح من كتب المدخل إلى علم الاجتماع في إلقاء الضوء على موضوع هذا العلم ومجالات اهتمامه. كما أن عدم وجود الاتفاق بين هذه الكتب في هذا الصدد يسمح لنا بالحرية في اختيار احداها كمثال في تحديد موضوع هذا العلم ومجالات اهتمامه. ولذلك فقد اكتفينا بما ذهب إليه بروم وسيلزنيك Broom & Selznick بأن «علم الاجتماع يسعى إلى اكتشاف البناء الأساسي للمجتمع الانساني والتعرف على القوى الرئيسية التي تربط بين جماعاته أو تضعف العلاقة بينها وكذلك دراسة الظروف التي تعمل على استمرار أو تغير المجتمع والحياة الاجتماعية»[1]. وإن كان هذا القول يدل على شئ فإنما يدل على أن المجتمع من حيث بناؤه وتغيره يمثل موضوع الدراسة في علم الاجتماع. ولما كان المشتغلون بعلم الاجتماع يحرصون على بيان أقسام هذا الموضوع أو مجالات اهتمامه على حد تعبيرهم، فإننا نجد فيما ذهب إليه جرين Green أن المجتمع كموضوع للدراسة في علم الاجتماع - يتكون من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح[2]، أقرب مثال على توضيح أقسام ومجالات اهتمام علم الاجتماع. وبناء عليه يمكن القول أن النظر إلى السكان باعتبارهم أحد مكونات المجتمع، وواحداً من مجالات اهتمام هذا العلم كان في مقدمة الاعتبارات والعوامل التي جعلت من السكان ميداناً للدراسة في علم الاجتماع، وكان من نتيجة نظرتهم إلى السكان باعتباره أهم عنصر في البناء الاجتماعي، والذي يتوقف عليه وجود مختلف العناصر الأخرى في هذا البناء وخاصة

(1) L. Broom & Selznick, Sociology. Harber & Row, Pub. New York, 1955, p. 3.
(2) A. Green, Sociology, New York, 1960. p. 21.

الجماعات والأدوار والقيم والثقافة والنشاط وما إليها. وطالما كان وجود الجماعات وتكوينها يتوقف على وجود السكان، وكان ظهور الأدوار في حاجة إلى من يؤديها أو يلعبها من السكان، وطالما كان السكان هم الذين يكونون لانفسهم القيم والعادات والتقاليد وغيرها من أساليب الثقافة التي توجه حياتهم، وهم أيضاً غاية أي جهد أو نشاط انساني في المجتمع، وهم في الوقت نفسه وسيلة هذا النشاط، إذ لا يمكن أن يقوم النشاط في مجال الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التعليم أو السياسة أو الدين أو الترفيه بغير السكان، ومثل هذا النشاط لا يهدف أحد غير السكان(١). ولقد كانت هذه النظرة إلى السكان من أهم الاعتبارات والعوامل التي أدت إلى اعتبار السكان ميداناً للدراسة في علم الاجتماع. كما وجد هذا الاعتبار ما يدعمه فيما درج عليه المشتغلون بعلم الاجتماع عند تحليل الظواهر الاجتماعية، من الاعتماد على المعطيات الديموجرافية أو السكانية والإفادة من هذا التحليل على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة وجماعات الأقليات والتدرج الاجتماعي والقيم والنسق السياسي وما إلى ذلك. إذ يمكن الاستفادة من حجم الأسرة وعدد أطفالها، والتكوين العمري ومعدل النوع داخلها والعمر عند الزواج وما إلى ذلك باعتبارها حقائق ومعطيات ديموجرافية هامة في تناول وتحليل ظاهرة الأسرة. وكذلك يمكن الإفادة من أنماط الخصوبة ومعدلات الوفيات والتكوين النوعي والعمري وحجم الأسرة وتيارات الهجرة وغيرها من معطيات وحقائق ديموجرافية في دراسة المدينة وإلقاء الضوء على مستوى التحضر والحياة الحضرية التي تميزها. وعندما ينصرف الاهتمام نحو تحليل المصادر الاجتماعية للتحيز والتمييز بين جماعات الأقليات، فإنه يستطيع الاستفادة من معطيات وحقائق ديموجرافية وسكانية مثل الحجم والتكوين والإقامة وغيرها في هذا

---

(1) T. L. Smith, Foundation of Population Study, J. B. Lippincott Company, New York, 1960. p. 3.

التحليل. كما يمكن الإفادة من مثل هذه الحقائق والمعطيات الديموجرافية في تحليل البناء السياسي والسلوك الانتخابي والاتجاهات السياسية، أو في اتخاذها كمؤشرات على الطبقة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وإلقاء الضوء على طبيعة التدرج الاجتماعي والبناء الطبقي في المجتمع... الخ[1].

وثمة اعتبار أو عامل ثالث له أهميته في النظر إلى السكان كميدان للبحث في علم الاجتماع، وهو أن تحليل وتناول الظواهر السكانية في علاقتها بالظواهر الاجتماعية يزيد من قدرتنا على الوصول إلى أعلى مستوى في التعميم وتجريد المعطيات والوقائع الامبيريقية، ويزيد بالتالي من قدرتنا على تطوير النظرية. وهذا هو نفس الهدف الذي تسعى إليه نظرية علم الاجتماع، بل هو من الاهتمامات الرئيسية لنظرية علم الاجتماع للتعرف على العموميات في الانساق الاجتماعية. وهكذا يمكن القول بأن حرص المشتغلون بعلم الاجتماع على تناول الظواهر الاجتماعية لا ينفصل عن حرصهم على بلورة وصقل نظرية علمهم. إذ عندما يدرس الاتجاه البنائي الوظيفي مثلاً الانماط المتكررة للفعل الاجتماعي «الابنية» ونتائجها «الوظائف» فإنه يهدف من وراء ذلك صياغة القضايا العامة التي توضح الوظائف الجوهرية والضرورية في استمرار وبقاء أي مجتمع. وبناء على ذلك يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن بقاء المجتمعات الانسانية واستمرارها يتوقف على وجود التناسل بين سكانها وعلى قدر أدنى من التحكم في وفياتها... ومن هنا كانت الخصوبة والوفيات ظواهر سوسيولوچية ترتبط بوظائف ضرورية أخرى للمجتمعات الانسانية أكثر منها ظواهر بيولوجية... وبالمثل يمكن اشتقاق قضايا تعميمية أخرى بناء على هذا الاتجاه النظري يلخص وقائع امبيريقية متعلقة بظواهر ديموجرافية مغايرة مثل الهجرة وهي قضايا تفيد

(1) W. E. Moore, Sociology & Demography, Op. Cit., pp. 839 - 844.

في تطوير وبلورة هذا الاتجاه النظري من ناحية ثانية[1]. ولكل من هذه العوامل مجتمعة ولغيرها من عوامل واعتبارات سنشير إليها في أماكن متفرقة من هذا الكتاب، اعتبر السكان ميداناً للبحث في علم الاجتماع، وكان من نتيجة ذلك أن ظهر وتطور واحد من فروع علم الاجتماع أخذ تسميات مختلفة منها السكان والمجتمع والديموجرافيا الاجتماعية وآخرها علم اجتماع السكان ليجمع أشتات ثمار ذلك الجهد الذي بذله علماء الاجتماع في دراسة الظواهر السكانية، والذي سنجتهد في بقية فصول هذا الكتاب في إلقاء الضوء عليه.

ثانياً - الظواهر السكانية وأنواعها :

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات في دراسة السكان وغيرها يضع المشتغلون بعلم الاجتماع تصوراً للسكان، وما يرتبط به من ظواهر سكانية متنوعة. إذ ينظر بعضهم إلى كل كتلة بشرية تعرف باسم السكان على أنها جسم بشري ينمو ويتحرك، ومن ثم فإنهم يتصورون أن لهذا الجسم بناء Structure كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغير Change وينظر البعض الآخر إلى السكان على أنه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع وإنه برغم أن هذا العنصر يتمتع مثل غيره من عناصر البناء بقدر من الثبات والاستقرار النسبي إلا أنه يتغير أيضاً شأنه شأن غيره من عناصر بنائية أخرى. ومن هنا أمكن لهؤلاء الباحثون أن يفرقوا بين عدد من الظواهر السكانية ترتبط بالسكان كعنصر بنائي وبين عدد آخر من هذه الظواهر تترتب على تغير السكان، بحيث يحصرون الظواهر السكانية المرتبطة ببناء السكان في ظواهر حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم وكثافتهم، ويحددون الظواهر السكانية ذات الصلة بتغير السكان في ظواهر نمو السكان وتغير السكان وتحول وزيادة السكان وتضخم السكان وانفجار السكان، وما إليها من ظواهر سكانية، نجد من

(1) Ibid., pp. 845 - 837.

الضروري علينا قبل التعمق في علم اجتماع السكان توضيح المقصود بهذه الظواهر السكانية وأنواعها.

١ - حجم السكان Population Size :

ما المقصود بحجم السكان؟ وكيف يمكن التعرف على حجم السكان؟ تساؤلان من كثير من التساؤلات التي يمكن لنا أن نطرحها حول موضوع حجم السكان، والتي نعتبر الإجابة عنها كافية في بيان مدلول حجم السكان.

ويدلنا البحث عن الإجابة المناسبة على هذه التساؤلات في ذلك الجانب من تراث علم الاجتماع الذي يهتم بتحليل الظواهر السكانية، على أن المقصود بحجم السكان Population Size، هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد ،وأنه لا يقتصر الأمر عند دراسة حجم السكان على مجرد معرفة كم فرد يعيشون في مكان ما أو على مساحة من الأرض محددة جغرافياً أو سياسياً، وأثناء فترة زمنية محددة وإنما يتجاوز ذلك إلى معرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان ولكن في وقت سابق من هذا الوقت المعين، وإلى معرفة ما هو المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل أو في وقت آخر لاحق[١].

وإذا كان بالإمكان الوصول إلى معرفة حجم السكان عن طريق عد أو احصاء عدد الأفراد الذين يعيشون على مساحة من الأرض صغيرة نسبياً وأثناء فترة زمنية محددة كما هو الحال قديماً أو في المجتمعات البسيطة مثلاً، نظراً لصغر عدد الأفراد على هذه المساحة وسهولة عدهم، وإذا كان من الصعب معرفة حجم السكان على مساحة من الأرض كبيرة نسبياً كما هو الحال اليوم، فإنه من الملاحظ أن الانسان لم يقف عاجزاً أمام هذه

---

(1) W. S. Thompson & D. T. Lewis, Population Problems, Tata McGraw-Hill, Pub, New Delhi, 1965 p. 5.

(صدر لهذا الكتاب ترجمة عربية إشراف دكتور راشد البراوي بعنوان مشكلات السكان، مكتبة الانجلو المصرية، القارة، ١٩٦٨).

الصعوبة بل حاول التغلب عليه بواسطة أساليب أخرى ابتكرها من أجل معرفة حجم السكان عرفت بين المتخصصين باسم مصادر البيانات السكانية. إذ بدأ يهتم الانسان في العصر الحديث وفي كل بلاد العالم تقريباً بإجراء تعداد للسكان على فترات زمنية متقاربة وأخذ يحرص على إجراء التسجيلات الحيوية لحالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها، ولم يتوان عن إجراء البحوث التي تتناول الظواهر السكانية، بحيث اعتبرت هذه المحاولات بمثابة مصادر أساسية يمكن عن طريقها أن يصل الانسان إلى المعارف اللازمة لإلقاء الضوء على حجم السكان في المجتمع. وكل هذه الموضوعات سنعود للحديث عنها بالتفصيل عند تناولنا بالتحليل منهج البحث في علم اجتماع السكان.

٢ - تكوين السكان :

ويعتبر تكوين السكان Composition من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية لإنه يغطي كل الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين. فسكان أي قطر أو منطقة ليسوا مجرد عدده، بل هم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراده في فئات السن المتباينة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزواجية وريفية وحضرية متعددة ومختلفة.

وعندما يحاول عالم السكان دراسة تكوين السكان بالمعنى السابق، فهو لا يهتم فقط بالتغيرات التي تحدث في هذا التكوين في لحظة زمنية معينة، وإنما يهتم كذلك بالتغيرات التي تحدث في هذا التكوين وأسباب هذه التغيرات ونتائجها على حياة المجتمع المدروس.

٣ - توزيع السكان :

ولا يقل متغير توزيع السكان Distribution في أهميته عن متغير تكوين السكان لإنه يرتبط به، ويتدرج توزيع السكان بين المنطقة الكبيرة مثل القارة أو المنطقة الصغيرة أو القرية. أو قد يتم تقسيم السكان على

أساس درجة التحضر والتصنيع إلى الفئات التالية: سكان المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة، وسكان المناطق الصناعية الحضرية الجديدة، وسكان المناطق الصناعية السابقة على مرحلة الحضرية[1]. وقد يقسم السكان داخلياً إلى السكان الذين يعيشون في المناطق المحلية الريفية التي تعتمد على المزارع، والسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الضواحي... ويهتم عالم السكان بدراسة توزيع السكان في هذه المناطق وكذلك بالتغيرات التي تحدث في أعدادهم وأسباب هذه التغيرات، وذلك كله في ضوء اعتبارين أساسيين:

الأول: ربط المتغيرات ذات الصلة ببناء السكان مثل متغيري التكوين والتوزيع أو الخصائص بالعمليات الديموجرافية - مثل المواليد والوفيات والهجرة استناداً إلى أن العلاقة بين متغيرات تكوين السكان أو توزيعهم والعمليات الديموجرافية تعتبر علاقة تبادلية، بمعنى أن كل طرف منها يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر.

والثاني: محاولة بيان الصلة بين هذه المتغيرات بالجوانب المتباينة للمجتمع موضوع الدراسة.

٤ - الكثافة السكانية :

يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان.

وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد، أو في الكيلو متر مربع أو الميل المربع[2].

---

(1) W. Thompson, & D. Lewis Population Problems, Mcgrow Hill Book Comp., New Delhi, 1965, pp. 6 - 8.

(2) International Union for the Scientific Study of Population, Multilingual Demographic Dictionary Adapted by Etienne Van De Walle, Ordina Editions, Belgium 1982, p. 44.

٥ - نمو السكان :

ما المقصود بنمو السكان Growth وما الظروف التي نبهت إلى دراسة نمو السكان؟ وكيف يمكن التعرف على نمو السكان؟ وهذه أيضاً أمثلة من كثير من التساؤلات التي يمكن أن تثار في ذهننا حول موضوع نمو السكان. ويوضح لنا البحث عن الإجابات المناسبة على هذه التساؤلات أن المقصود بنمو السكان في المجتمع، هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة ويرتبط مفهوم النمو في السكان بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان. وكلها مفاهيم لا تنفصل عن فكرة حركة السكان وتغيرها، ذلك لأنه طالما كان السكان كتلة من البشر لا تعيش في حالة استاتيكية ثابتة، وإنما تتميز بالحركة والتغير، فإننا قد نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما قد يسيروا في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وإما يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها، فإن هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمى تغيراً أو نمواً أو حركة، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة أو ضخمة مما قد يترتب عليه تضخم السكان، الأمر الذي قد يستتبع بدوره أنواعاً من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مما يجعل البعض ينظرون إلى نمو السكان في هذه الحالة على أنه أزمة سكانية أو انفجاراً سكانياً.

٦ - التحول الديموجرافي :

إن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات والتي شهدتها مجموعة كبيرة من الدول، تسمى تحول ديموجرافي أو تحول سكاني[1].

(1) International Union for the Scientific Study of Population, Multilingual Demographic Dictionary Adapted by Etienne Van De Walle, Ordina Editions, Belgium 1982, p. 104.

وتشهد عملية الانتقال من مرحلة قبل التحول الديموجرافي إلى مرحلة ما بعد التحول الديموجرافي، تباطأ ما بين انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة، مما ينتج عنها نمو سكاني انتقالي.

٧ - التغير الديمجرافي :

«للتغير السكاني ثلاثة عناصر، المواليد والوفيات والهجرة ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال، فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير»[(١)].

ثالثاً - ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع :

نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على ضرورة دراسة الظواهر السكانية من خلال تناول الجوانب الهامة في السكان من وجهة نظر علم الاجتماع وهي الجوانب البنائية مثل حجم السكان، والجوانب الدينامية مثل تغير أو نمو السكان. ولما كنا حريصين على الربط بين السكان والمجتمع فإن ذلك يقتضينا أن لا نتوقف عند تناول المعارف التي تبين ضرورة دراسة حجم السكان ونموهم وفهمها واستيعابها، وإنما سنجتهد في الأغلب في بيان قيمة هذه المعارف بالنسبة للمجتمع طالما كان في اعتقادنا أن العلم ليس فقط للعلم وإنما أيضاً هو علم للمجتمع، ومن هنا كان حرصنا على بيان ضرورة دراسة حجم السكان ونموهم في مصر.

١ - ضرورة دراسة حجم السكان :

والجدير بالاعتبار هنا أنه إذا كنا اليوم نجد اهتماماً بالسكان على أساس علمي ينصرف نحو دراسة حجم السكان والتغير في هذا الحجم خلال الزمن، والتعرف على أسباب هذا التغير، فإن هذا الاهتمام لا يرجع في النهاية إلى أسباب علمية اكاديمية بحتة فقط تتمثل فيما توفره هذه الدراسة من إمكانيات فهم هذه الظواهر السكانية وتفسيرها والتحكم

---

(١) توماس وآخرون، دليل السكان، مكتب مرجع السكان، واشنطن ١٩٨٠ ص ٦٣.

فيها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل[1] وإنما يرجع كذلك وفي المحل الأول إلى ما تسهم به هذه الدراسة في مجال الرفاهية الانسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية ومن خلال توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية القومية والقرارات والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية.

الوعي الاجتماعي :

لما كان الإدراك الصحيح والمعرفة الحقة والفهم السليم هم مفتاح الوعي الفردي والاجتماعي، كان إدراك حقيقة حجم السكان ومعرفة التغيرات في هذا الحجم وفهم أسبابه بمثابة مطلب أساسي لتنمية وعي الأفراد وتكوين الوعي الاجتماعي بينهم. وذلك لأن الفرد الذي تتاح له فرصة الإلمام بعدد الأفراد الذين يهمونه لا شك في أنه سيستفيد من هذه الحقيقة في توفير ما يحتاج إليه هؤلاء الأفراد في حياتهم، وفي ترتيب معيشتهم. ويمكن للأفراد في المجتمع أن يسهموا بناء على ما توفر لديهم من معرفة تتعلق بحجمهم والتغيرات في الحجم وأسبابه، في مساعدة أجهزة المجتمع في القيام بواجبها نحو توفير وتدبير وسائل العيش اللازمة لهذا العدد من السكان في تلك الفترة الزمنية. فمعرفة الفرد لعدد الأفراد الذين يهمونه تجعله يعي بأن ما استطاع أن يوفره من وسائل عيش تكفي أو لا تكفي هذا العدد الأمر الذي يجعله يفكر في وسيلة يعيد بها التوازن بين هذا العدد من ناحية وبين ما يحتاجونه من وسائل عيش من ناحية أخرى، فإما أن يفكر في ألا يزيد هذا العدد أو يفكر في وسيلة لزيادة وسائل عيشهم. كما أن معرفة الأفراد في المجتمع لحجمهم تجعلهم يقدرون أن ما استطاع المجتمع وأجهزته أن يوفره لهم من خدمات ومشروعات انتاجية وغيرها، يكفي أو لا يكفي هذا العدد الأمر الذي

(1) W. S. Thompson & D. lewis, Population Problems, p. 5.

يجعلهم يفكرون في وسيلة يعيدون بها التوازن بين هذا العدد أو حجم السكان من ناحية وبين ما يحتاج إليه هذا العدد من خدمات ومشروعات انتاجية أو وسائل عيش، فيساعدون على تقليل هذا الحجم أو على زيادة مستوى الانتاج في هذه المشروعات أو على رفع معدلات الأداء بها وهكذا.

الرفاهية الاجتماعية :

والواقع أن الحقائق المتعلقة بحجم السكان والتغيرات في هذا الحجم تسهم في مجال الرفاهية الاجتماعية والانسانية، لأنها تساعد على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية وعلى توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية. إذ أن رجال الصناعة والصحة والتعليم والجامعات والمشرعون يهتمون بكل ما يمكن أن توفره دراسة حجم السكان من حقائق ويتوقون إلى معرفتها، بمثل ما يعنى بها كل المهتمون بالعلوم الاجتماعية والذين يخصون دراسة السكان بمثل هذه العناية. ذلك لأن مثل هذه الحقائق تعتبر معلومات ضرورية وأساسية ولابد منها في وضع السياسات المتعلقة بالانتاج وإقامة المشروعات الانتاجية، وفي رسم برامج الخدمات الصحية والتعليمية والعلاجية وغيرها. أو بعبارة أخرى تعد هذه الحقائق مطلباً ضرورياً لابد من توافره عند التخطيط لكل هذه الأمور.

ويمكن أن يفيد أيضاً الحقائق المترتبة على دراسة حجم السكان وخاصة تلك المتعلقة باختلاف هذا الحجم بين مكان وآخر، أو بعبارة أدق يمكن أن تفيد الحقائق المتعلقة بتوزيع السكان على الأماكن والمقاطعات داخل الحدود الجغرافية والسياسية للمجتمع أو على المناطق الريفية والحضرية والصحراوية يمكن أن تفيد في تحديد نوعية المشروعات الانتاجية التي تتفق وحجم السكان في كل منطقة،وفي تحديد حجم الخدمات الاجتماعية

التي تلزم عدد السكان المختلف في كل منطقة. ولا شك أيضاً أن الوقوف على أسباب الاختلاف في حجم السكان بين الريف والحضر، وزيادة عدد السكان في الريف عنه في الحضر، نتيجة لزيادة معدل المواليد في الريف عنه في الحضر، يساعد من ناحية أخرى على حسن توزيع الخدمات بين الريف والحضر. كما أن الوقوف على أسباب تركز السكان في مناطق دون أخرى، وعوامل تحرك السكان صوب مناطق معينة دون أخرى نتيجة لزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر مثلاً، يعد أمراً لازماً لكي تتحقق عمليات توزيع موارد المجتمع وإقامة المشروعات وتركيز الخدمات الاجتماعية المختلفة على نحو يحقق الغرض منها.

ولا تقتصر الفائدة من دراسة حجم السكان، على المساعدة في وضع الخطط والسياسات وتحديد الاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تتعلق بحياة السكان وترتيبها في الحدود القومية وفي نطاق مجتمع بعينه وإنما يحتاج المجتمع وهو يضع سياسته الدولية ويحدد استراتيجيته بين الاستراتيجيات العالمية ويتخذ قراراته السياسية والاقتصادية والعسكرية في تعامله مع بقية الدول على الصعيد العالمي، إلى أن يقف على الحقائق المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم على العالم وأسباب اختلاف الحجم بين الدول والتغيرات فيها. ذلك لأن هذه الحقائق السكانية المتعلقة بحجم السكان تعتبر بمثابة معلومات جوهرية في التعرف على قوة الدولة وعظمتها بين غيرها من دول العالم ومجتمعاته. فعلى الرغم من أن عامل الحجم ليس هو العامل الوحيد في تحديد قوة وعظمة الدولة، ذلك لأن هناك عناصر أخرى مثل الثروات الطبيعية ودرجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي وغيرها تسهم في زيادة مقدار هذه القوة والعظمة. إلا أنه لا يزال لعامل الحجم قيمته وتقديره في هذا الصدد. إذ من الملاحظ أن جميع الدول العظمى تقوم على أعداد ضخمة من السكان، وهذا ما يكشف عنه تحليل بيانات التعدادات العالمية. فلقد بلغ تعداد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية في أحد التعدادات السابقة على

السنوات الحالية،(١٦٥) مليون نسمة والاتحاد السوفيتي(٢٠٠) مليون نسمة، وألمانيا الغربية (٥٢) مليون نسمة، والمملكة المتحدة البريطانية (٥١) مليون نسمة، وفرنسا (٤٢) مليون نسمة[١].

ولقد كانت هذه الأعداد الضخمة للسكان في مثل هذه البلاد مسئولة لدرجة كبيرة عن زيادة قوة هذه الدول وعظمتها في النواحي العسكرية والدفاعية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن الجيش في أمريكا وروسيا وانجلترا وغيرها قد حقق درجة من القوة والعظمة لم تصل إليها قوة الجيش في غيرها من بلاد أخرى وذلك نتيجة للتقدم التكنولوچي. إلا أن الاسلحة التي يستخدمها الجيش على اختلافها كانت تحتاج إلى رجال يقودونها ويخدمونها ويصلحونها، لم تجد هذه الدول ما يمنع من تعبئتهم من واقع العدد الضخم لسكانها. ولهذا يقال أنه كلما زاد عدد السكان كلما استطاعات الدولة أن تعبئ نسبة كبيرة منهم في الجيش، وكلما زادت القوة العسكرية للدولة كلما استطاعت أن تمارس تأثيرها في المجال الدولي على غيرها من دول أضعف منها عسكرياً، وهذا ما تلمسه في حالة الدول المذكورة سلفاً هذا من ناحية.

وأما من الناحية الثانية فإننا نجد أن زيادة عدد السكان وضخامة حجمهم تكفل لهم الفرصة للدفاع عن بلادهم، لأنه من الصعب على الجيوش الغازية والمستعمرة أن تقهر هذا العدد المتزايد كما لا يسهل احتلال أراضي يسكنها عدد كبير من السكان. **ولعل ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين فيتنام** في تاريخ الحروب العالمية، خير دليل على هذه الحقيقة. فلقد حال العدد المتزايد لسكان فيتنام وتوزيعهم على رقعة كبيرة من الأرض، دون أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في قهر الفيتناميين، والسيطرة عليهم برغم ما يتميز به الجيش

---

(١) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، ص ٢٧ - ٣٠.

الأمريكي من تفوق تكنولوچي. ومن الناحية الثالثة نجد أنه إذا كان العنصر البشري يمثل عاملاً له أهميته في النشاط الاقتصادي، ويتوقف الانتاج الاقتصادي الضخم على توفر الأيدي العاملة بالحجم المناسب، فإن زيادة عدد السكان في المجتمع وضخامة حجمه، تسمح بتوافر أعداد كبيرة من الهيئين للعمل، الأمر الذي يصدق معه القول بأنه كلما توافرت الأيدي العاملة، واشتغلت في الانتاج زاد معدله وتمكنت الدولة من استخدامه في ممارسة قوتها وتأثيرها في المجال الدولي واستطاعت أن تحرم دول أخرى منه وتهب دول غيرها هذا الانتاج.

حجم السكان في مصر :

لم تكن ضرورة دراسة حجم السكان في زيادة الوعي الاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية كما تؤكدها المعارف العلمية السابقة، أمراً مطلوباً لذاته كما أن الإلمام بها واستيعابها لا يمثل هدفاً في حد ذاته، وإنما كان لابد من أن توظف هذه المعارف لخدمة المجتمع وحل مشكلاته. ولم تكن هذه الحقائق كلها غائبة عن ذهن الانسان في مصر. ذلك لأنه عندما يوجه نظر الطلاب في المعاهد والجامعات نحو الحقائق المتعلقة بحجم السكان وأهمية دراستها، من خلال البرامج المخصصة للدراسة العلمية للظواهر السكانية، يتوقع أن يكون مثل هؤلاء الطلاب هم رسله لتنوير السكان وزيادة وعيهم بهذه الحقائق. وعندما كان المجتمع حريصاً على تنظيم تعداد السكان على فترات زمنية متقاربة، وعندما اهتم بإقامة مكاتب التسجيل الحيوي وتعميم وجودها في أرجاء الأرض المصرية، وعندما اعتمدت الميزانيات اللازمة لمراكز البحوث ومشروعاتها كان يتوقع من كل هذه الإجراءات أن يحصل على الحقائق السكانية حول حجم السكان ونموهم من مصادرها الأساسية،حتى يتسنى له إقامة الخطط القومية والمشروعات والسياسات والاستراتيچيات والقرارات على أساس من العلم والمعرفة بظروف سكانه. ويمثل الجدول التالي عدد السكان في

مصر حسب التعدادات المختلفة ويعد واحداً من نتائج هذه الاهتمامات بدراسة حجم السكان[1].

جدول رقم (١)

يوضح تعداد سكان مصر بين عامي ١٨٨٢ - ١٩٩٦

السنة	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
عدد السكان بالملايين	٦ر٨	٩ر٧	١١ر٣	١٤ر١	١٥ر٩	١٨ر٩٧
	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦[2]	
	٢٦ر١	٣٠ر١	٣٦ر٦	٤٨ر٣	٥٩ر٣	

٢ - ضرورة دراسة نمو السكان :

سبق أن أوضحنا المقصود بنمو السكان وكيفية التعرف عليه في المجتمع، ونحاول هنا تحليل ضرورة دراسة نمو السكان. والواقع أن هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي حفزت العلماء إلى الاهتمام بدراسة نمو السكان وتحليل آثاره سنتناولها بالتفصيل فيما بعد[3].ولقد كان من نتيجة هذا الاهتمام أن توفر في تراث الدراسة العلمية للسكان وتحليلها على ضوء قضايا المجتمع اتجاهين أساسيين في دراسة نمو السكان، الأول يحلل هذه الظاهرة في ضوء نمو وسائل العيش، والثاني يتناول ظاهرة النمو في علاقاتها بالعوامل التي تؤثر في معدل المواليد والوفيات. ونحاول فيما يلي توضيح وجهة نظر كل اتجاه،حتى يتسنى لنا استخلاص الدروس والنتائج التي تدلل على جوهرية وضرورة دراسة نمو السكان.

---

(١) المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية، يونيو ١٩٩١، ص ١٤.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٩٧، ص ١٢.

(٣) انظر الفصل الثاني.

(أ) الايكولوچيا البشرية ودراسة العلاقة بين نمو السكان ووسائل العيش :

ترد محاولة ربط نمو السكان بالنمو في وسائل العيش إلى تلك المحاولات التي تنبهت إلى أهمية دراسة نمو السكان وحاولت أن تبحث عن إجابة على كل التساؤلات والتوقعات التي أثارتها الزيادة المستمرة والمخيفة في أعداد السكان في العالم مثل: هل كانت هذه الزيادة في عدد السكان تقابلها زيادة مباشرة في وسائل العيش؟ أم كانت الزيادة في السكان تفوق عادة الزيادة في وسائل العيش أم العكس؟ وما هي الوسائل التي استعان بها الانسان على حفظ هذا التوازن في الجانبين؟.

وكانت الايكولوچية البشرية Human Ecology باعتبارها فرعاً من فروع علم الاجتماع في مقدمة المحاولات التي اهتمت بالبحث عن إجابة على كل هذه التساؤلات وغيرها على النحو التالي:

فكان عليها أولاً أن تسجل الحقائق المتعلقة بالجانب الأول من طرفي هذه العلاقة وهو نمو السكان في العالم. فرجعت إلى التراث الذي يوضح نمو السكان في العالم، ووجدت أن نقطة البداية في تعقب تاريخ نمو البشرية يرجع إلى بداية ظهور المخلوقات البشرية على وجه البسيطة تلك التي كانت تستعين بمجموعة من الأدوات في توفير وسائل عيشها وبقائها. ولاحظت أن ديفي Devy يذهب في هذا الصدد إلى أنه منذ مليون سنة تقريباً كان هناك ١٢٥٫٠٠٠ من المخلوقات تستعين بهذه الوسائل. ثم وصل هذا العدد إلى ٥٫٣ مليون نسمة في عام ٨٠٠٠ قبل الميلاد، وفي عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد تضاعف هذا العدد إلى ٨٦٫٥ مليون. وفي وقت ميلاد المسيح قدر سكان العالم بحوالي ١٣٢ مليون نسمة ثم ارتفع هذا العدد في عام ١٦٥٠ إلى حوالي ٥٤٥ مليون نسمة ويقدر في عام ١٩٩٠ بنحو ٥٫٢ بليون نسمة. وقدر المعدل السنوي للزيادة الطبيعية في سكان العالم في الفترة ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٠

بحوالي (١٧) في الألف. وانتهى البحث حول النمو السكاني في العالم إلى الحقائق التالية:

(أ) أن سكان العالم كانوا في زيادة مستمرة.

(ب) شهدت السنوات الحديثة تزايداً في معدل نمو السكان بدرجة لم يسبق إليها في تاريخ البشرية[١]. وذلك بناء على تجميع الحقائق السكانية من مصادرها المختلفة والمتوافرة أو من التعدادات العالمية والتسجيلات الحيوية والبحوث وغيرها، ثم رصدها في جدول يلخصها ويوضحها على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح تقدير سكان العالم منذ عام ١٦٥٠ حتى عام ١٩٩٥[٢]

السنة	السكان بالمليون	معدل الزيادة السنوية كل ألف من السنوات السابقة
١٦٥٠	٥٤٥	-
١٧٥٠	٧٢٨	٣
١٨٠٠	٩٠٨	٤
١٨٥٠	١٫١٧١	٥
١٩٠٠	١٫٦٠٨	٦
١٩٥٠	٢٫٥١٧	٩
١٩٥٨	٢٫٩٠٣	١٨
١٩٦٤	٣٫٢٢٠	١٧
١٩٩١	٥٫٢٩٢	١٧[٣]
١٩٩٥	٥٫٦٨٥	١٦[٤]

(1) D. M. Heer, Society & Population, Prentice Hall of India, New Delhi, 1969, pp. 2 - 3.

(2) Ibid., p. 3.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ١٩٩١، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٤) فايز محمد العيسوي، أسس الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، الإسكندرية، ص ٦٢.

ثم أخذت الايكولوچيا البشرية بعد ذلك تستخلص الحقائق المتعلقة بالجانب الثاني من طرفي العلاقة وهو وسائل العيش في العالم، وكانت تسترشد في تحليلها للتراث بحثاً عن هذه الحقائق، ببعض المسلمات، منها أنه ليس هناك كائن انساني واحد يستطيع أن ينمو وينضج دون الاعتماد على بني جنسه وأن المجتمعات الانسانية تعتمد بدورها على المجتمعات الحيوانية، والأنواع النباتية وعلى النواحي الفيزيقية للبيئة مثل الهواء والماء ودرجة الحرارة وغيرها وذلك كله في محاولتها توفير وسائل العيش. وركزت دراستها على العلاقة المتبادلة بين السكان وبين بيئاتهم الفيزيقية والبيولوچية، وذلك اعتماداً على مفهوم نسق البيئة Eco - System، الذي قصد به مجموع النباتات والحيوانات والبشر المرتبطة ببعضها مع الخواص الفيزيقية لبيئتهم. ولقد ساعدت هذه المفهومات والمسلمات الايكولوچيا البشرية في الوصول إلى مجموعة من النتائج التي توضح أن النمو الماضي لسكان العالم لم يكن ممكناً بدون أن يحدث الانسان تغيرات حاسمة في نسق بيئته مع العلم بأن المقصود بالتغيرات ليس التغيرات الكمية التي تجعل علاقة الانسان الحديث ببيئته تتفوق على علاقة الانسان البدائي ببيئته - وإنما يقصد بها تلك التغيرات في النسق الايكولوچي وخاصة التغير في التكنولوچيا والتنظيم تغيراً يعمل علي زيادة الانتاج بقدر الإمكان إلى حد يفوق مقدار الانتاج الذي كانت تتيحه كمية العمل في الفترة السابقة. وكانت تلك التغيرات تمثل إحدى الميكانيزمات الأساسية التي تمكن بواسطتها الانسان أن يحافظ علي التوازن بين الزيادة في السكان وبين الزيادة في وسائل العيش. هذا فضلاً عن أنها تؤكد أن تزايد وسائل العيش لم يكن تزايداً آلياً يساير نسبة التزايد في السكان.

وقد يلقى تتبع بعض التغيرات في التكنولوچيا والتنظيم تلك التي أثرت في قدرة الانسان على توفير وسائل العيش أمام الزيادة الهائلة في

السكان في كل مرحلة من مراحل التاريخ، يلقي الضوء على هذه الحقائق[1].

فإذا بدأنا بالانسان الأول: يمكن القول بدون شك أن اللغة كانت متخلفة وأنه لم يعرف استخدام النار. ولقد أدى استخدام النار بعد ذلك وتطور وسائل العيش إلى زيادة السكان. كما أدى التحسن في الأدوات المخصصة للصيد فيما بعد، وخاصة من الهراوة إلى الرمح إلى السهم إلى القوس، أدى إلى تطور الجماعات الانسانية الصغيرة إلى قبائل الرحل، ثم إلى المجتمعات القبلية المستقرة. وأدى اختراع الفأس وأساليب الزراعة البدائية إلى زيادة في الغذاء وموارد العيش، مما كان له أثره على نمو السكان. وأرجع (ديفي) تضاعف السكان إلى ١٦ مرة في الفترة من ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد إلى ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد، إلى تطور أساليب زراعة البساتين. وكان وجود الحيوانات المستأنسة إلى جانب استخدام المحراث وري الأرض الزراعية، واستخدام السماد والمحركات ذات العجلات وغيرها، في المجتمعات الزراعية، يسهم في تزايد الانتاج. وظهرت بدايات المجتمع الصناعي الحضري، في أوربا، في نفس الوقت مع رحلة كولمبس إلى أمريكا، تلك الرحلة وغيرها من رحلات المستكشفين -إلى هذا العالم الجديد- كانت لها أهميتها بالنسبة للتقدم التكنولوجي والتنظيمي لسببين:

١ - جلب المستكشفون معهم في عودتهم من هذا العالم، أنواعاً بالغة الأهمية من النباتات الزراعية لم تكن معروفة من قبل في أوربا وآسيا، مثل البطاطس والفاصوليا والطماطم وغيرها. ولقد بدأت بلاد أوربا الشمالية وانجلترا وهولندا والبلاد الاسكندنافية وألمانيا وبولندا وروسيا تزرع هذه النباتات وحاصة البطاطس التي كان انتاج الفدان منها يساوي في قيمته الغذائية انتاج اثنين أو أربعة أفدنة من الحبوب المعروفة

---

(1) D. M. Heer, Socity & Population, pp. 3 - 4.

في هذه البلاد قبل ذلك بحيث أصبحت البطاطس هي النبات الوحيد في غذاء سكان هذه البلاد، الأمر الذي يمكن القول معه أن زيادة السكان في هذه البلاد كانت تسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في انتاج الغذاء.

٢ - أخذ المستكشفون معهم إلى هذا العالم أنواعاً من الحيوانات المستأنسة-وبخاصة الحصان- مما كان له أثره في التطور الفني الهائل في بلاد العالم الجديد (أمريكا). فلقد استفاد الهنود سكان السهول الشاسعة في أمريكا الشمالية من وجود الحصان-واستغنوا به عن الثور- كما استفادوا من الأساليب التكنولوچية التي حملها الأوربيون المهاجرون إليهم، وأثر ذلك في وسائل العيش لديهم.

كما تميزت المجتمعات الصناعية الحضرية من ناحية أخرى، بابتكار الآلة البخارية التي جعلت فائض الطاقة لدى الانسان يأتي من مصادر غير حية، مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. وكان من نتائج استخدام هذه الابتكارات في أوربا وأمريكا وغيرها، أن تمكن الانسان من مضاعفة الانتاج، وتوفير ضروريات الحياة من طعام وملبس وموارد وأن يتخلص أيضاً من خطر النقص في انتاج الغذاء في المناطق التي لا يتوافر فيها الغذاد والخدمات، بفضل تطور وسائل النقل[1].

وعموماً كان التقدم في وسائل العيش هائلاً وسريعاً، كما كان نمو السكان متزايداً وسريعاً في أوربا وأمريكا، وذلك نتيجة للثورة الصناعية... وهكذا كانت الزيادة في سكان العالم تقابلها زيادة مماثلة في وسائل العيش استناداً إلى أن الانسان كان يستعين في حفظ التوازن بين الزيادة في الجانبين في كل مجتمع عبر تاريخ البشرية، على تطوير بيئته التكنولوچية والتنظيمية.

نمو السكان ووسائل العيش قي مصر :

وإذا أردنا أن نتحقق من مدى انطباق هذه الحقائق على ظروف

(1) Ibid., pp. 4 - 6.

السكان في مصر ونبحث عن الإجابة على مجموعة من التساؤلات السابقة مثل هل كانت هناك زيادة في سكان مصر؟ وما نوع الزيادة التي شهدها سكان مصر في السنوات الحديثة؟ وإذا كانت هناك زيادة في نمو سكان مصر، فهل كانت هذه الزيادة تقابلها زيادة في وسائل العيش؟ وما هي الأساليب التي استند إليها الانسان المصري في حفظ هذا التوازن؟

وإذا بدأنا بالبحث عن الحقائق التي تلقي الضوء على نمو السكان في مصر. فإننا نجد أنه من الصعب التكهن بعدد سكان مصر في العصور القديمة إذ قدر بعض الكتاب سكان مصر في عصر قدماء المصريين بحوالي (٤٠) مليون نسمة، وهو رقم خيالي لا يمكن قبوله. لإن التقديرات المعقولة لتلك الحقبة، ومنها تقدير (شامبليون) تتراوح بين أربعة أو ثمانية ملايين نسمة. كما قدر (هيرودوت) عدد السكان في عهد البطالمة بحوالي ثلاثة ملايين نسمة. كما قدره أحد المؤرخين في القرن الأول بعد الميلاد بنحو خمسة ملايين. وقدره آخر بنحو خمسة ملايين نسمة عند فتح العرب لمصر. والارجح أن عدد السكان لم يتجاوز هذا الرقم في أواخر العصور الوسطى. ولقد تضمنت كتابات الرحالة الذين زاروا مصر خلال القرن الثامن عشر تقديرات جزافية لعدد السكان، إذ قدره (تريكون) بحوالي مليوني نسمة، كما قدر الرحالة (فولتي) سكان مصر عام ١٧٦١ بنحو ٢٫٣ مليون نسمة. وقدر (جومارد) سكان مصر كلها باستثناء العرب الرحل بحوالي ٢٫٥ مليون نسمة، وهو نفس التقدير الذي وضعه (منجن) بعد ذلك لسكان مصر عام ١٨٢٢. وفي عام ١٨٤٦ قدر (ريني) سكان مصر بنحو ٤٫٥ مليون نسمة، ثم جاء تقدير (روس) للسكان عام ١٨٧٥ بنحو ٥٫٢ مليون نسمة[1]. وجاء حجم سكان مصر

---

(١) دكتور علي الجريتلي، السكان والموارد الاقتصادية في مصر، مطبعة مصر، ١٩٦٣، ص ٩ - ١٨.

في أول تعداد منظم لها عام ١٨٨٢ بنحو ٨ر٦ مليون نسمة. ثم توالت التعدادات أعوام ١٨٩٧، ١٩٠٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٦٠، ١٩٨٦ وأخيراً تعداد ١٩٩٦ وقدر سكان مصر في هذه التعدادات على النحو التالي: ٧ر٩ مليون، ٣ر١١ مليون، ٨ر١٢ مليون، ٢ر١٤ مليون، ١ر٢٦ مليون،٣ر٤٨ مليون و٣ر٥٩ مليون الخ وهكذا على التوالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

عدد سكان ج. م. ع في سنوات التعداد(*) ١٨٨٢ - ١٩٩٦

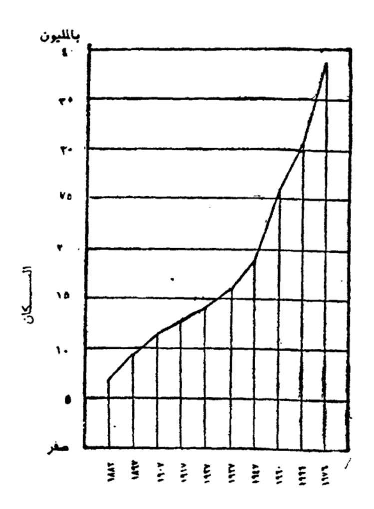
سنوات التعداد	عدد السكان بالمليون	متوسط معدلات النمو السنوي بين التعدادات
١٨٨٢	٦٨٨١	-
١٨٩٧	٩٧٤٩	٢ر٤٢
١٩٠٧	١١٢٨٧	١ر٤٨
١٩١٧	١٢٧٥١	١ر٢٦
١٩٢٧	١٤٢١٨	١ر٠٩
١٩٣٧	١٥٩٣٣	١ر١٤
١٩٤٧	١٩٠٢٢	١ر٧٨
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٢ر٣٨
١٩٦٦(**)	٣٠٠٧٦	٢ر٥٤
١٩٧٦	٣٦٦٢٧	٢ر٣١
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٢ر٧٥(***)
١٩٩٦	٥٩٢٧٢	٢ر٠٨

(*) يشمل البدو في محافظات الحدود.

(**) يشمل ١٤٢٥ ألفاً خارج الجمهورية (بيانات أولية).

(***) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ١٢ - ١٥.

فقد كان عدد السكان في مصر في عام ١٨٨٢ (٦٫٨١٠) مليوناً وارتفع إلى٩٫٧٤٩ في عام ١٨٩٧ بمعدل نمو٢٫٤٢٪ انخفض في العشر سنوات التالية إلى ١٫٤٨٪ ثم إلى ١٫٢٦٪، ٠٩٫١٪ في العشرين سنة التالية[1].



شكل (١)

سنوات التعداد

ثم بدأ يأخذ في الارتفاع التدريجي في الخمسين سنة الأخيرة ابتداء من عام ١٩٣٧ فبلغ ١٫١٤٪، ثم ١٫٧٨٪، ٢٫٣٨٪على التوالي وفي

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، السكان والتنمية في مصر، ١٩٧٨، ص ١٨.

الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ بلغ معدل النمو ٣١ر٢٪ ويرجع ذلك إلى تحسن الأحوال الصحية وانخفاض معدل الوفيات.

وكان من المتوقع أن عدد السكان سيتضاعف بعد أربعة وستين عاماً إذا كان المعدل السنوي للزيادة١ر١٪وبعد ثلاثين عاماً إذا كان ٣٣ر٢٪ سنوياً وبعد خمسة وعشرين عاماً فقط إذا كان هذا المعدل ٨ر٢٪ وقد تضاعف عدد السكان في مصر في ثلاثة وأربعين سنة بين عامي ١٩١٧، ١٩٦٠ حيث كان معدل النمو ٦ر١٪ سنوياً وسوف يتضاعف هذا العدد مرة أخرى في أقل من ثلاثين سنة[1] حيث بلغ معدل النمو ٣ر٢ في عام ١٩٨٦.

وهذه الحقائق توضح بالمثل أن سكان مصر في زيادة مستمرة، وأن السنوات الحديثة شهدت تطوراً وزيادة ملحوظة في عدد سكان مصر لم يسبق إليها في تاريخ البلاد.

وإذا حاولنا بعد ذلك أن نبحث عن الحقائق التي تلقي الضوء على الأساليب التي حاول أن يستند إليها الانسان المصري في تحقيق التوازن بين نمو السكان من ناحية وبين وسائل العيش من ناحية أخرى. نجد أن هذا البحث تعترضه صعوبات عدم توفر الكتابات الموثوق بها عن التطور التكنولوچي والتنظيمي لمصر منذ العصور القديمة. ولكن هذه الصعوبات ليست قائمة بالنسبة للتطور الاقتصادي الحديث أو المعاصر لمصر وخاصة في القرن العشرين. وبالنظر إلى الاقتصاد المصري في هذه الفترة نلاحظ تضخم دور الانتاج الزراعي في الدخل القومي، الذي يربو على ثلث الدخل القومي في مصر. وزيادة عدد المشتغلين في الزراعة من سكان مصر بنسبة ٦٥٪ وأنه برغم أن الانقلاب الصناعي قد مر على مصر، إلا أنه لم يترك أثراً عميقاً، فقل حظ البلاد من التكنولوچيا الحديثة، وانخفضت نسبة المشتغلين بالصناعة. كما أن انتاج الفرد من الزراعة كان

---

(١) المرجع السابق، ص ٥.

منخفضاً بالقياس إلى انتاجية الفرد في الدول النامية... إذ توضح الاحصائيات، أنه لم تحدث زيادة كبيرة في الانتاتج الزراعي في الفترة ما بين ١٩١٣ - ١٩٣٩. وبرغم أن انتاج القطن قد زاد ٣٣٪، وانتاج الحبوب زاد أيضاً ٢٧٪، خلال الفترة ١٩٤٢ - ١٩٥٠، إلا أن زيادة السكان في الفترة نفسها كان معدلها ٧٥٪. ثم هبط انتاج الفدان من القطن والقمح والذرة والقصب ومعنى هذا أن انتاج وسائل العيش من الزراعة لم يتمش مع زيادة السكان.

والانتاج الزراعي في مصر رغم تقدمه الملموس والتحسينات المستمرة التي أدخلت عليه اصبح قاصراً على ملاحقة الزيادة المستمرة في السكان فبينما زاد عدد السكان من ٩٫٧ مليون نسمة سنة ١٨٩٧ إلى ٤٨٫٣ مليون سنة ١٩٨٦ أي بنسبة ٤٠٠٪ تقريباً زادت المساحة المحصولية من ٦٫٨ إلى ١١٫٢ مليون فدان في نفس الفترة أي بنسبة ٦٥٪ فقط ومن الواضح أن المساحة التي تحقق بقاء نصيب الفرد عام ٢٠٠٠ على ما كان عليه سنة ١٨٩٧ (٠٫٧ من الفدان) هي ٤٥ مليون فدان[1] مما يزيد على أربعة أضعاف المساحة الحالية.

وقد أدى تخلف معدل نمو المساحة المحصولية عن معدل النمو السكاني إلى نقص كمية العمل الزراعي بسبب زيادة القوى العاملة في الزراعة عن حاجتها الحقيقية.

فهل اسهم الانتاج الصناعي في تحقيق هذا التوازن؟ الواقع أن الصناعة قد دخلت مصر بعد منتصف القرن التاسع عشر على يد الأجانب واقتصرت في البداية على القطن، ثم السكر، والدخان، والورق. ثم أنشأ بنك مصر شركاته الصناعية... وزاد الاستثمار الصناعي في المنشآت والآلات من ٢ مليون إلى ٢٣ مليون بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٥٢، وإلى

---

(١) قدر على أساس أن حجم السكان المتوقع هو ٦٤٫٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، مرجع سابق.

٢٨ مليون عام ١٩٥٥. كما زاد الانتاج الصناعي من ٢٨ إلى ٥٩ إلى ١١٨ في الأعوام ١٩٣٥، ١٩٤٥، ١٩٥٦ على التوالي وبرغم ذلك لم تتجاوز الزيادة في عدد المشتغلين بالصناعة ٠٠٠ر٧٠ نسمة. ولم يزد عدد المصانع زيادة تموازي عدد السكان بنحو خمسة ملايين نسمة بين عامي ١٩٢٧، ١٩٤٧[1].

ولم يتخذ التصنيع سياسة محددة واضحة المعالم إلا بعد قيام الثورة في عام ١٩٥٢ الذي يعتبر بحق نقطة التحول في تاريخ الصناعة في مصر. فقد كانت المشروعات الصناعية قبل ذلك تهدف إلى الربح العاجل وحده دون النظر لأية اعتبارات قومية ولذلك لم تظهر الصناعات الانتاجية التي تستلزم رؤوس الأموال الكبيرة والعمال المدربين المهرة.

وبابتداء مرحلة التحول الصناعي ارتفعت جملة قيمة الانتاج الصناعي بمقدار ٢٨٥٪ فيما بين عامي ١٩٥١/١٩٥٢، ١٩٦٧/١٩٦٨ وفي حين أن نسبة الدخل من الصناعة كانت تعادل ٨ر٧٪ من الدخل القومي الكلي، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ٢٢٪ في عام ١٩٦٥، كما ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية في النشاط الصناعي (الصناعة والتعدين) بمقدار ١٦٣٪ فيما بين عامي ٧٠/١٩٧١، ١٩٧٥ وفي حين أن نسبة الناتج من الصناعة في عام ١٩٦٥/١٩٦٦تعادل ٧ر٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج نجد أنها بلغت ٤ر١٣٪، ٨ر١٧٪ عامي ٨٠/٨١، ٨٦/١٩٨٧[2].

وتشمل الصناعات التحويلية تصنيع المنتجات الزراعية المحلية من القطن والأرز والقمح وقصب السكر والألبان والخضر والفاكهة ومستخرجات المناجم كما ازدهرت كثير من الصناعات الهامة كالاسمدة والصناعات

---

(١) دكتور علي الجريتلي، مرجع سابق، ص ٩١ - ١٠٣.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة.

الكيماوية التي تشمل السوبر فوسفات والنترات وحامض الكبريتيك والكحول والصابون والثقاب والأدوية والبلاستيك. وتساهم صناعة الغزل والنسيج بأكبر نسبة من الدخل الصناعي[1].

وتتركز معظم الصناعات الكبرى في القاهرة والإسكندرية وأسوان وتنفرد القاهرة وحدها بحوالي ٢٢٪ من المنشآت الصناعية، تليها في ذلك محافظات الإسكندرية ثم الغربية ثم الدقهلية، وتبلغ نسبة المصانع بهذه المحافظات الأربعة حوالي نصف المنشآت الصناعية وتتجه السياسة الصناعية نحو إنشاء المصانع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة بالوجهين البحري والقبلي - فالريف المصري لم يصل بعد إلى المستوى الصناعي المطلوب ولاشك أن البطالة الجزئية والبطالة المقنعة ترتبط مباشرة بمشكلة النمو السكاني لا يمكن حلها إلا بوضع برامج قوية للصناعات الريفية تهدف إلى تعليم العمال الزراعيين بعض الحرف الزراعية مثل صناعة التعليب وصناعة السجاد والكليم واصلاح الأدوات الزراعية - والمنزلية وصيانتها والغزل والنسيج وغيرها لتأهليهم للنشاط الصناعي وزيادة دخلهم وحتى تتكون نواة لقوة العمل الصناعية المناسبة في الريف بدلاً من اتجاه سكانه للهجرة إلى المدينة حيث يزاولون حرفاً تافهة أو غير مشروعة[2].

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة بلغ متوسط نسبة اسهام القطاعين في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٪، مع ملاحظة أن النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من ٣٠٪ سنة ١٩٦٠ إلى ١٦٪ سنة ١٩٩٢، ولم يكن هذا التغير لصالح التصنيع في الاقتصاد المصري، فإذا استبعدنا البترول ومنتجاته من القطاع الصناعي نجد أن نصيبه

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - السكان والتنمية في مصر، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٧.

النسبي قد انخفض أيضاً من٢٢٪ سنة ١٩٦٦/٦٥ إلى أقل من ١٥٪ خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٤)

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والتوظف بالقطاعات الرئيسية

القطـــاع	٨٧ - ١٩٩٢		٨٧ - ١٩٩٢		٨٧ - ١٩٩٢		٨٧ - ١٩٩٢	
	الناتج المحلي الإجمالي	التوظف	الناتج المحلي الإجمالي	التوظف	الناتج المحلي الإجمالي	التوظف	الناتج المحلي الإجمالي	التوظف
الزراعة	٣ر٧	٢ر٣	٢ر٢	٥٠ ر	٢ر١	١ر٣	٢ر٧	١ر١٦
الصناعة	٦ر٦	٥ر١	٧ر٦	٣ر٥٠	٦ر٢	٣ر٧	٥ر٧	١ر٤٥
البترول	-	-	٤٣ر٦	-	٧ر٣	-	-ر٦	-
إجمالي الناتج المحلي	٦ر١	٣ر٦	٨ر٤	٣ر١٠	٦ر٣	٢ر٣	-ر٤	٢ر٩٩

وعلى ذلك يمكن أن نبرز الملامح الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة الماضية،وفي هذا الخصوص يمكن الوصول إلى النتائج الخمس التالية:

١ - ابتلع النمو السكاني الجزء الأكبر من النمو في الدخل، والأخطر

من ذلك أن النمو الاقتصادي لن يساعد بمفرده على إبطاء الزيادة السكانية.

٢ - لم يتمتع النمو الاقتصادي في مصر بخاصية القدرة الذاتية على الاستمرار لفترة طويلة. فقد اعتمد هذا النمو، في معظم الأوقات، على الخارج. وبتعبير آخر فإن مصادر نمو الدخل كانت تتأثر بعوامل خارجية لا تدخل في نطاق سيطرة صناع القرار وراسمي السياسات.

٣ - اقترن النمو الاقتصادي باختلالات اقتصادية خطيرة،فعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية كانا مصدرين لإعاقة عملية التنمية،ومن المحتمل أن برامج التكيف الهيكلي، لعلاج هذه الاختلالات، ستحد من آفاق التقدم على طريق التنمية البشرية، ولتجنب ذلك تبدو الكفاءة العالية في ادارة السياسات أمراً لا غنى عنه.

٤ - على الرغم من تواضع مستوى النمو الاقتصادي إلا أنه لم يعتمد على نمط انتاجي كثيف العمل، ومن ثم أدى هذا النمط من النمو إلى مشكلة بطالة متفاقمة، ونظراً لأن تجارب الماضي اتصفت بما يمكن تسميته نمواً بأقل قدر من الوظائف، فإن استراتيجية التنمية البشرية يجب أن تأخذ في الاعتبار خلق فرص العمل الملائمة كجزء من السياسات العامة للتشغيل.

٥ - يمكن للسياسات أن تمزج بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل أن تؤدي إلى مجتمع أكثر عدالة ويقوم على المساواة، وقد اقترن ارتفاع معدلات نمو الدخل في مصر بتزايد الاتجاه إلى المساواة في توزيع الدخول، في حين أن النمو المتباطئ اقترن بمزيد من عدم العدالة في هذا التوزيع[1].

وكل هذه الحقائق توضح أن الانتاج الصناعي لم يسهم في تحقيق

---

(١) تقرير التنمية البشرية في مصر عام ١٩٩٤، وثيقة العدد، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، عدد ٧٥ ابريل يونية ١٩٩٤. ص ص ٣ - ٢ - ٢٠٤.

التوازن بين زيادة عدد السكان وبين توفير أساليب العيش للسكان اللازمة لهذا العدد من السكان.

ولعل ما تحاوله مصر اليوم من عمليات تنمية اقتصادية واجتماعية في كافة المجالات يحقق هذا التوازن.

(ب) التنمية الاجتماعية ودراسة العلاقة بين نمو السكان والتغيرات في معدلات المواليد والوفيات :

ترد محاولة ربط نمو السكان بالتغيرات في معدلات المواليد والوفيات إلى ذلك الاتجاه الذي تنبه إلى أهمية دراسة نمو السكان، وحاول أن يبحث عن أسباب هذا النمو على ضوء الفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. ومن ثم انصرف اهتمام هذه المحاولة إلى تحليل العوامل التي تؤدي إلى التغيرات في معدلات المواليد والوفيات في واقع وظروف التنمية الاجتماعية لهذا المجتمع(1).

نمو السكان والتغير في معدلات الوفيات في العالم :

لقد كانت معدلات المواليد والوفيات في العالم حتى الثلاثين سنة الماضية مرتفعة جداً. ووصل كل منهما إلى مستوى يساوي في معظمه المستوى الذي يصل إليه الآخر. غير أن معدلات الوفيات كانت تميل إلى الاختلاف من سنة لأخرى بشكل يلفت النظر. ففي السنوات التي تميزن بنقص الغذاء وبخاصة سوء التغذية وصلت معدلات الوفيات إلى معدلات عالية. كما ارتفع معدل الوفيات نتيجة للأمراض المعدية المتباينة، حيث قضى الموت على ربع سكان أوربا تقريباً، نتيجة للأوبئة التي فاجأت البلاد الأوربية في الفترة ما بين عامي ١٣٤٧ - ١٣٥٢م. ولكن بدأ معدل الوفيات في الانخفاض ببطء في القرن الثامن عشر، نتيجة لتوافر الغذاء.

---

(1) D. M. Heer, Op. Cit., pp. 8 - 9.

ثم بدأ معدل الوفيات في الانخفاض السريع مع نهاية القرن التاسع عشر، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل: مثل وفرة الغذاء، والتحسن المتزايد في الصحة،وخاصة الصحة في المدن،وتحسن طرق تصريف الفضلات، وتوفير مياه الشرب، والتقدم الطبي في مجال الوقاية من الأمراض المعدية عن طريق التطعيم والتقدم في مجال شفاء الأمراض المعدية عن طريق المضادات الحيوية.

كما اختلفت معدلات الوفيات من سنة إلى أخرى في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً - النامية - إذ ظلت هذه المعدلات عالية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم أخذت في الانخفاض بسرعة لم يسبق إليها مثيل حتى في البلاد المتقدمة.وذلك نتيجة لتوفر بعض العوامل السابقة، غير أن معدلات الوفيات ظلت كما هي مرتفعة بمقارنتها بمعدلات وفيات الأمم غير المتخلفة، نتيجة لمعاناة هذه البلاد من سوء التغذية والظروف المعيشية غير الصحية[1] أو نتيجة لحالة التخلف الاجتماعي التي كانت ولا تزال تعيشها عموماً.

نمو السكان والتغير في معدلات الوفيات في مصر :

وبالنظر إلى معدلات الوفيات في مصر، باعتبارها من العوامل التي تسهم في نمو السكان، وذلك من أجل معرفة اختلافها من سنة إلى أخرى. نجد أن الوفيات كانت عالية للغاية في بادئ الأمر إذ وصلت تقديراتها سنة ١٨٣٥ إلى ٢٠٠,٠٠٠. وكانت نسبة وفيات الأطفال دون السنة من أعمارهم في أوائل القرن الماضي تصل إلى ٥٠٠ في الألف، ويرجع ذلك إلى تفشي الأمراض المعدية وسوء التغذية، وتخلف الأحوال الصحية وتأخر الطب الوقائي والعلاجي. ثم هبطت نسبة الوفيات تباعاً منذ أوائل القرن العشرين، إلا أنها ظلت حتى الحرب العالمية الثانية في مستوى مرتفع، وزادت النسبة في أعقاب هذه الحرب على أثر

---

(1) D. M. Heer, Op. Cit., pp. 10 - 11.

تفشي الحمى ثم الملاريا ثم الكوليرا حتى عام ١٩٤٧، ثم هبطت نسبة الوفيات العامة من ٢٨ في الألف عام ١٩٤٥ إلى ١٩ في الألف عام ١٩٥٠، ثم إلى ١٢ في الألف سنة ١٩٥٨ وتقدر بحوالي ٧٫٥ في الألف عام ١٩٩٠[(١)] - ولا يزال معدل الوفيات في ج.م.ع. مرتفعاً إذا ما قورن بمعدلات بعض الدول التي سبقتها في التقدم الاقتصادي حيث بلغ ٦٫٢ في الألف عام ١٩٩٦. ويرجع انخفاض معدلات الوفيات في مصر إلى عدة عوامل هي استخدام طرق الطب الوقائي والعلاجي، وتطور الخدمة الصحية، وتحسن مياه الشرب. ولعل ادراك أثر مثل هذه العوامل في انخفاض معدل الوفيات تكون له أهميته في وضع المشروعات التي تعمل على إدخال التحسينات في مثل هذه المجالات.

نمو السكان والتغير في معدلات المواليد في العالم :

وبالنظر إلى معدلات المواليد، نلاحظ أن قدرة الانسان البيولوچية على الحمل قدرة محدودة بمقارنتها بالأنواع الحيوانية الأخرى ولا تستطيع المرأة أن تحمل أكثر من ١٢ مرة في المتوسط طوال فترة النسل. كما يقل عدد النساء اللاتي يلدن هذا العدد فعلاً.

وكانت معدلات المواليد في مجتمعات أوربا في الفترة السابقة على الثورة الصناعية تتميز بالثبات نسبياً بمقارنتها بمعدلات الوفيات. أضف إلى ذلك أن معدل الوفيات كانت يؤثر بطريقة غير مباشرة في معدل المواليد، نتيجة للأثر المباشر لمعدل الوفيات في سن الزواج في أكثر هذه البلاد. إذ كان الزواج يرتبط بالوراثة، وأنه لم يكن بالإمكان عقد الزواج، إلا إذا ورث الزوج أرضاً بعد وفاة والده. ففي الفترات التي ينخفض فيها معدل الوفيات، يقل عدد الرجال الذين يرثون الأرض، ويرتفع عمر من يرثون أرضاً عند زواجهم، فتقل خصوبتهم أو عدد مواليدهم، والعكس

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، مرجع سابق، ص ٣٦.

صحيح. كما أن معدلات المواليد والخصوبة في المجتمعات التي مرت بتقدم اقتصادي من جراء الثورة الصناعية العلمية بعد ذلك، كانت منخفضة. أما معدلات المواليد والخصوبة في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً كانت مرتفعة[1]. وبالبحث عن العوامل التي أدت إلى التباين في معدلات المواليد والوفيات بالارتفاع والانخفاض في الفترات الزمنية المختلفة وبالمقارنة بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة اقتصادياً، وجد أن هذا التباين في المعدلات المذكورة يرتبط بالتباين في ظروف تقدم أو تنمية أو تخلف هذه المجتمعات حيث لوحظ أنه نتيجة للاختلاف بين هذه المجتمعات في وضع المرأة والنظر إليها والاهتمام بتعليمها واتاحة فرص العمل أمامها، كان من بين العوامل المسئولة عن انخفاض معدلات المواليد والخصوبة في المجتمعات المتقدمة وارتفاع هذه المعدلات في المجتمعات غير المتقدمة الأمر الذي يمكن معه القول بأن دراسة نمو السكان من خلال التعرف على الفارق بين معدلات الوفيات والمواليد والوقوف على عوامل هذا الاختلاف في المعدلات المذكورة ربما يقف كمؤشر على مدى تنمية أو تخلف المجتمع وبالتالي يؤثر في كل جهد انساني صادق يرتبط بظروف المجتمع ويهدف إلى تغيرها إلى ما هو أفضل ومن هنا تبدو أهمية دراسة نمو السكان في علاقتها بالمواليد والوفيات.

نمو السكان والتغير في معدلات المواليد في مصر :

وبالنظر إلى تطور معدلات المواليد في مصر نلاحظ أنه يمكن الرجوع في دراستها إلى أكثر من خمسين عاماً. فمنذ أوائل القرن الحالي، ظلت نسبة المواليد في مصر في مستوى يعد من أعلى المستويات في العالم، واتسمت بالثبات والاستقرار. ولكن عدد المواليد زاد من ٣٦٠ ألف إلى ٦١٠ بين سنتي ١٨٩٧، ١٩٢٥. ثم زاد هذا العدد أيضاً بين عامي ١٩٢٥، ١٩٦٤ بنسبة ٣٠٪. وقد جاوز متوسط عدد المواليد المليون

---

(1) D. M. Heer, Op. Cit., pp. 11 - 12.

خلال الخمس سنوات الأخيرة، ونظراً لثبات الخصوبة وهبوط نسبة الوفيات خلال العشر سنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، أخذ عدد السكان في التزايد المطرد بل وبلغت نسبة الزيادة الطبيعية الحالية في مصر ضعف ما كانت عليه في أوائل القرن الحالي[1] برغم أن معدل الزيادة السكانية استمر في الارتفاع ما بين عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٦٤ أخذ بعدها يتجه نحو الانخفاض خاصة ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٧٠ إلا أنه أخذ في الارتفاع مرة ثانية ما بين عامي ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥[2] ومع أن معدل الزيادة الطبيعية أخذ في الانخفاض إلا أنه ظل معدلاً مرتفعاً بالمقارنة بمعدلات الزيادة الطبيعية في بلاد أخرى. حيث بلغ هذا المعدل في مصر عام ١٩٩٦ أربع مرات في الألف. ولقد اسهم هذا المعدل المرتفع للزيادة الطبيعية في عدد السكان في مصر وزيادة حجمهم وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (٥). ولعل ادراك حقيقة معدلات المواليد واختلافها، باختلاف السنوات، ثم تزايدها على هذا النحو وأثره في نمو السكان وفهم العوامل المؤثرة فيها توضح أهمية وجوهرية دراسة معدلات المواليد والوفيات، تمهيداً للتكهن بأحوال السكان في المستقبل والتقدم بالمشروعات والمقترحات التي تحول دون أن يتجاوز عدد السكان حدوداً يصعب معها توفير وسائل العيش لهم.

---

(١) دكتور علي الجريتلي، مرجع سابق، من ص ٤٣ - ٤٥.
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، السكان والتنمية في مصر، مرجع سابق.

جدول رقم (٥)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لكل ألف من السكان[١] في ج.م.ع. في بعض السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٩٦

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٤٠	٤١٫٤	٢٦٫٣	١٥٫٠
١٩٤٨	٤٢٫٦	٢٠٫٤	٢٢٫٢
١٩٥٦	٤٠٫٧	١٦٫٤	٢٤٫٣
١٩٦٠	٤٣٫١	١٦٫٩	٢٦٫٢
١٩٦٤	٤٢٫٠	١٥٫٧	٢٦٫٣
١٩٦٧	٣٩٫٢	١٤٫٢	٢٥٫٠
١٩٦٨	٣٨٫٢	١٦٫١	٢٢٫١
١٩٦٩	٣٧٫٠	١٤٫٥	٢٢٫٥
١٩٧٠	٣٥٫١	١٥٫١	٢٠٫٠
١٩٧١	٣٥٫١	١٣٫٢	٢١٫٩
١٩٧٢	٣٤٫٤	١٤٫٥	١٩٫٩
١٩٧٣	٣٥٫٧	١٣٫١	٢٢٫٦
١٩٧٤(*)	٣٥٫٧	١٢٫٧	٢٣٫٠
١٩٧٥(**)	٣٧٫٧	١٢٫٢	٢٥٫٥
١٩٧٦	٣٦٫٦	١١٫٨	٢٤٫٨
١٩٧٩	٤٠٫٢	١٠٫٩	٢٩٫٣
١٩٨٠	٣٧٫٥	١٠٫٠	٢٧٫٥
١٩٨١	٣٧٫٠	١٠٫٠	٢٧٫٠
١٩٨٥	٣٩٫٨	٩٫٤	٣٠٫٤
١٩٨٦	٣٨٫٧	٩٫٢	٢٩٫٥
١٩٨٧	٣٧٫٤	٩٫١	٢٨٫٣
١٩٨٨	٣٦٫٦	٨٫٦	٢٨٫٥
١٩٨٩	٣٣٫٣	٨٫٦	٢٥٫٢
١٩٩٠	٣٠٫٩	٧٫١	٢٣٫٨
١٩٩١	٢٩٫٢	٦٫٩	٢٢٫٣
١٩٩٢	٢٦٫٢	٦٫٦	١٩٫٦
١٩٩٣	٢٧٫٤	٦٫٥	٢٠٫٩
١٩٩٤	٢٨٫٩	٦٫٧	٢٢٫٢
١٩٩٥	٢٧٫٧	٧٫٠	٢٠٫٧
١٩٩٦	٢٧٫٦	٦٫٢	٢١٫٤

(١) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٦.

(*)، (**) بيانات أولية.

الفصل الثاني

علم اجتماع السكان
بين الديموجرافيا والدراسات السكانية

تمهيد

أولاً : الفكر السكاني القديم

ثانياً: عوامل نمو الديموجرافيا والدراسات السكانية

ثالثاً: وضع علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية



تمهيـد :

إن الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في الفكر الانساني اهتمام قديم، إذ يلاحظ المتتبع لهذا التاريخ والذي تتوفر له فرصة تحليل التراث، أن دراسة السكان قد جذبت انتباه الكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور. ونتج عن الكتابات التي تركها بعض الفلاسفة والمفكرين من أمثال كونفوشيوس في الصين وأفلاطون وأرسطو عند اليونان وابن خلدون بين العرب فكراً سكانياً لولاه ما وصلت دراسة السكان في المراحل الحديثة والمعاصرة من تاريخ الفكر الانساني إلى ما حققته من نضج ووضوح. ولقد نشطت في الآونة المعاصرة من تاريخ الفكر الانساني نظم فكرية متباينة من أجل فهم الظواهر السكانية وتحليلها وتفسير مشكلاتها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل. وعند متابعة مسيرة الفكر الانساني في مراحله الحديثة، قد يجد المرء منا في تراث العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص اهتماماً بالسكان يظهره عالم الاقتصاد، أو قد يلاحظ أن علماء الجغرافيا يتناولون موضوع السكان بالتحليل والتفسير أو قد يصادف بعض المعادلات الاحصائية التي تدلل على مبلغ اهتمام علماء الاحصاء بدراسة السكان، أو قد يجد من يحاول فهم الظواهر السكانية في ضوء الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع، أو يربط بين السكان والمجتمع أو يقوم بتحليل الظواهر السكانية استناداً إلى قضايا علم الاجتماع. ولقد كانت هناك مجموعة متباينة من العوامل التي تفاعلت وتضافرت وجعلت هذه النظم الفكرية تتجه في نشاطها المعاصر نحو دراسة الظواهر السكانية، ومن هنا فكرنا في تقسيم موضوعات الفصل الحالي إلى قسم يتناول الفكر السكاني القديم وآخر يحلل العوامل التي عجلت بنمو الدراسات السكانية وعلم اجتماع السكان والديموجرافيا، وثالث يهتم ببيان وضع علم اجتماع السكان، موضوع تخصصنا، بين

الديموجرافيا والدرسات السكانية،وتميزه عنها من حيث الموضوع والتحليل والهدف.

أولاً - الفكر السكاني القديم :

ونعني بالفكر السكاني القديم مجمل الآراء ووجهات النظر التي أضافها أولئك المفكرون والكتاب الذين وجدوا في المراحل الأولى من تاريخ الفكر الانساني أو ما بعدها، تلك الآراء التي تناولت ضمن ما تناولت مختلف الظواهر السكانية بالتحليل والتفسير. والذي يجعلنا نعتبر هذه الآراء من قبيل الفكر السكاني هو ما تميزت به من خصائص ومميزات أبعد ما تكون عن خصائص ومميزات التفكير العلمي الحديث والمعاصر خول السكان وظواهره. ولكن مع هذا، كان لهذا الفكر السكاني أثره الواضح في التمهيد لما نشهده اليوم من دراسات سكانية وديموجرافيا وعلم اجتماع السكان. ومن هنا وجدنا أنه من المنطقي أن ندخل إلى هذه الجهود الأخيرة بعد الوقوف على أبعاد هذا الفكر السكاني وكذلك بعد التعرف على مميزاته وخصائصه واختلافه عما جاء به العلماء بعد ذلك من آراء ووجهات نظر فيما يتعلق بالظواهر السكانية.

فلقد كان الفكر الانساني القديم بمثابة محصلة للاهتمام بدراسة السكان من جانب عدد من المفكرين والكتاب الذين جذبت انتباهاتهم هذه الظواهر منذ أقدم العصور. إذ يستطيع كل من يستعرض تراث الفكر الانساني ابتداء من هذه العصور أن يلحظ أن مثل هذا الاهتمام المبكر بالظواهر السكانية كان متضمناً وعلى نحو ظاهر في كتابات الفلاسفة الاجتماعيين والسياسيين الذين كانوا قد اهتموا في الأصل بأثر السكان على الأنساق الاقتصادية والسياسية، ومن بين هؤلاء الكتاب يمكن أن نذكر على وجه الخصوص: كونفوشيوس بين الصينيين، وأفلاطون وأرسطو بين اليونانيين، وابن خلدون بين العرب.

١ - كونفوشيوس :

إذ أعار كونفوشيوس وغيره من الكتاب الصينيين كل اهتمامهم لفكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان. واعتقد كونفوشيوس أن من مسئولية الحكومة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة بالسكان إلى المناطق الأقل في عدد السكان. وأوضح أيضاً العوامل العديدة التي تؤثر في نمو السكان، وحصرها في عوامل نقص الغذاء والحرب، والزواج المبكر، والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج[١].

٢ - أفلاطون :

وكان موضوع الحجم الأمثل للسكان Optmal Size of Population في الوحدة السياسية اليونانية ونعني المدينة الدولة، بالمعني الذي تقوم فيه الحكومة بالمحافظة على رفاهية وأمن المواطنيين من خلال ما تمارسه من ارادة في هذا الصدد، هو المحور الذي دارت حوله كل الأفكار التي تركها لنا أفلاطون في مؤلفاته «الجمهورية» و «القوانين» فيما يتعلق بدراسة السكان.

حيث نجد (أفلاطون) يشير في كتابه الجمهورية إلى أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حد أمثل، على أن يعوضوا ما فقد من جراء الأمراض والحروب، ويحاولوا ألا يزيد هذا العدد عن الحد الأمثل، حتى تبقى الدولة في الحد المتوسط، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج[٢].

ثم يزيد (أفلاطون) هذا الأمر تفصيلاً بعد ذلك في كتابه «القوانين» من حيث مقدار العدد الأمثل للسكان في المدينة، ومبرراته، ومن حيث الأساليب التي يمكن بها للحكومة أن تضغط من أجل الحفاظ على هذا

---

(1) K. C. Kammeyer, An Introduction to population, Clandlen pab., Comp. London, 1971, p. 5.

(٢) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، ص ١٧ - ٦٨.

الحد. فذهب إلى أن العدد الأمثل للمواطنين في المدينة يجب أن يكون (٥٠٤٠) مواطن مع ملاحظة أن العبيد لا يحسبون ضمن المواطنين. ويوضح (أفلاطون) مبررات اختياره لهذا العدد على أنه حداً أمثل قائلاً: أن هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من الرقم (١ - ١٠) كما أنه يقبل القسمة على الرقم (١٢). ولإمكانية قبول هذا العدد الأمثل القسمة على (١٢) على وجه الخصوص، له أهمية في نظر أفلاطون، لأنه كان يعتقد أنه من المناسب تقسيم أراضي المدينة اليونانية إلى اثني عشر جزءاً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان (أفلاطون) يظن أن لهذا العدد الأمثل دلالة ومغزي دينياً وأسطورياً لدى المواطنين الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم[(١)].

أما بالنسبة للأساليب التي يمكن للحكومة بواسطتها أن تضغط من أجل الحفاظ على هذا الحد، نجد (أفلاطون) يقرر أنه إذا زاد عدد سكان المدينة عن هذا الحد الأمثل يجب أن يتدخل الحكام لانقاصه عن طريق تحديد الزواج والنسل ومنع الهجرة إلي البلاد. وإذا نقص عدد سكان المدينة عن هذا الحد يجب تشجيع النسل، وأن تجازى الأسر المنسلة بالمال، ويباح للأجانب التجنس بالجنسية اليونانية. وتستطيع الدولة أن تتدخل لتدبير الزواج والنسل من خلال وضع القيود التي تحول دون ذلك، كأن تقصر وراثة الأرض على عدد محدود فقط من الأبناء الذكور في الأسرة، وتحصل الحكومة على ما يزيد على ذلك، أو من خلال توقيع الجزاءات أو تقديم النصيحة أو توجيه التوبيخ واللوم أو حتى عن طريق ارسال الأعداد الزائدة عن الحد من السكان إلى المستعمرات[(٢)].

٣ - أرسطو Aristotale :

غير أن أرسطو قد اتجه في معالجته لموضوع السكان اتجاهاً أكثر

(1) K. C. Kammeyer, Op. Cit., p. 6.
(2) Ibid., p. 6.

واقعية من أستاذه أفلاطون، هذا فضلاً عن أنه تناول عديداً من المسائل السكانية مثل توزيع السكان، ونمو السكان والحد الأمثل للسكان.

إذ نجده يشير إلى توزيع السكان على وحدات المجتمع، ويقسمها بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة، ثم يعالج موضوع توزيع السكان على المهن، ويقسمهم إلى من يقومون بالمهن الطبيعية (الزراعة والصيد، وتربية الحيوان)، وإلى من يقومون بمهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة. كما تناول أرسطو التوزيع العمري للسكان وأجرى تفرقة بين الرجل والمرأة على أساس الاستعدادات الجسمية والعقلية.

وفيما يتعلق بموضوع نمو السكان، نجد أرسطو يحذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة، وما ترتب على ذلك من ثورات. فيشبه المدينة بالجسم الانساني ويرى أنه كما يجب أن تنمو أجزاء الجسم الانساني بالتناسب فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة ما على العدد في طبقة أخرى[١].

وإذا كان (أرسطو) قد عنى بموضوع الحد الأمثل للسكان، فإنه لم يبين على خلاف (أفلاطون) هذا العدد بالتحديد. ولكنه اعتقد في ضرورة وجود حجم ثابت للسكان، تتحكم فيه الحكومة. ذلك لأن الدولة العظمى على حد تعبيره ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير من السكان. ويصعب أن تظهر في مثل هذه الدولة حكومة صالحة. ومن هنا كان الاعتقاد في ضرورة تدخل الدولة والحكومة بالأساليب التي يمكن أن تحقق التناسب بين حجم السكان في المدينة وبين مواردهم وخاصة مساحة الأرض وقدرتها على اشباع حاجات السكان، إلى الحد الذي نجده يوافق على الاجهاض أو التخلص من أي طفل يولد وبه عيب في التكوين[٢].

---

(١) دكتور أحمد الخشاب، مرجع سابق، ص ٦٩ - ٧١.

(2) K. C. Kammeyer, Op. Cit., p. 6.

٤ - ابن خلدون :

ويقدم لنا عبد الرحمن ابن خلدون المفكر الاجتماعي العربي، في غضون القرن الرابع عشر الميلادي، بعض الأفكار التي أثرت فيما بعد في تطوير الاهتمام بدراسة السكان. حيث يذهب ابن خلدون إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطورية محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة. إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص في معدلات الوفيات، بما يوثر على نمو السكان ويزيد عددهم. وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره، يشهد ظروفاً ديموجرافية مخالفة تماماً، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد، ويرتفع معدل الوفيات... ويوضح ابن خلدون تأثير كل مرحلة من تطور المجتمع على المواليد والوفيات، وذلك باعتقاده في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع إلى نشاط السكان وثقتهم ومقدرتهم. أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة، والثورات والاضطرابات، مما يقلل من نشاط السكان، ويقل من نسلهم[1].

مناقشة وتعقيب :

وإذا جاز لنا أن نتوقف للتعقيب على هذا الفكر السكاني كما انطوت عليه كتابات كونفوشيوس، وأفلاطون وأرسطو وابن خلدون فإنه يمكن القول:

(أ) أن الفكر الانساني القديم كما تجلى في كتابات كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو وباستثناء ابن خلدون، كان يتميز بعنايته أساساً بالعلاقة بين حجم السكان وأهداف الدولة أو المجتمع أو بالقيم المرغوب فيها داخل هذه الدولة. حيث ربط كونفوشيوس بين عدد السكان ومساحة

---

(1) Ibid., p. 7.

الأرض وربط أفلاطون بين حجم السكان ورفاهية وأمن المواطنين، وربط أرسطو بين حجم السكان والتناسب بين نمو الطبقات تجنباً لحدوث الثورة والاضطراب. وكل هذا الربط يوضح أن الفكر السكاني القديم كان ينصرف نحو النتائج التطبيقية والعملية فقط، وقل اهتمامه بالنتائج والقضايا النظرية التي تفترض وجود علاقات بين الظواهر السكانية وبين غيرها من ظواهر اجتماعية تفيد في تفسير هذه الظواهر والتنبؤ بها كما هو الحال في ما يعرف اليوم باسم نظريات السكان.

(ب) أن الفكر السكاني كما اتضح في كتابات أفلاطون وأرسطو على وجه الخصوص، كان اهتماماً غير مقصود في ذاته وإنما يدخل ضمن تخطيطهما الأمثل للصورة التي رسماها للمدينة اليونانية الفاضلة وتمثل جزءاً من تأملاتهما التي انطبعت بطابع مثالي يصور ما ينبغي أن يكون.

(جـ) أن الفكر الانساني كما أفصحت عنه كتابات كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو وابن خلدون، لم يعتمد على البيانات السكانية التي تستند إلى الدراسات الاحصائية، ولم يستعن بالمؤشرات ولا بالملاحظات الامبيريقية التي توفرها البحوث الميدانية[1]، بقدر ما كان يعتمد على الأفكار الفلسفية أو التصورات الميتافيزيقية.

ثانياً - عوامل نمو الديموجرافيا والدراسات السكانية :

نستخلص مما سبق أن الفكر السكاني الذي عبرنا عنه من خلال كتابات كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو وابن خلدون، يمثل المرحلة الأولى في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية خلال تاريخ الفكر الانساني. ولولاه ما بدأت بعده مراحل أخرى في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية. فلقد مهد هذا الفكر السكاني لظهور كل صور الاهتمام الحديثة والمعاصرة والتي تمثلت فيما يعرف بالديموجرافيا والدراسات السكانية، على النحو الذي

(1) Ibid., p. 7.

سنزيده تفصيلاً فيما بعد[١]. وحتى يتسنى لنا قبل التعمق في صور الاهتمام الحديثة هذه أن نتناول بالتحليل تلك العوامل التي تضافرت وتفاعلت معاً في إحداث ذلك التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية من الفكر السكاني قديماً إلى الدراسات العلمية السكانية حديثاً.

والواقع أن هناك عدداً كبيراً من العوامل التي تضافرت وتفاعلت معاً في أحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في تاريخ الفكر الانساني والاسراع بظهور الدراسات السكانية، يمكن ايجازها على النحو التالي:

(أ) زيادة سكان العالم :

تعتبر الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي سجلها الانسان في كل بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وما ترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة الداخلية والخارجية والبطالة ومشاكل العمال، وما عرفه المجتمع الانساني لأول مرة نتيجة لذلك من ضروب الانحراف في المجال الفردي والجمعي التي ترددت بين خيانة الأمانة والجريمة[٢] كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

(ب) النمو الصناعي :

أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات التجارية والاقتصادية والانتاجية والاستهلاكية وعلي حياة المدينة وشئون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية. ذلك لأن النمو الصناعي على المستوى القومي كان يصاحبه هجرة السكان إلى المدن الصناعية وكانت هذه الأعداد المهاجرة تضغط

(١) انظر الفصل الثاني - ثالثاً -.

(٢) دكتور محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص ١٨١، ١٨٢.

على الحكومات لتوفر لها ما تحتاجه من خدمات. فوجدت الحكومات بدورها أن توفر رفاهية السكان وتوفير احتياجاتها، يحتاج إلي رسم خطط واقعية، وهذه الأخيرة تتطلب إجراء دراسات سكانية لكي تقوم الخطط على أساس من فهم الواقع ومن هنا اهتمت هذه الدول والحكومات بانشاء الأجهزة المتخصصة للقيام بهذه الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في رسم سياساتها.

كما أن النمو الصناعي على المستوى الدولي كان يؤدي بالدول المنتجة إلى أن تهتم بالأحوال الاقتصادية والمميزات النوعية والسكانية للشعوب المستهلكة التي تتبادل معها السلع وذلك لتحديد سياساتها الانتاجية وفق احتياجات الشعوب المستهلكة، وبالتالي أخذت تعني بدراسة المسائل السكانية على المستوى الدولي ومعالجتها على هذا النطاق وتسهم في انشاء المنظمات الدولية لهذا الغرض وتعينها على مواصلة عملها حتى تتوافر لها الحقائق التي تحتاج إليها في رسم سياساتها الدولية[١].

(جـ) نمو وتقدم البحث العلمي والاحصاء :

ساعد نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الأقبال عليها في الدراسات السكانية ساعد على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الاقليمي Regionalism باعتباره الأساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع، ويبعدها عن الاتجاهات النظرية، ويجسد مبدأ النسبية الاجتماعية الذي يؤكد أن المشاكل السكانية تختلف باختلاف الأحوال الاقليمية القائمة في البيئات المحلية، ويجعل الحلول العلمية التي تقترحها الدراسات السكانية على هذا الأساس نابعة من طبيعة الأقليم ذاته.

---

(١) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي.

كما حدثت تطورات منهجية أخرى، وظهرت مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية في تحديد العوامل العلية المؤثرة في معدل المواليد وتوقيت الميلاد[١].

وترتب على تقدم علم الاحصاء أن اتيحت الفرصة أمام الدراسات السكانية للأفادة من طرقه وأساليبه في عرض البيانات السكانية في رسوم بيانية وأشكال، وفي تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج التي يمكن الانتفاع بها في رسم وتنفيذ الخطط الاجتماعية.

(د) تقدم علوم البيولوچيا :

وأدى التقدم الذي طرأ على علوم البيولوچيا الحيوية والانثروبولوچيا الطبيعية من جراء تطبيقها للمقاييس المقننة والمناهج الكمية إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيقية والتعليمية والنفسية لهم وإلى توفير كثير من الحقائق التي أفادت منها الدراسة العلمية للسكان في نموها وبلورة نظرياتها وقضاياها.

كما أدى التقدم الذي أصاب العلوم اليوچينية Eugenics تلك التي تهتم بتحسين نوعية السكان والسلالات البشرية، والايوثونيكية Euthen-ics تلك التي تهتم بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤثر في الصفات النوعية[٢]، وجعل من السهل على الدراسة العلمية للسكان أن تخطو خطواتها نحو صياغة مفاهيمها ونظرياتها.

(هـ) تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان :

ولقد ظهر في هذه الفترة - نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - عدد متزايد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة

(1) D. kirk, Population, Internatonal Encyclopedia of the Social Sciences, The MacMillan Comp. New York, 1968.

(٢) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي.

السكان من أمثلتها تلك المحاولات التي أسهم بها كل من بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وغيرهم والتي بدأت تستفيد بالتقدم الذي طرأ على البحث العلمي والاحصاء ونتائج العلوم البيولوچية والايوچينية وغيرها في فهم وتفسير هذه الظواهر السكانية.

(و) ظهور مؤلف روبرت مالتس «مقال في السكان» :

غير أن أهم محاولة علمية في هذه الفترة كانت تتمثل في ظهور أول طبعة لمؤلف «مقال عن السكان» الذي نشر في انجلترا بدون توضيح لاسم مؤلفه عام ١٧٩٨. وفي سنة ١٨٠٣ نشرت طبعة ثانية للمقال نفسه منقحة ومعدلة، ذكر عليها اسم مولفها القس توماس روبرت مالتس T. R. Maithus الذي يعتبر بحق أباً للدراسة العلمية للسكان، لأنه استطاع أن يجعل اسمه مرادفاً لهذه الدراسة من حيث نشأتها وظهورها كنظام فكري مستقل قائم بذاته، وذلك لأن دراسته تعد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة في موضوع السكان ليس نتيجة لما تنطوي عليه دراساته هذه من أفكار تعبر عن أصالة وجدة، وإنما لأنها تلفت نظر غيره من الناس، ولازالت تجذب الانتباه حتى الوقت الحاضر، لما تنطوي عليه من مسحة تشاؤمية. ولعل ما جعل هذه الآراء والدراسات تعتبر بمثابة نقطة تحول في الدراسات السكانية، أنها جعلت عدداً كبيراً من العلماء والباحثين المهتمين بالمسائل السكانية يعتبرون أن هدفهم الأول، هو دحض آراء ودراسات مالتس، وتفنيد ما تنطوي عليها من آراء في ضوء نتائج الدراسات العلمية السكانية والتي كانت تنتهي في العادة بآراء أكثر تفاؤلاً مما كانت عليه نظرية مالتس ذاتها[1].

وتوضح كل هذه الأسباب، لماذا كان البعض يعتبر مالتس أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كياناً مستقلاً يعتمد

---

(١) المرجع السابق.

على المناهج العلمية وخاصة الاحصائية منها، وتدخل أيضاً ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية. ومن هنا كان من الضروري إلقاء الضوء على آراء مالتس، باعتبارها من أهم العوامل المعجلة في إحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

توماس روبرت مالتس ١٧٦٦ - ١٨٣٦(*) :

كان مقال مالتس «بحث في أصول مشكلة الانسان» ينطوي على نقد ما ورد في بحث جودوين Godwin المتعلق بالعدالة الساسية ١٧٩٣، وكذلك على نقد مؤلف كوندرسيه Condercet حول تاريخ تطور الروح الانسانية، هذا فضلاً عن مقومات نظريته في السكان.

وقد كانت لجودوين مجموعة من الآراء لقت زيوعاً وانتشاراً في ذلك الوقت، والتي من أهمها أن المشكلات الاجتماعية من فقر وآلام وأمراض ترجع إلى المؤسسات الاجتماعية والنظم التي تسود المجتمع، تلك التي تتحمل تبعية ما يعانيه المجتمع من مثل هذه المشكلات. وبناء على ذلك، ضمن جودين وكوندروسيه، مؤلفيهما مجموعة من الآراء التي تغمرها النزعة التفاؤلية حول مستقبل تطور العلم والعقل والمعرفة التكنولوچية والسكان، على نحو يجعلهم قادرين على ايجاد الوسائل التي تعينهم على تجنب كل زيادة في السكان[1]. غير أن مالتس يرد على هذه الآراء في مقاله قائلاً «إن الانسان هو نفسه وليست المؤسسات أو النظم التي تسود المجتمع، هو مصدر الشرور والمشكلات ويجب أن

(*) ولد مالتس في انجلترا عام ١٧٦٦، وكان أبوه صديقاً لروسو، وتلقى تعليماً خاصاً حتى التحق بجامعة كامبريدج في الثامنة عشرة من عمره ثم تخرج عام ١٨٨٧ من الجامعة والتحق بالكنيسة، ثم عين في عام ١٨٠٥ استاذاً لتاريخ الاقتصاد السياسي في الكلية الهندية بلندن. واشتهر مالتس بما كتبه عن السكان، كما وضع ثلاثة كتب أخرى في الاقتصاد السياسي وعشرات المقالات الأخرى، وتوفى عام ١٨٣٤.

R. Thombison, Population Dynamices, Random House, New York, 1965, p. 53.

(1) W. S. Thompson & D. lewis, Op. Cit., p. 16.

يبدأ الأفراد باصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع والمتواصل الذي لا يتناسب مع ما يمكن الحصول عليه من مواد العيش والغذاء».

ولقد كانت الظروف التي عاشتها انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر والمغايرة لتلك المشاهد الرومانسية التي انطوت عليها كتابات جودوين وكوندرسيه من بين الشواهد التي استند عليها مالتس في رده على آراء هذين الكاتبين وفي الانطلاق نحو صياغة نظريته في السكان.

فلقد تميز القرن الثامن عشر بالنمو الهائل في السكان، من ٥ مليون نسمة عام ١٧٠٠ إلى ٩٫٣ مليون عام ١٨٠١. وأرجعت هذ الزيادة إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد، نتيجة الزيادة في عدد حالات الزواج. غير أن هذه الزيادة في عدد السكان، كان يواجهها تدهوراً في كمية الغذاء نتيجة لانحسار الأرض المزروعة عموماً، وزيادة الأرض المخصصة للمراعي على حساب الأراضي المخصصة للمحاصيل. فتدهورت كمية الغذاء الناتجة عن الأرض، في مقابل تزايد انتاج اللحوم وهو غذاء غير متوافر للطبقات الفقيرة. هذا فضلاً عن تزايد نسب الضرائب للوفاء بالتزامات قوانين الفقراء[1]. فلقد دفع هذا الواقع الحزين في انجلترا في ذلك الوقت مالتس إلى صياغة نظريته على النحو التالي:

مقومات نظرية مالتس :

استقرأ مالتس المعلومات والبيانات والاحصائيات التي أجريت في بلاده انجلترا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وفي غيرها من البلاد الأوربية، حول عدد السكان من ناحية ومعدل الانتاج من الأرض من ناحية أخرى، وانتهى إلى النتائج العامة التالية:

(أ) أن قدرة الانسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة عدد السكان.

---

(1) R. Pressat, Population, Op. Cit., p. 5.

(ب) إن عدد السكان يتضاعف في كل جيل أو في كل ٢٥ عاماً إذا لم يعوقهم عائق قوي، على النحو التالي:

إذا بدأنا مثلاً بعدد سكان مقداره مليون نسمة، فإنه بعد ٢٥ عاماً يصبح العدد ٢ مليون نسمة، وبعد ٢٥ سنة أخرى يصبح العدد ٤ مليون وبعد ٢٥سنة ثالثة يصبح ٨ مليون، ثم ١٦، ثم ٣٢مليون نسمة وهكذا.

(جـ)إن قدرة الأرض-أو مصادر الطبيعة عموماً-على انتاج ما يتطلبه البقاء الانساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة.

ويتلخص قانون الغلة المتناقصة في أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حداً يبلغ عنده الانتاج الحد الأقصى، بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زيد مقدار المستخدم منها عن هذا الحد، لأخذ الانتاج الذي تغله الأرض في التناقص التدريجي، (بالفرق بين الزيادة في تكاليف الأيدي العاملة والانتاج)[1].

(د) إن زيادة انتاج المواد الغذائية تتدرج على نحو حسابي، بمعنى أنه إذا بدأ مثلاً بانتاج حجمه ١ فإنه بعد ٢٥ سنة يصبح الحجم بعد الزيادة ٢ وبعد ٢٥ سنة أخرى يصبح الحجم بعد الزيادة ٣ وهكذا.

(هـ) إن العلاقة بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في حجم انتاج الغذاء هي العلاقة بين زيادة تتدرج في شكل هندسي وزيادة تتدرج في شكل حسابي أو بمعنى آخر أن هناك تناسباً عكسياً بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في مواد الغذاء.

فإذا كانت زيادة السكان تحددها المتوالية الهندسية:

Geometrical progression

١ ٢ ٤ ٨ ١٦ ٣٢ ٦٤ ١٢٨

---

(1) T. Thombison, Population Dynamics, Op. Cit., pp. 55 - 56.

فإن زيادة مواد الغذاء تحددها المتوالية الحسابية التالية:

Arithmetical Progression

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨

ومعنى ذلك أنه بعد ٧ أجيال ستكون نسبة الغذاء إلى عدد السكان هي ٨:١٢٨) وهي نسبة رهيبة تنطوي على شقاء السكان.

(و) ولتجنب هذا المصير القاتم،ينصح مالتس باتباع نوعان من الموانع للحد من الزيادة السكانية، الأول أخلاقي، يتمثل في العفة والرهبنة والزهد أو تأخير سن الزواج. والثاني موانع قسرية تفرضها الطبيعة، مثل العمل في المهن غير الصحية والفقر والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب. وإليها يرجع الفضل في الموازنة بين أعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم(١).

(ز)وأخيراً يصل مالتس إلى نتيجة هامة مؤداها أن الانسانية لا يمكن أن تعيش في سلام وسعادة وازدهار - ما لم يغير الانسان من طبيعته الغاشمة ويعمل على كبح جماح نزواته وشهواته.

مناقشة وتعقيب على نظرية مالتس :

لقد انصت المفكرون والعلماء المشتغلون بدراسة الانسان والظواهر الاجتماعية والسكانية إلى ما قاله روبرت مالتس، بل لقد أوقفهم ما ذهب إليه مالتس وما آثارته آراؤه من موجات تشاؤمية، الأمر الذي جعلهم ينظرون بعين ثاقبة إلى هذه الآراء والأفكار حيث كان من نتيجة هذا التوقف وتلك النظرة أن استطاع بعض هؤلاء العلماء الكشف عن أخطاء مالتس وألقاء الضوء على الثغرات التي تعيب فكره والتي دعت إلى إعادة النظر في بناء هذا الفكر من جديد وفتح الطريق أمام ذلك التطور الذي شهده الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية فيما بعد.

---

(1) Ibid., pp. 55 - 56.

ونستطيع أن نوجز القول فيما يتعلق بأخطاء وثغرات فكر مالتس إذا استعدنا في ذاكرتنا ما سبق أن أشرنا إليه من نتائج ترتبت على اتجاهات دراسة نمو السكان أما في ضوء الايكولوجيا البشرية أو على أساس التنمية الاجتماعية، واعتمدنا عليه في توضيح أهمية وضرورة دراسة ظواهر نمو السكان في المجتمع[1]، فمن ناحية ذهب مالتس إلى أن نمو الغذاء تحكمه متوالية حسابية نتيجة لتأثير قانون الغلة المتناقصة وأن انتاج الغذاء يتراجع باستمرار أمام نمو السكان.ولقد كشف اتجاه الايكولوجيا البشرية أن الانسان كان يستعين في حفظ التوازن بين الزيادة في نمو السكان ووسائل العيش في كل مجتمع عبر مراحل تاريخ البشرية بتطور بيئته التكنولوجية والتنظيمية، وأن الثورات التي أحدثها الانسان عبر هذه المراحل قد ترتب عليها زيادة ملحوظة في انتاج الغذاء وهذا معناه أن انتاج الغذاء لم يكن يقل عن الزيادة في نمو السكان على خلاف ما كان يتوقع مالتس، لأنه أغفل تطور وتغير الكفاية الفنية في الانتاج وأثر الثورة التكنولوجية في زيادة الانتاج. ومن ناحية ثالثة كان مالتس يعتقد أن نمو السكان تحكمه متوالية هندسية. ولقد كشف اتجاه التنمية الاجتماعية في دراسته للعلاقات بين نمو السكان والمواليد والوفيات، أوضح أثر ظروف التنمية الاجتماعية في المجتمع على انخفاض معدل المواليد والخصوبة في المجتمع، خاصة نتيجة لارتفاع مكانة المرأة في المجتمع، والتوسع في تعليمها، واتاحة الفرصة أمامها للعمل ومشاركتها للرجل في القضايا العامة، هذا فضلاً عن أثر التوسع في استخدام موانع الحمل، وكل هذه الأمور تقف بمثابة أدلة قاطعة على عدم صدق نظريته، وعلى عدم تحقق تنبؤاته وتوقعاته بالزيادة الرهيبة في أعداد السكان.

ثالثاً-وضع علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدرسات السكانية

ولقد أدى النقد الذي وجه إلى اسهامات مالتس في دراسة الظواهر

---

(١) انظر الفصل الأول.

السكانية إلى قيام علوم اجتماعية مختلفة أو قيام علماء ينتمون إلى علوم اجتماعية عديدة ومتباينة بالاهتمام بدراسة الظواهر السكانية أملاً في الوصول إلى نتائج جديدة تتجاوز من ناحية الأخطاء والثغرات في آراء مالتس، وتضفي من ناحية أخرى الطابع التفاؤلي على تناول وتحليل الظواهر السكانية عن طريق محو ذلك الأثر التشاؤمي الذي تركته كتابات مالتس في هذا الصدد. ولقد لوحظ بعد ذلك،أن مجموعات العلوم الاجتماعية هذه قد اختلفت في اهتماماتها بدراسة الظواهر السكانية وتمايزت فيما بينها وانقسمت إلي فئتين من الدراسات،بحيث اشتملت الفئة الأولى على اهتمام علم الاحصاء بداسة الظواهر السكانية والذي عرف بين المشتغلين بهذا النوع من الدراسة باسم الديموجرافيا Demography واشتملت الفئة الثانية على اهتمام علوم اجتماعية أخرى مثل الجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها والتي أطلق عليها أيضاً المشتغلون والمهتمون بدراسة الظواهر السكانية اسم الدراسات السكانية Population Studies[١].

ولما كان اهتمامنا الأساسي ينصرف نحو إلقاء الضوء على علم اجتماع السكان، فإننا لن نتعمق في تناول صور الاهتمامات الأخرى بدراسة الظواهر السكانية، ونعني الديموجرافيا ، والاقتصاد والجغرافيا ، إلا بالقدر الذي يخدم فهمنا لعلم اجتماع السكان،ولذلك فقد حاولنا التعرف على اهتمام الديموجرافيا بدراسة الظواهر السكانية وكذلك اهتمام الجغرافيا بهذه الظواهر ثم اهتمام الاقتصاد أيضاً، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة كل اهتمام منها ، والاختلاف بينه وبين علم اجتماع السكان الأمر الذي يسهم - في تقديرنا - في إلقاء الضوء على وضع علم اجتماع السكان بين هذه العلوم.

---

(١) انظر في هذا الصدد:

a) T. R. Ford & G. F. Dejong. Social Demography, Prentice-Hall, Inc., N.N.J. 1975.

b) D. Kirk, Population, Op. Cit., p. 342.

الاحصاء والسكان «الديموجرافيا» :

يرجع اهتمام الاحصاء بدراسة السكان قديماً إلى عصر الرومان، حيث كان الملك (سرفيس تاليوس) يطلب من شعبه أن يسهموا في الاحتفالات السنوية التي يقيمها من خلال تقديم قطع من العملة، يقدم الرجال نوعاً منها ويقدم النساء نوعاً ثانياً ويقدم الأطفال نوعاً ثالثاً، وكان هذا الملك يتوصل إلى معرفة عدد السكان وتوزيعهم الجنسي والعمري عن طريق عد وحصر أو احصاء هذه العملات[1].

غير أن هذا الاهتمام الاحصائي القديم بالظواهر السكانية، لم يكن الهدف المباشر منه التوصل إلى قضية عامة أو نظرية عن السكان، بقدر ما كان يهدف إلى استخدامها في أغراض ادارية وحربية.

والواقع أن ما نشره (جون جرونت Gruant) في عام ١٦٦٢ من ملاحظات على قوائم الموتى يعتبر ما أهم المحاولات الاحصائية في دراسة السكان بعد ذلك، بل هي أحد الدعائم التي استندت إليها الدراسة العلمية للسكان في نشأتها وتطورها، إلى الحد الذي اعتبره البعض ليس فقط موسساً لعلم الاحصاء وإنما أيضاً موسساً للدراسة العلمية للسكان.

فلقد كان السكان موضوعاً للتفكير غامضاً وأيضاً موضوعاً للتأمل غير دقيق أكثر منه موضوعاً للملاحظة والتحليل، وكان يظن أن المجتمع يتطور بفعل ارادة قوى طبيعية يتعذر فهمها. وجاء (جرونت) ببحوثه الوضعية التي تهدف إلى تغيير هذا التفكير الغامض وتقضي على الآثار الخيالية له. فكانت بحوثه بمثابة البداية في عملية تطور الدراسة العلمية للسكان والتي لم تتوقف حتى الآن.

ولم تكن البحوث التي أجراها (جرونت) تحمل معنى البحث الدقيق بالمفهوم المعروف عنها الآن. وإنما كانت بحوثاً يجريها بنفسه باعتباره

---

(1) T. L. Smith, Fundamentals of Population Study, J. B. Lippincott Comp, New York, 1960, p. 19.

مفكراً ذكياً حقق نجاحاً كبيراً في عدد من أوجه النشاط الاجتماعي المتباينة في عصره، حيث كان يعمل في التجارة ولعب دور القائد في جيش المدينة في نفس الوقت. ولقد خلق التزامه الشخصي بمشكلات الحياة في المدينة، فضلاً عن استقلاله النسبي عن دوائر العلماء في ذلك الوقت، ظروفاً موائمة ساعدت على قيامه بذلك النوع من البحوث التي كان يجريها بنفسه، والتي لم يحاول أن يتصورها واحد من سابقيه أو معاصريه[1].

وكانت سجلات الوفيات، هي التي تمد (جرونت) بالمادة الخام لبحوثه. وترد تلك السجلات إلى بداية القرن السادس عشر، والتي أخذت صورة نشرة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء لتضم قائمة بأسماء الوفيات وأحياناً ما تصدر قائمة بأسماء المواليد في دوائر متباينة وعديدة من لندن.

وكانت هذه القوائم والسجلات تعكس المخاطر التي تكمن وراء حالات الوفيات وتقف بمثابة موشراً له قيمته البالغة في أوقات الأوبئة Opidemic وخاصة الطاعون Piague تلك التي كان يعتمد عليها الأثرياء أيضاً في تحديد اللحظة التي يكون فيها من الحكمة مغادرة المدينة إلى بلاد أخرى أكثر صحة.

ولقد جعل (جرونت) من هذه القوائم للموتى هدفاً وموضوعاً للتحليل العلمي، على نحو جديد ومدهش. والحقيقة أن(جرونت)لم يكن مجرد رجل احصائي يمسك في يده جداول الموتى، وإنما أصبحت هذه الجداول في نظره الوسائل التي يعتمد عليها في تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوچية للتغيرات في معدلات الوفيات[2].

وتعد استنتاجات(جرونت) حول معدل الأنواع عند الميلاد Rate of sexes وبين مجموعة السكان ككل من أهم الاكتشافات الاحصائية التي توصل

(1) R. Pressat, Population, Op. Cit., pp. 1-2.
(2) Ibid., pp. 1-2.

إليها (جرونت) من خلال ملاحظاته أهمية التفرقة بين أعداد الذكور والأناث، الأمر الذي لم يكن واضحاً في وقته. وكذلك المقارنة بين حالات المواليد والوفيات ولاحظ أن هناك ١٣ حالة من المواليد في مقابل ١٤ حالة وفاة في مدينة لندن، بينما كان هناك ٧٣ حالة مواليد في مقابل ٥٢ حالة وفاة في المقاطعات الريفية للمدنية. فانتهى إلى أن نمو السكان في العاصمة يرجع إلى تدفق وهجرة الناس من البلاد المحيطة إليها.

كما أمكن (لجرونت) أن يرسم جدول حياة، حيث اعتمد على ما توافر له من حالات للوفاة مصنفة وفق سبب الوفاة، بلغت ١٣٠ر٠٠٠ حالة وقعت بين الأعوام١٦٢٩، ١٦٣٨، وبين الأعوام١٦٤٧، ١٦٥٨. وبالرغم من أن أصالة وجدة (جرونت) تكمن في قدرته على استخدام هذه المادة وتصنيفها في وضع توزيع تقريبي حسب العمر، وفي إجراء نوع من الاسقراء الذي يتسم بالبساطة حول حالات الوفاة الناجمة عن المرض في حالة الطفولة. إلا أن هذا الاستخدام والتصنيف والتوزيع للسكان كان يفتقر إلى التعرف على الأسباب المحددة للوفاة، ومع ذلك نجده يضع جدولاً معقولاً لحدوث حالات الوفاة في مقابل ١٠٠ من حالات الميلاد على النحو التالي:

في سن ٦ سنوات يعيش ٦٤ مولوداً.

وفي سن ١٦ سنة يعيش ٤٠ مولوداً.

وفي سن ٢٦ سنة يعيش ٣٥ مولوداً.

وفي سن ٣٦ سنة يعيش ١٦ مولوداً.

وفي سن ٤٦ سنة يعيش ١٠ مولوداً.

وفي سن ٥٦ سنة يعيش ٦ مولوداً.

وفي سن ٦٦ سنة يعيش ٣ مولوداً.

وفي سن ٧٦ سنة يعيش ١ مولوداً

وفي سن ٨٠ سنة لا يعيش أحداً.

غير أن (جرونت) لم يتجاوز جدول الحياة هذا نحو عملية حساب توقع الحياة[1]. ومن ناحية أخرى، نجد أن جرونت قد أجرى عديداً من الحسابات الديموجرافية، التي توضح مدى وعيه بحالة الاعتماد المتبادلة بين البيانات السكانية.

فلقد حاول عن طريق ربط جدول الحياة بتصنيف السكان وفقاً للعمر، أن يقدر عدد الذكور القادرين على حمل السلاح. هذا فضلاً عن أنه قام بحساب عدد الأناث في عمر الخصوبة، ومن ثم توصل إلى عدد الأسر، وفي النهاية قدر حجم سكان لندن بحوالي ٣٤٨ر٠٠٠ نسمة، وذلك اعتماداً على أعداد المواليد سنوياً. وهو حجم يختلف بالطبع عن الحجم الذي اقترحه معاصروه لسكان لندن والذي بلغ ٧ مليون نسمة.

وإذا كان البعض يأخذ على (جرونت) أنه قد توصل إلى نتائج غير دقيقة فإننا لا يمكن أن نشك في جدة وأصالة إستنتاجاته، وفي أن دراسته للواقع الاجتماعي كانت جديدة ومنسقة. ثم سرعان ما تطور اهتمام الاحصاء بدراسة الظواهر السكانية وأضحى من أهم مميزات الفكر الاحصائي الحديث والمعاصر في دراسة الظواهر السكانية واستخدام مفهوم محدد للتعبير عن ميدان اهتمامه في هذا الصدد، هو مفهوم الديموجرافيا.

ميدان الديموجرافيا وحدوده :

وكان العلامة الفرنسي (جيلارد) هو أول من استخدم كلمة ديموجرافيا Demography لأول مرة في مؤلفه عناصر الاحصاءات الانسانية[2]. والواقع أن هذه الكلمة قد تمت صياغتها من شقين يونانيين الأول Demos ويعني الناس أو السكان والثاني Graphien ويعني رسم أو كتابة. بحيث تدل الكلمة كلها في معناها العام على الكتابة عن الناس[3].

---

(1) Ibid., pp. 2-3.
(2) D. Mitchell, A Dictionary of Sociology, p. 52.
(3) D. Kirk, Population, Op. Cit., p. 341.

ولقد استعرض (ويلكوكس Wellcox) في كتابه «دراسات في الديموجرافيا الأمريكية» عام ١٩٤٠، عدداً من التعريفات المختلفة التي ظهرت لهذه الكلمة. فلاحظ التباين فيما بينها، وانتهى إلى أن هذه الكلمة تستخدم اليوم عموماً لتدلل على دراسة الظواهر ذات الصلة بالسكان مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر في هذه الظواهر[١].

ويكاد يتفق هذا التعريف مع التعريف الذي أورده (دنيس رونج D. Wrong) قائلاً «بأن الديموجرافيا تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، ومادام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن اقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة، هي المواليد والوفيات والهجرة، تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، ولذلك فإنها تمثل الموضوعات الأساسية في الديموجرافيا»[٢]. وهذا أيضاً يوافق ما ذهب إليه (هوسر Hauser ودنكان Duncan) في تعريفهما للديموجرافيا باعتبارها دراسة للحجم والتوزيع المكاني وتكوين السكان والتغيرات في الحجم والتوزيع والتكوين،وعوامل التغير مثل المواليد والوفيات والتنقلات المكانية والحراك الاجتماعي أو التغير في المكانة الاجتماعية[٣].

غير أن (لين سميث Smith) كان أكثر عناية بتوضيح معالم هذه الدراسة للظواهر السكانية قائلاً، «أن الديموجرافيا في تناولها لظواهر الحجم والتوزيع والتكوين والتغير، تهتم بالحقائق التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية لأن مادتها تقوم على الأرقام، فهي بذلك تتوقف عند حد التحليل الاحصائي للسكان، الأمر الذي يجعل البعض يطلق عليها اسم

(1) D. Mitchell, Op. Cit., p. 52.

(٢) دنيس رونج، علم السكان، ترجمة عربية إعداد دكتور صبحي عبد الحكيم، مكتبة مصر، ١٩٦٣، ص ٥.

(3) J. Matras, Population & Societies, Prentice Hall, Inc., New Jersey, 1973, p. 8.

التحليل الديموجرافي أو الديموجرافيا الشكلية Formal Demography حيث أنها تجري معالجات للعلاقات الكمية بين الظواهر الديموجرافية وتحررها من ارتباطها بغيرها من الظواهر»[1]. أو تلك التي تتميز باستخدام أساليب في التحليل كمية في طبيعتها تساعد على قياس المعدلات الديموجرافية، مثل الخصوبة، الوفيات، الهجرة، أو غيرها، أو بعبارة أدق تستخدم النماذج الرياضية في التحليل[2].

مناقشة وتعقيب :

والواقع أنه برغم أهمية استخدام الاحصاء في دراسة الظواهر السكانية، وأثرها في تطور هذه الدراسة، نظراً لاعتماد دراسة الظواهر السكانية على الحقائق الكمية والمعلومات الرقمية في تحليلاتها وبحوثها الأمر الذي جعلها في حاجة ماسة إلى ما وفره علم الاحصاء من أساليب يحتاج إليها في تحليل هذه الحقائق وبسطها وتوضيحها، وإلى الأساليب التي تعينه على استخلاص النتائج والتوصل إلى القوانين العامة التي تحرد وتلخص هذه الحقائق. الأمر الذي قد يؤكد ضرورة أن يكون دارس السكان متخصصاً في دراسة الاحصاء أو ملماً بها. وحتى يتمكن من التوصل إلى معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والهجرة، ينبغي أن يكون على دراية وإلمام بأساليب العد والقسمة والإضافة والتنسيب ومعالجة المعادلات الرياضية وفهم أبعادها وقوانينها ولكي يستطيع أن يضع رسوماً بيانية توضح هرم السكان وجداول الحياة وغيرها، عليه أن يكون مطلعاً على هذه الأساليب الاحصائية. ولكن على الرغم من هذه الأهمية التي تعلق على الاحصاء في دراسة الظواهر السكانية إلا أن الاعتماد عليها كلية في هذه الدراسة يوقعنا في أخطاء منها:

(أ) أنه إذا كانت الديموجرافيا الشكلية توفر لنا الحقائق في صورة

---

(1) D. Mitchell, Op. Cit., p. 53.
(2) K. W. Kammeyer, Op. Cit., p. 2.

رقمية كمية، وتستطيع بها أن تضع تنبؤات دقيقة حول حجم السكان ونموهم في المستقبل وما إليها، إلا أن ميل معدلات المواليد والوفيات والهجرة وغيرها من العوامل المؤثرة في حجم ونمو السكان إلى التغير يضع مشكلة أمام جهود الديموجرافي وتؤثر في تنبؤاته، وتؤدي به إلى الوقوع في الخطأ[1].

(ب) أن الديموجرافيا الشكلية تحصر جهودها كلية داخل نطاق الحقائق السكانية الرقمية، وتجتهد في الكشف عن العلاقات بينها في هذا النطاق فقط. بمعنى أنها تغفل تفسير هذه الظواهر السكانية في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير، وقيم وأدوار، ومكانات وطبقات وأسرة وغيرها، الأمر الذي يضطلع به علم اجتماع السكان.

(جـ) تعتبر الديموجرافيا واحدة من المداخل المنهجية غير الكافية في ذاتها لدراسة الظواهر السكانية، ذلك لأن الديموجرافيا منذ نشأتها في أواسط القرن السابع عشر، وقد اعتمدت على الأسلوب الاحصائي في الادراك والتوصل إلى المعرفة، وظل هذا الأسلوب هو الاساس المنهجي الذي تعتمد عليه في تحليل العمليات الديموجرافية، الأمر الذي جعلها تركز على أقسام ضيقة نسبياً من الواقع الموضوعي. وتعتبر هذه العمليات والظواهر الديموجرافية بمثابة مجموعات احصائية، مما أصاب الديموجرافيا بالقصور، وكان مصدراً من مصادر الخطأ التي حالت دون قيام الديموجرافيا كعلم مستقل لوقت طويل. فلقد حاول الاعتماد الزائد على الاحصائيات الديموجرافية والبيانات والتي تعد بيانات توفرها الادارات الحكومية، أكثر منها ملاحظات ديموجرافية، حال ذلك دون نمو وتطور الخيال الديموجرافي، والتوصل إلى صيغة تأليفية، ومن ثم كان خلو الديموجرافيا من النظرية - بالمقارنة بعلوم أخرى مثل الاقتصاد

---

(1) K. W. Kammeyer, Op. Cit., p.

والاجتماع - واحداً من أهم الانتقادات التي لها وجاهتها والتي وجهت حديثاً إلى الديموجرافيا[1].

الجغرافيا والسكان :

لعلماء الجغرافيا اهتمام قديم بدراسة الظواهر السكانية، فبينما كانت الجغرافيا في أول أزدهار لها في القرن التاسع عشر تهتم وتركز أساساً على العالم الحيوي والفيزيقي، إلا أنه كان هناك من بين علماء الجغرافيا في ذلك الوقت من كان يقوم بتسجيل أعداد السكان ومعرفة توزيعهم على أماكن الاستيطان والتجمعات السياسية[2].

ومع حلول القرن العشرين تحول اهتمام الجغرافيين وتضافرت جهودهم نحو تطوير ذلك الفرع من علمهم الذي اشتهر بينهم تحت اسم الجغرافيا البشرية Human Geography والذي أخذ يربط بين الجغرافيا والسكان في إطار واحد.

عوامل نمو الجغرافيا البشرية :

ولقد كانت هناك عدة اعتبارات أو عوامل قد دفعت إلى إقامة وتطوير الجغرافيا البشرية هي:

١ - إن الجغرافيا تعتبر مكونات الفضاء Space-Content من أرض وتربة وموارد وماء ومناخ، وسكان... بمثابة الموضوع الرئيسي للدراسة والبحث في إطارها[3]. أو بعبارة أخرى أن الجغرافيا هو العلم الذي يدرس الأرض أو البيئة والعوامل أو الخصائص الطبيعية المميزة لها من

---

(1) E. A. Acherman, Geography & Demography, in: P. M. Hauser, & O. D. Duncan edt., The study of population, The Univer., of Chicago press, 1959.

(2) Z. Pavlik, The influence of Population Changes on Socio Economic Development in international population Conference, Mexico, 1977, jussp. P. Belguim pp. 508 - 509.

(3) Ibid., p. 117.

خصب الأرض أو جدبها ومناخها، وما تنطوي عليه من موارد طبيعية. ولما كانت الأرض أو البيئة ليست بيئة طبيعية فحسب بل هي بيئة بشرية متكاملة، لأنها لا تخلو من سكان، ومن هنا ظهر اهتمام الجغرافيا بالسكان والظواهر السكانية، وذلك من أجل فهم التفاعل بين العوامل الطبيعية من خصب الأرض وجدبها ومناخها ودرجة جاذبيتها للسكان أو طردهم لها، أو التفاعل بين السكان والبيئة وعلاقتهم بمواردها الطبيعية. ولقد ترتب على ذلك أن اعتبر غالبية الجغرافيين أن السكان هم المرجع الذي يمكن منه ملاحظة كل العناصر الأخرى في مكونات الفضاء. وفهم مغزاها ودلالتها ولذلك اجتهدوا في تطوير الجغرافيا البشرية كميدان فرعي يقدم الخلفية الأساسية لكل فروع الجغرافيا الأخرى على حد تعبيرهم[1].

٢ - أدت نظرة الجغرافيون إلى موضوع الدراسة في علمهم والتي تميزهم عن غيرهم من باحثين، وتجعلهم يركزون على المشاكل التوزيعية، إلى إدراك عدم الانتظام في توزيع سكان العالم على الأرض،والاختلافات بينهم من مكان إلى آخر في الجوانب العرقية والعنصرية والطابع المجتمعي للسكان وغيرها[2].ومن هنا اعتبروا الجغرافيا البشرية بمثابة ذلك القسم من علمهم الذي قد يثري فهمهم لمثل هذه الموضوعات.

٣ - كان تسليم الجغرافيون بأن مكونات الفضاء تتميز بالتغير المستمر بمثابة عامل من بين العوامل التي جعلتهم ينصرفون إلى دراسة وفهم تغير هذه المكونات وذلك في ضوء الاختلافات الطبيعية والنباتية والثقافية وحركة التربة والمناخ والسكان. وكان من نتيجة ذلك أن نظروا إلى السكان باعتبارهم قوة تقع في قلب القوى التي تؤثر في تغير

---

(١) دكتور السيد محمد غلاب، دكتور محمد صبحي عبد الحكيم، السكان جغرافياً وديموغرافياً، مرجع سابق، ص ٤.

(2) E. A. Ackerman, Op. Cit., p. 723.

المكونات، ومن ثم اعتقدوا أنه من الضروري على الجغرافيا البشرية أن تأخذ هذه الموضوعات في اعتبارها.

نتائج اهتمام الجغرافيا البشرية بدراسة السكان :

وهكذا نمت وتطورت الجغرافيا البشرية لتقوم بوصف وتحليل الجوانب التوزيعية للسكان، إلى الحد الذي أثمر معه هذا الاهتمام من جانب الجغرافيا بدراسة الظواهر السكانية عدة نتائج هامة تتعلق بتصميم وجمع البيانات السكانية وتحليل وتركيب الفروق المكانية للسكان ودراسة الجوانب التوزيعية للخصائص والتعرف على أنماط الاقامة والاستيطان وهكذا. ولقد انتهت الجغرافيا البشرية فيما يتعلق بتصميم وجمع البيانات الديموجرافية، إلى أنه يجب أن يجري كل تعداد في إطار جغرافي وأن يرتبط جامعوا البيانات بالوحدات المكانية الموزعة على سطح الأرض. وهذا معناه أن تصور الخصائص المكانية لوحدات العد قد يسهل عملية التعداد لدرجة كبيرة، ويجعل لنتائجه معنى واضح. ولذلك ليس من المدهش أو الغريب أن تكون الجهود الجغرافية المبكرة والتي لها صلة بالديموجرافيا قد ظهرت في مجال تصميم التعدادات. كما انتهت الجغرافيا البشرية وهي بصدد تحليل وتركيب الفروق المكانية السكانية، إلى ضرورة إجراء تحليلاً للفروق المكانية للسكان، ومقارنة تسلسل أو تتابع النتائج، لأن هذا يساعد على الكشف عن الاتجاهات في أنماط التوزيع المكاني، مثل الريف والحضر وذلك في التعدادات المختلفة. وبصدد دراسة الجوانب التوزيعية للخصائص السكانية، اتجهت الجغرافيا البشرية إلى دراسة المواليد والوفيات واتجاهات الخصوبة، وتوزيعها على المناطق التي ينقسم إليها مجتمع البحث، في التعدادات المختلفة، حتى يمكن الكشف عن اتجاهاتها في المستقبل كما اهتمت بدراسة الهجرة ونتائجها التوزيعية وحركات اللاجئين، بهدف التعرف على مشكلات التغير المكاني للسكان. ووجدت الجغرافيا البشرية أنه من الضروري دراسة العلاقة بين التوزيع السكاني وأنماط الاستيطان أو وظائفه، وتتبع

التطورات في التوزيع نتيجة لتأثره بالاستيطان أو الموقع واستغلال الأرض، حتى يمكن الكشف عن اتجاهات التغير في هذا التوزيع في المستقبل[1].

مناقشة وتعقيب :

ومن الواضح أذن أن الجغرافيا في اهتمامها بدراسة الظواهر السكانية كانت لها وجهة نظرها الخاصة بها، ولها جوانب الاهتمام التي تركز عليها، كما أن لها أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذا الاهتمام. فهي تنظر إلى السكان باعتبارهم عنصراً هاماً في مكونات الفضاء أو الأرض والبيئة، وعند دراستها للسكان وانطلاقاً من هذه النظرة تركز الجغرافيا على جوانب محددة هي التوزيع والاختلاف المكاني على وجه الخصوص، لأن ذلك يساعد في تصورها على بلوغ هدفها الخاص بها وهو الاسهام في إثراء فهم البناء التوزيعي لعلاقة الانسان بالأرض. والشئ الجدير بالذكر في هذا الصدد أن اهتمام الجغرافيا بدراسة الظواهر السكانية، لا ينصرف نحو دراسة هذه الظواهر لذاتها وباعتبارها محوراً للبحث والتفكير الجغرافي، وإنما باعتبارها دراسة ثانوية أو فرعية تابعة لاهتمامها الأساسي بالأرض، وأن مثل هذه الدراسة قد تساعد على تحقيق الهدف الأساسي لعلمهم. أو بعبارة أخرى يستفيد الجغرافيون من المادة والحقائق السكانية والديموجرافية في إثراء فهمهم وتفسيرهم للظواهر الجغرافية التي تمثل موضوع الدراسة والاهتمام في ميدان علمهم. أذن تبقى مسألة تفسير الحقائق السكانية ذاتها واختلاف وتباين المجتمعات من هذه الناحية معلقة،وتظهر الحاجة إلى الخوض فيها ،ليتفرغ علم اجتماع السكان للنظر فيها على النحو الذي سنوضحه فيما بعد.

الاقتصاد والسكان :

لا يختلف الاقتصاد عن كل من الاحصاء والجغرافيا في علاقته

---

(1) Ibid., pp. 718 - 720.

القديمة بالسكان واهتمامه منذ وقت بعيد بدراسة الظواهر السكانية، ولقد تطور هذا الاهتمام عبر الزمن، وأصبح للاقتصاد نظرة خاصة في دراسته لظواهر السكان وحدد لنفسه موضوعات متميزة، وأهدافاً معينة، وكان من نتيجة هذا كله، أن اختلف الاقتصاد من هذه الناحية عن الاحصاء والجغرافيا في دراسته للظواهر السكانية، وتمايز بالتالي عن علم اجتماع السكان كما سنوضحه فيما بعد.

تطور الدراسة الاقتصادية للسكان :

ويميز الباحثون في تتبعهم لتاريخ اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية بين مراحل ثلاث، كان اهتمام الاقتصاد بالسكان في كل مرحلة منها يختلف عن غيرها حيث ذهبوا إلى أن علماء الاقتصاد كانوا في أول عهدهم للاهتمام بالسكان يحثون على زيادة أعدادهم، ثم نبهوا في مرحلة ثانية إلى خطورة الزيادة السكانية، وأخيراً جعلوا هذه الزيادة مشروطة بتوفير ما أسموه بالدخل الأمثل.

الاقتصاد والحث على زيادة السكان :

وبالرغم من أن المعطيات الديموجرافية والاقتصادية المتعلقة بالدخل والثروة والأجور والربح من ناحية، والخاصة بالخصوبة والوفيات والهجرة من ناحية أخرى، كانت معطيات غير كافية وغير متوفرة. إلا أن هناك بعض الاجابات المبدئية على كثير من الموضوعات التي تربط بين الاقتصاد والسكان، قدمها بعض علماء الاقتصاد في الفترة السابقة على القرن الثامن عشر[1].

ثم تزايد الاهتمام بالحركات السكانية بعد ذلك في أوروبا وأثناء القرن ١٨ الميلادي نتيجة لاكتشاف العالم الجديد والتغير في البناء السياسي، ونمو التجارة الدولية، والتطورات في مجال الحرب والفن،

(1) J. J. Spengler, Economics & Demography; in P. M. Hauser & O. D. Ducan The Study of Population, Op. Cit., p. 794.

وتحسين أساليب الانتاج ونقل البضائع. وعلقت أهمية كبيرة على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، واصبح من المسلم به أن أي تدهور في أحداها يؤدي إلى التدهور في الأخرى.

كما كان ينظر إلى الأرض والعمل باعتبارهما من أهم عوامل الانتاج، وأكثر مصادر القوة الانتاجية أهمية وهي تفوق في ذلك أهمية رأس المال والمشروعات، بل والتكنولوچيا أيضاً. ولهذا كانت تعلق أهمية كبيرة على السكان ونموهم نتيجة للاعتقاد في أن هذا النمو قد يترتب عليه نمواً مصاحباً في القوة العاملة التي تعتبر المصدر الرئيسي للقوة الانتاجية، فضلاً عن توفيره للعمالة الصالحة للاستخدام الكفء. ولما كانت القوة العاملة في البلد هي المصدر الرئيسي لقوتها الانتاجية، وكان من الواجب زيادة القوة العاملة، فلقد ترتب على هذا ظهور الحاجة إلى زيادة السكان. ولذلك كان الحث على زيادة السكان هو المطلب المشترك بين الكثيرين ممن كتبوا عن السياسة السكانية أو ممن اضطلعوا بتكوينها في ذلك الوقت، فدعوا إلى ضرورة زيادة عدد السكان، وأشاروا إلى الأساليب المباشرة وغير المباشرة التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، وخاصة أساليب زيادة الخصوبة، ومعدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، ومنع الهجرة من البلاد، وتشجيع الهجرة إليها. كما دافع الكثيرون عن هذه الأساليب إلى الحد الذي فرض بعضها بالقانون في عدد من البلاد[1].

الاقتصاد وخطورة زيادة السكان :

لقد أصبح الاتجاه الواضح نحو الحث على زيادة السكان في القرن ١٩م موضع جدل ونقاش،وظهرت فكرة جديدة تعلق كل زيادة في السكان ونموهم على توفير وسائل العيش وفرص العمل ذو الأجر المناسب... وانتهى الأمر إلى اعتبار الأساليب القائمة للحث على زيادة السكان

---

(1) Ibid., p. 794.

ليست فقط أساليب غير ضرورية وإنما اعتبرت أيضاً أساليب ضارة لأنها كانت ترفع من شأن الخصوبة وزيادة السكان على حساب توفير وسائل العيش، وكانت تحول الموارد من الاستخدام المنتج إلى غير المنتج. ولقد ظلت هذه النظرة الجديدة، والتي أسهم في صياغتها آدم سميث وجون استيوارت مل، ومالتس وريكاردو، ظلت هي النظرة السائدة للسكان خلال الحرب العالمية الأولى[1].

فلقد حاول (آدم سميث) A. Smith أن يطبق على المسألة السكانية القانون المأخوذ به في الاقتصاد والمعروف باسم قانون العرض والطلب والذي بمقتضاه يتحقق التوازن في المجتمع. وافترض (سميث) أنه إذا كانت هناك زيادة في عدد السكان وندرة في فرص العمل، فإن سوء الأحوال المادية والاقتصادية المترتبة على ذلك، ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج مما يترتب عليه قلة الانجاب إلى أن تتهيأ الظروف ويعود التوازن الاجتماعي مرة ثانية. وكذلك إذا زادت فرص العمل وكان هناك انخفاض في كثافة السكان، فإن الأجور ترتفع وتتحسن الأحوال المادية فيقدم الأفراد على الزواج ويزيد معدل الانجاب إلى أن تعود حالة السكان إلى مرحلة التوازن. كما حاول (جون ستيوارت مل) G. Mill من جانبه تطبيق مبدأ آخر من مبادئ الاقتصاد على المسألة، ونعني به مبدأ أو قانون تناقص الغلة Returnes diminshing، إذ يذهب (مل) إلى أنه بعد مرحلة معينة وغير طويلة من تقدم الزراعة، فإنه تبعاً لقانون الانتاج من الأرض ومهما كان مستوى المهارات ومقدار المعرفة التي تترتب عليها زيادة العمل في الأرض. فإن الانتاج لا يزيد بدرجة مساوية لجهد العمل المتزايد هذا، وأنه مهما تضاعف هذا الجهد فإن الانتاج لن يتضاعف طالما كانت الأرض لا تستطيع أن تتجاوز أقصى حد ممكن أن يصل إليه الانتاج المستخلص منها، وطالما كان زيادة جهد العمل قد تزيد النفقات التي لا

---

(1) Ibid., p. 795.

يعوضها مقدار الانتاج الزائد من زيادة جهد العمل هذا. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الصناعة حيث أن الانتاج الصناعي لن يزيد الزيادة المطلوبة، مادامت مواد الصناعة تستخرج من الأرض، وكلما زاد معدل ما نستخرجه منها كلما قل ما تعطيه لنا من غلة[1]. والأمر يزداد صعوبة إذا كان الانتاج من الأرض والصناعة لا يزيد بنسبة تواجه الزيادة في أعداد السكان، ولقد حذر (مالتس) من هذا الخطر في كتاباته السابق الإشارة إليها. كما عارض علماء الاقتصاد الأساليب التي تحث على زايدة السكان، استناداً إلى فكرتهم عن القيمة وإلى أن هذه الزيادة تفقد الموارد وتقلل من الكفاية... وأخذوا يدافعون عن زيادة دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة، واعتقدوا في إمكانية تحقيق هذا الهدف إذا لم يتزايد السكان زيادة دائمة ومستمرة. وهكذا أخذوا ينظرون إلى عملية زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية بواسطة زيادة عدد سكانها، على أنها عملية عديمة الجدوي طالما كانت تعوق التقدم في مستوى المعيشة.

ولكن هذه النظرة قد لقت العديد من الانتقادات مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، فمن ناحية بدأت تظهر أساليب جديدة للتحكم في نمو السكان، وفي نفس الوقت، حدثت ظروف أدت إلى زيادة الدخل القومي في أوروبا، منها تطور التكنولوجيا، والتوسع في الانتاج الزراعي[2].

الاقتصاد والدخل الأمثل للسكان Incom - Optimum :

ونتيجة لذلك تحول اهتمام علماء الاقتصاد عن التنبيه إلى خطورة وزيادة السكان إلى ربط هذه الزيادة بما أسموه الدخل الأمثل. وذهبوا إلى أنه إذا كان نمو السكان يصاحبه زيادة في الكثافة السكانية في مناطق وبلاد جديدة،مع زيادة في تقسيم العمل، وأيضاً زيادة في القوة الانتاجية

---

(١) الدكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مرجع سابق ص ٧٦.
(2) J. J. Spengler, Op. Cit., p. 795.

والدخل إلا أن لهذه الزيادة حدود وعندما تبلغ الزيادة حداً هو الأمثل، فإن الزيادة في كثافة السكان داخل البلد سوف يترتب عليها قلة في الدخل، وانخفاضاً في مستوى المعيشة... الخ.

نظرة الاقتصاد للظواهر السكانية :

واستناداً إلى هذا التطور في اهتمام الاقتصاد بالظواهر السكانية، أصبح للاقتصاد نظرته الخاصة في دراسته وتحليله لهذه الظواهر، وأيضاً له موضوعاته المحددة وأهدافه المتميزة من وراء هذا الاهتمام.

إذ ينظر عالم الاقتصاد إلى موضوع الدراسة في نطاق اهتمامه على أنه يمثل نسقاً من المتغيرات المعتمدة فيما بينها، وأن عملية الاستفادة من معطيات ومتغيرات خارجية على الاقتصاد، يتوقف على قيمة ودلالة ومغزى هذه المعطيات والمتغيرات التي تفيد في تحليل المتغيرات الاقتصادية، وذلك استناداً إلى أن المتغيرات الاقتصادية متداخلة ومتشابكة وأن العلاقة بينها وبين المتغيرات السكانية علاقة متبادلة وليست في اتجاه واحد. ولهذا توجد هناك جوانب وموضوعات هامة يمكن من خلالها تحليل الاقتصاد والسكان هي:

(أ) المتغيرات السكانية: الوفيات والخصوبة والزيادة الطبيعية والهجرة والكثافة السكانية وتوزيع السكان، ومعدل نمو السكان والتكوين العمري والنوعي والمهني والتعليمي..

(ب) المتغيرات الاقتصادية: الدخل القومي، والثروة والموارد والتجارة وتوزيع الدخل والأجور والمصالح والعمالة والأدخار والاستثمار والاستهلاك والمهن.

ويسلم الاقتصاد بأن التغير في هذه المتغيرات الاقتصادية قد يوثر في التغير في المتغيرات السكانية والعكس صحيح[1]، ومن هنا كان اهتمام

---

(1) Ibid., pp. 794 - 799.

الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية بهدف الاستفادة من المعطيات السكانية في تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية موضوع اهتمامه وميدان تخصصه.

مناقشة وتعقيب :

تنطوي الفقرات السابقة والتي توضح اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية على بعض الحقائق التي تدلل على أن هذا الاهتمام ليس مقصوداً لذاته باعتباره محوراً للبحث والتفكير الاقتصادي. فمن ناحية يعتبر علم الاقتصاد السكان بمثابة متغيراً خارجياً على نسق المتغيرات الاقتصادية موضوع اهتمامه، وكل ما هنالك هو احتمال تأثر المتغيرات الاقتصادية بالمتغيرات السكانية في تغيرها أو العكس ومن هنا كان اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية وكان تميز هذا الاهتمام بطبيعة خاصة تجعله مجرد دراسة ثانوية وفرعية لاهتمامه الأساسي بدراسة الظواهر الاقتصادية وهذا ما اتسم به اهتمام الاقتصاد بالظواهر السكانية طوال تاريخه الطويل ابتداء من تركيزه على أهمية زيادة السكان في توفير القوة العاملة وزيادة الربح ثم أشارته إلى خطورة زيادة السكان لما في ذلك من أثر على انخفاض الانتاج والموارد ومستوى المعيشة ثم تعليقه زيادة السكان على ما أسماه بالدخل الأمثل. إذن كان اهتمام الاقتصاد بالسكان بما قد يفيد تحليله لظواهره الاقتصادية مثل القوة العاملة والربح والانتاج، والموارد والدخل.. الخ. لأنه كان يعتقد في جدوى المعطيات السكانية وأهميتها في تحليل الظواهر الاقتصادية دون غيرها من معطيات. وبناء عليه يمكن القول بأن الهدف من اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية لم يكن تفسير وفهم هذه الظواهر بقدر الاستفادة من المعطيات السكانية في تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية. وهكذا ظلت مسألة تفسير الحقائق السكانية ذاتها دون معالجة أو وتناول. وتأكدت الحاجة إلى نظام فكري يخوض في هذه المسألة، طالما كان الدراسات السكانية الاحصائية والجغرافية

والاقتصادية بعيدة عن هذا التناول، لنجد علم اجتماع السكان قد ظهر لينظر فيما اغفلته الدراسات السكانية السابقة ويستجيب إلى هذه الحاجة.

علم اجتماع السكان :

لم يظهر علم اجتماع السكان اذن من فراغ، وإنما ظهر لحاجة ملحة إليه، ولاشك أن هذا العلم يختلف في جوانب كثيرة عن الديموجرافيا وغيرها من دراسات سكانية جغرافية واقتصادية خاصة، وأخذ ينصرف في اهتمامه نحو موضوعات متميزة، مما أدى إلى تطوير ونمو هذا العلم وبلوغه مكانة لا بأس بها بين فروع علم الاجتماع من ناحية وبين الدراسات السكانية من ناحية أخرى.

ظهور علم اجتماع السكان :

ظهر علم اجتماع السكان استجابة للحاجة إلى فهم وتفسير الظواهر السكانية ذاتها، ودراستها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية، خاصة وأن الديموجرافيا والدراسات السكانية الجغرافية والاقتصادية في اهتمامها بدراسة هذه الظواهر قد انصرفت بعيداً عن تلبية هذه الحاجة.

ويرد ظهور علم اجتماع السكان إلى عهد قريب حدد بالفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠م[١].

اختلاف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى :

اختلف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية -الجغرافية والاقتصادية- من حيث توقيت ظهوره، في أن علم اجتماع السكان يعد علماً حديثاً نسبياً بالمقارنة بالاهتمام القديم للديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى بدراسة الظواهر السكانية... ومع ذلك

(1) D. Kirk, Population, Op. Cit., p. 343.

أصبحت دراسة السكان اليوم أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع وقويت علاقتها بهذا العلم وتدعمت مكانتها في ميدانه، على النحو الذي سبق وأن أشرنا إليه بالتفصيل في الحديث عن السكان كميدان للبحث في علم الاجتماع.

ويضاف إلى ما سبق اختلاف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى، من حيث النظر إلى الظواهر السكانية، والهدف من تحليلها. فلقد سارت الديموجرافيا في خطين اثنين عند دراستها للظواهر السكانية الأول يهتم بدراسة المواليد والخصوبة، والثاني يتناول دراسة الوفيات والهجرة، وذلك كله بهدف التحليل الكمي للعلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات[١].

ويضاف إلى ما سبق اختلاف علم اجتماع السكان عن الجغرافيا البشرية والاقتصاد حيث ركزت الجغرافيا على المشكلات التوزيعية موضوع اهتمامها المتعلق بدراسة الأرض والبيئة. واهتم الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية إلى الحد الذي يمكن معه الاستفادة من نتاج هذه الدراسة في تفسير نسق المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث في نطاقه.

ولكن عندما يهتم علم اجتماع السكان بدراسة الظواهر السكانية سواء المرتبط منها ببناء السكان مثل الحجم والتكوين والتوزيع، أو مال له صلة بتغير السكان مثل النمو والزيادة والتضخم وما إليها، فإن علم اجتماع السكان لا يكتفي في ذلك بتحليل العلاقات بين هذه الظواهر وإنما يتجاوز ذلك إلى محاولة فهم طبيعة هذه العلاقات وتفسيرها، ولا يميل إلى تجريد هذه الظواهر عن ارتباطها بغيرها من الظواهر وإنما يبحث عن تفسير لهذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخرى على علاقة قوية بها، ونعني ظواهر البناء الاجتماعي للمجتمع وذلك استناداً إلى اعتبار السكان عنصراً هاماً في هذا البناء، وأن فهم ظواهر السكان على نحو

(1) K. Davis, Sociology of Demographic Behavior, Op. Cit., p.

أفضل لن يتحقق إلا بارجاعها إلى بقية عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع. ذلك لأنه لا يمكن فهم ظواهر الخصوبة مثلاً بدون دراسة البناء الأسري، ولا يتحقق الفهم المناسب لظاهرة الهجرة الداخلية بدون فهم لظاهرة التحضر.

مجالات اهتمام علم اجتماع السكان :

قسم المشتغلون بعلم اجتماع السكان مجالات اهتمامهم في دراسة الظواهر السكانية إلى عدد من الميادين والمجالات نحاول فيما يلي ايجاز أهمها لما له من قيمة في زيادة توضيح الاختلاف بين علم اجتماع السكان وبين الديموجرافيا والدراسات السكانية. ويعد ميدان بناء السكان وما ينطوي عليه من ظواهر سكانية مثل حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم، وميدان تغير السكان وما يشتمل عليه من ظواهر سكانية مثل النمو والزيادة وما إليها، من أكثر الميادين جذباً لاهتمام علماء الاجتماع المشتغلين بدراسة الظواهر السكانية.

ميدان بناء السكان :

إذ يقوم هؤلاء الباحثون بتحليل ظواهر بناء الأسرة وحجمها، استناداً إلي نتائج الدراسات السوسيولوچية لأنماط الأسرة وتغيرها ويقومون بتحليل ظواهر تفكك الأسرة مثل الطلاق في ضوء نتائج الدراسات السوسيولوچية لتغير بناء الأسرة ووظائفها الاقتصادية والتعليمية والدينية.

ويجرون تحليلاً للتكوين الزواجي في الأسرة على ضوء طبيعة التنظيم الاجتماعي للمجتمع[1]. ويستخدمون المؤشرات المتباينة على الطبقة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية، في تحليل الاختلافات في معدلات الخصوبة كما يوضحون أثر القيم الاجتماعية والمعايير والعادات والتقاليد

---

(1) K. Davis, Sociology of Demographic Behavior Op. Cit.

في تباين هذه المعدلات[1]. كما يحاولون تتبع أثر ظروف التحضر والتصنيع والحراك الاجتماعي وغيرها من الظواهر الاجتماعية على الخصوبة والسلوك الانجابي. ويربطون بين الحقائق المتعلقة بالبناء المهني والقوى العاملة في المجتمع وبين نتائج دراسات علم الاجتماع لترتيب المهن في المجتمع، والتدرج المهني والاجتماعي والطبقي، وتمايز الأدوار واختلافها باختلاف التنظيم الاجتماعي للمجتمع، في محاولة لفهم بناء القوى العاملة وتفسير ظواهره[2].

ميدان التغير السكاني :

إن اعتقاد الديموجرافيا بأن الشكل الوحيد للتغير السكاني والذي يتمثل في الزيادة والنقصان الذي يطرأ على حجم السكان، جعلهم يهتمون بدراسة التغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة والتغيرات في بناء السكان باعتبارها من أهم عوامل التغير السكاني. غير أن علم اجتماع السكان في دراسته لظواهر التغير السكاني لا يركز على معدلات الوفاة أو الخصوبة أو الهجرة أو غيرها في حد ذاتها، وإنما يتناول العوامل الاجتماعية التي تحكم معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة. ويهتم كذلك بتحليل النتائج الاجتماعية المترتبة على معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة، والمستويات التعليمية وحركات الهجرة وغيرها ،ويحاول بلورة نماذج تشتمل على التفاعل بين المتغيرات السكانية والاجتماعية ويعتمد عليها في تفسير نمو السكان وتغيرهم[3].

نمو وتطور علم اجتماع السكان :

اذن فقد تفاعلت عوامل وظروف متباينة أدت إلى ظهور علم اجتماع

---

(1) P. W. E. Morre, Sociology & Demography, Op. Cit., p. 841.
(2) K. Davis, Sociology of Demographic Behavior Op. Cit.
(3) Ibid., p.

السكان باعتباره أحد فروع علم الاجتماع، ونوعاً من أنواع الدراسات السكانية يقف إلى جانب غيرها من دراسات سكانية جغرافية واقتصادية. ولقد أخذ هذا العلم في النمو والتطور بشكل واضح. وليس أدل على ذلك من تلك المظاهر والنتائج التي حققها وكنا قد أشرنا سابقاً إلى بعض المظاهر الدالة على نمو وتطور ذلك العلم[1]، وسنخصص بقية فصول هذا الكتاب لتوضيح نتائج التطور التي حققها المشتغلون به، تلك التي تتمثل في مجموعة الأفكار والقضايا النظرية التي تقدموا بها لتفسير الظواهر السكانية وفي مجموعة القواعد المنهجية التي اعتمدوا عليها في التحقق من هذه التفسيرات، وفي التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية، وفيما اقترحوه من سياسات لضبط وتوجيه هذه الظواهر ثم في دراسة الظواهر السكانية في علاقتها بالتنمية الاجتماعية.

(١) انظر الفصل الأول، السكان كميدان للدراسة في علم الاجتماع.

الفصل الثالث

نظرية علم اجتماع السكان

تمهيد

أولاً : تصنيف نظرية علم اجتماع السكان

ثانياً: مدلول النظرية العلمية.

ثالثاً: نظريات المدخل المحافظ.

رابعاً: نظريات المدخل الراديكالي.



تمهيد :

اختلفت الآراء بصدد الدراسات السكانية وتحديد مكانتها بين العلوم التي استطاعت أن تبلور ما انتهت إليه من نتائج وقضايا في صورة نظريات. إذ يذهب البعض إلى أن الدراسات السكانية قد وصلت بالفعل إلى مرحلة العلم بعد أن جمعت الحقائق ووضعت الفروض وحاولت أن تنظمها في صورة نظرية، بل أن بعض المشتغلين بالسكان قد توصلوا بالفعل إلى قوانين سكانية[١]. ولكن يرى البعض الآخر أن الدراسات السكانية في الوقت الحاضر تفتقر إلى النظرية، بينما تتميز بوفرة النتائج الجزئية بفضل الجهود المتتابعة التي أجريت في ميدانها لجمع هذه النتائج دون الاهتمام بصياغتها في بناء منسق من المعرفة يفسر على أساسه سلوك السكان، ويرجعون هذا التقص إلى التقدم الذي أحرزته الدراسات السكانية في ميدان البحوث الأمبيريقية وإلى انشغالها بتطوير مناهج متمايزة لجمع البيانات وتحليلها، من ناحية، وإلى ما يتميز به موضوع الدراسة السكانية وانتمائه إلي عدد من العلوم المتداخلة من ناحية أخرى[٢].

والنظرية السكانية عموماً عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب، وتقدم تفسيراً لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أو تنبؤا بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها[٣]. فهل تختلف نظرية علم اجتماع السكان في وضعها وطبيعتها عن

---

(١) الدكتور محمد السيد غلاب والدكتور محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموجرافياً وجغرافياً، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٨.

(2) C. B. Nam, Population & Society, Houghton Mifflin Company New York, 1969, P. 61.

(3) Hauser & Duncan, The Study of Population, Op. Cit., p. 13.

النظريات في الدراسات السكانية الأخرى؟ وهل هناك محاولات لتصنيف نظرية علم اجتماع السكان؟ وما هي أبعاد كل نظرية منها؟

والواقع أن الاجابة على هذه التساؤلات تمثل الهدف الذي تسعى إليه موضوعات الفصل الحالي والتي قسمناها إلى تصنيف نظرية علم اجتماع السكان، والمقصود بنظرية العلم عموماً، ونظريات المدخل المحافظ، ثم نظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية.

أولاً - تصنيف نظرية علم اجتماع السكان :

يواجه كل من يهتم بتتبع نظرية علم اجتماع السكان بحقيقة لاشك فيها، وهي أن كتابات المشتغلون حديثاً بهذا العلم لا تكون بناء متماسكاً موحداً أو نظرية منسقة بقدر ما تمثل مجموعة متباينة ومتعددة من الأفكار والقضايا النظرية، إذ يفتقر ميدان علم الاجتماع في الوقت الحاضر إلى إطار مرجعي واحد يجمع بين مختلف القضايا الأمبيريقية والاستقرائية حول المتغيرات السكانية والاجتماعية والتي يمكن أن نطلق عليها نظرية ديموجرافية اجتماعية. وهذا لا يعني عدم توفر القضايا اللازمة لذلك، بقدر ما يدل على أن هذه القضايا لم يتم تجميعها معاً في إطار منظم واحد أو في صورة نسق نظري[1].

ومن هنا كان من المتوقع أن تنطوي دراسة نظرية علم اجتماع السكان على محاولات متباينة لتصنيف هذه المجموعة الكبيرة من القضايا النظرية. ولما كانت كل محاولة منها تستند إلى معيار مختلف في تصنيف القضايا النظرية فمن المتوقع أن لا نجد اتفاقاً بين محاولات التصنيف هذه.

وعموماً ترد محاولات تصنيف نظرية علم اجتماع السكان إلى ثلاث على النحو التالي:

---

(1) T. R. Ford & G. F. Dejong Social Demography, Prentice Hall, Inc., Eng., Cliff. N. J. p. 19.

المحاولة الأولى :

وتقوم على تقسيم النظريات إلى نوعين، نظريات طبيعية ونظريات اجتماعية.

(أ) النظريات الطبيعية :

وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أن الذي يتحكم في نمو السكان هو طبيعة الانسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه. وأنه إذا كان للانسان سيطرة على هذا النمو فهي سيطرة محدودة. ويوضح لنا هذا الاعتقاد كيف كان أصحاب هذه النظريات يحاولون ايجاد قانون لنمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل، وكانت القوانين التي توصلوا إليها في الغالب تنكر كل تدخل للانسان وللقيم الانسانية والاتجاهات في هذا النمو وتعتبره أمراً طبيعياً لا يمكن للانسان أن يعوقه[1]. ويدخل ضمن هذه الفئة من أصحاب النظريات سادلر ودوبلدي وسبنسر وكواردوچيني.

(ب) النظريات الاجتماعية :

وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أن نمو السكان لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت وإنما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع، وهذه الظروف تضم مجموعة من العوامل المختلفة التي يتحدد عددها وفقاً للهيئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الانساني. ويدخل ضمن أصحاب هذا النوع من النظريات السكانية، كارل ماركس، وأرسين ديمون، وكارسوندرز.

المحاولة الثانية :

وتتمثل في تلك المحاولات التي تصنف نظريات السكان على ضوء

(1) W. Thompison, Population Problems, McGraw-Hill, New York 1953, p. 45.

العوامل التي تؤثر في نمو السكان، إلى نظريات بيولوجية ونظريات ثقافية اجتماعية ونظريات اقتصادية.

(أ) النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل البيولوجية :

تذهب هذه النظريات إلى أن انخفاض الخصوبة الذي حدث في الدول المتقدمة يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة الفزيولوچية Fecundity أو البيولوچية على الانجاب. غير أن أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على هذه القدرة. فبينما يرى (سادلر ١٩٣٠) أن ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بطريقة طبيعية إلى تناقص القدرة على الانجاب. ويذهب (دبلدي) إلى أن زيادة التغذية تؤدي إلى هذه القدرة. ويشير (سبنسر ١٨٨٠) إلى أن تعقيد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتطلب من الانسان أن يبذل جهوداً اضافية للمحافظة على حياته الذاتية. وأن ذلك يؤدي إلى خفض قدرته على التوالد. ثم عاد الاتجاه البيولوچي إلى الظهور مرة أخرى في القرن العشرين على يد العلامة الايطالي (كواردوچيني١٩١٢) الذي اعتقد أن لكل مجتمع دورة بيولوچية تؤثر على كثافة السكان وتنعكس عليها. ففي المرحلة الأولى تكون الخصوبة مرتفعة في جميع الطبقات. ثم تميل إلى الانخفاض في الطبقات العليا مما يؤثر على الانجاب في جميع الطبقات. وفي الخمسينات تبنى العلامة (جوزوي دي كاسترو) أيضاً الاتجاه البيولوچي بحيث أصبح يمثل أحدث من حاول تفسير الظواهر السكانية بالرجوع إلى بعض العوامل البيولوچية[1].

(ب) النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل الاقتصادية :

إن المحور الأساسي الذي تدور حوله هذه النظريات، هو أن الزواج والانجاب يتحددان وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة. ويرجع التفسير

---

(1) W. S. Theompson & D. T. Lewis, Op. Cit., pp. 38 - 40.

الاقتصادي للظواهر السكانية إلى عهد قديم، بل هو أول تفسير قدمه المفكرون لهذه الظاهرة. قد اعتقد المفكرون التقليديون أن الظروف الاقتصادية هي التي تحدد معدلات الزواج والانجاب، وكان(آدم سميث)من بين ممثلي هذا الاتجاه.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وبدأ مفهوم الحجم الأمثل للسكان يظهر في كتابات علماء الاقتصاد، ابتداء من كتابات(آدم سميث). وكان(كيناي) أول من عبر بوضوح عن نظرية الحجم الأمثل للسكان في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام ١٨٨٨، وعرف هذا الحجم بأنه ذلك الذي يبلغ عنده الانتاج أعلى مستوى مع افتراض ثبات مستوى المعرفة وسائر الظروف السائدة. ثم تناول (كارسو ندرز) من بعده مفهوم الحجم الأمثل للسكان، في كتابه المشكلة السكانية الذي نشر عام ١٩٢٢، وكتابه عن سكان العالم عام ١٩٣٦[١].

(جـ) النظريات التي حاولت تفسير نمو السكان في ضوء عوامل ثقافية اجتماعية :

وهي مجموعة النظريات التي تعتمد على التفاعل الثقافي دون غيره، كتلك التي تحاول تفسير السلوك الانجابي ومن ثم نمو السكان بالرجوع إلي النسق القيمي السائد في المجتمع، أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية[٢].

المحاولة الثالثة :

وهي تلك المحاولة التي ترد نظريات السكان إلى مدخلين:

---

(١) وداد سليمان مرقص، العوامل الاجتماعية المؤثرة في الخصوبة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص ٦٦.

(2) K. Davis, The Theory of Change & Response in Modern demographic History, in: T. K. Ford & G. F. Dejong, Social Demography, Op. Cit., p. 26.

الأول نظريات المدخل المحافظ، الذي يرى أن المجتمع يميل دائماً نحو التوازن، وأنه في مراحل التغير يختل هذا التوازن ولكن هناك قوى اجتماعية أو بيولوچية تعمل دائماً على إعادة هذا التوازن مرة ثانية. ويدخل في إطار هذا المدخل النظري مجموعة نظريات سبنسر وسادلر وكارسو ندرز وكنجزلي ديفز.

ويمثل المدخل **الثاني** مجموعة النظريات التي عرفت باسم **المدخل الراديكالي** الذي يرى أنه إذا كانت العوامل المادية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد معدلات الخصوبة فإن الإطار الثقافي السائد في المجتمع والذي غالباً ما يكون انعكاساً لهذه الظروف يؤثر بدوره في معدلات الخصوبة هذه. ومن هنا ترى مجموعة هذه النظريات أن رفض هذه العوامل والإطار المرتبط بها ومحاولة تغييره إلى صورة أخرى هو الطريق المؤدي إلى تقليل معدلات الخصوبة والانجاب. ويدخل في إطار نظريات المدخل الراديكالي كارل ماركس وكونتز وريابوشكين وكوزلوف وغيرهم[1].

وإذا كان علينا أن نختار من بين محاولات التصنيف الثلاث السابقة أحداها كوسيلة لعرض نظريات علم اجتماع السكان. فإننا سنعتمد على المحاولة الثالثة التي تصنف نظريات السكان إلى مدخلين، مدخل محافظ ويضم نظريات سبنسر وكوراد وچيني وكارسو ندر وكنجزلي وديفز، ومدخل راديكالي ويشمل نظريات كارل ماركس وريابوشكين وكونتز وكوزلوف في تحقيق هذا الهدف. كما أننا نعتقد أن فهمنا لمدلول النظرية العلمية يساعدنا على استجلاء معالم كل نظرية منها وتقدير قيمتها. ولذلك أثرنا أن نوضح مدلول النظرية العلمية أولاً ثم مناقشة مقومات نظريات المدخلين المحافظ والراديكالي بعد ذلك.

ثانياً - مدلول النظرية العلمية :

ينبغي لنا أن نتذكر المعاني المختلفة للنظرية كما جاءت بها بعض

---

(١) وداد سليمان مرقص، المرجع السابق، ص ٦٨.

الكتابات حول هذا الموضـوع[١] ويكفـي في هذا الصـدد أن نوجز المعرفة التي توفرت حول المقصـود بالنظريـة العلميـة وخاصـة جوانب الاتفاق بين هذه الكتابات الأمر الذي يسهم في إلقاء الضوء على معنى النظرية. وهو غاية ما نهدف إليه في هذا المقام.

إذ من الملاحظ أن هذه الكتابات تتفق فيما بينها من حيث أنها تقف عنـد حـد وصف مكونـات النظريـة، وتحديد شروطهـا وإبـراز خصائصهـا والتعرض لبعض وظائفها.

١ - **فمن حيث المكونات:** تعتبر النظرية بمثابة نسقاً استنباطياً ينطوي على مجموعة من القضايا أو الفروض التي تحتل بعضها مكانة المقدمات، وتحتل الأخرى وضع النتائج،وذلك على حد تعبير (براث وات)[٢] أو هي نسق يشتمل علـى مفهومـات وقضايـا وتعميمات وقوانـين، كما ذهـب (تيماشيف) أو هي إطار مكون من حسابـات صوريـة، ورمـوز وقواعـد، وتفسير جوهري ومقولات وقوانين فيما يرى (روزنتال ويادين).

٢ - **ومن حيث الشروط:** يجب أن تكون مفهوماتها محددة بدقة، وأن تتسق القضايا المكونة لها بعضها مع البعض الآخر، وأن تصاغ في شكل يسهل اشتقاق القضايا بطريقة استنباطية وأن تخضع للتحقق الامبيريقي وذلك في نظر (تيماشيف)[٣] أو يجب أن تصـاغ فـي نسق استنباطـي، وأن تجد تأييداً لها في الوقائع الامبيريقية، علـى حـد تعبير (سيلتز)، أو يجب أن تصاغ في نسق معقد من المعرفة التعميمية يفسر جوانب الواقع.

٣ - **وفيما يتعلق بالخصائص:** نجد أن النظريـة هـي البناء الذي يجمع

---

(١) دكتور عبد الرازق جلبي. قضايا علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية. ١٩٨٠، ص ٨٦ - ٩٣.

(2) C. Selltize, et. al., Recearch Methods in Social Relations, p. 480.

(3) N. Timasheff, Sociological Theory its Nature & Growth, Random House, N. Y. 1955, p.

أشتات النتائج المبعثرة ويوحد بينها، وأنها تضم قضايا خصيبة ومثمرة تستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور من مجال المعرفة، وهي تستقي من الملاحظات والتعميمات، كما تصدر عن احساس خفي وخلاق يقفز وراء الأدلة والوقائع والملاحظة، وهي ليست نهائية، وذلك على حد تعبير (تيماشيف). كما أن النظرية تتسم بأنها أكثر ارتباطاً بالوقائع الامبيريقية، وهي ليست صياغة استاتيكية أو نهائية، فهي قابلة باستمرار للتغير والمراجعة على حد تعبير (كلير سيلنز) وزملاؤها. وهي ترتبط بأشياء ومصطلحات أخرى قد تختلف عنها في بعض الجوانب والوظائف، مثل المفاهيم والتطبيق أو الممارسة وذلك في نظر (روزنتال ويادين)[1].

٤ - **وبالنظر إلى وظائف النظرية،** نجد أن النظرية تسهم في مجال وصف الظواهر وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها والتنبؤ بحدوثها في المستقبل. أو تقوم بإعادة صوغ الواقع على نحو عقلي، وذلك فيما يرى (روزنتال ويادين) وغيرهم.

والواقع أن فهم واستيعاب معنى النظرية،من حيث مكوناتها وشروطها وخصائصها ووظائفها على النحو السابق عملية لابد منها خاصة ونحن نشرع في تناول نظرية علم اجتماع السكان، ذلك لأن مثل هذا التحديد يسهل علينا أولاً فهم واستيعاب مضمون كل نظرية ثم يساعدنا ثانياً على تقدير هذه النظريات وتوجيه النقد لها.

ثالثاً - نظريات المدخل المحافظ في تفسير الظواهر السكانية :

١ - هربرت سبنسر H. Spencer (١٨٢٠ - ١٩٠٢)

وهو مفكر اجتماعي مشهور عرف باهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية فليس من الغريب أن يهتم بدراسة مسائل

(1) M. Rosental & P. Yadin, A Dictionary of Philosophy, p. 440.

السكان على هذا الأساس. ولقد عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه المعنون (مبادئ البيولوجيا) The Principles of Biology الذي نشره في عام ١٩٠١، ولقد كان يهدف من هذه المعالجة معارضة آراء (دوبلدي)، حيث اعتقد:

(أ) أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه الدفء كبيراً والمؤونة الغذائية متوفرة والتي تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدي إلى تزايد السكان.

(ب) واعتقد كذلك أن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتي Genesis & Individuation لأن المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة، نقصت خصوبتها فإذا كانت الأجسام العضوية لدينا ذات قدرة ضعيفة جداً مما يجعلها لا تستطيع المحافظة على نفسها فلإنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى، وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءاً كبيراً من قوتها ونشاطها الحيوي في انضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها فإنه لا يتبقى لها إلا القليل لبذله في مجال التوالد والانجاب[1].

(جـ) ويدعم سبنسر اعتقاده السابق بناء على ما لاحظه من قلة النسل بين السيدات المشتغلات في المهن الفكرية واللاتي كن ينتسبن إلى طبقات عليا وبرغم أن تغذيتهن أفضل من تغذية سيدات الطبقة الفقيرة وأنهن ينالن رعاية صحية أفضل إلا أن تناسلهن يكون ضعيفاً بسبب الإجهاد الذهني وعجزهن عن ارضاع أطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي.

(د) وعليه قرر سبنسر أنه كلما أزداد ما بذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه ضعفت جهوده في الانسال والخلف.

(هـ) وفي ضوء هذه القضايا تنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان

(1) W. S. Thompson & D. T. Lewis, Op. Cit., pp. 41 - 42.

ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى مادام الانسان ينشد الرقي ويبذل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك[1].

ملاحظات نقدية على نظرية سبنسر :

تمتاز أفكار (سبنسر) عن أفكار (سادلر ودوبلدي) بأنها تمثل عملاً نظرياً مكتمل البناء، فضلاً عن أنها دخلت ميدان السكان بعد (مالتس) واستندت إلى عوامل النطور الاجتماعي في تفسير نمو السكان وتحقيق التوازن بين أفراده في المجتمع، إذ جاءت أفكاره لتحقق صورة النسق الاستنباطي الذي ينطوي على مجموعة قضايا بعضها مسلمات مثل تسليمه بأثر الغذاء على القدرة على الأنسال وافتراضه بأن هناك تعارضاً بين التناسل والنضوج الذاتي، ثم انتهائه إلى النتيجة العامة بأنه كلما زاد ما بذله الفرد من جهد في انضاج ذاته كلما قلت قدرته على الانسال وأخيراً قانونه الذي يتنبأ على أساسه بأن مشكلة السكان ستحل في المستقبل... الخ ولكن مع ذلك كانت هناك بعض الملاحظات النقدية على هذه الأفكار منها ما يأتي:

إنه برغم حرص(سبنسر)على تدعيم فروضه بناء على شواهد من الواقع إلا أنه أغفل عدداً آخر من الشواهد التي تخالف هذا الفرض وهي أن الخصوبة المتناقصة لا ترجع إلى تغيرات فزيولوجية في بناء الانسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة والاختيار في تحديد حجم الأسرة باستعمال ما وفره العلم الحديث من وسائل حديثة لضبط النسل.

وأن هناك عوامل اجتماعية أخرى عديدة غير التعليم تؤثر في القدرة على الانسال، ذلك أن المرأة التي نالت قدراً من التعليم لابد أن تكون قد تجاوزت أهم فترات خصوبتها والتي تتميز بها المرحلة العمرية من (٢٠- ٣٠) سنة[2].

---

(1) Ibid., p. 42.

(٢) دكتور حسن الساعاتي، ودكتور عبد الحميد لطفي، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص ص ٩٩ - ١٠١.

٢ - كواردجيني Corado Gini (١٨٨٤ -)

وهو مفكر اجتماعي ايطالي اهتم لدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشراً على تطور وتغير المجتمع.

ولقد عرض(چيني) لقضاياه النظرية في مؤلفه الذي أعطاه عنوان «أثر السكان في تطور المجتمع» والذي نشره عام ١٩١٢. وعلى الرغم من أن هذه القضايا النظرية قد عالجت نمو السكان، إلا أنها كانت تنحصر في معظمها في تحليل العلاقة بين السكان وتطور أو تغير بناء المجتمع وخاصة من النواحي البيولوچية والمورفولوچية أو البنائية والاقتصادية والثقافية وأثر السكان أيضاً في وقوع الأزمات الاجتماعية داخل المجتمع. والواقع أنه بإمكاننا تلخيص القضايا النظرية (لچيني) على النحو التالي:

(أ) يسلم بأن المجتمع يمر بمراحل ثلاث، هي النشأة والتكوين والتقدم والازدهار، والاضمحلال والفناء.

(ب) افترض أنه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع هذه يمكن أن نلاحظ خصائص محددة تميز نمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو تؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوچية والمورفولوچية والاقتصادية وغيرها.

(جـ) ثم أخذ يبحث عن الشواهد الواقعية التي تؤكد الارتباط بين نمو السكان وتغير المجتمع فلاحظ.

١ - (مرحلة النشأة) تغير السكان ونتائجه :

إن المجتمعات في مرحلة النشأة والتكوين تتميز بمعدل خصوبة مرتفع وكان يصاحب ذلك النمو السكاني عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين سكانه وفئاته إلى طبقات مثلاً، وهذا ما كان عليه الحال في مجتمعات مثل كريت وطرواده وأثينا واسبرطة وحتى المجتمعات الحديثة

النشأة والتي تكونت عن طريق الهجرة الدولية مثل أمريكا واستراليا وكندا ونيوزيلاندا، ولكن نتيجة لما كان يترتب على الخصوبة المرتفعة من زيادة في حجم السكان وكثافتهم بدأ ينعكس أثر ذلك على بناء المجتمع، وأخذ يصاحبه تبايناً في الأوضاع الاجتماعية واختلافاً في الطبقات[1].

٢ - (مرحلة التقدم والازدهار) : تغير السكان وعوامله :

وعندما ينتقل المجتمع إلى مرحلة التقدم والازدهار يحدث تناقصاً في الخصوبة نتيجة لأن المواليد في المجتمع يجيئون عن نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق على هذه المرحلة، ولأن النسبة الأخرى من هؤلاء السكان قد دخلت في عداد الوفيات قبل زواجها أو لم يستطيع جزءاً منها أن ينجب نسل بعد الزواج. هذا فضلاً عن أن نسبة الأنسال بين الطبقات الصاعدة إلى أعلى السلم الاجتماعي تتجه عموماً نحو الانخفاض. وحتى عندما تحاول نسبة من سكان الطبقات الدنيا الصعود في السلم الاجتماعي لتملأ الفراغ الناجم عن انخفاض انسال الطبقة العليا، فإنها ما تلبث بدورها أن تلقى مصير سابقتها، الأمر الذي ينعكس أثره على نقص الخصوبة عموماً في المجتمع. ويضاف إلى العوامل السابقة المؤثرة في الخصوبة وتناقصها وبالتالي نقص عدد السكان، في هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع، ما يترتب على الهجرة والحروب التوسعية من نتائج تلك التي تقع على عاتق أكثر الأفراد قوة ومغامرة وحماس وطني واستعداد للتضحية من أجل الوطن وهم الشباب حيث يفقد المجتمع أصلح عناصره خصوبة ويقل عدد سكانه.

النتائج الاقتصادية لنقص السكان :

يترتب على النقص في عدد السكان وزيادة استغلال المستعمرات

---

(1) W. S. Thompson & D. T. Lewis, Op. Cit., p. 42.

والبلاد المغلوبة أن ينتعش الاقتصاد ويرتفع مستوى المعيشة وتعم الرفاهية ويضطرد التصنيع وتنمو المدن وتزدهر التجارة.

كما يترتب على النمو الاقتصادي بدوره تغيراً آخر وازدهاراً في الفنون والموسيقى والأدب ويشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان على مستقبله ويصبح أكثر ديمقراطية.

٣ - (مرحلة الاضمحلال والفناء) : تغير السكان وعوامله :

وفي هذه المرحلة من تطور المجتمع يقل عدد السكان في كثير من أجزاء المجتمع حيث يتناقص عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر، هذا فضلاً عن تأثير عامل النقص الشديد في معدل الخصوبة العام المشار إليها في المراحل السابقة[١].

النتائج المترتبة على تغير السكان :

إهمال الأرض الزراعية نتيجة لنقص الأيدي العاملة. وزيادة حالة الفلاحين سوءاً، وتدهور أحوالهم الاقتصادية، وفي المدينة يقل الطلب على الصناعات ويزيد الانتاج على الاستهلاك، فتحل الأزمات الاقتصادية، ويزداد التعارض بين أوضاع الطبقات العمالية في المدن والطبقات العليا، حيث ينشب الصراع الطبقي بينهم مما يدفع الدولة للتدخل حتى تستطيع حماية نفسها، فتلجأ إلى فرض الضرائب وتشتد رقابتها على الحياة الاقتصادية فتزداد حالة المجتمع سوءاً واضمحلالاً مما قد يعجل بفنائه واختفائه من على مسرح التاريخ.

اقترحات چيني :

لا يترك(چيني) المجتمع يصل في تصوره إلى هذه المرحلة، وإنما يقترح

(1) Ibid., p. 43.

حلاً يساعد على تجنب هذه النتيجة الحتمية للتطور ويتمثل في قوله بأنه يمكن عن طريق الهجرة وايجاد المستعمرات الجديدة تحقيق ذلك[١].

ملاحظات نقدية على نظرية چيني :

على الرغم من أن أفكار (چيني) تمتاز أيضاً بأنها تمثل عملاً نظرياً يكاد يصل إلى حد الاكتمال من حيث البناء، هذا فضلاً عن إنها قد أضيفت إلى ميدان السكان في فترة لاحقة على أفكار (مالتس)، واستندت إلى العوامل الاجتماعية في تفسير نمو السكان وتغيره. وأن هذه الأفكار قد جاءت لتحقيق صورة قريبة نوعاً من فكرة النسق الاستنباطي الذي ينطوي على مجموعة قضايا بعضها أخذ صفة المسلمات مثل التسليم بفكرة تطور المجتمع خلال مراحل محددة، وافتراضه فهم وتفسير نمو السكان على ضوء التغير الاجتماعي في جوانب المجتمع المختلفة من خلال العلاقة المتبادلة بين التغير في السكان والتغير في هذه الجوانب، إلا أنه مع ذلك لم يستخلص من هذه القضايا التي استشهد في البرهنة عليها ببعض شواهد من تاريخ المجتمع الانساني نتيجة عامة واحدة أو قانوناً عاماً يفسر هذا النمو للسكان. كما أن استشهاده بهذه الشواهد لم يكن يستقرأ فيه كل الوقائع المرتبطة بفكرته الأمر الذي جعل هذه القضايا لا تعبر عن الواقع كثيراً مما أثار حولها الملاحظات النقدية التالية:

(أ) يلاحظ أن (چيني) يفترض وجود قوة طبيعية تعمل على تحديد عدد السكان بالارتفاع والانخفاض تتمثل في العوامل البيولوچية وضعف القدرة على الانسال وهو افتراض يصعب قبوله ذلك لأن العلم قد أوضح خطأ التفسير استناداً إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الانسان التحكم فيها وضبطها.

(ب) استمد (چيني) الوقائع التي بنى عليها نظريته هذه من تاريخ

---

(1) Ibid., p. 43.

بعض الشعوب وفي مقدمتها اليونان والرومان. ولكن يلاحظ أن هناك شعوباً مثل الصين والهند قد أخذت في تطورها اتجاهاً مغايراً لاتجاه تطور المجتمع كما تصوره (چيني).

(جـ) كما أن المجتمعات الأخيرة تتميز بدرجة عالية من الخصوبة ولا تختلف من طبقة إلى أخرى، وعليه فإن هذه النظرية لا يمكن أن تنطبق على كل المجتمعات وفي كل الأوقات كما ذهب هو.

(د) هناك عوامل أخرى غير الهجرة والحروب توثر في انخفاض معدل نمو السكان من أهمها المجاعات والوفيات والاجهاض وانخفاض نسبة المواليد وهي عوامل لم يتنبه إليها (چيني) وقد يؤثر ظهورها في أن يسير تطور المجتمع في اتجاه يختلف كلية عن الاتجاه الذي تصوره (چيني) مع وجود عوامل الهجرة والحروب.

(هـ)إن دراسة الشعوب التي أصابها الاضمحلال مثل بولندة وقرطاجة وبوهيميا من ناحية وبابل وآشور وتركيا وامبروطورية چنكيز خان من ناحية أخرى يوضح أن هناك عوامل غير العوامل السكانية كانت سبباً في هذا الاضمحلال تتمثل في عوامل حربية بحتة، وأن هذه المجتمعات في تطورها لم تسير في نفس الخط الذي وضعه (چيني) لنشأة المجتمعات ونموها واضمحلالها[1].

٣ - الكسندر كار سوندرز Carr Saunders (١٨٨٦ -)

باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وعرض قضاياه النظرية في مؤلف له بعنوان: «سكان العالم»وتتلخص قضاياه النظرية فيما يلي:

١ - يسلم (كار سوندرز) بأن السكان في أي مجتمع إما أن يكونوا قلة Under Population أو كثرة Over Population أو عند حد أمثل Optimal Size.

(1) P. Sorokin, Contemporary Sociological Theories, New York 1928, pp. 28 - 43.

ويرى أنه يمكن أن نفرق بين أنوع مختلفة من كثافات السكان. هي الكثافة الفيزيقية والكثافة الاحصائية والكثافة الاقتصادية.

وأن مفهوم الكثافة السكانية مفهوم نسبي، لأن الزيادة والقلة مسائل نسبية. ولا يجب أن نحكم على مجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلو متر المربع ولا يجوز بأن نقر بأن عدد السكان في مجتمع ما كثير إذا كان عدد السكان في الكيلو متر كثير لأن هذا العدد قد يكون قليل وهناك موارد ثروة كثيرة مثل البلاد الغنية بالأنهار والمعادن والصناعات. وقد يكون العدد كثير والموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية.

٢ - ثم يفترض (كار سوندرز) بأن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع من أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها أو غيرها من موارد لازمة للانتاج[1].

بحيث يحكم على هذا العدد بأنه قليل أو خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الموارد ويعجز عن أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هذا العدد ولا يزيد القدرة الانتاجية للفرد ويكون هذا العدد كثيفاً إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الانتاج المستخرج من موارده.

ويوصف المجتمع بأنه قد وصل إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ انتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.

٣ - ثم أخذ (كار سوندرز) يحصر الأدلة على صحة افتراضه وذلك بالنظر إلى حقيقة دخل الفرد في المجتمع والمترتب على موارد الثروة به. ولقد وضع نتائجه في الجدول التالي:

---

(1) W. S. Thompston & D. T. Lewis, Op. Cit., p. 47.

جدول رقم (٦)

حجم السكان / الدخل	عدد السكان بالمليون	متوسط الانتاج بالجنية
مجتمعات تتسم بقلة السكان	٥	١٠٠
	٦	١٢٠
	٧	١٣٠
أو بحجم أمثل	٨	١٣٥
أو بكثافة سكانية عالية	٩	١٣٠
	١٠	١٢٠
	١١	١٠٥

٤ - وبناء على هذه الشواهد يذهب (كار سوندرز) إلى أنه يمكن استخلاص مقياس يمكن بواسطته التعرف على مستوى القلة أو الكثرة أو المثلى الذي قد يصل إليه السكان ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد أخذ في الزيادة، دل هذا على أن عدد السكان في هذا المجتمع عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل، وإذا كان المتوسط متجه نحو الهبوط تدريجياً فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد[١].

ملاحظات نقدية على نظرية كار سوندرز :

تمتاز أفكار(كار سوندرز)باقترابها من صورة النسق الاستنباطي الذي ينطوي على قضايا مسلمة وافتراضات لتفسير ظاهرة نمو السكان على ضوء موارد الثروة في المجتمع، ثم محاولة التحقق من هذه الافتراضات استناداً إلى شواهد وأدلة من الواقع. ومن هذا فلم يستطيع(كار سوندرز)

(١) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع الغربي، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

أن يستخلص نتيجة عامة أو قانون يفسر به نمو السكان.ومن هنا استطاع البعض أن يوجه لنظريته الملاحظات النقدية التالية:

(أ) لم يتوخ(كار سوندرز)الدقة في تحديد مفهوماته خاصة وأنه عندما مال إلى تحديد حجم أمثل للسكان في ضوء عامل واحد هو موارد الثروة، فإنه قد أغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة وبيانها لدور عوامل التنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوچي والفني والثقافي والصحي وغيرها في تحديد هذا الحجم[١].

(ب) تتسم نظرية (كار سوندرز) بطابع استاتيكي غير دينامي وذلك لأنها لم تأخذ في اعتبارها الظروف المتغيرة الناتجة عن التقدم التكنولوچي وارتفاع مستوى المعيشة، وما يترتب على الموارد المتاحة من تغيرات، كاكتشاف آبار البترول مثلاً، ذلك لأن الحجم الأمثل للسكان قد يتغير بتغير هذه الظروف وبالتالي لا يمكن الكشف عن هذا الحجم بصفة مطلقة بالنسبة لمجتمع معين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعريف الحجم الأمثل للسكان والذي يبلغ عنده الناتج المتوسط أقصاه لا ينطبق على الدول النامية لأن المهم في هذه الدول هو الحصول على أقصى قدر من الاستثمارات وليس وصول متوسط الدخل الفردي إلى أقصاه.

(جـ) تفتقر نظرية (كار سوندرز) إلى القدرة على التنبؤ ذلك لأنه إذا افترضنا أنه يمكن تحديد الحجم الأمثل للسكان بالنسبة لمجتمع ما في فترة معينة، فإن هذه النظرية لا تساعد على تحديد السياسة السكانية التي يجب اتباعها حتى يمكن القضاء على الفجوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل للسكان.

٤ - كنجزلي ديفز K. Davis :

عالم اجتماعي أمريكي أعار موضوع السكان جانباً كبيراً من اهتماماته، ووضع عدة مولفات ومقالات في هذا الصدد، وعرض قضاياه

---

(١) دكتور أحمد الخشاب، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

النظرية في مقال له بعنوان «نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديموجرافي الحديث» ويمكن أن نلخص قضاياه النظرية على النحو التالي:

١ - يرفض (كنجزلي ديفز) النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلي عامل واحد فقط، كالعامل الاقتصادي مثلاً أو العامل الثقافي لأنها تحاول تبسيط الأمور وتتهرب من التفسيرات المعقدة وفيما يتعلق بتغيرات الخصوبة فهو يعترض على التفسيرات التي ترى أن هذه التغيرات تخضع لعامل اقتصادي بحت كقلة الموارد المتاحة. ويعترض كذلك على التفسيرات التي تعتمد على العامل الثقافي - دون غيره - كتلك التي تحاول تفسير السلوك الانجابي بالرجوع إلى «النسق القيمي»السائد في المجتمع،أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية[١].

وهو يرى أنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، يجب النظر إلى هذا الأخير على أنه يميل دائماً نحو التوازن الاجتماعي Social Equilib-riuim وأن هذا التوازن الاجتماعي يتعرض دائماً لضغوط ومؤثرات قد تنبع من داخل المجتمع أو من خارجه أو تهدد توازنه وتهدم أحياناً هذا التوازن.وتوجد في المجتمع قوى اجتماعية تعمل دائماً على إعادة التوازن في داخله[٢].

والتوازن الذي يميل إليه المجتمع في نظر (ديفز) -ليس توازناً بين عدد السكان والموارد المتاحة - وهو ما اعتقده(مالتس)، ولكنه توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي - وهو يقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي، أو بعبارة أخرى لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسة التي يرمي إليها المجتمع[٣].

(1) K. Davis, Human Society, The McMillan, New York 1969, p. 634.

(2) K. Davis, The Theory of Change & response in modern demographic history, T. R. Ford & G. F. Dejong, Social Demography, Op. Cit., p. 22 - 26.

(3) K. Davis, Human Society, Op. Cit., pp. 634 - 535.

٢ - ثم يفترض (كنجزلي ديفز) أنه إذا اختل هذا التوازن،نتيجة لزيادة عدد السكان أو للاثنين معاً، يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة أو ما يسميه (ديفز) بالمتغيرات الوسيطة كتأخير سن الزواج أو الالتجاء إلى الاجهاض أو إلى تنظيم الأسرة، وقد تحدث استجابة السكان على مراحل متعددة Multi-phasic Response كأن يلجأوا في بادئ الأمر إلى تأخير سن الزواج، ثم يلجأوا مثلاً إلى الاجهاض وفي مراحل تالية يلجأوا إلى تنظيم الأسرة أو التعقيم(١).

٣ -ويحاول (ديفز) تطبيق نظريته على التطورات السكانية التي حدثت في الدول المتقدمة وأهم هذه الظروف هبوط المواليد. والسؤال الذي يحاول الاجابة عليه مؤداه ما هي التغيرات التي أدت إلى ذلك؟ يرى (ديفز) أن قلة الموارد المتاحة ليست هي السبب الذي أدى إلى هبوط معدل المواليد في الدول المتقدمة. والدليل على ذلك أن السكان ازدادوا زيادة كبيرة في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وفي اليابان في بداية القرن العشرين نتيجة لهبوط معدل الوفيات، هذا وفي نفس الوقت الذي ارتفع فيه مستوى المعيشة ارتفاعاً كبيراً.

أما السبب الحقيقي الذي أدى إلى هبوط عدد المواليد - على حد تقدير (ديفز) - فهو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة ومن الفرص الجديدة المتاحة فتزداد بالتالي تكاليف التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى إعداد الطفل للاستفادة من هذه الفرص الجديدة. فالتغير الذي حدث في مستوى الرفاهية والإمكانيات الجديدة التي أتيحت أمام الأفراد أدى إلى ظهور استجابات متنوعة كتأجيل سن الزواج في ايرلنده وانتشار وسائل منع الحمل في فرنسا والألتجاء إلى الاجهاض في اليابان وأحياناً أخرى تكون استجابة السكان متعددة المراحل وعلى سبيل المثال، فقد لجأ

(1) K. Davis, The Theory of Change & Response in Modern demographic history, Op. Cit., p. 26 - 28.

اليابانيون في بادئ الأمر إلى الاجهاض ثم إلى وسائل منع الحمل، ثم إلى التعقيم والهجرة الخارجية، وأخيراً إلى تأجيل سن الزواج[1].

ولم يتعرض (ديفز) لتفسير الوضع السكاني السائد في الدول النامية ولكن يبدو في ضوء نظريته - أن الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في هذه الدول أدت إلى اختلال التوازن بين متطلبات البناء الاجتماعي وبين السكان مما أدى إلى الضيق الاقتصادي،ولابد اذن من أن تعود هذه المجتمعات إلى حالة التوازن وذلك من خلال استجابات متنوعة. وقد تمثلت هذه الاستجابات في بادئ الأمر في هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن، كمحاولة لتحقيق الموازنة بين الأرض المتاحة وعدد العاملين في الزراعة ولكن اكتظاظ المدن بالسكان بعد فترة معينة سوف يؤدي بالضرورة إلى ظهور أنواع أخرى من الاستجابات،سواء تلقائية أو موجهة وفقاً لهذا التحليل ويمكن اعتبار برامج تنظيم الأسرة التي تحاول بعض الدول النامية تطبيقها - استجابة موازنة للتغيرات التي طرأت على العلاقة بين حجم السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي.

ملاحظات نقدية على نظرية كنجزلي ديفز :

تعد نظرية(ديفز)من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصاً على التمسك بفكرة التوازن، بل كانت فكرة التوازن أوضح ما تكون في بناء نظريته.. ويكاد (ديفز) يقترب بأفكاره النظرية وقضاياه من صورة النسق الاستنباطي الذي بناه على قضايا مسلمة وتحديدات، ثم اشتق منها تفسيره الافتراضي لظاهرة نمو السكان، واجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية التي يعيشها للبرهنة على صدق هذه الافتراضات محاولاً الوصول إلى قضايا عامة تساعد على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل. ولكن مع هذا يمكن القول بأن نظرية (ديفز) تواجه عموماً نفس

---

(1) Ibid, PP. 28 - 30.

المشاكل التي يواجهها الإطار النظري الذي صدرت عنه نظرية (ديفز) ونعني به الإطار البنائي الوظيفي والذي يجسد حقيقة المدخل المحافظ. هذا فضلاً عن أن نظرية (ديفز) تعتبر نظرية استاتيكية غير دينامية، لأنها إذا كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضاتها، إلا أنها قد أغفلت جانب آخر من جوانب الواقع له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد، ونعني به جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية في العالم الثالث والذي يختلف جوهرياً عن ما شهدته المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية.

رابعاً - نظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية :

١ - كارل ماركس K. Marx (١٨١٨ - ١٨٨٣) :

كان (ماركس) مفكراً اجتماعياً ألمانياً، اشتهر هو وزميله انجلز بوضع دعائم الاشتراكية العلمية ولم يفرد (ماركس) لموضوع السكان مؤلفاً خاصاً وإنما عرض لبعض الآراء النظرية المتعلقة بالسكان ضمن مؤلفه المعنون (رأس المال Capital) الذي نشر في سنة١٩٢٩ وفيما يلي أهم هذه الآراء:

١ - يسلم(ماركس) بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره، استناداً إلى تغير الانتاج والنظام الاقتصادي.

٢ - ويفترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي.

٣ - ووجد ما يدعم افتراضه هذا بناء على دراسته لنظام الانتاج الرأسمالي، حيث لاحظ وجود فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص واختصار النفقات وتراكم رأس المال. أو بعبارة أخرى وجد (ماركس) أنه في مرحلة الانتاج الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت (الانتاج) بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير (العمال). أو يؤدي تراكم رأس المال في صورة سلع انتاجية إلى نقص الحاجة إلى العمال مما يجعل

وجودهم في الانتاج زائداً عن الحاجة نسبياً فيتحولون إلى فائض سكاني[1].

٤ - ويتوقع (ماركس) بناء على هذه الحقائق عدم وجود فائض في السكان مع وجود نظام الانتاج الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال. أو بعبارة أخرى يتحقق التوازن بين الزيادة في رأس المال الثابت والمتغير، بحيث لا يوجد فائض سكاني ويقل الفقر والبؤس.

٥ - ويصل (ماركس) من تحليلاته إلى القول بأنه ليس هناك قانوناً عاماً ثابتاً للسكان وإنما لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع والانتاج قانون خاص بها ينطبق عليها وحدها، ووجود قانون واحد للسكان لا يتحقق إلا في حالات النبات والحيوان، ويشترط ألا يتدخل الانسان في تكاثرها.

٦ - تتلاشى مشكلة زيادة السكان مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الانتاج الاشتراكي. وهذا معناه أن الفقر والبؤس باعتبارهما مرتبطان بمشكلة تزايد السكان لا يدينان بوجودهما إلى عامل بيولوجي يزيد أو ينقص قدرة الانسان على الخلف والانسال أو إلى غيرها من عوامل طبيعية وإنما يرجع إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً[2].

ملاحظات نقدية على نظرية ماركس :

(أ) يؤخذ على (ماركس) أنه على الرغم من إنه قد عاب على سابقيه ومنهم (مالتس) تحيزهم لإحدى الطبقات الحاكمة في المجتمع، إلا أنه قد وقع في نفس الخطأ وتحيز لإحدى هذه الطبقات (المحكومة) مما أثر في قضاياه النظرية ونتائج تحليلاته.

---

(1) J. J. Spengler & O. D. Dncan, Population Theory & Policy. The Free Press of Gelenco, illinois, 1950, p. 20.
(2) Ibid., p. 21.

(ب) تصور ماركس أن النظام الاشتراكي يقل فيه ضغط السكان على الموارد وتحل فيه مشاكل تزايد السكان.ولكن نمو السكان من ناحية أخرى محكوم بعوامل أخرى منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والخلف، وهي عوامل لا يمكن إنكار أثرها في تجاوز الحدود والضغوط على موارد المجتمع[1].

٢ - ريابو شكين :

علامة روسي ضمن آرائه في السكان في مقال قدمه إلى مؤتمر السكان الأخير وردد فيه قوانين التطور الاجتماعي التي أتى بها (ماركس ولينين) لتفسير التاريخ الاقتصادي للمجتمع البورجوازي. ولقد طور (ريابو شكين) من هذه القوانين ووسع من نطاقها في تفسيره لظواهر نمو السكان. فعلى الرغم من أن ريابو شكين ينطلق من نفس القضايا المسلمة التي انطلق منها (ماركس) إلا أنه يقدم قضايا افتراضية وتفسيرية تختلف في مضمونها عن قضايا (ماركس) على النحو التالي:

١ - إذ يذهب(ريابوشكين) إلى أن زيادة السكان تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع.

٢ -وأخذ يحلل الشواهد على هذا التفسير بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي فوجد أن هناك فائضاً في السكان نتيجة للطبيعة الاستغلالية والمتعارضة بين القائمين على شئون الانتاج الاقتصادي أي بين الرأسماليين والعمال. إذ يقوم التعارض بينهم في الأهداف والوسائل،ذلك لأن الانتاج الرأسمالي يقوم على قرارات المنظمين الذين يهدفون في المحل الأول إلى اجتناء أقصى ربح، ولا يلقون بالاً إلى أثر قراراتهم على العمالة أو على المستوى المعيشي للبروليتاريا.ويعتمد الرأسماليون على وسائل الاحتكار وتركيز الثروة والنفوذ في أيدي قلة قليلة واستخدام الآلات على نطاق

---

(١) دكتور حسن الساعاتي ودكتور عبد الحميد لطفي، دراسات في السكان، مرجع سابق، ص ص ١١٠ - ١١١.

واسع وإحلالها محل العمال وينشرون بين العمال أفكار تشجيع الهجرة أو تحديد النسل التي يقدم عليها العمال خوفاً من البطالة والفقر والاستغلال الذي يتعرضون له.

٣ - ووجد (ريابوشكين) أنه في مقابل ذلك وفي ظل نظام الانتاج الاشتراكي ليس هناك فائض في السكان نتيجة للطبيعة المتوازنة في الأهداف والوسائل أيضاً بين القائمين على شئونه. ذلك لأن الهدف الرئيسي من الانتاج هنا هو إشباع الرغبات وليس تحقيق الربح لفئة قليلة. أما الوسائل التي يستعان بها فتتمثل في الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وخاصة العمل الذي يعتبر المصدر الرئيسي للثروة-ومقياساً للقيم، واستخدام كافة الطاقات بما في ذلك الطاقة الذرية[1]. وكان (ريابوشكين) يستند في ذلك إلى عدة حقائق احصائية تشير إلى زيادة الانتاج في الاتحاد السوفيتي بنسبة ٥٥٪ بين عامي ١٩١٣، ١٩٣٨ وزيادة نسبة السلع الاستهلاكية إلى ٣١٪ بينما لم يزد عدد السكان إلا بنسبة ٦٠٪. كما زاد عدد عمال الصناعة إلى خمسة أمثال ما كان عليه من قبل ذلك[2].

ملاحظات على آراء ريابوشكين :

(أ) تعد مقالته ترديداً لآراء (ماركس) الذي صب جام غضبه على (مالتس) واتهمه بالرجعية والتفاهة وكذلك امتداداً لآراء (انجلز) الذي ذهب إلى أن البورجوازي يخالف المستقبل، بينما يدرك العامل أن الخلية التي ينتمي إليها سوف تنتصر حتماً في الكفاح الطبقي، ومن ثم يحدوه الأمل في المستقبل المشرق بعد التخلص من ربقة الرأسمالية. ومع ذلك فإن (انجلز) كان لا يستبعد أن يكون لتحديد النسل مكان في المجتمع الاشتراكي المنتصر بحيث يسمح للأفراد بتحديد حجم الأسرة بعد انتفاء

---

(١) دكتور علي الجريتلي، السكان والموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٦٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.

الاستغلال، كما أشار إلى أنه يمكن تصور حالة نظرية تحدث فيها زيادة كبرى في عدد السكان تقتضي معها وضع حداً للزيادة.

(ب) إذا كانت آراء ماركس(وريابوشكين) تعطي لنا أمثلة بارزة على الفكر الماركسي في موضوع السكان، إلا أنه من الممكن القطع بأنه فكر جامد لا يقبل التغيير أو التعديل على ضوء الظروف المتغيرة. فهو في ذاته يتطور مع الزمن ويلوح في كتابات السوفيت منذ وفاة(ستالين) ،إنهم لا يعتبرون أفكار(ماركس وانجلز)من الأفكار المقدسة التي لا تقبل الجدل، بل يرحبون بالاجتهاد والتجديد، ولأول مرة نقرأ لخروشوف سكرتير الحزب الشيوعي السابق نقداً للفكرة القائلة بأن الحرب بين الشيوعية والرأسمالية واقعة لا محالة وهي أساسية في بناء الفلسفة الماركسية بينما كان العالم في نفس الوقت يتابع بأمل جهوده الكبيرة في تحقيق التعايش السلمي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

(جـ) ينطوي الفكر الماركسي المعاصر في موضوع السكان، على وجهات نظر متباينة إذ يؤيد (توريز) زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي بقوة قوانين مكافحة الاجهاض وناشد الأطباء الشيوعيين عدم الانسياق وراء رغبة الناس في تحديد النسل واتهم دعاته بأنهم فاشيون يكرهون الانسانية. غير أن هذا الموقف الذي يزيد من تشدده عن موقف غلاة الكاثوليكية لم يسلم من النقد. فقد نشر (چاك دروچي) عضو الحزب الشيوعي الفرنسي أيضاً بحثاً عنوانه (أطفال بالرغم منا) طالب فيه بإلغاء التشريعات القاسية التي صدرت في فرنسا عام ١٩٣٠، والتي تنص على الحد من الاجهاض وتحديد النسل. كما يلاحظ الاختلاف في وجهات النظر في موضوع السكان بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي. إذ لا يعارض بعض فلاسفة الحزب الشيوعي في الصين تنظيم الأسرة عن طريق الزواج المتأخر وزيادة الفترة التي تنقضي بين جيل وآخر حرصاً على صحة الأم والطفل ورفاهية الأسرة، وحتى لا يؤدي الافراط في النسل إلى

إرهاق الوالدين وإضعاف قوتهم في العمل والانتاج وإلى فتور ولاء الكثرة إلى نظام الحكم الجديد[1].

٣ - سيدني كونتز :

باحث اهتم بدراسة الظواهر السكانية، وضع آرائه في السكان في مؤلفات عديدة وتأثر بأفكار (ماركس) في تفسير الظواهر السكانية على ضوء العوامل الاقتصادية. ولكنه وسع من نطاق هذا التفسير على النحو التالي:

١ - يتفق مع (ماركس) في الأخذ بنفس القضايا المسلمة حول تغير المجتمع وظواهره.

٢ - ولكنه يصيغ تفسيره الفرضي لظاهرة نمو السكان على نحو مغاير إذ يرى أن نمو السكان يتوقف على عوامل اقتصادية ثلاثة، هي مقدار العمل، ونوع العمل، ووظيفة الأسرة.

(أ) مقدار العمل المطلوب، وقد أشار (آدم سميث) من قبل إلى أن فرص العمل المتاحة هي التي تحدد معدلات الزواج والانجاب وقد سبقت الإشارة إلى أن زيادة فرص العمل في الدول الغربية قد ارتبطت بهبوط معدل المواليد لذلك أضاف (كونتز) عاملين اقتصاديين آخرين لتفسير اتجاهات الخصوبة هي نوع العمل المطلوب والوظائف الاقتصادية التي تقوم بها الأسرة[2].

(ب) نوع العمل المطلوب، أو زيادة الطلب على العمل غير الماهر وهو نوع من العمل لا يحتاج إلى تكاليف أعداد كبيرة - تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة، في حين أن زيادة الطلب على العمل الماهر لا تؤدي بالضرورة

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢) وداد سليمان مرقص، العوامل الاجتماعية المؤثرة في نمو السكان، مرجع سابق، ص ص ٧٠ - ٧٢.

إلى ارتفاع الخصوبة لأن هذا النوع من العمل يتطلب تكاليف أعداد كبيرة وبالتالي لا تستطيع الأسرة الانفاق على عدد كبير من الأطفال الذين تعدهم لحياتهم المهنية. وبذلك فسر (كونتز) العلاقة بين الخصوبة والدخل، وانتهى إلى أنه إذا كان الاغنياء أقل انجاباً من الفقراء فإن ذلك يرجع إلى أن المهن التي يمارسها الأولون تتطلب أعداداً طويلة وتكاليف كثيرة.

وقد استطاع الباحث أن يفسر التطورات السكانية الحديثة في ضوء هذا التحليل فقال أنه حيث توجد زيادة في الطلب على العمل الذي يحتاج إلى أعداد كثيرة التكلفة، كما هو شأن العمل غير اليدوي الذي يتطلب شيئاً من المهارة لتحقيق انتاجية مرتفعة، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الخصوبة رغم زيادة الطلب على العمل[1].

(جـ) الوظائف الاقتصادية للأسرة: أشار (كونتز) إلى أن التغير الذي طرأ على الوظائف الاقتصادية للأسرة فحولها عما كانت عليه في المجتمعات الزراعية من وحدة انتاجية تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة إلى ما صارت عليه في المجتمعات الصناعية إلى وحدة استهلاكية بسبب تخلي الزوجة والأولاد عن وظيفتهم الانتاجية داخل الأسرة أفقد الأطفال قيمتهم الاقتصادية وأدى بالتالي إلى انخفاض الخصوبة. ومن ناحية أخرى فقد خرجت المرأة إلى ميدان العمل وأصبحت تشارك في الانتاج خارج المنزل مما جعلها ترغب في الحد من الانجاب لكي لا تنقطع عن العمل فترة مما يفقدها الأجر الذي تتقاضاه.

ملاحظات نقدية على نظرية كونتز :

على الرغم من أن(كونتز)قد بين أفكاره حول السكان في صورة تقترب من النسق الاستنباطي للنظرية التي تشتمل على مسلمات وفروض ثم

---

(١) سيدني كونتز، النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي، ترجمة عربية إعداد أحمد إبراهيم عيسى، دار الكاتب العربي.

بحث ما يدعمها من شواهد في الواقع. إلا أن هذه الأفكار قد انطوت على بعض الثغرات التي أثارت الملاحظات النقدية التالية:

(أ) لقد أضاف (كونتز) عاملاً مهماً إلى التفسير الماركسي لنمو السكان وهو نوع العمل وما يتطلبه من تكاليف للإعداد والتدريب والتنشئة وأثره في معدلات الخصوبة. وتجاهل بهذا أثر العوامل الاجتماعية الأخرى على الانجاب.

(ب) لقد استند (كونتز) إلى ما لاحظه من ظواهر سكانية في العالم الغربي، ولم يهتم بما هو ملاحظ من ظواهر في الدول النامية، واستمرار معدلات المواليد والخصوبة في مستوي مرتفع رغم انتشار البطالة فيها[1].

٤ - كوزلوف :

باحث سوفيتي أعار الظواهر السكانية كثيراً من اهتمامه، ووضع آرائه في السكان ضمن عدد من مؤلفاته وإن كانت أفكاره قد جاءت بمثابة ترديداً لأفكار (ماركس) إلا أنه قد طور من تفسيراته ووسع من نطاقها لتشمل الظواهر السكانية واتجاهات الخصوبة في الدول النامية ويمكن إيجاز هذه الأفكار على النحو التالي:

١ - يبدأ (كوزلوف) تحليله للظواهر السكانية في الدول النامية انطلاقاً من نفس المسلمات الماركسية حول تغير المجتمع وظواهره.

٢ - ولكنه حاول بعد ذلك في محاولته توسيع نطاق التفسير الماركسي لظواهر السكان تقديم تفسير فرض جديد إذ يرى أن نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات ونوعية النشاط الاقتصادي.

(أ) ميز (كوزلوف) بين نوعين من العوامل المؤثرة في الانجاب، العوامل

(١) المرجع السابق، ص ص ٧٢ - ٧٤.

المباشرة والعوامل غير المباشرة. ويرى أن الأولى متعددة ومتنوعة وتشكل بعض العوامل البيولوجية كالقدرة على الانجاب وبعض العوامل النفسية كالرغبة في الانجاب وكذلك بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية، كالقدرة على الحصول على وسائل تنظيم النسل والقدرة المادية على تربية الأطفال. وقرر أن كل عامل من هذه العوامل المباشرة مرتبط بمجموعة من العوامل الأخرى فالقدرة على الانجاب مثلاً تتوقف على طول فترة الحياة الزوجية وهذه بدورها تتوقف على سن الزواج عادة وفقاً لعوامل اجتماعية واقتصادية[1].

أما العوامل غير المباشرة فهي العوامل المادية، ومع أن تأثيرها على الخصوبة غير مباشر، إلا أنها تحدد أثر العوامل الأخري، بل وتحدد أحياناً وجود هذه العوامل ذاتها وهي التي يكون لها في التحليل النهائي أكبر الأثر على معدلات الخصوبة.

(ب) الدليل على ذلك أن الرغبة في تكوين أسرة كبيرة، وهي رغبة منتشرة في معظم الدول النامية ترجع في أصلها التاريخي إلى صعوبة الظروف المادية التي كانت تواجه هذه المجتمعات في الماضي، أهمها ارتفاع معدل الوفيات. وكان الرأي العام والقواعد الاخلاقية، وقواعد الزواج، والتعاليم الدينية - كلها تعمل على تدعيم التقاليد القومية المشجعة على الانجاب وهذه العوامل الايديولوجية التي تكونت حول نظام الأسرة الكبيرة - مثلها مثل الأنماط الايديولوجية الأخرى - أصبحت على مرور الزمن مستقلة استقلالاً نسبياً عن العوامل المادية التي أوجدتها - ونتيجة لذلك فإنه عادة لاتزال الأسر الكبيرة موجودة في المجتمعات النامية رغم اختفاء السبب المادي الأساسي الذي أوجدها، وهو ارتفاع معدل الوفيات.

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٥.

(جـ) غير أن بعض العوامل المادية الأخرى المؤثرة على ارتفاع الخصوبة مازالت تلعب دورها في بعض المجتمعات النامية وهي عوامل مرتبطة بطبيعة النشاط الاقتصادي في هذه الدول، ذلك النشاط الزراعي الذي يتطلب أيدي عاملة رخيصة وكثيرة. إما اعتماد الدول النامية على الزراعة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فيرجع إلى سياسية الاستعمار التي كانت ترغب دائماً في الحصول على المواد الخام، فكانت تشجع الزراعة وتعمل على تأخير الصناعة. وقد أدى ذلك إلى الاكتظاظ النسبي بالسكان في المناطق الزراعية وإلى تخلف الصناعة، وهذا هو أصل المشكلة الاقتصادية والديموجرافية التي تعاني منها الدول النامية[1].

ومن هنا يتضح مدى التماثل بين آراء (ماركس) وآراء (كوزولوف)، إذ كان الأول يرى أن الرأسماليين هم الذين يشجعون الطبقة العاملة على كثرة الانجاب لكي يجدوا دائماً فائضاً من العمالة يمكنهم من خفض الأجور باستمرار، وأشار الثاني إلى أن الدول الاستعمارية هي السبب في الزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية لإنها كانت تريد الحصول على المواد الخام فتشجع الزراعة وتعمل على تأخير الصناعة. ويبدو إذن أن(كوزولوف)قام بمحاولة لتطوير النظرية الماركسية في السكان بحيث تتلائم مع الأوضاع السائدة في الدول النامية[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) وداد سليمان، مرجع سابق، ص ٧٠ - ٨٦.



الفصل الرابع

منهج البحث في علم اجتماع السكان

تمهيد

أولاً : المعطيات السكانية

ثانياً: المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية

ثالثاً: التعداد

رابعاً: التسجيل الحيوي

خامساً: البيانات الجاهزة

سادساً: البحث الاجتماعي للسكان

تمهيـد :

تنتمي دراسة السكان إلى تلك المجموعة من العلوم الامبيريقية التي تصل إلى معلوماتها وبياناتها ومعطياتها عن طريق الملاحظة وتسجيل الأحداث التي تقع بطريقة طبيعية في العالم الخارجي، وذلك بمقارنتها بتلك المعلومات التي تجمع بواسطة التجارب التي تجرى في المعمل في ظروف مضبوطة إلى درجة ما بواسطة المجرب. ومن هنا فإن دراسة السكان لا تختلف من هذه الناحية عن علوم مثل الفلك والجغرافيا والايكولوجيا والاقتصاد والاجتماع.

والواقع أن المعطيات التي تبحث عنها تلك العلوم القائمة على الملاحظة منتشرة بطبيعتها، بمعنى أن الباحث الفرد والقائم بالملاحظة لا يأمل أو يستطيع شخصياً إلا جمع نسبة بسيطة من المعطيات اللازمة لاختبار القضايا النظرية والتفسيرية ذات الدلالة بالنسبة للعلم الذي ينتمي إليه. وانتشار معطيات هذه العلوم في المكان والزمان يجعل جمعها في حاجة إلى عديد من الملاحظين الذين يتمكنون من الانتشار في هذا النطاق. ولذلك فإن معطيات دراسة السكان تجمع بمعرفة ملاحظين مدربين في عمليات العد يغطون مساحة كبيرة من الأرض أو بمعرفة فرق من الموظفين المدربين على التسجيل لجمع وتسجيل الأحداث الحيوية أو الحركات السكانية في هذا المكان. ويتطلب توفير معلومات ثابتة حول عمليات التغير السكاني تكرار عمليات تعداد السكان من وقت لآخر واستمرار جمع المعلومات المسجلة عبر الزمن[1]. ومن هنا كان التعداد والتسجيل الحيوي بمثابة مصادر أساسية للمعلومات ومناهج حيوية في

(1) P. M. Hauser & O. D. Duncan, The Data and Methods, in: The Study of Population edt., p. M. Hauser. & O. D. Duncan, The Univ. of Chicago Press, 1959, p. 45.

بحث الظواهر السكانية سواء في علم اجتماع السكان أو في الدراسات السكانية. والشئ الجدير بالملاحظة قبل الخوض في تفاصيل مناهج البحث في علم اجتماع السكان موضوع الفصل الحالي أولاً باعتباره نوعاً من أنواع الدراسات السكانية يعتمد على نفس المناهج والاجراءات المنهجية المتبعة في مختلف الدراسات السكانية وخاصة إجراءات التعداد والتسجيل الحيوي كطرق في توفير البيانات والمعطيات السكانية في هذا الصدد يعتمد أيضاً، وثانياً باعتباره واحداً من فروع علم الاجتماع النامية حديثاً يعتمد على مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي لتعينه من ناحية في التغلب على مشكلات التعداد والتسجيل الحيوي وتساعد من ناحية ثانية على تكملة جوانب النقص في المادة والمعطيات التي يوفرها التعداد والتسجيل الحيوي. ولذلك نحاول في الفصل الحالي تحليل مناهج البحث في علم اجتماع السكان ومجموعة القواعد المنهجية اللازمة لدراسة الظواهر السكانية في هذا الميدان.

أولاً - المعطيات السكانية :

تقسم المعطيات والمعلومات والحقائق والبيانات التي يتعامل معها دارس السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية الجغرافية أو الاقتصادية أو علم الاجتماع إلى مجموعات أربعة:

المجموعة الأولى :

وتشمل الخصائص السكانية الأساسية اللازمة لكل دراسة سكانية، والتي تتعلق بالمواليد والوفيات والهجرة وحجم السكان وتوزيع السكان وما إليها وكلها معطيات أو حقائق يجد دارس الكسان رصيداً ضخماً منها في تقارير التعدادات أو كراساته وفي الملخصات الاحصائية وفي الكتاب السنوي للاحصاء أو غيرها[1].

(1) J. P. Wiseman & M. S. Field Projects for Sociology Students Schenkman Pub. San Francisco. pp. 188 - 190.

المجموعة الثانية :

وتتكون من الخصائص الاجتماعية للسكان مثل العمر والنوع والجنس أو العنصر والتي تؤثر وتتأثر بعوامل المواليد والوفيات والهجرة وتكوين السكان والبيانات المتعلقة بتلك الخصائص الاجتماعية قد نجدها متوفرة في نفس المصادر الثلاثة السابق الإشارة إليها في المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة :

وتشمل الأحداث الاجتماعية وأحوال السكان، وذلك مثل الزواج والطلاق والدخل السنوي ومستوى التعليم والمهنة والإسكان أو العمل والبطالة والسلوك الانتخابي وعضوية الحزب والصحة ومعدل المرض والجريمة والأفعال الانحرافية والإقامة في الريف والحضر وملكية المنازل والسيارات... الخ.

والواقع أن التداخل واضح بين متغيرات المجموعة الثالثة وبين المتغيرات أو المعطيات السكانية مثل الميلاد والوفاة والهجرة وتكوين السكان وحجمهم. فالزواج والطلاق والدخل والتعليم تؤثر كلها في معدل المواليد. كما لا يمكن أن يؤثر الدخل وتوفر فرص العمل في حالة الإسكان وفي معدل الهجرة.

وعلى الرغم من أنه يجب البحث في البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات المجموعة الثالثة حسب الموضوع، إلا أن غالبية هذه المعطيات نجدها متوفرة في تقارير التعدادات وكراساته، ومكاتب الاحصائيات الحيوية والتسجيل الحيوي وخاصة بيانات الزواج والطلاق والميلاد والوفاة أما المعلومات والحقائق المتعلقة بالجريمة والجناح نجدها في احصائيات وتقارير البحث الجنائي والبوليس ونشاط المحاكم واحصائيات السجون ومكاتب رعاية الأحداث. كما نجد الحقائق المتعلقة بالقوى العاملة والموارد البشرية والعمالة في مكاتب العمل والتعبئة والاحصاء. أما البيانات المتعلقة بالانتاج الزراعي والصناعي والتعدين والصيد ومجمل

الانتاج القومي والتجارة والبنوك وغيرها نجدها متوفرة في أقسام الإدارات الزراعية والصناعية والتجارية والمصرفية وما إليها، كما تحوي الملخصات الاحصائية وتقارير مراكز البحوث على بيانات مختارة حول كثير من الجوانب السابقة أو غيرها من جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى.

المجموعة الرابعة :

وتنطوي على مجموعة المعطيات والبيانات المتعلقة بالمكونات البنائية للمجتمعات وذلك مثل درجة التحضر والتصنيع والتنمية والحراك الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والأسرة والقيم والثقافة. وتمثل متغيرات المجموعة الرابعة أكثر المتغيرات أهمية،لأنها تمثل تصورات بنائية ابتكرها دارسوا السكان وخاصة في علم الاجتماع لتفسير التباين أو الاختلاف في متغيرات المجموعة الأولى والثانية والثالثة. مثل تفسير التباين في معدل الجريمة ونسبة الذكورة إلى الأنوثة بارجاعه إلى درجة التحضر أو تسفير الاختلاف في معدل الصحة والتكوين العمري في ضوء درجة التصنيع وهكذا[1].

ثانياً - المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية :

ويتم الحصول على معظم معطيات دراسة السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية بأنواعها المختلفة ومنها علم اجتماع السكان من خلال عملية الاتصال المباشر بالسكان فرادى لتقديم المعلومات الخاصة بهم في ظل ظروف معينة أو حتى المعلومات المتعلقة بغيرهم من الاشخاص أو يتم الحصول على بعض معطيات الدراسة السكانية من خلال طرق غير مباشرة وتحليلية تفيد في الوقت نفسه عن المعطيات التي تم الحصول عليها مباشرة من الأشخاص. وتنطوي المصادر المباشرة للمعطيات السكانية على ثلاثة أنواع أولها عرف بين دارسي

(1) Ibid., pp. 190 - 192.

السكان باسم التعداد Census سواء الشامل منه أو بالعينة وثانيها نظام التسجيل الحيوي، وثالثهما البحث الاجتماعي الميداني الذي يجريه عالم الاجتماع، أما المصدر غير المباشر للمعطيات السكانية فهو الذي عرف بين دارسي السكان باسم البيانات الجاهزة، ويمثل مختلف الاحصائيات والمعطيات والبيانات التي يتم الحصول عليها في إطار واجبات أو أعمال ادارية متباينة والتي توفر معطيات لدراسة السكان كنتيجة فرعية أو جانبية لقيامها بمهامها وواجباتها هذه. ويتطلب كل مصدر من هذه المصادر للمعطيات السكانية سلطة مركزية منظمة عادة ما تكون الدولة، كما يتطلب جمع الاحصائيات السكانية من خلال أي مصدر منها تعبئة موارد اقتصادية ضخمة لأنها عمليات مكلفة. ويتوقف اكتمال ودقة ما توفره هذه المصادر من معطيات ولدرجة كبيرة على الاتجاهات والمستوى الفكري للسكان موضوع الدراسة السكانية وهكذا[1].

ثالثاً - التعداد :

هناك جوانب كثيرة للتعداد كمصدر مباشر للمعطيات السكانية وطريقة أساسية في دراسة السكان منها تاريخ التعداد، وعالمية التعداد وتعريفه والقيمة العامة له وأسسه وخصائصه والموضوعات التي يتناولها وإجراءاته وصعوباته أو ثغراته قد يساعد تحليلها في إلقاء الضوء على حقيقة التعداد في جملته.

تاريخ التعداد :

فللتعداد كطريقة في توفير المعطيات السكانية تاريخ طويل إذ يشير الانجيل إلى ضرورة معرفة أعداد السكان من أجل الضرائب وتحديد إمكانية توفير الموارد العسكرية للدولة. كما يرد البعض عملية حصر السكان أو عدهم إلى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد حيث عرف البابليون أهمية

(1) P. M. Hauser, & O. D. Duncan. The Data and Methods, Op. Cit., pp. 47 - 48.

هذا العد. وفي عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد عرف الصينيون ضرورة التعداد. وإن كانت طبيعة هذه التعدادات غير معروفة كما كانت بالغة الغموض بالمقارنة بالتعدادات التي نعرفها في العصر الحديث.

ويحدد البعض عام ١٦٦٦ كبداية حقيقية لأول تعداد في العالم قام بـه الكويبـك Quebec، ثم أجرى عـام ١٧٩٠ أول تعـداد في الولايات المتحدة الأمريكية يليه تعداد انجلترا في عام ١٨٠١، ثم في الهند عام ١٨٨١، وفي مصر عام ١٨٨٢[1].

عالمية التعداد :

وفي عـام ١٩٦٠ أخذ حوالي ٨٠٪ من بلاد العالم بنظام التعداد وهذا يمثل أعلى نسبة سجلت لسكان العالم خلال التاريخ. بالرغم من أنه قد ثبت عدم دقة عمليات العد في بعض هذه التعدادات كما كشف عنه البرنامج العالمي للتعداد التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٦٠. وهذا راجع إلى أن معظم عمليات العد تتم على أساس تقديرات أعداد السكان أكثر منه عداً فعلياً. كما أن توفر فرص التعداد قد اختلف من مكان لآخر إلى درجة كبيرة. إذ يقرر ليندر Linder أن ثلثين من سكان أفريقيا قد توفر لهم فرص التعداد خلال عام ١٩٥٠ فقط بينما تم عد ١٠٠٪ من سكان أوروبا خلال هذه الفترة. وبينما تأخذ بعض البلاد بنظام التعداد الدوري كل خمسة سنوات أو عشرة، فهناك بلاد لم يجري فيها أية تعداد بالمرة[2].

تعريف التعداد :

هناك تعريفات متباينة للتعداد منها أن التعداد عبارة عن عملية احصائية لها قيمة كبيرة لكل بلد وهو المصد الأول للحقائق السكانية

(1) C. B. Nam, Population & Society, edt., Houghton Mifflin Company, New York, 1968, pp. 3 - 4.
(2) P. M. Hauser, & O. D. Duncan, The Data & Methods, Op. Cit., p. 46.

اللازمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي والقومي، ويعتبر ضروري للسياسة الحكومية في المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها في الحاضر والمستقبل كما أن لها ضرورتها في التحليلات العلمية وتوزيع وتغير السكان[١].

وفي تعريف ثانٍ للتعداد يحدد بأنه عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص في بلد ما أو في غيرها من المناطق المحددة في وقت محدد أو أوقات معينة. والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة وإعداد وعمل متقن يؤدي إلى إيجاز النتائج[٢].

وفي تعريف ثالث تحدد كلمة التعداد في الاستعمال الحديث بأنها عد جميع السكان على المستوى القومي، ويحصل عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو أسرة في المجتمع وهي عملية كبيرة ومعقدة ويتم التعداد في تاريخ محدد وتجري أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات[٣].

وإذا أردنا أن نوجز هذه التعريفات في تعريف واحد شامل للتعداد يمكن القول بأن التعداد عملية احصائية تقوم على عد جميع السكان على المستوى القومي عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص أو أسرة في البلد وفي وقت محدد أو أوقات معينة أو على فترات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات، ثم تنسيق الحقائق التي تم جمعها وتنشر بعد ذلك ليستفاد منها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ووضع السياسات الحكومية وغيرها على المستويات القومية والعالمية.

---

(1) Statistical officer of The United Nations, The Utility and Modern Conception of a Population Ceusus, in: C. B. Nam, Population and Society, Op. Cit., p. 6.

(٢) چورچ باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، ترجمة عربية إشراف دكتور عبد المنعم ناصر الشافعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤.

(3) C. B. Nam, op. cit, p. 4.

أهمية التعداد :

واستناداً إلى هذا التعريف أمكن تحديد أهمية التعداد وفائدته في تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع.. ثم في التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي التي صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلدان.. وتوفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم والعمل وهيئات البحث وجمهور المواطنين[1]، سواء في التخطيط أو السياسة أو التنفيذ أو في مواجهة وحل المشاكل اليومية والملحة.

أسس التعداد :

هناك أسس مختلفة لعد السكان، إما عد الناس الموجودين في لحظة زمنية معينة وهذا ما يعرف بتعداد السكان الفعلي، أو عد الناس الموجودين عادة في مكان معين وهو ما يعرف بتعداد السكان النظري. ولما كان هذان الأساسان لعد السكان ينتج عنه حجمين مختلفين للسكان في نفس الدولة أو البلد لأن الناس الغائبون عن منازلهم مؤقتاً يعدون في مكان طبقاً للأساس الأول، وفي مكان آخر طبقاً للأساس الثاني، من هنا ظهر أساس ثالث لعد السكان عرف باسم الأسلوب الكامل أو الصحيح في عد السكان والذي يتبع الأسس المشتركة في التعدادين الفعلي والنظري[2].

الخصائص الجوهرية للتعداد :

ولقد أمكن تحديد وحصر عدد من الخصائص الجوهرية التي يتميز بها التعداد الجيد على النحو التالي:

---

(1) Statistical office of United Nations, The Utility and modern conception of a Population cencus, Op. Cit., p. 6.

(٢) جورج باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، مرجع سابق ص ٦.

١ - الرقابة، بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجريه الحكومة القومية وأحياناً بالتعاون مع أجهزتها المحلية.

٢ - الأرض المحددة، بمعنى أن ما يغطيه التعداد لابد أن لا يتجاوز منطقة محددة بدقة.

٣ - الشمول، بمعنى أن عملية العد يجب أن تشمل كل عضو في المجتمع داخل التعداد بدون حذف أو تكرار.

٤ - التوقيت، بمعنى أنه يجب أن يجري التعداد في لحظة زمنية محددة.

٥ - الوحدات الفردية، بمعني أن البيانات تمثل كل فرد بطريقة تساعد على توفير المعلومات حول كل أعضاء الأسرة والجماعة أو المجتمع ككل.

٦ - الاكتمال والنشر، بمعنى أن التعداد لا يصل شكله النهائي إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور[1]. .

إجراءات التعداد :

أو خطوات إعداده وتشتمل على عمليات التخطيط للتعداد وتنفيذ التعداد ثم إخراج التّعداد:

(أ) تخطيط التعداد :

تعتبر عملية التخطيط للتعداد بمثابة الخطوة الأولى في إعداده ويتوقف عليها نجاح التعداد والوصول إلى أهدافه، ويستلزم التخطيط للتعداد مراجعة السلطة الحاكمة من أجل التعداد، وتقدير التكاليف وتوفير الميزانية واختيار الأسئلة التي ستوجه إلى الجمهور ثم اختبار أداة جمع البيانات وتحديد المناطق الجغرافية التي يشملها التعداد ثم التدريب

---

(1) Statistical office of United Nations, The Utility and modern conception of a Population cencus, Op. Cit., p. 7.

والإعداد وتخطيط النشرات والجداول والاحتياجات وإعلام الجمهور[١]، ثم جمع البيانات وتنسيقها وتصنيفها وتحليلها ثم نشر نتائج التعداد في صورة يسهل معها الإفادة من هذه النتائج.

(ب) تنفيذ التعداد :

يحتاج تنفيذ التعداد إلى عدة خطوات أساسية من أهمها، التأكد من شمول التعداد وعدم تكرار واكتمال المنطقة التي قصد تغطيتها، ثم تصميم كشف بحث أو استخبار يشتمل على الاستفسارات والتساؤلات التي يراد جمع استجابات حولها، ثم إجراء مقابلات مع جمهور المبحوثين بواسطة العدادين Enumenators ،وأخيراً معالجة المعلومات التي تم جمعها للوصول إلى معطيات منسقة ومنتظمة ويمكن الإفادة منها، وتنقسم كل خطوة من هذه الخطوات إلى سلسلة من الأساليب المحددة التي تؤثر بطريقة فردية أو جمعية على صدق وثبات ودقة المعطيات التي تم جمعها[٢].

شمول التعداد :

يبدو أن التباين الكبير وانتشار مواقع الإقامة الانسانية وتحرك السكان وصعوبة التوصل إليهم، يمثل عقبة أساسية في مواجهة الجهود نحو التعداد الكامل أو الشامل وبرغم الجهود المتتالية والتمويل الهائل لا يزال التعداد بعيداً عن الكمال. ولم يتم بعد اكتشاف الأساليب المناسبة لسد هذا النقص. ومع صعوبة تحديد الاكتمال في التعداد فإن المعطيات التي تم التوصل إليها تعتبر مكتملة بما فيه الكفاية وتصلح لأغراض بحثية متباينة. على أنه من الضروري أن نصحح مثل هذه المعطيات حتى يسهل استخدامها في مجالات البحث والإدارة الأخرى.

---

(1) U. S. Bureau of The Census, Fact Finder for the Nations, in; C. B. Nam, Populaton & Society, Op. Cit., p. 15.

(2) P. M. Hauser & O. D. Duncan, The Data and Methods Op. Cit., p. 55.

تصميم كشف البحث :

ويمثل تصميم كشف البحث أو الاستخبار وإعداد التعليمات اللازمة للاجابة عليه جانباً هاماً من جوانب طرق بحث الظواهر السكانية وأدوات جمع معطياتها. والواقع أن هذه الأدوات تعتبر إلى درجة كبيرة نتاج لخبرة ودراية الأشخاص الذين يصممونها أكثر منها تطبيقات لنظم قائمة على إجراءات موضوعية أو محددة بدقة. ولقد تغير خلال قرن ونصف من الاستعانة بأسلوب التعداد مضمون كشف بحث التعداد تغيراً واضحاً، كما كان لتوفر الأجهزة المتقدمة أثراً على تقنين وموضوعية كشف البحث من حيث الشكل. وإن كانت بنود مضمون كشف البحث والموضوعات التي تعكس حاجات الحكومة والمجتمع في حالة بدائية نسبياً. وبالرغم من التقدم الذي تحقق في هذا الميدان بفضل الخبرة والتطبيق المنظم لحقائق علم الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالمقابلة الشخصية. فلقد أدت التطورات في استخدام الأسئلة المفتوحة النهاية والمقفولة والمقننة وغير المقننة والتسلسل القمعي للأسئلة والأساليب غير المباشرة والأساليب الاسقاطية وغيرها إلى تزايد الجهود في سبيل توفير طرق أكثر تنسيقاً وموضوعية في تصميم كشف البحث وتطوير مضمونه. وإن كانت هذه الجهود حديثة نسبياً ولاتزال في بدايتها. وعموماً تنطوي عملية تصميم كشف البحث على مشكلات الاتصال والمفهومات والمعاني الرمزية والاستجابة والصدق والثبات والدقة في القياس وهي مشكلات تؤثر في المعطيات التي يجري عليها دارس السكان تحليلاته، وإن كانت أيضاً الخبرة والتطبيق المنظم لحقائق علم الاجتماع كفيلة بالتغلب على مثل هذه المشكلات[1].

كلُن تهْتم الهيئة القائمة على أمر التعداد بالاختبار المبدئي Pretest لكشف البحث والتعليمات والإجراءات، ويمثل هذا الاختبار تجربة تساعد

(1) Ibid., pp. 56 - 57.

على الدقة وصقل الأدوات وزيادة خبرة الباحثين والتحكم في أخطاء الاستجابة والقياس وتساعد على توفير حقائق يمكن استخدامها في التحقق من صدق وثبات نتائج التعداد.

المقابلة الشخصية :

وتتمثل في الموقف الذي يحصل من خلاله العداد (القائم بعملية التعداد) على الاجابات التي تثيرها استفسارات البحث لدى المفحوص. والواقع أن عملية المقابلة الشخصية كخطوة أساسية في عملية التعداد تعد بمثابة الأساس الذي يستند إليه صدق وثبات المعلومات التي تم الحصول عليها وتتحدد دقتها، وتظهر في موقف المقابلة الشخصية عدة مشكلات منها معوقات الاتصال من دوافع وحواجز نفسية، واللغة وعدم القدرة على التنبؤ بتتابع السلوك الذي قد يتم في موقف التفاعل بين العداد والمفحوص. كما يرجع خطأ الاستجابة في المقابلة الشخصية إلى قيام العداد عادة بجمع المعلومات عن كل أعضاء الأسرة من عضو واحد فقط منها عادة ما يكون عضو المنزل البالغ والذي يسهل وجوده في المنزل عند القيام بعملية التعداد[1]. ولقد ابتكرت أساليب متباينة بمعرفة علماء الاجتماع خاصة للتقليل من أسباب الخطأ هذه والتغلب على هذه المشكلات من أهمها استخدام أسلوب العد الذاتي Self-enumeration.

جمهور التعداد :

وإذا كان جمهور التعداد يتمثل في كافة السكان أو في إجمالي مجموع السكان في البلد الذي يجري به التعداد فإن نوعية المشكلات التي تواجه القائمين على أمر التعداد تختلف عما إذا كان الجمهور يتمثل في جزء فقط من هؤلاء أو في عينة يجري عليها التعداد للدلالة على أحوال الكل. ذلك لأن عملية اختيار جزء لكي يمثل كلاً يجري عليه

(1) Ibid., pp. 56 - 57.

التعداد ونستخلص منه استنتاجات تنطبق على الكل يعتبر مشكلة في حد ذاته. ذلك لأن الأساليب المحددة التي يستعان بها في اختيار أو سحب العينة المناسبة تختلف باختلاف طبيعة المجتمع والظواهر التي تقوم بدراستها. ففي المجتمع الذي يتكون من وحدات متجانسة تماماً لا يشكل اختيار أي وحدة منها مشكلة بل يخدم الهدف. وإنما يكون الأمر صعباً إذا كان المجتمع مكوناً من وحدات غير متجانسة. ولكن استطاعت التطورات في الاحصاء والرياضة والتي أدخلت على النظريات والمناهج أن تجعل مثل هذا الاختيار أمراً سهلاً وموضوعياً. إذ مكنت الطرق والنظريات الاحصائية الباحثين من حساب نسبة الخطأ في عملية المعاينة، وجعلته يقف على قدر الثقة مع الفروق بين النتائج التي حصل عليها من العينة وبين تلك النتائج التي قد يحصل عليها من التعداد الكامل، بحيث جعلت تلك التطورات في النظرية والتطبيق من التعداد بالعينة وسيلة لها قيمتها الهامة في الدراسات السكانية وخاصة نتيجة لابتكار أساليب تصميم العينات العشوائية والبسيطة والمساحية وما إليها. ولقد اتسع نطاق استخدام طريقة التعداد بالعينة وقل استخدام نظام التعداد الكامل حيث تعددت في ذات الوقت أغراض التعداد وتطور نطاق الموضوعات التي يراد جمع المعلومات حولها، وتحسينه لنوعية المعطيات، وتقليله للتكاليف والوقت، وعدد الأشخاص المعتمد عليهم في عملية العد[1].

معالجة المعطيات :

ويمكن تقسيم عمليات معالجة المعطيات التي يوفرها التعداد إلى عملية المراجعة Edting والترميز والتثقيف والجدولة وإخراج النتائج في صورة تقرير منشور. والخطوة الهامة في عمليات المراجعة والترميز هي التي تعرف باسم تصنيف المعطيات وتصميم فئات وانساق التصنيف يرد

(1) Ibid., pp. 58 - 59.

إليها الكم الهائل من المعطيات التي تم جمعها وتطويعها لأغراض البحث والتطبيق. والواقع أن عملية التصنيف تعد عملية مشتركة بين كل العلوم وهي واحدة من العمليات التي قد يكون لها تأثير حيوياً على تحليل المعطيات وعلى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها ذلك لأن هناك بنوداً يسهل تصنيفها مثل النوع والعمر وبالتالي فإنها لا تواجه مشكلات كبيرة في تصنيفها أما البنود مثل اللون والجنس والحالة الزواجية فإنها تثير مشكلات كبرى فيما يتعلق بتصميم تصنيف ملائم لها من الناحية النظرية والتطبيقية وقد تشتمل أنساق وفئات التصنيف على فئات فرعية لها طابعاً متعسفاً أو على تحديدات وتعريفات غير واضحة، أو يحتمل أن يكون هناك تباين بين تصور الفئات وبين الواقع الذي يشير إليه، وإن كان الأخذ بمثل هذه المقولات يفرض نظاماً على عالم الظواهر ويسهل عليه تناول ومعالجة المعطيات عند البحث، إلا أنها قد تؤدي إلى أخطاء. فيصبح الطابع التعسفي للتصنيف له أثره على التحليل والاستنتاج فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي قد يعنى بها دارسوا السكان وذلك مثل مؤشرات المكانة الاقتصادية والاجتماعية والمهنة والصناعة ونمط الشخصية والسمات والاتجاهات وما إليها.

وقد يظهر أثناء التحليل مشكلة أخرى تتعلق بالاتساق الداخلي للاستجابات على المجموعة الكبيرة من البنود التي يشتمل عليها كشف التعداد. وهنا يجدر الإشارة إلى ذلك التقدم الفني الكبير الذي دخل على أساليب معالجة المعلومات والثورة التكنولوجية التي حدثت في نطاق الاحصاء والرياضة لمعالجة الكم الهائل من المعطيات والاسهام في دقتها ونوعيتها ومراجعتها والتحكم فيها بسرعة هائلة[1].

(جـ) إخراج التعداد :

عادة ما يتم إخراج نتائج التعداد في صورة تقرير منشور حتى تتحقق

(1) Ibid., pp. 56 - 57.

الفائدة المرجوة منه ويظهر تقرير التعداد في صورة جداول احصائية بسيطة أو مركبة حسب السن والنوع بالإضافة إلى الخصائص السكانية الأخرى، ذلك اعتقاداً في أنه لا يكون لهذه الخصائص السكانية أية معنى بمعزل عن فئات السن والنوع، حيث تعتمد الحالة الزواجية على عمر الشخص ونوعه. ولا يكون للعزاب أو المتزوجين والمطلقين أي معنى إذا فصلناهم عن أعمارهم. ولقد أصبح تقسيم السكان حسب فئات العمر الخمسية (أقل من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ وهكذا) هو الأسلوب المعياري والمقنن في جداول التعداد. وذلك لأن تركيز البيانات لا يكون مفيداً ومن هنا اتبعت كثير من التحليلات السكانية توزيع العمر الخمسية وأن كان هذا لا يمنع من تقليل عدد الفئات العمرية عن طريق ضم بعضها إلى بعض وتكوين فئات أوسع[١].

صعوبات التعداد :

هناك مجموعة كبيرة من الصعوبات والثغرات التي ينطوي عليها التعداد يمكن تقسيمها إلى صعوبات موضوعية وأخرى غير موضوعية أو ذاتية على النحو التالي:

الصعوبات الموضوعية :

لما كان التعداد عملاً لا يقدر عليه غير الحكومة لذا كانت موضوعاته وبنوده ومعطياته رهن السياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة وتتأثر كذلك بما تمليه الحكومة في هذا الصدد. ولقد حال الفصل الواضح بين الكنيسة والدولة في كثير من البلاد الأوروبية والأمريكية دون ظهور الروابط والحقائق الدينية في تعدادات السكان[٢]. وتؤثر العقبات الجغرافية في السفر والتنقل وظروف الجو الصعبة ومخاطر الحيوانات

---

(١) چورچ باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، مرجع سابق، ص ص ٩ - ١٤.

(2) P. M. Hauser & O. D. Duncan, The Data and Methods, Op. Cit., p. 47.

والنفقات والجهد اللازم في ما يستطيع التعداد جمعه من معطيات سكانية. كما يتأثر التعداد بالاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين السكان في مجتمع التعداد[1]. وتعد كل هذه الظروف بمثابة صعوبات مفروضة على التعداد وتحول دون تحقيق الكثير من أهدافه.

الصعوبات الذاتية :

وتمدنا المعطيات السكانية التي يوفرها التعداد بأوصاف توزيعية للمجتمعات السكانية أكثر مما تمدنا بحقائق بنائية عن الجماعات والمواقف الاجتماعية، إذ يفتقر التعداد لاحصائيات تتعلق بالأسرة مثلاً. وإذا كانت معطيات التعداد قد تناولت أنواعاً كثيرة من العمليات الاجتماعية، فإن هذه المعطيات ترتبط بالتجمعات المذكورة أكثر مما تتعلق بالجماعات. وبالرغم من أن المعطيات المتعلقة بالتجمعات كما يوفرها التعداد يمكن الإفادة منها كمؤشرات على الخصائص البنائية. إلا أن المعطيات من النوع الذي يحتاجه التحليل السكاني من وجهة نظر عالم الاجتماع وخاصة ما تعلق بمحددات التباين السكاني والتغير ليست متوفرة من حيث الشكل والكمية المناسبة في التعداد[2].

ويتوقف صدق وثبات معطيات التعداد على القدرة على تحديد الأشخاص الذين يجب أن نحصل منهم على المعلومات اللازمة، كما يتأثر الصدق بعدم رغبة أو عدم قدرة الأفراد الذين تجمع منهم المعلومات الضرورية أو الشك في أهمية وضرورة التعداد[3]، وادلائهم باجابات متناقضة فيما يتعلق بأعمارهم، وقد يتطلب ذلك سؤال الشخص عن سنة الميلاد بدلاً من السؤال عن العمر الذي يعتقد أنه قد أتمه، وقد يتبع طرقاً أخرى مختلفة لتوجيه السؤال عن العمر، فقد يسأل عن آخر ميلاد

---

(1) C. B. Nam, Population & Society, Op. Cit., p. 5.
(2) P. M. Hauser & O. D. Ducan, The Data and Methods, Op. Cit.,p. 49.
(3) C. B. Nam, Population & Society Op. Cit., p. 4.

للشخص أو عن أقرب عيد ميلاد له، وكذلك يتأثر الادلاء بالسن بعادات معينة وخاصة لدى السيدات، وهكذا لا تخلو الحقائق التي تجمع بواسطة التعداد من الغموض والإبهام، كما أن هناك صعوبات كثيرة تواجه حصر هذه الحقائق إذ يصعب وضع بعض الناس في فئات معينة أو يصعب تبويب بيانات النشاط الاقتصادي[١].

رابعاً - التسجيل الحيوي :

ويمثل التسجيل الحيوي المصدر الثاني للمعطيات السكانية وينطوي على جوانب كثيرة منها تاريخ التسجيل الحيوي وتعريفه والقيمة العامة له، والموضوعات التي يتناولها وصعوباته أو ثغراته، نتوقع مع تحليل هذه الجوانب إلقاء الضوء على التسجيل الحيوي.

تاريخ التسجيل الحيوي :

ليس لعملية جمع المعطيات الحيوية جذور ثابتة في التاريخ كما هو الحالة بالنسبة للتعداد ،ولكنها عملية ترد بأصولها إلى العصور الوسطى، حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الاحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة. ثم أصبح نظام التسجيل الحيوي نظاماً عالمياً، ومع ذلك لم تتمكن إلا بلاد قليلة من إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي[٢].

تعريف التسجيل الحيوي :

اختلفت تعريفات التسجيل الحيوي بحيث يذهب بعضها إلى أن المقصود بتسجيل الأحداث الحيوية هي الأحداث التي تقع خلال سنة ميلادية عموماً وهي عملية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع هذه الأحداث من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت حدوثها ، ويختلف التسجيل الحيوي عن التعداد في أن

(١) چورج باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، مرجع سابق، ص ١٠.
(2) C. B. Nam, Population & Society Op. Cit., p. 4.

الأول تسجيل للأحداث والثاني تسجيل للأشخاص. وعملية التسجيل الحيوي عملية اجبارية ومجالها أضيق من مجال التعداد، وتعتبر عملاً مكتبياً موزعاً على العالم بطوله وهو من السهولة بمكان إلى الحد الذي اعتبر عملاً روتينياً[1].

وفي تعريف آخر للتسجيل الحيوي يذهب إلى أنه يهتم بتسجيل الأحداث الحيوية مثل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر وتتعلق هذه الأحداث بدخول الفرد أو خروجه من الحياة، إلى جانب التغير في حالته المدنية التي قد تحدث له خلال حياته، وتمدنا احصائيات التسجيل الحيوي بوسائل قياس التغيرات في السكان بين التعدادات المختلفة، كما تفيد في أغراض أخرى[2].

وهكذا يمكن القول بأن التسجيل الحيوي نظام حكومي تقيمه الدولة في صورة مكاتب تنتشر في أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة روتينية واجبارية، تلك الأحداث التي تتعلق بدخول الفرد أو خروجه من الحياة أو بالتغير في حالته المدنية التي قد تحدث له خلال حياته، وخاصة حالات المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر، وذلك في وقت حدوثها أثناء العام.

أهمية التسجيل الحيوي :

تتمثل أهمية التسجيل الحيوي في اعتباره مصدراً هاماً وأساسياً ومباشراً للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان وخاصة عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة سواء في حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه، أو في حجم الأسرة وتكوينها بالنظر إلى واقعات الزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر على وجه الخصوص ولا شك في أن هذه

---

(١) جورج باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، مرجع سابق، ص ص ٤ - ١٤.
(2) G. B. Nam, Populationt & Society Op. Cit., p. 4.

المعطيات تفيد في التعرف على اتجاهات التطور حالياً وفي المستقبل، الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه في وضع الخطط والبرامج المناسبة.

صعوبات التسجيل الحيوي :

يواجه التسجيل الحيوي مجموعة كبيرة من الصعوبات، فعلى الرغم من أن التسجيل الحيوي يتناول مجتمعاً معيناً المفروض أنه المجتمع السكاني بأكمله، إلا أن هذه العملية تنطوي علي بعض العيوب، فقد تستبعد أجزاء هامة من المجتمع نتيجة لإهمال تعميم عملية التسجيل في قطاعات المجتمع بأكمله[١]. أو قد يكون هناك تراخ في تنفيذ قوانين وتعليمات التسجيل فتحذف بعضها. وتختلف البيانات المحذوفة باختلاف نوع الواقعات، فقد يكون تسجيل المواليد أكثر دقة واكتمال من تسجيل الوفيات. كما يختلف دقة ومستوى تسجيل المواليد والوفيات عن دقة تسجيل الزواج والهجرة حتى ولو كانت كلها تخضع لنظام واحد، كما تختلف مستويات الدقة من منطقة لأخرى داخل نفس البلد، وقد يكون التسجيل الحيوي عرضة لأخطاء التصنيف واحتساب بعض المواليد أحياء ولادات ميتة، وبعض الزيجات الثانية زيجات أولى، كما يتعرض التسجيل لأخطاء قي تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها أو يتأخر التسجيل فترة زمنية للاهمال في التبليغ مثلاً، أو لأن معلومات التسجيل يحصل من أناس لهم علاقة مباشرة بالواقعات التي تم تسجيلها، فالوفاة - مثلاً - تبلغ من شخص غير المتوفي، بل قد تكون صلته بالمتوفي بعيدة أو غير وثيقة مما يؤثر في تحريف المعلومات التي يدلى بها، وقد لا يكون هناك حافز كبير للادلاء ببيان دقيق عن هذه الواقعات، كما إنه من الصعب معالجة كلمة المولود الحي في سجل احصائي لأن الحياة غير مضمونة في اللحظات والأيام الأولى من الطفولة. كما يصعب اتباع تعليمات نظام التسجيل كاملة، أو اتباع

---

(١) چورچ باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، مرجع سابق، ص ١٥.

التعليمات بطريقة واحدة بين القائمين على التسجيل في المكاتب المخصصة لذلك[١]. كما يعترض التسجيل الحيوي الكثير من الصعوبات الموضوعية والذاتية السابق الإشارة إليها بالنسبة للتعداد خاصة وأنهما يشتركان معاً في اعتبارهما مصدرين مباشرين للمعطيات السكانية.

خامساً - البيانات الجاهزة :

كان حرص الباحثين على الاقتصاد في الوقت والجهد والإمكانيات في عملية البحث ودراسة الظواهر السكانية من أهم الدوافع التي جعلتهم يفكرون في استخدام بيانات في متناول اليد جاهزة ومعدة لأغراض غير أغراض البحث العلمي ودراسة السكان أخذت صوراً متعددة من أهمها السجلات الاحصائية والتقارير الرسمية بحيث كان تحليل البيانات التي توفرها هذه الأساليب من أهم طرق دراسة السكان التي لها أهميتها واستخداماتها وخصائصها ووسائلها وعيوبها.

تعريف طريقة تحليل البيانات الجاهزة :

وهي طريقة غير مباشرة تستعين بالبيانات التي توفرها السجلات الاحصائية والتقارير الرسمية، بحيث تستعين بالسجلات الاحصائية التي تصدر عن تعدادات السكان والتقارير الرسمية التي تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والصناعية والتعليمية والتربوية والجوازات والهجرة والمؤسسات التجارية والمصرفية والسياسية والنقابية والقوى العاملة والعسكرية وغيرها والتي تنطوي على بيانات تتعلق بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنهم والمستويات الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الانتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم[٢] والقوى العاملة والموارد البشرية والانتاج القومي... الخ.

---

(١) جورج باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، المرجع سابق، ص ١٢٦ - ١٣٠.

(2) C. Selltize, et, al., Research Methods in Social Relations, Op. Cit., p. 316.

خصائص ومميزات طريقة تحليل البيانات الجاهزة :

تعكس طبيعة البيانات التي تعتمد عليها هذه الطريقة بعض الخصائص والمميزات الهامة،منها أن بيانات السجلات الاحصائية مثلاً قد تم جمعها على فترات متباينة الأمر الذي يسهم بدوره في جعل هذه البيانات تفيد في الوقوف على اتجاهات التطور في جوانب الحياة الاجتماعية التي تعبر عنها هذه البيانات.

كما أن هذه البيانات قد جمعت في المجرى الطبيعي لوقوع الأحداث مما يعكس موضوعيتها ، بالمقارنة بالبيانات التي يقوم بجمعها باحثون قد يوثر وجودهم في تعاون أفراد المجتمع وفي تحيزهم.

كما تتميز هذه البيانات بأنها تمنح الباحث فرصة التعامل مع مادة سبق جمعها تعبر عن وحدات كبرى في المجتمع هي القرية أو المدينة أو الدولة ككل، وتعتمد على المجموع الكلي للسكان من خلال الحصر الشامل أو التعداد أكثر من اعتمادها على العينات مما يضفي عليها قيمة ودلالة في التفسير والتعميم.

استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة :

تتعدد استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة وتتنوع بين الاستفادة منها في التحقق من بعض الفروض العلمية وهذا ما حاوله (دوركايم) عندما حاول التحقق من الفرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعي عن طريق تحليل السجلات الاحصائية عن الانتحار بين الجماعات الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية وبين العزاب والمتزوجين وغيرهم.

وقد تستخدم أيضاً السجلات الاحصائية في استكمال بعض مراحل بحث يجري حول ظاهرة معينة، ولتكن مثلاً ظاهرة الجريمة بحيث تستخدم السجلات الاحصائية والتقارير الرسمية في مرحلة التعرف على حجم الجريمة واتجاهاتها وهكذا.

وتستخدم السجلات الاحصائية كذلك في اختيار حالات للبحث تتميز بخصائص محددة يمكن اعتبارها من بين عينة البحث الأكثر تعمقاً، ذلك أن هذه السجلات تفيد في التعرف على الخصائص المتباينة لجمهور السكان، الأمر الذي يسهل معه اختيار حالات ضمن هذه الفئات المختلفة لها بعض الخصائص المفضلة في البحث(١).

عيوب طريقة تحليل البيانات الجاهزة :

من أهم عيوب هذه الطريقة أن التسجيلات الاحصائية والتقارير الرسمية تستخدم مفاهيم لا تتفق مع المفاهيم المستخدمة في البحث ودراسة السكان. وأن كثيراً من بيانات هذه السجلات مشكوك فيها وخاصة فيما يتعلق بالدخل وميل الأفراد في هذا الصدد إلى تقديم بيانات غير دقيقة تهرباً من الضرائب مثلاً.

سادساً - البحث الاجتماعي السكاني :

واضح اذن أن الجزء الأكبر من المعطيات التي يستخدمها دارس السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية هي التي ترد في التعدادات الدورية للسكان التي تجريها معظم الدول، وكذلك تلك البيانات الجاهزة والسجلات الرسمية. غير أن دراسة السكان في علم الاجتماع لا تكتفي بهذه المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعطيات السكانية خاصة وأن هذه المصادر والطرق تعترضها صعوبات كثيرة سبق الإشارة إليها، وإنما وسعت الدراسة السوسيولوچية من نطاق هذه المصادر والطرق لتضيف إجراءات منهجية تعين في التغلب على هذه الصعوبات وسد الثغرات من ناحية، وتحقق أهداف هذا العلم في إجراء التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية وتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع من ناحية أخرى. إذ يعتمد علم اجتماع السكان أساساً في دراسته للظواهر

---

(1) Ibid., pp. 317 - 322.

السكانية على البحث الاجتماعي لهذه الظواهر فضلاً عن استعانته بالإجراءات والطرق المنهجية التي يعتمد عليها أساساً في الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى.

ويمثل البحث الاجتماعي للسكان إجراءاً منهجياً مباشراً في توفير المعطيات السكانية ويعد بمثابة أسلوباً بديلاً للحصول على البيانات التي توفرها التعدادات ونظم التسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة. فهو يشبه من ناحية التعداد من حيث أنه يعتمد على سؤال المبحوثين عن خصائصهم، وقد يشبه من ناحية أخرى أسلوب تسجيل الواقعات الحيوية، لأنه قد يلجأ إلى سؤال الناس عن الواقعات التي حدثت لأفراد أسرهم أو لجيرانهم في الشهر أو السنة السابقة ومع ذلك يختلف البحث الاجتماعي للسكان عن كل من التعداد والتسجيل الحيوي في أن الغرض منه يكون أكثر تحديداً، حيث تصمم البحوث الاجتماعية للحصول على معلومات محددة أو لعينة محددة من السكان، وقد أتاحت أساليب المعاينة (أو سحب العينات) وتقدمها إمكانيات جديدة للبحث وعملت على مرونة عملية جمع البيانات ويمتاز استخدامها بقلة التكاليف وضمان أكبر لدقة المعلومات الخاصة بالمجتمع موضوع البحث[1].

والواقع إن دراسة السكان في علم الاجتماع ليست لها مناهجها الخاصة بها، ولا ينفصل البحث السكاني عن ميادين البحث المماثلة، وإنما يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع أن يجري بحوثه في هذا الميدان استناداً إلى مناهج وطرق وأدوات البحث في نطاق تخصصه بشرط أن يستوعب الدروس التي تفرضها هذه الإجراءات المنهجية وحتى يتمكن من اختيار ما يتناسب منها مع موضوع البحث الذي يجريه والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

مناهج البحث الاجتماعي للسكان :

يستطيع دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع أن يجد في مناهج

(١) چورچ باركلي، أساليب تحليل البيانات السكانية، مرجع سابق، ص ١٧ - ١٨.

البحث الاجتماعي وخاصة المنهج التجريبي والمنهج التاريخي ما يعينه على تحقيق أهدافه من ناحية وعلى تجاوز ثغرات الإجراءات المنهجية الأخرى في دراسة السكان.

فالمنهج التجريبي باعتباره يدرس الظواهر الحاضرة أو الراهنة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو الثابتة عن الظواهر،ويعتمد في ذلك على الملاحظة والقياس والتجربة ويصوغ قوانينه في صورة رياضية. يقدم لدارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بديلاً لطرق التعداد والتسجيل الحيوي، ويجعله يتجاوز حدود التعداد والتسجيل الحيوي ولا يقف عند حد الأوصاف التوزيعية للتجمعات السكانية، وإنما يمكنه من إجراء ملاحظات وقياسات للظواهر السكانية في المجتمع أو أحد قطاعاته الريفية والحضرية، والتوصل إلى العلاقات الثابتة بين الظواهر السكانية واختبار الفروض العلمية المتعلقة بتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع.

أما المنهج التاريخي باعتباره يدرس ظواهر الماضي حيث يقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ وذلك لجمعها ومحاولة التحقق منه باتباع طرق التحليل والتركيب بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية، كما يمد دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بأسلوب منهجي يمكنه من التغلب على صعوبات التعداد والتسجيل الحيوي وعدم قدرتها على تتبع التطور التاريخي للظواهر السكانية في التوصل إلى المعطيات السكانية التي تفيد في تتبع تطور الظواهر السكانية في الماضي والتعرف على دينامياتها وعوامل تغيرها، ثم التوصل إلى العلاقات السببية بينها والتي يمكن في ضوئها صياغة القوانين التي تحدد اتجاهات التغير في المستقبل، والتي يمكن استناداً إليها وضع الخطط والبرامج لتجنب مشكلات هذا التطور.

طرق البحث الاجتماعي للسكان :

تستعين دراسة السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بطرق المسح

الاجتماعي ودراسة الحالة إلى جانب طريقة البيانات الجاهزة في التوصل إلى المعطيات السكانية اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة وإجراء التحليل الاجتماعي لها.

والواقع أن التعداد الشامل أو بالعينة يقترب في إجراءاته من المسح الاجتماعي وأخذ عن المسح الاجتماعي كطريقة في البحث الاجتماعي الشيء الكثير، بحيث أن كل تطور يحدث في نطاق المسح الاجتماعي ينعكس على التعداد ويساعد على بلورته ونضجه وهذا ما أشرنا إليه بإيجاز عند تناول التعداد كطريقة في التوصل إلى المعطيات السكانية. فلقد أخذ التعداد عن المسح الاجتماعي ما تحقق له من خبرة في مجال تصميم أدوات جمع البيانات وصياغة الأسئلة وتقنينها وترتيبها وضمان صدقها وثباتها. وكيفية جمع هذه البيانات وتسجيلها، ثم معالجتها.. الخ. ولعل ما يمتاز به المسح الاجتماعي من مرونة وتنوع يجعله يتجاوز صعوبات التعداد، إذ يستطيع دارس السكان إجراء مسحاً عاماً أو متخصصاً أو مسحاً شاملاً أو بالعينة أو مسحاً دورياً دون تقيد بالسياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة، كما يستطيع أن يأخذ في اعتباره الاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين جمهور المسح حتى لا يتأثر معطياته من حيث درجة التمثيل ويمدنا البحث بحقائق متباينة عن الجماعات والمواقف الاجتماعية وأنواعاً كثيرة من العمليات الاجتماعية والمؤشرات عن الخصائص البنائية ما لم يستطيع التعداد التوصل إليه. ويزداد توفر مثل هذه الحقائق باتباع طريقة دراسة الحالة في توفير المعطيات السكانية من وجهة نظر علم الاجتماع خاصة وأن دراسة الحالة تجري لجماعات معينة أو مواقف أو مجتمعات محلية كالقرية أو المدنية أو غيرها من[1] الجماعات التي تمثل تصورات بنائية

---

(١) دكتور غريب سيد أحمد ودكتور عبد الباسط محمد، البحث الاجتماعي، الجزء الأول، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥، ص ص ١٣٠ - ١٣٣، وص ص ١٠٧ - ١٠٨.

تصلح أكثر من غيرها للتحليل السوسيولوچي للظواهر السكانية وتساعد على تقديم التفسيرات السوسيولوچية لتباين الظواهر السكانية في المجتمع.

أدوات جمع البيانات :

وبإمكان دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع أن يستعين بأدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي وخاصة المقابلة الشخصية والاستخبار. إذ يتجاوز الاستخبار العقبات الجغرافية في السفر والتنقل والنفقات والجهد اللازم الأمر الذي لا يتوفر للتعداد، طالما أمكن إرسال الاستخبار بالبريد أو من خلال الصحف والمجلات اليومية أو الاسبوعية وطالما كان الباحث في استخدامه للمقابلة الشخصية أو الاستخبار يعرف نوعية الأشخاص الذين يجب أن يحصل منهم على المعلومات ويستطيع أن يكسب من خلال المقابلة ود وجانب المبحوثين مما يسهل عليهم عملية الاجابة عن التساؤلات، ويقضي على كل صور الشك لديهم، وكذلك يستطيع أن يضع في أدواته بنود تساعد في التغلب على الاجابات المتناقضة ومراجعتها، من ناحية أخرى تساعد هذه البنود والفئات على سهولة تصنيف وترميز البيانات فيما بعد، مما يزيد من درجة دقة وضبط وصدق وثبات البيانات الأمر الذي يفتقر إليه التعداد والتسجيل الحيوي كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

مستويات التحليل :

تجمع المعطيات السكانية في التعداد أو التسجيل الحيوي بطريقة فردية تماماً، بحيث يستدل منها على الخصائص السكانية للأمة أو الدولة ككل. ونتيجة لذلك يتم تحليل المعطيات السكانية المتوفرة عن هذه المصادر وخاصة في الديموجرافيا والدراسات السكانية، على مستوى الأمة أو الدولة ككل. غير أنه في البحث الاجتماعي للسكان قد تجمع البيانات بطريقة فردية أو بطريقة جماعية، بحيث يستدل منها على

الخصائص السكانية للأمة أو الدولة أو المدينة أو القرية أو الضاحية أو المنطقة المتخلفة أو جماعة الأسرة أو الأصدقاء، أو العمل أو الفصل الدراسي أو الطبقة الاجتماعية أو غيرها. وعلى هذا الأساس فإن دراسة السكان من وجهة نظر علم الاجتماع تجري تحليلاتها للمعطيات السكانية على مستويات متباينة قد تكون الأسرة أو الطبقة أو المدينة أو القرية أو المجتمع الأكبر، مما يساعد على تحقيق أهداف علم اجتماع السكان في تقديم تفسيره لتباين الظواهر السكانية في المجتمع.

أنواع البحوث الاجتماعية للسكان :

يحدد نوع البحث الاجتماعي للسكان بناء على الهدف الذي يسعى إليه دارس السكان، ولذلك يؤدي تنوع الأهداف في هذا الصدد إلى تنوع البحوث الاجتماعية للسكان. وتصنف البحوث في مجال السكان، كما تصنف في أي مجال آخر من مجالات الدراسة الاجتماعية إلى أربعة أنواع أساسية على ضوء الهدف منها كما يلي:

(أ) البحوث الكشفية أو الاستطلاعية وهي التي تهتم باستطلاع أبعاد الظاهرة للتمهيد لخطوات أخرى ضرورية بعدها في عملية البحث العلمي، وهذه البحوث لا يتطلب فيها البدء بفروض علمية، وإنما هي تحاول الإجابة على سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام، ماذا؟

(ب) البحوث الوصفية التي تركز على رصد الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الاجابة على السؤال الذي يبدأ بكلمة الاستفهام كيف؟

(جـ) البحوث التشخيصية التي تهتم بإبراز العوامل والمتغيرات الأساسية التي تحدث الظاهرة وتؤثر فيها وهي دراسات غالباً ما تقوم على اختبار فروض علمية حول الظاهرة[1].

---

(1) C. Selltize, et. al., Research Methods in Social Relations, Op. Cit., p. 50 - 51.

(د) البحوث التقويمية والخاصة بتقويم المشروعات الاجتماعية وخطط التنمية الاجتماعية، ومنها في مجال السكان، البحوث التي تدرس مشروعات مثل تنظيم الأسرة أو البحوث التي تعمل على تقويم السياسات السكانية.

والشئ الجدير بالذكر ونحن بصدد تصنيف البحوث السكانية، على النحو السابق، أن هذا التصنيف لا يخرج عن كونه تصنيفاً تصورياً بقصد البحث والدراسة والتحليل فهناك بحوث قد تجمع في أهدافها بين واحد أو أكثر من الأهداف السابقة.

أمثلة على بحوث السكان :

وإذا عرفنا أن الخطط والمشروعات والبرامج التي تستعين بها الحكومات علي تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المختلفة، تقوم على أساس من نتائج البحوث العلمية،وكانت البحوث تصنف حسب أهدافها، فإنه يمكن لنا أن نأخذ أهداف التنمية الاجتماعية في مراحلها المختلفة ونحدد في ضوئها أنواع البحوث الكشفية والاستطلاعية والوصفية التشخيصية والتقويمية في مجال السكان على النحو التالي:

أمثلة البحوث الكشفية والاستطلاعية في نطاق السكان :

لكي نخرج بصورة واضحة عن البناء الديموجرافي للمجتمع، يلزم الأمر دراسة أبعاد هذا البناء من حيث حجم السكان وتحديد عددهم، وتركيب السكان أو خصائصهم من فئات العمر والنوع والدين والزواج، ومستويات التعليم وتوزيع السكان على الريف والحضر وما إليها. كما يتطلب الأمر دراسة عوامل تغير السكان من مواليد ووفيات وهجرة، بحيث نهتم بدراسة نوع المواليد والتعرف على معدل الخصوبة، ونسب المتزوجين في فئات العمر المختلفة، ونسب المتزوجين بأكثر من واحدة. وترتيب الفرد في الأسرة وتصنيف الوفيات حسب السن والنوع وسبب

الوفاة[١]. وتحليل الهجرة بأنواعها داخلية وخارجية، وتحديد مناطق الجذب والطرد للسكان وإلقاء الضوء على عوامل الهجرة. ولا يمكن إنكار الحاجة إلى دراسة القوى العاملة، والموارد البشرية والعمالة وغيرها، من موضوعات تحدد على ضوئها نسبة المعتمدين وهم الأشخاص تحت سن ١٦ سنة أو فوق سن ٦٥ سنة وهم أفراد الجماعة غير المنتجة اقتصادياً، وإلى أي حد تشكل عبئاً على بقية أفراد القوى العاملة في المجتمع والتي تقوم بشغل وظائف على المستويات المتباينة في الدول وفي المجالات والتخصصات المختلفة ومعرفة نوعية التخصصات والكفاءات الموجودة في اختيار المشروعات المناسبة لها. كما لا يصح أن نغفل دراسة متغيرات سكانية وظروف من أهمها التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية وأن نوفر احصاءات عن عدد المدارس والفصول والطلبة في كل مرحلة تعليمية، وعدد المدرسين ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، وكذلك عدد المستشفيات والأسرة، وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع وعدد الأطباء ومساعديهم والممرضين والممرضات والأجهزة الطبية المتوفرة، وكذلك عدد الوحدات السكنية، وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية وعدد الأفراد في كل وحدة سكنية، وكذلك معرفة عدد مراكز الخدمة أو المؤسسات في مجالات رعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوي العاهات والوحدات المجمعة والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها[٢].

ولاستخلاص النتائج التي تلقي الضوء على أبعاد هذا البناء الديموجرافي أو الكشف عنها فقد يقوم الباحث برسم هرم سكاني بناء على بيانات التعدادات المتعلقة بالسن والنوع، لتحديد التركيب النوعي

---

(١) الدكتور عبد الباسط حسن، البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، ص ص ٤٩ - ٧٤.

(٢) الدكتور عبد الباسط حسن، مرجع سابق ص ص ٤٩ - ٧٤.

والعمري للسكان، وهو يتبع عدة إجراءات منهجية للوصول إلى صورة هذا الهرم، الذي يستطيع في ضوئه أن يقارن بين تركيب السكان في مجتمعه والمجتمعات الأخرى ويستخلص مجموعة من النتائج التي تدلل على طبيعة تركيب السكان وإمكانياته وحدوده وقد يقوم الباحث أيضاً بوضع رسوماً بيانية عن جوانب أخرى من البناء الديموجرافي كأن يوضح مثلاً التركيب المهني أو توزيع السكان على الريف والحضر أو ما يقابلها. أما البحوث والاستقصاءات التي تجري لسد النقص في بيانات التعداد والتسجيل الحيوي، مثل تحديد العلاقات بين مكونات البناء الديموجرافي، أو بين التركيب العمري وتوزيع السكان على الريف والحضر، وبين التركيب النوعي وهذا التوزيع وبين التركيب التعليمي والتوزيع السابق، وهكذا فإن هذه البحوث تثير مشكلات من نوع آخر، سنشير إليها بعد تناول المجالات الأخرى للبحوث المتعلقة بالسكان. ويتطلب الأمر دراسة تغير هذا البناء من حيث التعرف على العوامل التي تؤثر في هذا التغير وهل يسير اتجاه الزيادة نحو الزيادة أو النقص في عدد السكان وحجمهم، وتحديد فعالية كل عامل من عوامل التغير مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك التعرف على آثار التغير في بناء السكان، وذلك أيضاً من خلال الاعتماد إما على الاحصاءات الاجتماعية التي يوفرها التعداد أو على تلك التي يوفرها التسجيل الحيوي أو تلك التي يمكن التوصل إليها من خلال البحوث والاستقصاءات. غير أن دراسة هذه الموضوعات تثير بدورها مجموعة أخرى من الصعوبات والمشكلات، في مقدمتها قضية المنهج العلمي الاجتماعي نفسه، وقدرته على النفاذ إلى الحقائق، وقدرة الباحث على التفسير، والكشف عن العوامل الكامنة وراء الظواهر الاجتماعية. وكذلك قضية الاعتماد على العينات وحدودها وتصميم وسائل جمع البيانات في إطار يحقق شروط الثبات والصدق فضلاً عن توفير الباحثين المدربين على جمع البيانات وغيرهم القادرين على إجراء التحليلات الاحصائية والوصول إلى النتائج اللازمة.

أمثلة البحوث الوصفية والتشخيصية في السكان: قد تشتمل الخطة القومية على قيام مشروعات سكانية، مثل تلك المشروعات المتعلقة بتنظيم الأسرة والتي قد تشير إلى زيادة النسل أو عدم زيادته أو سن التشريعات التي تحدد أو تسمح بالهجرة التلقائية الداخلية أو الخارجية، أو تنظيم مشروعات للهجرة القومية والتهجير إلى مناطق أخرى. ويجئ هنا دور البحث الاجتماعي للسكان ليحدد بعض المجالات التي يسعى إلى التركيز عليها وجمع الاحصاءات الاجتماعية حولها اسهاماً منه في الكشف عن العقبات التي تواجه تنفيذ الخطط على نحو يحقق الهدف منها، أو تشخيص المشكلات التي تعترض طريق المشروعات وتحول دون ادائها لوظائفها. إذ يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى دور القيم والاتجاهات في السلوك الانجابي من حيث تقبل سياسة تنظيم الأسرة، والأقبال على استخدام وسائل منع الحمل إذا كانت السياسة الموضوعة تقتضي ذلك، وإلى دور وسائل الاتصال في توفير جو الاقتناع بهذه السياسة وأساليبها، وإلى أثر التعليم وعمل المرأة على سلوكها الانجاني والمجاراة لأهداف برامج تنظيم الأسرة وإلى دراسة الخصوبة وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية أو بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي. على أن تأخذ هذه الدراسة في اعتبارها دور أجهزة تنظيم الأسرة ذاتها في تنفيذ السياسة المطلوبة، وذلك من حيث القوى البشرية التي تعمل داخل هذه الأجهزة ومشكلاتهم واتجاهاتهم وقيمهم تجاه هذه السياسة نفسها واقتناعهم بما يقومون به من عمل وعلى الإمكانيات المادية والفنية التي تستخدمها في تنفيذ أهداف السياسة التي ينادون بها. وأن تدور البحوث حول تشريعات الهجرة التلقائية، لتكشف عن مشكلات تطبيقها وتحديد صور الاستثناءات التي تظهر للافلات من هذه القوانين ومن عدم تطبيق القانون على كل الحالات، والظروف التي تتدخل في هذا الصدد نتيجة للتأثير الذي تمارسه بعض القوى الاجتماعية في المجتمع وهكذا. كما تدور البحوث وتجمع الاحصاءات الاجتماعية حول تجارب التهجير أو

الهجرة القسرية أو الاضطرارية، لتكشف عن مشكلات المهجرين في البلد والتي تعوق تكيفهم مع الظروف الجديدة. والعقبات التي يضعها السكان الأصليون أمام القادمين الجدد نتيجة لتعارض المصالح واختلاف الأهداف، وتلقى الضوء على صور السلوك الانحرافية التي تنشأ عن التعارض بين المعايير الاجتماعية للسكان الأصليين والقادمين الجدد وهكذا.

أمثلة البحوث التقويمية في مجال السكان :

وعندما نصل إلى المرحلة التي تلي قيام المشروعات وتنفيذ الخطط وسن التشريعات بهدف إحداث التنمية الاجتماعية في مجالات السكان، تظهر مجالات للبحوث وتجمع احصاءات اجتماعية تهدف إلى تقويم هذه المشروعات والخطط التشريعية عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها بالفعل بما كان مستهدفاً منها. ذلك لأن التقويم عبارة عن منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي، ووسيلته في هذا هو الكشف عن حقيقة التغيرات المادية والمعنوية.

وتستلزم عمليات التقويم توفير المعايير التي يمكن اتخاذها أساساً للمقارنة، أو التوصل إلى المؤشرات، أو قد تستلزم تحديد المدخلات In put والعائد Out put بالمفهوم الاقتصادي وإن كان هذا المفهوم الأخير يصعب اتباعه في المشروعات الاجتماعية. فقد تتركز البحوث حول مشروع تنظيم الأسرة لتقويم ما تم تحقيقه من الأهداف الأساسية له والكشف عن العوامل التي ساعدت على تحقيقها، على ضوء مجموعة من المؤشرات مثل معدل الخصوبة أو المواليد، وعدد المترددين على أجهزة تنظيم الأسرة أو عدد الذين يستخدمون بالفعل وسائل منع الحمل... الخ. أو قد يجري بحثاً تقويمياً لواحد من مشروعات التهجير، من أجل تقدير ما تم تحقيقه من الأهداف الأساسية له، على ضوء مؤشرات التكيف مع ظروف الحياة

الجديدة والتقدم في مجال العمل أو الدراسة وارتفاع مستوى المعيشة أو دخل الأسرة، وقلة المشكلات في العمل والأسرة والمجتمع المحلي... الخ.

مراحل البحث في مجال السكان :

ويمر البحث العلمي الذي يجري لكل مثال من أمثلة البحوث السابقة بعدة مراحل هي:

١ - **مرحلة الإعداد للبحث،** ابتداء من صوغ المشكلة وتحديد هدف البحث، واختيار المشكلة في ضوء القراءات والخبرات السابقة، وتحديد المنهج المستخدم في البحث، وكذا طرق وأدوات جمع البيانات وتحديد عينة البحث وطريقة تصميمها وحجمها، وإعداد مجتمع البحث وتهيئته لإجراء البحث، وتدريب باحثي الميدان..

٢ - **ثم مرحلة إجراء البحث:** وتتمثل في جمع البيانات من المصادر الميدانية التي حددها الباحث، ويدخل في هذه المرحلة، عملية مراجعة البيانات.

٣ - **مرحلة عرض البيانات وتفسيرها:** وتشمل وصف البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج.

٤ - مرحلة تقويم نتائج البحث في ضوء إطاره النظري والمنهجي أو ما قد يلجأ إليه الباحث من نظريات.

الفصل الخامس

نماذج التحليل السكاني

تمهيد

أولاً : معنى التحليل وأهميته

ثانياً: نماذج التحليل السكاني

١ - التحليل الديموجرافي

٢ - التحليل الجغرافي

٣ - التحليل الاقتصادي

٤ - التحليل الاجتماعي.



تمهيد :

تعددت الظواهر السكانية وتباينت أنواعها وتمايزت بين حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم ونموهم، وسارعت علوم كثيرة ونظم فكرية متباينة إلى دراسة وفهم هذه الظواهر، وانقسمت في هذا الصدد إلى مجموعة الديموجرافيا ومجموعة الدراسات السكانية. وكان علم اجتماع السكان من بين مجموعة الدراسات السكانية وفرعاً من فروع علم الاجتماع الذي اجتهد في تنمية وتطوير مجموعة لا حصر لها من القضايا النظرية التي يمكن أن تفيد في مجال فهم وتفسير هذه الظواهر. واشترك هذا العلم مع غيره من نظم فكرية تهتم بدراسة السكان في اهتمامه بالبحث عن المعطيات السكانية التي يمكن في ضوئها التثبت من دقة وصحة قضايا النظرية وتفسيراته للظواهر السكانية، فوجه الأنظار نحو المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية، وكشف عن طريق دراستها وبين كيفية استخدام إجراءات البحث الاجتماعي في التغلب على الصعوبات التي تواجه دراسة السكان في توفير المعطيات السكانية وزيادة رصيد دراسة السكان منها، إسهاماً منه في تطوير قدرة هذه الدراسة على اختبار القضايا النظرية التي تعين على فهم الظواهر السكانية كما أشرنا سلفاً. وعندما واجه هذا العلم حقيقة توفر ركام ضخم من المعطيات السكانية عن هذه المصادر، وصعوبة الاستعانة بها في حد ذاتها في تحقيق الهدف المنشود، وانتهى إلى ضرورة تحليل هذه المعطيات اعتقاداً منه في أهمية التحليل كوسيلة في اختصار هذه المعطيات وتركيزها في صورة نتائج عامة يتضح على أساسها صحة أو عدم صحة القضايا التفسيرية للظواهر السكانية. ومن هنا خصصت الفصل الحالي لإلقاء الضوء على حقيقة التحليل وأهميته. وتمييز التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية عن أنواع التحليلات السكانية الأخرى.

أولاً - معنى التحليل وأهميته :

يذهب البعض في تحديد معنى التحليل إلى القول بأنه عبارة عن عملية تلخيص كل ما تم جمعه من معطيات أو بيانات أو حقائق، وذلك من خلال تصنيف هذه المعطيات وإنجازها وتجميع شتاتها في صورة نتائج أكثر عمومية من جزئيات المعطيات والبيانات التي تم جمعها، أو بأية طريقة أخرى تساعد على تحقيق الهدف الذي كانت تسعى إليه عملية جمع المعطيات[١]، سواء أكان الإجابة على سؤال أو التحقق من فرض علمي أو ما إلى ذلك.

ويرى البعض الآخر في تحديد معنى التحليل أنه إذا كانت الملاحظة تمدنا بالمعطيات في صورتها الخام أو في صورة أعداد مطلقة للأشخاص أو الأحداث، وقد تم توزيعها على فئات عديدة، وبرغم ما قد تبدو عليه هذه المعطيات الخام منذ الوهلة الأولى من أنها حقائق بسيطة، إلا أنها في حقيقة الأمر تعتبر محصلة تركيبات معقدة وخليط تتداخل فيه عناصر وعوامل كثيرة ومتباينة. ويحتاج الأمر إلى حل هذا التداخل وتقليل درجة التعقيد وفصل العوامل وعزل الظواهر وتوضيح التأثيرات غير العادية وهذا ما يعنيه التحليل، والذي بدونه يصعب فهم كيفية تفاعل الظواهر ونموها، والتنبؤ بتطورها في المستقبل. على أن التحليل عملية لا نهاية لها، وكلما حدث تقدماً بشأنه كلما اكتشفنا عناصر وعوامل جديدة[٢].

والواقع أن الرأيين السابقين في تحديد معنى التحليل يلقيان الضوء على حقيقته من جوانب متباينة فالأول يوضح خطواته والثاني يشير إلى أهدافه بحيث يمكن القول بأن التحليل عبارة عن عملية مكملة لعملية

---

(1) W. Goode & hatt, Methods in Social Research, McGraw Hill, Comp. New York, 1952, pp. 341 - 342.

(2) L. Henry, Population; Analysis & Models, Edward Arnold LHD, London, 1976, p. 3.

جمع المعطيات من مصادرها المختلفة سواء أكان تعداد أو تسجيل حيوي أو بيانات جاهزة أو بحث اجتماعي كما يحدث في حالة دراسة السكان، أو هو خطوة لاحقة لخطوة جمع المعطيات، وهو في ذاته ينطوي على خطوات متباينة منها التلخيص والتصنيف والإيجاز أو التعبير عن الحقائق في صورة موجزة كما هو الحال في جداول المعطيات، ثم استخلاص النتائج الأكثر عمومية. وتهدف عملية التحليل إلى توضيح التداخل بين المعطيات وبيان تأثير العوامل المختلفة، حتى يسهل فهم كيفية تفاعل الظواهر ونموها والتنبؤ بتطورها في المستقبل. وتأسيساً على هذا التحديد لمعنى التحليل يمكن إدراك أهميته في دراسة الظواهر، ذلك لأن عملية التحليل تعبر عن جوهر الدراسة وتشير إلى الجانب الابداعي في خطواتها، وتظهر لنا قدرة الدارس وخبرته وعمق خياله وتفكيره في التوصل إلى النتائج العامة التي تعين على فهم الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها في المستقبل.

ثانياً - نماذج التحليل السكاني :

تلتزم دراسة السكان سواء في الديموجرافيا أو في الدراسات السكانية بمقومات التحليل السابقة من حيث الخطوات والأهداف، حيث يتفق دارسوا السكان فيما بينهم من حيث قيامهم بتصنيف المعطيات السكانية وجدولتها واستخلاص النتائج العامة، وذلك كله بهدف البحث عن العوامل المؤثرة في الظواهر السكانية ونموها وتطورها في المستقبل. وإن كان هناك اختلاف بينهم في هذا الصدد فهو يتمثل في نوعية العوامل التي يبحثون عنها والتي يعتقدون في أثرها على الظواهر السكانية. وبناء على ذلك فيتوقع حدوث اختلافاً بينهم في مضمون التحليل الذي يجرونه للمعطيات السكانية وفي نوعية الأهداف التي يسعون إليها، وبالتالي ظهور نماذج متباينة للتحليل السكاني يهمنا أن نتعرف على كل نموذج منها حتى يتسنى لنا الوقوف على طبيعة التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية موضوع اهتمامنا في هذا الصدد.

١ - التحليل الديموجرافي للظواهر السكانية :

تنظر الديموجرافيا الشكلية إلى السكان على أنهم نسق يتكون من عناصر الحجم والتكوين والتوزيع وعمليات المواليد والوفيات والهجرة وتمثل هذه العناصر السكانية والعمليات محور الاهتمام الأساسي في الديموجرافيا فيقوم الديموجرافي عند التحليل بوصف نسق السكان والبحث عن العلاقات الوثيقة بين مكوناته وعملياته. لإنه يفترض أن حجم النسق يتغير نتيجة للتغير في عمليات السكان، إذ يموت بعض أعضاء النسق، ويولد غيرهم، ويهاجر بعض ثالث منهم، بأن ينزحوا بعيداً عنه. كما يفترض أن عمليات المواليد والوفيات والهجرة تؤثر في تكوين السكان العمري والنوعي ومكان الإقامة. إذ تؤثر حركة السكان وهجرتهم داخل البلد من منطقة إلى أخرى، في توزيعهم حسب الإقامة. وبناء على ذلك يعني دارس الديموجرافيا بالبحث عن العلاقات بين مكونات النسق هذه وبين عملياته[١].

فعندما ينصرف الديموجرافي إلى دراسة ظاهرة الوفيات مثلاً، ويحاول تحليل البيانات والمعطيات التي تتوفر له حول هذه الظاهرة من المصادر المتبادلة فإنه يلتزم بخطوات التلخيص والتصنيف والإيجاز حتى يستطيع أن يحقق أهداف دراسته الديموجرافية في الكشف عن علاقة هذه الظاهرة بمكونات النسق السكاني الأخرى.

وعادة ما يبدأ التحليل الديموجرافي بتحويل الأعداد التي توافرت عن ظاهرة الوفيات من مصادر المعطيات السكانية المختلفة، إلى نسب أو معدلات وهي عملية يتم فيها تلخيص أو تجريد البيانات والمعطيات المتعلقة بالوفيات في المجتمعات ذات الحجم المختلف والتي يصعب المقارنة بينها، وتحويلها إلى وحدات يمكن المقارنة بينها.

---

(1) T. R. Ford, & F. Dejong, Social demography Op. Cit., pp. 7 - 8.

ويعتبر أسلوب تحويل الأرقام الخام إلى نسبة مئوية أو ألفية هو الأسلوب الشائع بين دارسي السكان في هذا الصدد. بحيث تحسب نسبة الوفيات عن طريق قسمة عدد الوفيات في أحد السنوات على عدد سكان المجتمع في نفس هذه السنة وضرب الناتج في ۱۰۰۰. ويسمى الناتج نسبة أو معدل الوفيات الخام. ويحسب معدل المواليد الخام بنفس الطريقة، كما يحسب معدل الهجرة بنفس الطريقة أيضاً ولكن عندما وجد دارسوا السكان في الديموجرافيا أن هذه النسب والمعدلات الخام تمثل جملة السكان. وتترتب على تجميع معطيات سكانية متباينة مثل الجمع بين التفاح والبرتقال مثلاً، فهي أبعد ما تكون عن الدقة في وصف الظاهرة السكانية ولا تساعد على تصنيف المعطيات. فكروا في ضرورة تنقية هذه المعدلات الخام وتحويلها إلى معدلات نوعية حسب النوع أو العمر أو المتزوجين أو المطلقين أو ما إلى ذلك، وبدأوا في تلخيص البيانات والمعطيات بأسلوب المعدلات النوعية،.وتحويل الأرقام الخام لظاهرة الوفيات مثلاً إلى معدلات وفيات نوعية من خلال قسمة عدد الوفيات في عمر معين على عدد السكان في نفس الفئة العمرية مضروباً في ۱۰۰۰ أو عدد الوفيات من نوع معين ذكور أو إناث على عدد السكان من نفس النوعية مضروباً في ۱۰۰۰ الخ. وبنفس الطريقة يمكن حساب معدل المواليد النوعي ومعدل الهجرة النوعية. ثم يبدأ دارس السكان في الديموجرافيا بعد ذلك في تطبيق معادلاته الاحصائية ومعالجاته الرياضية التي تساعده في إجراء هذه الخطوة الثانية من تحليله لظاهرة الوفيات وتحقيق مزيد من الدقة في تصنيف هذه الظاهرة حتى يتسنى له الانتقال إلى الخطوة التالية في التحليل وهي جدولة البيانات[1].

والواقع أن عملية تكوين الجداول والخرائط والرسومات تمثل خطوة

(1) J. P. Wiseman, & S. Aron, Field Projects for Sociology Students, Op. Cit., pp. 192 - 193.

ضرورية وهامة في عملية التحليل الديموجرافي للظواهر السكانية، لإنها تساعد على المقارنة بين المعطيات وتسمح باستخلاص النتائج العامة. إذ يقوم دارس السكان في الديموجرافيا بوضع معدلات الوفيات النوعية والتي قام بحسابها للسكان في مجتمعه أو في أقسام متباينة من هذا المجتمع وخلال فترة زمنية معينة في جدول تكراري، كما هو الحال في المثال التالي:

جدول رقم (٧)

يوضح معدل الوفيات النوعية للرجال

في نبراسكا والميسيسبي منذ عام ١٩٢٠

السنة	نبراسكا	الميسيسبي
١٩٢٠	١٠	١٢ر٢
١٩٣٠	٩ر٦	١٢
١٩٤٠	٩ر٦	١٠ر٧
١٩٥٠	٩ر٦	٩ر٥
١٩٦٠	٩ر٥	١٠

وتمكنه هذه الجدولة والمقارنة بين معدلات الوفيات في ولايات نبراسكا والميسيسبي بالولايات المتحدة الأمريكية وخلال فترة زمنية منذ عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٦٠، من استخلاص عدة نتائج عامة:

١ - أن هناك فروقاً واضحة في معدلات الوفيات بين الولايتين عبر هذه الفترة الزمنية.

٢ - أن تفسير هذا الاختلاف يمكن أن نرده إلى النسق الديموجرافي وخاصة ما تعلق بالتركيب العنصري واختلاف نسبة السود والبيض في هذه الولايات. إذ تكشف المعطيات السكانية من ناحية إلى أن هناك

نسبة كبيرة من السود في المسيسبي عنها في نبراسكا وأن معدل وفيات السود في الولايات المتحدة عموماً أعلى منه بالنسبة للبيض[1]، وهكذا يجري دارس السكان في الديموجرافيا تحليله للظواهر السكانية باتباع خطوات التلخيص والتصنيف والجدولة ثم استخلاص النتائج، وتفسيرها في إطار نسق اهتمامهم الديموجرافي. والربط بين مكونات النسق وعملياته كما أشرنا إلى ذلك سلفاً. الأمر الذي يحدد نقطة من نقاط الاختلاف الأخرى بين دراسة السكان في الديموجرافيا وبينها وبين الدراسات السكانية وعلم اجتماع السكان.

٢ - التحليل الاقتصادي للسكان :

ينظر الاقتصاد إلى السكان باعتباره من بين المتغيرات التي تفيد في تحليل المتغيرات الاقتصادية. ويفترض أن التغير في المتغيرات الاقتصادية مثل، الثروة والموارد والاستثمار والاستهلاك أو ما إليها قد يؤثر في التغير في المتغيرات السكانية مثل المواليد والوفيات والهجرة أو تكوين السكان أو توزيعهم.. الخ. والعكس بالعكس.. ومن ثم يجتهد علماء الاقتصاد عند دراستهم للسكان في البحث عن العلاقات بين هذه المتغيرات وكيفية التفاعل بينها وتأثيرها في بعضها الآخر.

فعندما ينصرف الاقتصاد إلى دراسة ظاهرة نمو السكان مثلاً، ويحاول تحليل البيانات والمعطيات التي توفرت له حول هذه الظاهرة من المصادر المتباينة، فإنه يلتزم بلا شك بنفس خطوات التحليل ونعني التلخيص والتصنيف والإيجاز حتى يتسنى له تحقيق أهداف دراسته الاقتصادية في الكشف عن علاقة هذه الظاهرة بمكونات النسق الاقتصادي موضوع اهتمامه. فيقوم الاقتصادي أولاً بتحويل الأعداد الخام التي توفرت له عن ظاهرة نمو السكان من مصادر المعطيات السكانية المختلفة وخاصة التعداد والتسجيل الحيوي أو البيانات الجاهزة، إلى نسب أو معدلات

(1) Ibid., pp. 194 - 195.

عامة أو نوعية، ثم يقوم بتصنيفها حسب السنوات أو حسب الإقامة في الريف والحضر، ويحاول بعد ذلك تحليل التفاعل بين ظاهرة نمو السكان وبين العوامل الاقتصادية موضوع اهتمامه وتخصصه. وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر والريف

في جمهورية مصر العربية في سنوات التعداد ١٩٠٧ - ١٩٨٦

السنة	حضر	٪	ريف	٪	الجملة
١٩٠٧	٢١٢٥٠٠٠	١٩	٩٠٥٨٠٠٠	٨١	١١١٨٣٠٠٠
١٩١٧	٢٦٤٠٦٠٠	١٩	١٠٠٢٩٧٠٠	٧٩	١٢٦٧٠٣٠٠
١٩٢٧	٣٧١٥٨٤٠	٢٦	١٠٣٦٧٤٣٦	٧٤	١٤٠٨٣٢٧٦
١٩٣٧	٤٣٨٢٠٨٣	٢٨	١١٤٢٩٠٠١	٧٢	١٥٨١١٠٨٤
١٩٤٧	٦٢٠٢٣١٦	٣٣	١٢٦٠٣٥١٠	٦٧	١٨٨٠٥٨٢٦
١٩٦٠	٨٦٥١٠٩٧	٣٧	١٦١١٢٠٣٦٨	٦٣	٢٥٧٧١٤٩٥
١٩٦٦	١٢٠٣٦٧٨٧	٤٠	١٧٦٨٧٣١٢	٦٠	٢٩٧٢٤٠٩٩
١٩٧٦(*)	١٦٠٣٧٠٠٠	٤٤	٢٠٥٩٠٠٠٠	٥٦	٣٦٦٢٧٠٠٠
١٩٨٦	٢١٢١٥٥٠٤	٤٤	٢٧٠٣٨٧٣٤	٥٦	٤٨٢٥٤٢٣٨(١)

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من معطيات هذا الجدول[٢]:

١ - أن الفترة من عام ١٩٢٧ إلى ١٩٨٦ تمثل فترة طولها ٥٩ عاماً أي ما يزيد على نصف قرن تقريباً وقد بلغت فيها زيادة السكان

(*) لا يشمل الموجودين بالخارج ليلة التعداد.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، مرجع سابق.

(٢) دكتور اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٤، ص ٥٦٣.

٢٤٣٪ وهي زيادة كبيرة تهدد بانفجار السكان وتدعونا إلى البحث عن أسباب هذه الزيادة.

٢ - إن السبب الرئيسي في تفاقم المشكلة السكانية في مصر يتمثل في غلبة النشاط الزراعي والبيئة الزراعية التي يعيش فيها الفلاح المصري وقلة النشاط الصناعي والخدمات الأخرى.

٣ - الدليل على ذلك أن ما يقرب من ٥٦٪ من السكان يعيشون في الريف ويعملون بالنشاط الغالب فيه وهو الزراعة.

٤ - ومن ناحية أخرى أثرت زيادة السكان على البنيان الاقتصادي للمجتمع، وأدت إلى انتشار الفقر، وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة، وزيادة عدد العاطلين، وارتفاع الأسعار وقصور الطاقة الانتاجية، وارتفاع قيمة الواردات من الخارج، وضعف ميزان المدفوعات... الخ[١].

وتوضح هذه النتائج العامة المترتبة على عملية التحليل الاقتصادي لظاهرة سكانية هي ظاهرة نمو السكان، كيف يتجه عالم الاقتصاد في دراسته للظواهر السكانية إلى تحقيق تصوراته حول العلاقة بين الظواهر الاقتصادية والسكانية، ويهتم ببيان أثر المتغيرات الاقتصادية مثل طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمع على المتغيرات السكانية وهي نمو السكان ويهتم كذلك ببيان أثر المتغيرات السكانية على المتغيرات الاقتصادية، خاصة الدخل، العمالة، والأسعار، والطاقة الانتاجية، والواردات، وميزان المدفوعات وكلها متغيرات تدخل في بناء النسق الاقتصادي موضوع اهتمامه وتخصصه الذي يميزه عن غيره من نظم فكرية أخرى.

٣ - التحليل الجغرافي للظواهر السكانية :

تنظر الجغرافيا إلى السكان باعتبارهم عنصراً هاماً في مكونات نسق

---

(١) دكتور اسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ص ٥٩٥ - ٦٠١.

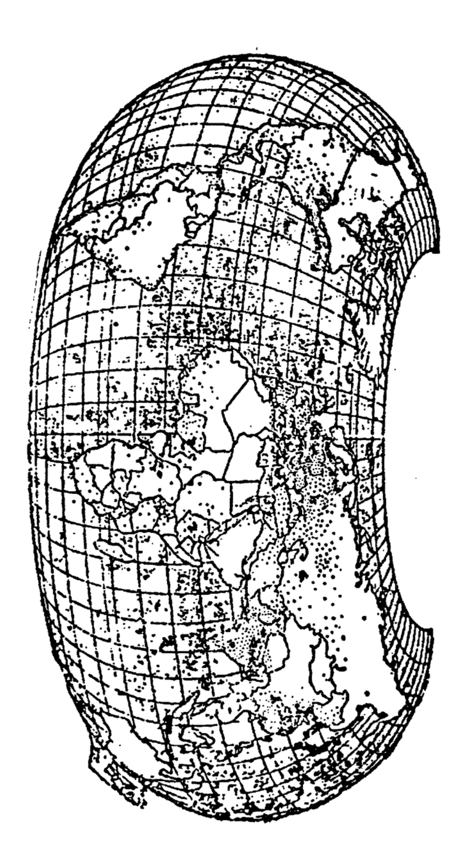
الفضاء والأرض والبيئة، وتفترض أن هناك علاقة بين متغيرات السكان مثل توزيعهم وكثافتهم ونموهم وما إليها، وبين المتغيرات الجغرافية مثل المناخ والتضاريس والتربة والموارد الطبيعية وما إليها، وتحاول البحث عن كيفية تأثير هذه العوامل الجغرافية في الظواهر السكانية.

إذ عندما ينصرف اهتمام الجغرافي إلى دراسة ظاهرة توزيع السكان مثلاً، استناداً إلى اعتباره هذه الظاهرة السكانية من أهم الموضوعات التي تعنى بها الجغرافيا، لأن خريطة توزيع السكان في العالم هي واحدة من ثلاث أهم خرائط على الإطلاق في الدراسات الجغرافية، إلى جانب خريطة تضاريس العالم وخريطة المطر السنوي في العالم، وأن خريطة توزيع السكان سواء في العالم أو في أي منطقة من المناطق، تعتبر المرآة التي تعكس فيها جميع العناصر الجغرافية والطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة أو هي بمثابة الصورة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعناصر البشرية(١). فإننا نجده يلتزم بنفس خطوات التحليل العلمي للمعطيات السكانية التي تتوفر له من مصادرها المتباينة حول هذه الظاهرة. ويسير في خطوات التلخيص والتصنيف والإيجاز حتى يتمكن من تحقيق أهداف دراسته الجغرافية في الكشف عن علاقة هذه الظاهرة السكانية بمكونات النسق الجغرافي موضوع تخصصه.

فيقوم الجغرافي أولاً بتحويل الأعداد الخام التي توفرت له عن ظاهرة توزيع السكان من مصادر المعطيات السكانية المختلفة وخاصة التعداد والتسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة، ثم يحولها إلى نسب أو معدلات، ثم يبدأ بعد ذلك في تصنيف هذه المعدلات المعبرة عن الظاهرة المدروسة، حتى يتمكن بعد ذلك من القيام بالخطوة التالية في عملية التحليل وهي التعبير عن هذه الظاهرة في صورة خرائط على النحو السابق.

---

(١) دكتور محمد السيد غلاب ودكتور صبحي عبد الحكيم، السكان ديموجرافياً، مرجع سابق، ص ١٢١.



شكل رقم (٢)

يوضح توزيع السكان في العالم (كل نقطة تمثل مليون نسمة)

ويعتبر الجغرافي عملية تكوين الخرائط بمثابة خطوة أساسية في كل تحليل يجريه للظواهر الجغرافية وغيرها من الظواهر السكانية التي قد يهتم بها لإنها تسهل له عملية المقارنة بين المعطيات وتساعده من ناحية أخرى على استخلاص النتائج العامة. ولذلك نجده يستخلص من خريطة توزيع السكان في العالم التي كونها على النحو السابق النتائج التالية:

١ - أنه إذا كان عدد سكان العالم قد بلغ نحو ثلاثة آلاف مليون نسمة، فإن هذا العدد لا يتوزع على سطح الأرض توزيعاً عادلاً . وليس أدل على عدم التساوي في توزيع السكان من أن حوالي نصف سكان العالم يعيشون فوق ٥٠ ٪ من مساحة اليابس، بينما لا يعيش فوق ٧٥٪ من مساحة الأرض سوى ٥ ٪ فقط من مجموع سكان العالم.

٢ - لما كان نمط توزيع السكان في العالم يحدد حسب مناطق التركيز السكاني الرئيسية، ومناطق التركيز السكاني الثانوية، والمناطق الخالية من السكان تقريباً (اللامعمورة). فإنه لوحظ أنه في المنطقة الأولى يحتشد بعضهم وهم حوالي نصف سكان العالم فوق مساحة لا تتعدى ١٠ ٪ من مساحة اليابس المعمور والتي تضم الصين واليابان والهند وباكستان وأندونيسيا ويحتشد بعضهم الثاني وهم حوالي خمس سكان العالم فوق مساحة لا تزيد عن ٥ ٪ من جملة سكان اليابس المعمور وتضم الاتحاد السوفيني وألمانيا والمملكة المتحدة، أما المناطق الخالية من السكان أو اللامعمورة فلا تقل مساحتها عن نصف مساحة اليابس[١].

٣ - يتأثر توزيع سكان العالم على النحو السابق، بعوامل المناخ والتضاريس حيث تتميز بعض المساحات التي حرمت من السكان وخاصة القارة المتجمدة الجنوبية بانخفاض الحرارة، لأن البرودة القارصة لا تشجع على الاستقرار الدائم باستثناء مناطق التعدين الغنية بمواردها الباطنية. كما تتميز بعض المساحات الأخرى التي حرمت من السكان وهي المناطق

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٥ - ٢١٨.

الصحراوية بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة وتتميز المناطق الجبلية العالية بقلة السكان وانخفاض كثافتهم، بينما يعيش معظم سكان العالم فوق السهول بغض النظر عن المناخ[1].

هكذا يجري الجغرافي تحليله للظواهر السكانية باتباع خطوات التلخيص والتصنيف ويعد الخرائط ويرسم الجداول ثم يقوم باستخلاص النتائج، ويقدم تفسيره للنتائج التي توضح اختلاف الظاهرة المدروسة في ضوء إطار اهتمامه وهو النسق الجغرافي الذي يتكون من عناصر المناخ والتضاريس والتربة والموارد.

٤ - التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية :

ينظر علم الاجتماع إلى السكان باعتبارهم أهم عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع، ويفترض أن هناك تفاعلاً بين الظواهر السكانية وبين غيرها من مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع. ويستفيد عالم الاجتماع في دراسته للظواهر السكانية وفي صياغته للعلاقة بينها وبين مكونات البناء الاجتماعي الأخرى، يستفيد من الإطار التحليلي لنسق الفعل الاجتماعي والذي يجري من خلاله كل دراسة للسلوك الاجتماعي في نطاق هذا العلم.

ويتخذ نسق الفعل الاجتماعي من السلوك التفاعلي وخاصة سلوك الدور محوراً لاهتمامه الرئيسي في تحليله لصور التفاعل الاجتماعي المختلفة بين الأفراد في المجتمع. ويعتبر نسق الأسرة في مقدمة صور التفاعل الاجتماعي والسلوك التفاعلي وسلوك الدور التي يمكن أن يعنى بها علماء الاجتماع المشتغلون بدراسة الظواهر السكانية ذلك لأن كل عضو في السكان ينتمي إلى أسرة، ويشغل أدواراً عديدة داخل النسق الأسري، مثل دور الأب والزوج والعم والجد والأخ وزوج الأخت... الخ

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢١٩ - ٢٣٨.

وتحدد هذه الأدوار علاقاته بالأعضاء الآخرين في النسق[1] ولكل دور توقعات سلوكية معينة، يترتب عليها أن يتمتع كل عضو في الأسرة بمكانة اجتماعية متمايزة عن غيره وتضفي عليه قدراً من السلطة والقوة داخل نسق الأسرة...الخ بحيث يظهر بناء الأسرة بعد ذلك، ليقوم بأداء الوظائف المحددة لها كجماعة اجتماعية أو كنظام اجتماعي. وإن كان الوصف المناسب للأسرة كنسق فعل اجتماعي يتجاوز نطاق اهتمامنا في هذا الكتاب، لأن هناك مداخل سوسيولوچية عديدة لدراسة الأسرة كما سنشير إلى ذلك فيما بعد، إلا أن اهتمام كثير من علماء الاجتماع والمهتمين بدراسة الظواهر السكانية ببيان كيف تتفاعل الأسرة من حيث بنائها ووظائفها باعتبارها نسق للفعل الاجتماعي مع الظواهر السكانية، أمراً لا يمكن إنكاره نظراً لتزايد عدد الدراسات التي أجروها في هذا الصدد، والتي سنشير إليها بالتفصيل بعد ذلك.

ومن ناحية ثانية لما كان كل عضو من السكان ينتمي إلى نسق فعل اجتماعي أكبر من الأسرة يوجد في المجتمع وهو نسق الطبقة الاجتماعية والتي لها أيضاً في تراث علم الاجتماع مداخل عديدة لدراستها، ولها أساليب متباينة في تصنيف الطبقات وتحديد مكونات البناء الطبقي للمجتمع وأسس التمايز والترتيب أو التدرج الاجتماعي داخله[2]. كان هذا دافعاً لبعض علماء الاجتماع المهتمين بدراسة الظواهر السكانية إلى بيان التفاعل بين الطبقة والظواهر السكانية، وتوضيح العلاقة بين الفروق الطبقية وبين المواليد والوفيات والهجرة، وإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين ديناميات البناء الطبقي في المجتمع والتكوين العمري والنوعي والمهني للسكان. كما كان اكتساب كل عضو من السكان للمعايير الاجتماعية والتقاليد والعادات والقيم والاتجاهات التي تنمو

---

(1) T. R. Ford, & G. F. Dejong, Social Demography, Op. Cit., p. 8.

(٢) دكتور غريب سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ص ٤٦ - ١٥٥.

نتيجة للتفاعل بينه وبين أعضاء الانساق الاجتماعية المتباينة التي ينتمي إليها وخاصة الأسرة والطبقة، من ناحية ثالثة، من بين التصورات التي دفعت عدداً آخر من علماء الاجتماع والمشتغلين بدراسة الظواهر السكانية إلى دراسة العلاقة بين المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات وبين الظواهر السكانية[1] خصوصاً وقد توفر في نطاق علم الاجتماع رصيداً من الحقائق والنتائج حول هذه العناصر البنائية في المجتمع.

ويستطيع عالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية أن يوسع من نطاق تحليله لهذ الظواهر إذا استعان بإطار تحليلي أشمل من إطار نسق الفعل الاجتماعي، ويمكنه في الوقت ذاته تجنب الوقوع في أخطاء النظرة الضيقة التي أخذت على نسق الفعل الاجتماعي والاقتصار في تحليل الظواهر الاجتماعية والسكانية على تصوراته فقط. ذلك لأن نسق الفعل الاجتماعي ينهض في أساسه على كثير من القضايا النظرية التي يرددها أصحاب نظريات المدخل المحافظ في دراسة الظواهر السكانية والتي سبق أن عرضنا لها بالتفصيل عند الحديث عن نظرية علم اجتماع السكان. أما إطار التحليل الأشمل الذي نعنيه هنا فهو ذلك الذي يستند إلى مختلف الأفكار والقضايا النظرية التي يرددها أصحاب نظريات المدخل الراديكالي في دراسته للظواهر السكانية، والذي يشير إلى أنه إذا كانت هناك علاقة بين الظواهر السكانية وبين الأسرة والطبقة والقيم الاجتماعية وما إليها، فإن هذه الانساق ذاتها تعد محصلة لظروف وعوامل أشمل يعيشها المجتمع، من أهمها ظروف تخلف أو تقدم هذا المجتمع، ووضعه بين مختلف المجتمعات التي تعيش نفس ظروفه، وبين المجتمعات الأخرى في العالم والتي تعيش ظروفاً أفضل أو أقل منه من حيث درجة التخلف أو التقدم، وطبيعة العلاقة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، ونظرة المجتمعات الأولى إلى الثانية باعتبارها حقلاً للمواد الخام التي

(1) T. R. Ford, & G. F. Dejong, Social Demography, Op. Cit., pp. 9 - 10.

تحتاجها وللأيدي العاملة الرخيصة أو على أنها سوق تجاري لمنتجاتها وخاصة ما يعرف بأساليب منع الحمل، مما قد يفسر دعم بعض هذه المجتمعات لحملات وبرامج تنظيم الأسرة في المجتمعات المتخلفة.. الخ.

ولما كان تراث علم الاجتماع ينطوي على مداخل عديدة ومتباينة لدراسة التخلف والتنمية، فإنه يمكن لعالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية أن يستعين في تحليله لهذه الظواهر ببعض التصورات التي تفيد في بيان التفاعل بين عمليات التنمية الاجتماعية وبين الظواهر السكانية.

إذ يبدو أن العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية قد أصبحت في الآونة الحاضرة أكثر وضوحاً. ذلك لأن التغير الديموجرافي عبر الزمن لا يمكن عزله عن الإطار الشامل لعملية التنمية. وتتحكم أنماط التنظيم الاجتماعي والإدارة لدرجة كبيرة في السلوك الديموجرافي، ويضفي تجاهل هذه الروابط في معالجة قضايا السكان على هذه المعالجة طابعاً ساذجاً. ولقد عرضت في مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤، مجموعة من وجهات النظر التي تعالج العلاقة بين السكان والتنمية، وذلك في ضوء عدد من نتائج البحوث الحديثة والوثائق في هذا الصدد[١].

واستناداً إلى هذه التصورات يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع أن يقوم بتحليل الظواهر السكانية،ويلتزم بنفس خطوات التحليل وخاصة التلخيص والتصنيف والجدولة واستخلاص النتائج في سبيل الوصل إلى الأهداف التي يسعى إليها من وراء هذه الدراسة والتي تتمثل في الكشف عن التفاعل بين الظواهر السكانية وظواهر الأسرة والطبقة الاجتماعية والقيم والتنمية، والتي تجعل للتحليل الاجتماعي للظواهر السكانية طابعاً متميزاً عن بقية نماذج التحليل الاجتماعي الأخرى.

---

(1) G. McNicoll, Population & Development, Outlines for A Structuralist approach. Study group, Population Council, Cairo, 1978, pp. 1 - 51.

الباب الثاني

السكان والمجتمع

الفصل السادس

بناء السكان والنظم الاجتماعية

تمهيد

أولاً : التكوين النوعي للسكان

ثانيـاً : التكوين العمري للسكان

ثالثـاً : التكوين النوعي والعمري للسكان

رابعـاً : التكوين النوعي والعمري والنظم الاجتماعية

خامساً : التكوين المهني والقوى العاملة

تمهيـد :

حددنا من قبل المقصود بظواهر بناء السكان في ظواهر حجم السكان وتكوين السكان وتوزيعهم وكثافتهم.وأشرنا إلى أن التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية يحاول توضيح التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر السكانية. بمعنى بيان التأثير المتبادل بين النوعين من الظواهر. ولأغراض الفهم والشرح والتوضيح سنقتصر في بيان التحليل الاجتماعي لظواهر بناء السكان على دراسة تكوين السكان وكيف يؤثر في الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى.

ويشتمل تكوين السكان على عناصر العمر والنوع والمهنة والجنس واللون ومكان الإقامة في الريف أو الحضر والتعليم والزواج[١]. ويرجع اهتمام دارسو السكان بظاهرة تكوين السبكان إلى عدة اسباب، منها أن المعطيات المتعلقة بالتكوين تفيد في توفير أوصاف للسكان تسمح بالمقارنة بينهم،وفي إتاحة الفرصة للتعرف على الموارد البشرية في المجتمع وفي فهم البناء الاجتماعي وتغيره[٢].

وسنقتصر في بيان التحليل الاجتماعي لتكوين السكان على دراسة التكوين العمري والنوعي والمهني، لما لهذه العناصر في بناء السكان من أهمية ونتائج اقتصادية واجتماعية متباينة. ذلك لأن التكوين النوعي والعمري للسكان يكشف عن جوانب هامة وعديدة في المجتمع من حيث أنه يوضح حجم القوى العاملة وعبء فئة المعتمدين من بين الأطفال والمسنين.

---

(1) W. Thompson, & D. Lewis, Population Problems, Op. Cit., p. 56.
(2) A. H. Hawley, Population Composition: The Study of Population, edt., P. M. Hauser & O. D. Duncan, The Univ of Chicago, 1959, p. 361.

ويطلق مصطلح التكوين العمري والنوعي للسكان على الأسلوب الذي يتوزع به أعداد السكان على فئات عمرية ونوعية متباينة. فسكان أي مجتمع ليسوا مجرد عدده، وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع إلى ذكور وإناث ومن حيث العمر إلى أطفال وشباب وشيوخ.

وعادة ما يقوم دارس السكان بتناول التركيب العمري والنوعي كل على حده ثم يحاول بعد ذلك أن يجمع في تحليله بين التركيبين حتى يستطيع الكشف عن النتائج المترتبة عليهما مرة واحدة.

أولاً - التكوين النوعي للسكان :

يطلق دارس السكان على عملية انقسام السكان إلى ذكور وإناث مفهوم التكوين النوعي للسكان. الذي قد يحسب بناء على عدد الذكور والإناث في كل جماعة سكانية. ولكن برغم الحاجة إلى مثل هذه الأعداد في أغراض كثيرة، وجد أن هذه الأعداد تمثل أعداداً مطلقة تعتبر من قبيل الأعداد الخام، والاعتماد على هذه الأعداد في عملية المقارنة بين السكان في مجتمعات مختلفة أو فترات زمنية متباينة غير كاف في حد ذاته. الأمر الذي دعى دارس السكان إلى الاستفادة من فكرة النسب والمعدلات باعتبارها فكرة تساعد عي فهم الحقائق والمعطيات التي تم جمعها، ثم في تلخيص المعطيات وإبراز العلاقة بينها. والعدد النسبي لا يعتمد في دلالته على مقدار عددين اثنين مطلقين وإنما تعتمد هذه الدلالة على العلاقة بين هذين العددين. وتحسب النسبة من خلال قسمة عدد الذكور المطلق مثلاً في الجماعة السكانية على عدد الإناث لنفس الجماعة وضرب الناتج في ١٠٠ أو ١٠٠٠ لكي نحصل على النسبة المئوية أو الالفية[1].

واستطاع دارس السكان بهذه الطريقة التوصل إلى مقياس لبيان التوازن بين النوعين في السكان، عرف باسم نسبة النوع أو النسبة

(1) W. Thompson, & D. Lewis, Population Problems, Op. Cit., p. 8.

النوعية Sex - rate، ويقصد بها عدد الذكور بالنسبة إلى كل مائة انثى ونحصل عليها بقسمة عدد الذكور الكلي على عدد الإناث الكلي وضرب الناتج في ١٠٠، كما يمكن أن تحسب النسبة بالنسبة للمجموع الكلي للسكان أو بالنسبة إلى جزء معلوم منهم.. وهذا المقياس يسمح بعقد المقارنات المباشرة بين التكوينات النوعية للمجموعات السكانية التي نهتم بدراستها بغض النظر عن الحجم ومكان الإقامة والتركيب العنصري. وهناك بعض الحقائق التي كشفت عنها دراسة التكوين النوعي للسكان وحققت قدراً من العمومية منها:

١ - أن النسبة النوعية المعتادة في المجموعات السكانية تتراوح بين ٩٥، ١٠٠ وأن أية نسبة تتجاوز هذا المدى تتطلب التفسير المناسب.

٢ -أن معدل الوفيات في صفوف الذكور أعلى منه في صفوف الإناث. ويتطلب أي اختلاف عن ذلك بالنسبة للمجموعة السكانية المدروسة البحث عن الأسباب[١].

وعلى ضوء هذه القضايا وغيرها يجري دارس السكان تحليله لظاهرة التكوين النوعي وذلك وفقاً للتخصص الذي ينتمي إليه إذ يتجه عالم الاجتماع نحو الكشف عن أثر زيادة النسبة النوعية وزيادة عدد الإناث على عدد الذكور في المجتمع، على معدل الزواج وتكوين الأسرة، أو إلقاء الضوء على أسباب وعوامل هذا الاختلاف كما يتمثل في قيمة المولود حسب نوعه في المجتمع... وهذا ما يمكن توضيحه من خلال النظر إلى التكوين النوعي للسكان في مصر.

التكوين النوعي للسكان في مصر :

تتذبذب نسبة الذكور في التعدادات التي جرت بين الأعوام ١٩٢٧ - ١٩٩٦ في مصر بين ٩٩، ١٠٥ ذكر لكل مائة أنثى، وإن كانت هذه

---

(١) وارن تومبسون وادفيدلويس، مشكلات السكان، ترجمة عربية إعداد دكتور راشد البراوي، مكتبة الانجلو، ١٩٦٨، ص ص ١١٣ - ١١٥.

النتيجة تعتبر مؤشراً على المساواة بين عدد الذكور والإناث في مصر، إلا أن انخفاض هذه النسبة عن المعدل العادي لنسبة الذكور قد يرجع إلى قلة العناية بالمواليد الإناث نتيجة لقيمة الذكور على الإناث بين المصريين.

كما أن النسبة النوعية خلال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٦٦ في المناطق الحضرية تفوق النسبة في المناطق الريفية في مصر(١).

ثانياً - التكوين العمري للسكان :

يكاد يكون التكوين العمري للسكان أو توزيعهم حسب فئات السن المختلفة أهم وأخطر العوامل الديموجرافية في دلالتها على قوة السكان الانتاجية ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير إلى اتجاه نموهم ويلقي الضوء على نسب المواليد والوفيات بينهم. إذ يمثل العمر أحد المتغيرات الديموجرافية الأساسية وأحد العوامل المحددة لعملية الانجاب، ويلعب دوراً جوهرياً في تحليل ديناميات السكان.

إذ يرتبط بالعمر القدرات الحيوية والوظائف البيولوجية والفعلية للسكان. كما يعلق المجتمع أهمية كبيرة على أعمار إفراده وإن كان هناك نوع من التغير في نسق القيم الذي يرتبط بالعمر وخاصة نتيجة للانخفاض الهائل في معدل الوفيات. إذا كانت القيمة التي تضفي على الجماعات العمرية الكبيرة بين ٦٠، ٨٠ عاماً تتمثل في النظر إلى هذه الفئة بنوع من الاحترام والوقار لانسان عركته الحياة، وأن الأكبر هو الأقوى والأعقل وهو الذي لدية رصيد من المعرفة الانسانية والخبرات العملية في الحياة. ولقد تغيرت أخيراً قيمة العمر الكبير واصبح الشباب ليسوا على استعداد لتقبل أوامر وتصورات الآخرين، وحلت عملية الفصل بين الجماعات العمرية محل الارتباط الذي كان قائماً من قبل وأخذ البعض يتحدث عن مجموعة العمر العشرية، ويتحدث آخرون عن مجموعة المسنين، وأخذ

(1) Central Agency for Puplic Mbilization & Statstics, Population & Development, 1973, pp. 33 - 34.

التعارض يظهر بوضوح بين هذه المجموعات العمرية، وترتب على التدرج الواضح بين السكان على اساس العمر انقسام المجتمع إلى مجموعات عمرية مستقلة بذاتها. وأبرز هذا الوضع خاصية اجتماعية جديدة في المجتمع هي خاصية الانتماء للأجيال المتباينة، أو انتماء السكان إلى جماعات عمرية مختلفة في استجاباتهم للعالم الخارجي، وخبراتها السابقة، وأمالهم المتباينة في المستقبل الأمر الذي قد يبرز أمامنا جذور التكامل والصراع بين الأجيال في المجتمع وبهذه النظرة لأهمية متغير العمر يزداد فهمنا لميكانيزمات الثبات والتغير في المجتمع(١).

وهناك محاولتان أساسيتان للتمييز بين المجموعات السكانية حسب نماذج التكوين العمري:

المحاولة الأولى: تتمثل في التمييز بين المجموعات السكانية في ضوء فكرة السكان الثابت Stable Population وهي فكرة تمثل نموذجاً رياضياً لا تنطبق على أي مجموعة سكانية في الواقع، وإنما تفيد في التمييز بين المجموعات السكانية على أساس اقترابها من هذا النموذج.

وتتلخص هذه الفكرة في القول بأنه إذا ظلت معدلات المواليد والوفيات في كل جماعة عمرية كما هي ثابتة طوال فترة طويلة من الزمن فإنه يترتب على ذلك بالضرورة معدل ثابت للنمو يمكن حسابه وتكوين عمري ثابت كذلك يمكن حسابه أيضاً. وعلى ضوء هذه الفكرة أمكن تقسيم المجموعات السكانية إلى أربعة نماذج من حيث التكوين العمري.

(أ) نموذج ينخفض فيه معدل الخصوبة والوفيات، وينخفض فيه عدد الاشخاص في كل جماعة عمرية تدريجياً من الجماعة الصغيرة إلى جماعة أكبر.

(ب) نموذج ينخفض فيه معدل الخصوبة ويظل معدل الوفيات عند

(1) R. Pressat, Population, Op. Cit.. pp. 190 - 20.

مستوى عال، حيث ينحدر النوزيع العمري تدريجياً من الجماعات العمرية الصغيرة إلى الجماعات الكبيرة.

(جـ) نموذج يرتفع فيه معدل الخصوبة ويظل معدل الوفيات منخفضاً، حيث ينحدر التوزيع العمري بسرعة كبيرة من الجماعات العمرية الصغيرة إلى الجماعات الكبيرة.

(د) نموذج يرتفع فيه كل من معدل الخصوبة والوفيات، وينخفض فيه بسرعة التوزيع العمري من الجماعات العمرية الصغيرة إلى الجماعات الكبيرة[1].

المحاولة الثانية : تتمثل في التمييز بين ثلاثة مجموعات سكانية في ضوء التركز في فئة السن الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة والقوى الانتاجية والحيوية والتطلع للمستقبل.

(أ) تمثل المجموعة الأولى السكان الذين يتركزون في فئة السن الصغيرة أقل من ١٥ سنة ويرمز لهم بالهرم السكاني المثلث وهم في دور الشباب أو الفتوة لانهم يمتازون بالحيوية والقدرة على الانجاب لانهم يسيرون نحو الازدياد ويدفعهم معظم نشاطهم الاقتصادي نحو التعمير للمستقبل.

(ب) وتمثل المجموعة الثانية السكان الذين يتركزون في فئات السن المتوسطة ما بين (١٥ - ٦٤) سنة ويرمز لهم بالهرم السكاني المستطيل، ويعتبرون في حالة نضج أو كهولة ويمتازون بقلة المواليد والوفيات. ويقع العبء الأكبر علي السكان في هذه المجموعة لأنهم يمثلون القوة العاملة الذين يعولون بقية أفراد المجتمع.

(جـ) ويمثل المجموعة الثالثة السكان الذين يتركزون في فئة السن الكبيرة ٦٤ سنة فأكثر والذين يرمز لهم بهرم سكاني بيضاوي وهم في

(1) D. Hear, Society & Population, Op. Cit., pp. 20 - 82.

حالة شيخوخة، حيث لا يزيد صغار السن بينهم على ١٥٪ ويقل معدل المواليد وتزداد نسبة الشيخوخة[١].

التكوين العمري للسكان في مصر :

وبالنظر إلى التكوين العمري للسكان في مصر على ضوء المحاولات السابقة، نلاحظ ما يلي:

١ - أن مصر تنتمي إلى المجموعة السكانية الأولى، التي يتركز فيها السكان في فئات السن الصغيرة أقل من ١٥ سنة، والتي يرمز إليها بالهرم السكاني المثلث حيث بلغت نسبة السكان تحت ١٥ سنة حسب تعداد ١٩٨٦، ٤٠٪ من إجمالي السكان ووصلت نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥-٤٤، ٤٣٫٧٪ والمجموعة العمرية ٤٥-٦٤، ١٢٫٤٪ بينما لم يتجاوز أفراد المجموعة العمرية التي تزيد على سن٦٥سنة ٣٫٩٪.

٢ - لما كانت مصر تتميز بنسبة عالية من السكان في الجماعة العمرية الصغيرة، أقل من ١٥ سنة فإن هذه النسبة المرتفعة تجعل عمل، أو عبء المعتمدين وهم الاشخاص تحت سن ١٦ سنة أو فوق ٦٥ سنة أو الاشخاص في الجماعات غير المنتجة اقتصادياً، تجعل هذا العبئ للمعتمدين، عبئاً أو حملاً ثقيلاً على بقية الفئات العمرية المنتجة اقتصادياً في مصر.

غير أنه من الملاحظ أن هناك ظروفاً خاصة بمصر تدخلت في تخفيف هذا العبء وذلك نتيجة لدخول نسبة عالية من الأطفال من فئة العمر أقل من ١٥ سنة في القوى العاملة بلغت١٢٪ ،وإن كان إجبار هؤلاء الأطفال على الدخول في سوق العمل أمراً غير مرغوب فيه، لانهم لازالوا في سن عدم النضوج وسابق على المشاركة الفعالة في القوى العاملة. ويسود

---

(١) دكتور محمد غلاب ودكتور صبحي عبد الحكيم، السكان جغرافيا وديموجرافيا، مرجع سابق، ص ص ١٠٨ - ١١١.

اشتغال الأطفال في المناطق الريفية التي تكون الزراعة هي النشاط الغالب فيها.

كما أدى أيضاً انخفاض نسبة المسنين الذين تزيد اعمارهم على ٦٥ سنة والتي بلغت ٩ر٣٪ على تخفيف العبء من هذه الناحية، وعلى تقليل تكاليف انواع معينة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لهم، مثل التأمين الاجتماعي والخدمات الصحية وغيرها من الالتزامات المماثلة التي تكون الحكومة مسئولة عنها.

٣ -يعتبر سكان مصر في دور الشباب والفتوة وأنهم يمتازون بالحيوية والقدرة على الانجاب ويسيرون نحو الازدياد ويدفعهم نشاطهم الاقتصادي نحو التعمير للمستقبل.

إذ تكشف مقارنة البناء العمري للسكان في التعدادات الاخيرة من ١٩٢٧ - ١٩٨٦ عن زيادة عدد الأطفال في الجماعة العمرية من صفر إلى أربع سنوات ومن ٥ إلى ١٤ سنة، ولكن مع انخفاض في الجماعات العمرية ١٥ - ٢٦، ومن ٣٠ - ٤٩ عنه في التعدادات السابقة ويمكن إرجاع ذلك إلى الانخفاض الثابت في معدل الوفيات بين الأطفال وإلى الثبات النسبي لمعدل المواليد.

وعموماً نلاحظ أن الاتجاه في التوزيع العمري خلال الفترة من ١٩١٧ - ١٩٨٦ قد طرأ عليه التغير حيث تزايد عدد السكان في مختلف الفئات العمرية ولقد أدت الزيادة في نسبة الأطفال خاصة إلى الزيادة في الانفاق في مجالات الخدمة العامة والتعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية[١].

ثالثاً - التكوين العمري والنوعي للسكان :

ويستطيع دارس السكان أن يكشف بسرعة عن الاختلافات الهامة في

---

(1) Central Agency for Public Mobilization & Statistics, Population & Development, Op. Cit., pp. 29 - 32.

التركيب العمري والنوعي بين مختلف المجموعات السكانية، وذلك بالنظر إلى الجداول المتضمنة للبيانات عن كل نوع سواء أكان التبويب طبقاً لسنوات العمر الفردية أو طبقاً لمجموعات كل منها خمس سنوات. تلك الجداول التي تمدنا بها نتائج التعدادات والتسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة. ولزيادة الأمر تبسيطاً لجأ دارس السكان إلى اسلوب التعبير بالرسم البياني عن انماط التركيب العمري والنوعي. وكان اسهل أنواع التمثيل بالرسم البياني فهماً هو ذلك النوع الذي يطلق عليه اسم الهرم السكاني Population Pyramid[1]، ذلك لأن الرسم البياني الناتج يأخذ شكل الهرم المثلث من حيث القاعدة العريضة التي تمثل أصغر الأعمار، ثم تميل الجوانب إلى الضيق التدريجي صوب القمة وذلك نتيجة لأن عامل الوفاة يقلل دائماً من أعداد الأجيال كلما كبرت[2] والغرض من بناء أهرامات السكان المساعدة في عقد المقارنات بين سكان يختلفون من هذه النواحي. وقد يبنى الهرم السكاني على الأعداد المطلقة أو على النسب المئوية، وذلك حسب نوع المقارنة التي يريدها الدارس. لان الاهرامات المبنية على الأعداد يمكن استخدامها لمقارنة احجام السكان وأشكالها، وهي أعظم نفعاً. أما الاهرامات المبنية على اساس النسب فإنها توضح كيف يختلف عدد من المجموعات السكانية من حيث التركيب العمري والنوعي وذلك بدون النظر إلى حجمها الكلي. وسواء استخدمت الأعداد أو النسب المئوية فقد جرى العرف على قيد العمر على المحور الرأسي وقيد الأعداد أو النسب المئوية من السكان في كل سن على المحور الأفقي وتوضع الذكور إلى يسار الخط الرأسي وتوضع الإناث إلى يمينه[3].

---

(١) وارن تومبسون ودافيد لويس، مشكلة السكان، ترجمة عربية إعداد دكتور راشد البراوي، مكتبة الانجلو، ١٩٦٨، ص ١٥١ - ١٥٢.

(2) R. Preasat, Op. Cit., p. 21.

(٣) وارين تومبسون، ودافيد لويس، مرجع سابق، ص ١٥٣ - ١٥٤.

وتمر عملية رسم الهرم السكاني بعدة خطوات، أولاً، جدولة المعطيات السكانية حول التكوين العمر والنوعي للسكان كما تتوافر في مصادر المعطيات السكانية سواء التعداد أو التسجيل الحيوي أم البيانات الجاهزة ثم التعبير ثانياً عن هذه المعطيات بالرسم البياني.

فإذا ذكرنا مثلاً في التعبير عن التكوين العمري والنوعي للسكان في مصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية مختلفة لأغراض المقارنة واستخلاص نتائج تفيد في فهم وتفسير التباين في التكوين العمري والنوعي في الفترتين. فإن أول خطوة يمكن القيام بها هي الاستفادة من المعطيات السكانية التي وفرها تعداد السكان في مصر عام ١٩٦٠ مثلاً والتي يعبر عنها الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

يوضح التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات السن والنوع في تعداد عام ١٩٦٠ في مصر[١]

الفئات	ذكور		اناث	
	بالألف	٪	بالألف	٪
أقل من ١٠	٤٠٨٣	٣١ر٢	٣٨٤٨	٢٩ر٨
١٠ -	٢٧٦٦	٢١ر٢	٢٥٦٨	١٩ر٩
٢٠ -	١٧٨١	١٣ر٦	١٩٢٩	١٤ر٩
٣٠ -	١٦٥٤	١٢ر٧	١٧٢٣	١٣ر٣
٤٠ -	١٢٢٨	٩ر٤	١١٩١	٩ر٢
٥٠ -	٨١٧	٦ر٣	٨١٩	٦ر٣
٦٠ -	٤٨٥	٣ر٧	٥٢٣	٤ر١
٧٠ فأكثر	٢٥٤	١ر٩	٣ر٥	٢ر٥
الجملة	١٣٠٦٨	١٠٠٠	١٢ر١٩٦	١٠٠

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المرأة المصرية في عشرين عاماً ١٩٥٣ - ١٩٧١، يناير ١٩٧٤، ص ٨.

ثم الاستفادة بالمثل من المعطيات السكانية التي يوفرها تعداد السكان في مصر عام ١٩٦٦على سبيل المثال أيضاً والتي يعبر عنها الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

ويوضح التوزيع العدد والنسبي لسكان مصر حسب فئات السن والنوع في تعداد عام ١٩٦٦[١]

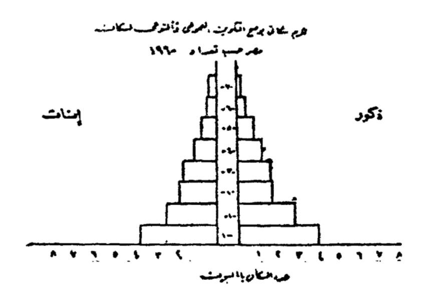
الفئات	ذكور		اناث	
	بالألف	٪	بالألف	٪
أقل من ١٠	٤٥٣٦	١ر٣٠	٤٢٢٧	٦ر٢٨
١٠ -	٣٦٠٦	٩ر٣٣	٣٢٨٦	٢ر٢٢
٢٠ -	١٨٩٣	٦ر١٢	٢١٣٠	٤ر١٤
٣٠ -	١٧٨٥	٩ر١١	١٨٩١	٨ر١٢
٤٠ -	١٤٣٣	٥ر٩	١٣٨٠	٣ر٩
٥٠ -	٩٣٧	٢ر٦	٩١٥	٢ر٦
٦٠ -	٤٨٦	٩ر٣	٦١٧	٢ر٤
٧٠ فأكثر	٢٨٠	٩ر١	٣٤٤	٣ر٢
الجملة	١٥٠٥٦	١٠٠	١٤٧٩٠	١٠٠

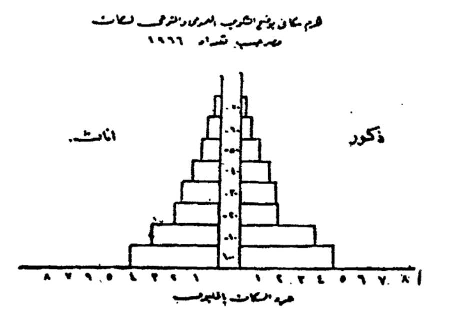
ثم نقوم بعد ذلك بالتعبير عن الحقائق الرقمية في الجدولين في صورة رسوم بيانية تسمح بعد ذلك بالمقارنة وبيان الاختلافات في التكوينين العمري والنوعي لسكان مصر في الفترتين المذكورتين على النحو التالي:

والواقع أن الرسوم البيانية التي توضح أهرامات السكان لمصر في عام ١٩٦٠، ١٩٦٦والتي تشتمل عليها الصفحة التالية تسمح لنا باستخلاص النتائج التالية:

١ - أن هناك زيادة ملحوظة في أعداد السكان في مصر قد توزعت على فئات العمر والنوع المختلفة للسكان.

(١) المرجع السابق، ص ٨.





شكل رقم (٣)

يوضح هرم السكان في مصر عام ١٩٦٠

٢ - أن الزيادة الملحوظة قد تركزت في فئات العمر الصغيرة أقل من ١٠ سنوات - ٢٠ سنة. الأمر الذي أدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني واختلاف شكله في تعداد عام ١٩٦٦ عنه في تعداد عام ١٩٦٠.

٣ - أن نسبة الزيادة في أعداد الذكور إلى أعداد الإناث تكاد تكون ثابتة بين التعدادين وفي فئات العمر المتباينة.

٤ - أنه بالرغم من أن حجم القوى العاملة في المجتمع قد تزايد بين التعدادين، وكما يشير إليه أعداد الذكور في الفئات العمرية ٢٠ - ٦٠ عاماً من ٥ر٥ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٩ر٥ مليون عام ١٩٦٩. إلا أن الزيادة المقابلة في نسبة المعتمدين من الذكور في الفئات العمرية أقل من ١٠ سنوات ومن ٦٠ إلى أكثر من ٧٠ سنة، والتي كانت ٦ر٤ عام ١٩٦٠ ووصلت إلى ٢ر٥ عام ١٩٦٦، كانت نسبة كبيرة. الأمر الذي يمكن الإفادة منه في رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن ارتفاع نسبة نسبة الصغار والمسنين تدفع المجتمع إلى توجيه جانب كبير من الدخل السنوي إلى الانفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات بأنواعها، وخاصة التعليمية والطبية كما يتطلب في نفس الوقت زيادة الاستثمارات لخلق فرص عمل جديدة لمن يتسابقون للدخول في سن العمل من هؤلاء الصغار في المستقبل.

وهكذا تتضح قيمة هذه التحليلات للتكوينين العمري والنوعي للسكان في رسم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة والإمكانيات البشرية المتوفرة في المجتمع. وبالمثل يمكن الإفادة من مقارنة اهرامات السكان في بلاد مختلفة في استخلاص نتائج يستعان بها في رسم السياسات على المستويات الدولية.

رابعاً - التكوين النوعي والعمري للسكان والنظم الاجتماعية :

يحدث الاختلاف في التكوينين النوعي والعمري للسكان عدة آثار أو نتائج على المجتمع من النواحي الاقتصادية، والديموجرافية، والسياسية والأسرية وغيرها.

النظام الاقتصادي :

إذ تعتبر أكثر النتائج الاقتصادية أهمية للاختلافات في التكوينين النوعي والعمري للسكان تلك التي تتمثل في أثر البناء العمري على نسبة الاعتماد، إذ كلما كانت نسبة الاعتماد منخفضة، كلما كان من السهل على الاشخاص في الفئات العمرية المنتجة اقتصادياً أن يتعاونوا ويساعدوا أولئك الاشخاص في الجماعات العمرية المعتمدة.

وترتبط النتيجة الاقتصادية الثانية والهامة للاختلافات في بناء العمر بمتوسط العمر بين أفراد القوى العاملة. وذلك لأن القوى العاملة الصغيرة في السن قد تكون لها مميزات مفادها أن عمالها سيكونون أكثر مرونة وقادرين علي تحصيل المهارات الجديدة والتعليم وأكثر استعداداً لكل هذه الأمور من غيرهم،وتكوين القوى العاملة الكبيرة في السن أكثر مسئولية وأكثر خبرة.

ويرتبط الأثر الاقتصادي الثالث للاختلاف في بناء العمر بالاستهلاك، إذ تحتاج المجتمعات ذات النسبة الكبيرة من الأطفال إلى انفاق مقادير كبيرة من المال على الطعام والتعليم. وتحتاج المجتمعات ذات النسبة الكبيرة من كبار السن، إلى الانفاق المتزايد على الرعاية الطبية.

أما الأثر الاقتصادي الرابع للاختلاف في البناء العمري، فيرتبط بفائض العمالة الذي يوثر بدوره في معدل المرتبات والأجور. إذ أدى انخفاض نسبة الأفراد في فئة العمر ما بين ٢٠-٢٩ سنة في عام ١٩٥٠ بالولايات المتحدة الأمريكية وهم جزء كبير من القوى العاملة، إلى زيادة أجورهم ومرتباتهم.

وعندما تزايد عدد أفراد هذه الفئة العمرية عام ١٩٦٠، أدى ذلك إلى انخفاض مستويات أجورهم ومرتباتهم[1].

---

(1) D. Heer, Society & Population, Op. Cit., pp. 83 - 84.

وهناك أيضاً نتائج ديموجرافيـة مترتبـة علـى الاختـلاف فـي التكوينين النوعي والعمري للسكان. إذ يلاحظ أن المجموعـة السكانية التـي يتركـز أفرادها في فئات العمر الصغيرة يميل معدل وفياتهم الخام إلى الانخفاض عن المجموعة السكانيـة التي يتركـز أفرادهـا فـي فئـات العمـر الكبيرة، وذلك لان معدل الوفيات يزيد في الجماعات العمريـة المتقدمـة في السن. ويلاحـظ أيضـاً أن معـدلات الهجـرة تختلف باختـلاف التركيـب العمـري والنوعي للسكان، بما أن الصغار يكونوا أكثر رغبة في التنقل عن الكبار ومن ثم تزيد معدلات الهجرة في الجماعات السكانية فـي السـن الصغيرة عن معدلات الهجرة في الجماعات السكانية في السن الكبيرة.

النظام الأسري :

وتؤثر كذلك الاختلافات في التكوين العمري والنوعي للسكان على الحيـاة الأسريـة وخاصـة احتمالات الزواج بالنسبـة للرجال والنسـاء. فإذا افترضنا أن الرجال يتزوجون عادة من نساء أصغر في السن قليلاً منهم، فإن النسـاء في أي مجموعة سكانيـة يقل فيـها متوسط العمـر يواجهون صعوبـة كبيرة في العثور على شركاء لحياتهم من الرجال، وذلك لوجود نسبـة كبيـرة من النسـاء في الفئة العمريـة المتوسطة تزيد على نسبـة الرجال في نفس الفئة.

ويسبب الفاقد الكبير مـن الرجـال فـي الحـرب صعوبـة إضافيـة تواجه النسـاء اللاتي يبحثن عن فرصة للزواج.

النظام السياسي :

كما يؤثر أيضاً التباين في التكويـن العمـري والنوعـي للسكان علـى بناء القوة ومن ثم على النواحي السياسية في المجتمع. ذلك لأنه إذا كان السكان من المجموعة الذين يتركزون في الفئة العمرية الكبيـرة، فإن الذين سيعطون أصواتهم قد يكونوا من بين من تقدمت بهم السن وهم غالبـاً ما يتميزون من الناحية السياسية بالنزعة المحافظة، ويختلف الأمر عنـه فـي

السكان عن المجموعة التي تتركز في فئات العمر الصغيرة، كما أن المخططين الاجتماعين في الأمم النامية التي يتركز فيها الأفراد في فئات السن الكبيرة يواجهون صعوبة في وضع المواطنين الكبار، وفي تخصيص أدوار مفيدة لهم وذات مغزى بالنسبة للتنمية الاجتماعية وتقل هذه الصعوبة في الدول التي يتركز فيها الأفراد في فئات السن الصغيرة[١].

خامساً - التكوين المهني للسكان :

قد يثار في ذهن بعضنا وهم بصدد فهم الظواهر السكانية، عدداً آخر من الاسئلة منها، كم عدد الأفراد الذين يقومون بانتاج السلع والخدمات في المجتمع؟ وكم منهم ليس له عمل؟ وهل تتغير نسبة العاملين إلى غير العاملين خلال الزمن؟ وما هي خصائص تكوين القوى العاملة من حيث العمر والنوع والتعليم والزواج والإقامة؟ وهل يتغير تكوين العمالة أو التكوين المهني؟ وكيف يتوزع هذا التكوين للعمالة على المهن المختلفة؟ وما الذي يؤثر في تغيير هذا التوزيع؟ والواقع أن مثل هذه الاسئلة إنما ترتبط بموضوع التكوين المهني للسكان، وسنحاول فيما يلي البحث عن الإجابة المناسبة حولها حتى يمكننا تكوين صورة واضحة حول هذا الموضوع الذي يرتبط بشكل أو بآخر بميدان بناء السكان.

١ - مفهوم القوى العاملة :

يتحدد مصطلح القوى العاملة Labore force في نسبة السكان الذين يمكن أن توظف طاقاتهم في النشاط الاقتصادي سواء أكانوا يسهمون بالفعل في هذا النشاط وانتاج السلع أم في توفير الخدمات أم على العكس من ذلك كانوا قادرين أم راغبين في العمل ولكنهم لازالوا يبحثون عن فرصة عمل[٢].

---

(1) Ibid., pp. 85 - 86.

(2) Central Agency for Public Mobilization & Statistics, Population & Development, Op. Cit., p. 205.

فقد تشتمل القوى العاملة على من يقومون بالمهن الزراعية والاطباء والمهن الصناعية تمتد إلى كل أولئك الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين يعملون لحساب غيرهم والذي يعملون لقاء أو مقابل أجور ومرتبات أو اتعاب.. وقد يضم مفهوم القوى العاملة الأفراد العاملين في القوات العسكرية،إلا إذا كان المفهوم المستخدم، هو مفهوم القوى العاملة المدنية Civil Labore force بحيث لا يدخل في إطار القوى العاملة كل السكان الذين تقع أعمارهم تحت سن(١٤)عاماً، وكذلك الاشخاص الذين يجتازون هذا السن والذين يقومون بالاعمال المنزلية دون أن يحصلوا على أجر مقابل ذلك محدداً أو مستمراً ومن هؤلاء الطلبة، والزوجات، والمسنين والعمال الموسميين ونزلاء المؤسسات والمرضى والعجزة[١].

٢ - تغير نسق القوة العاملة والتكوين المهني :

هناك مجموعة عوامل تؤثر في تغير نسق القوى العاملة وبالتالي تؤثر في التكوين المهني للسكان. فقد يدخل الأفراد النسق لأول مرة من خلال البحث عن عمل أو ضمانه بعد سن١٤ عام،وهذا يماثل عملية الميلاد في النسق الديموجرافي.أو قد يخرج بعضهم من نسق القوى العاملة نهائياً من خلال عملية التقاعد أو غيرها بمثل الحال في عملية الوفيات. أو قد يتخلف بعضهم عن النسق مؤقتاً ثم يعودوا إليه في وقت متأخر، أو قد يغير الشخص أيضاً مهنته داخل النسق، ويحقق حراكاً اجتماعياً أفقياً أو رأسياً مما يذكرنا بعملية الهجرة في النسق الديموجرافي. هذا فضلاً عن تأثر نسق القوى العاملة وتغيره بفعل عوامل ديموجرافية محددة وذلك مثل تأثره بالوفيات والهجرة وهكذا[٢].

---

(1) W. Thompson, & D. Lewis, Population Problems, Op. Cit., p. 109.
(2) T. R. Ford & G. F. Dejong. Social Demography, Op. Cit., pp. 10 - 11.

٣ - خصائص القوى العاملة والتكوين المهني :

يتغير حجم القوى العاملة، ونسبة سكانه، وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية، نتيجة للتغيرات التي تحدث في المجتمعات وما تحققه من تقدم وتنمية.

وإنه لمن الواضح أن التكوين العمري للسكان له أثر مباشر على معدل مساهمته أو مشاركته في الانتاج إذ يضطر الأفراد في سنوات التعليم إلى عدم الدخول في سوق العمل لكي يتمكنوا من تكريس وقتهم كله للتعليم والتدريب باعتبارها خطوات لازمة أو سابقة أو ممهدة وتسبق مشاركتهم الفعالة في القوى العاملة في المستقل.

ويعفى أيضاً من العمل في مرحلة معينة من عمرهم نتيجة لاختلاف المكانة المهنية، وقوانين العمل، والقدرة على العمل. كما أن مشاركة المرأة في قوة العمل تكون أقل من مشاركة الرجل نتيجة لطبيعة وظيفتها في المجتمع، وأحياناً لضرورة تكريس وقتها للأعمال المنزلية قبل أو بعد الزواج.

ويختلف أيضاً معدل المشاركة في قوة العمل باختلاف البيئة ونتيجة للاختلاف الكبير بين المجتمعات الريفية والحضرية بالنظر إلى طبيعة العمل أو بأخذ طبيعة العمل في اعتبارنا، وتصنيفه المهني والجوانب المتباينة للنشاط الاقتصادي وأيضاً أثر العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

٤ - التكوين العمري والقوى العاملة :

إن قدرة الأفراد على الانتاج أو حاجاتهم الاستهلاكية تختلف باختلاف العمر ولهذا فإن للتكوين العمري نتائج بعيدة عن القدرة الشاملة على الانتاج في المجتمع، وحجم الاستهلاك وعليهما معاً.

فالأطفال لا يشاركون بالمرة في النشاط الاقتصادي وهم في السنوات

الأولى من حياتهم، وبالمثل، إن إسهام المسنين محدود للغاية في النشاط الاقتصادي وعلى أية حال، إن نسبة احتياجات هذه الجماعات العمرية للسلع الاستهلاكية والخدمات أقل من نسبة احتياجات الشباب الذين يتميزون بقدرة انتاجية عالية. ولذلك فإن دراسة أثر التكوين العمري أو الفئات العمرية على الانتاج والاستهلاك في المجتمع يتطلب تصنيفها عموماً إلى ثلاثة فئات رئيسية متميزة. هذا برغم أنه من الصعب وضع تصنيف دقيق ومحدد لها وذلك لانها تختلف باختلاف المجتمعات وهذه الفئات الثلاثة هي الأطفال والبالغين والمسنين.

٥ - التكوين المهني للسكان في مصر ونتائجه :

فإذا اعتبرنا أن سن الخمسة عشر سنة هو نهاية الفئة الأولى، وسن الخمسة وستين هو نهاية الفئة الثانية. فإننا نجد أن معدل نسبة الأطفال في المجتمع المصري (تحت ١٥ سنة) بلغ ٤٠٪ حسب تعداد ١٩٨٦ في مقابل ٣٥ر٢٪ في كل من فرنسا وانجلترا السويد، وحوالي ٢٩٪ في الولايات المتحدة.

ومعدل المسنين(فوق ٦٥ سنة) بلغ ٣ر٩٪في مصر في مقابل١٢ر١٪ فرنسا و١٠ر٢٪ في السويد و٨ر٥٪ في الولايات المتحدة.

وكان معدل البالغين في مصر(بين ١٥ ، ٦٥ سنة) ٥٦ر١٪ في مقابل ٦٢ر٦٪في الولايات المتحدة و٦٤ر٦٪في فرنسا ،٦٥ر٧٪في ايطاليا[1].

وهكذا كان معدل الأطفال في الألف في مصر ٧٩٤ ومعدل المسنين ٦٥ ، بينما كان معدل الأطفال والمسنين بالنسبة لكل ألف من البالغين ٨٥٠ في مقابل ٥٤٨ فقط في فرنسا منهم ٣٦٠ طفل و١٩٨ مسن.

وهذه المقارنات تبين أن التكوين العمري في مصر له آثاراً سيئة أو

(1) Central Agency for Public Mobilization & Statistics,Op. Cit., p. 206.

ضارة على الانتاج في مصر، وخاصة بالمقارنة ببعض البلاد التي لم تصل إلى مرحلة الثبات الديموجرافي بعد أن اكتمل نموها الاقتصادي، مثل البرازيل التي كان فيها معدل الأطفال ٤١٫٩٪، والمسنين ٢٫٥٪ والبالغين ٥٥٫٦٪ والهند التي كان بها ٣٧٫٥٪، و٣٥٪ و٥٩٪ على التوالي أطفال ومسنين وبالغين.

وأنه لمن الجدير بالذكر أن نسبة الأفراد في سن العمالة في البلاد النامية أقل من نظيره في البلاد المتقدمة، وأكثر من ذلك في مجموعة البلاد السابقة كانت نسبة الطفولة عالية ونسبة المسنين منخفضة بالرغم من أن هذه الفئات الاخيرة تستهلك كميات كبيرة من السلع إلا أنها غالباً ما تسهم بفعالية في الانتاج، وأنه لمن الجدير بالذكر أيضاً أن نسبة الأفراد المسنين في البلاد المتقدمة تفوق عدد جماعة غير المنتجين.

وبالرغم من أن فئة المنتجين تمثل نصف سكان المجتمع، فهي تسهم بحوالي ٩٫٢٪من القدرة الانتاجية، وتمثل ٧٠٪ من وحدات الاستهلاك، بينما تسهم في الجهات الأخرى بحوالي ٨٪ من القدرة الانتاجية وتمثل ٣٠٪ من الوحدات الاستهلاكية يأخذ منها فئة الأطفال نصيب الأسد.

التوزيع السكاني والقوى العاملة :

يمثل الأطفال تحت ١٥ سنة أو من هم في نهاية التعليم، حوالي ٤١٪ من إجمالي السكان في تعداد عام ١٩٨٦. ويمثل من هم أقل من ١٦ سنة حوالي ٤٥٪ وهذه النسبة أعلى في الحضر عنها في الريف. ونسبة الأفراد القادرين على العمل بين (١٦-٦٤) سنة أكثر من نصف إجمالي السكان.

وتختلف نسبة المنتجين في أي مجتمع باختلاف فئات العمر، فنسبة الأطفال الذكور تحت ١٦ سنة نسبة عالية عن الإناث في نفس الفئة العمرية، ولكن نسبة الذكور أقل من الاناث في فئة العمر بين ٢٠، ٤٩ سنة.

والأطفال تحت ١٦ سنة يسهمون في القوة العاملة بحوالي ١٣٪ ومعظم هذا الاسهام يجئ من المجتمعات الريفية. إذ تتزايد نسبة الأطفال في القوى العاملة أربعة مرات في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية، وهذا يمثل خاصية متميزة لهذا النمط من الاقتصاد في بلادنا الذي يحتاج فيه العمل الزراعي إلى مشاركة الأطفال.

ونسبة الذكور في القوى العاملة عالية في المناطق الريفية عموماً عنها في المناطق الحضرية، لإنها تصل إلى حوالي ٧١٪ من ذلك الجانب من مصر المعروف بالوجه البحري، وحوالي ٧٦٪ في ذلك الجانب من مصر المعروف بالوجه القبلي.

وفي المناطق الحضرية يتراوح معدل الذكور في القوى العاملة بين ٥٩٪ و٦١٪ مع استبعاد محافظة الاسماعيلية الذي يرتفه فيها المعدل ٦٣٪والتباين كبير بين الاناث نتيجة لان معدل الاناث في القوى العاملة بين ٣٪ و٩٪ في المناطق الحضرية، ومعدل الاناث في القوى العاملة الريفية في الوجه البحري يتضاعف ويزيد على نظيره في الوجه القبلي[1].

وتقدر نسبة غير العاملين (البطالة) بحوالي ٢ر٢٪ من القوى العاملة ولقد وصل أعلى معدل للبطالة إلى ٥ر٤٪ في المدن الكبرى وإلى حوالي نصف هذا المعدل ٩ر٢٪ في المدن الأخرى وذلك في عام ١٩٨٦.

ولكن نسبة البطالة وصلت إلى أقل من١ر١٪ في المحافظات وينتمي معظم غير العاملين إلى الفئة العمرية ما بين (٢٠ - ٢٩) سنة لأن هذه الجماعة تسهم في إجمالي البطالة بنسبة كبيرة وصلت ٣ر٣٠٪[2].

وعلى أية حال فإن نسبة البطالة إلى القوى العاملة داخل هذه المجموعة العمرية أقل من النسبة المصاحبة في الجماعات العمرية الأصغر. وأعلى نسبة من البطالة هي ٥٪ بين الفئة العمرية ١٠ - ١٤ سنة.

(1) Ibid., p. 207.

(٢) انظر الفصل الاخير حيث يتناول بالتفصيل البطالة في مصر.

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والعمر :

بلغت نسبة القوى العاملة الذكور المشتغلين في الزراعة بالنسبة لإجمالي عدد الذكور في القوى العاملة أعلاها في الفئتين العمريتين أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة. وهذا يعني أن معظم هؤلاء الذين يدخلون سوق العمل في مرحلة مبكرة من العمر وأولئك الذين يظلوا في سوق العمل بعد الستين يعملون في الزراعة بينما تقل هذه النسبة في جماعات العمر المتوسطة.ويحدث العكس في مجال الصناعة والخدمات لان نسبة المشاركة في القوى العاملة تنخفض بين الصغار والكبار بينما ترتفع بين متوسطي العمر. وأكثر من ذلك فإن معدل الذكور العاملين في الزراعة إلى إجمالي الذكور في القوى العاملة وصل إلى ٥٩٪ وهو أعلى ٢٨٪ من نسبة العاملين في الخدمات وأعلى أيضاً من نسبة الذين يشاركون في الصناعة وهي ٣١٪[1].

---

(1) Ibid., p. 208.

الفصل السابع

الخصوبة والبناء الاجتماعي

تمهيد

أولاً : الخصوبة: معدلاتها واتجاهاتها

ثانياً: الخصوبة والبناء الاجتماعي

١ - الخصوبة والأسرة

٢ - الخصوبة والطبقات الاجتماعية

٣ - الخصوبة والقيم الاجتماعية والمعايير

تمهيد :

حددنا المقصود بظواهر تغير السكان في ظواهر نمو السكان وحركتهم أو زيادتهم ونقصانهم وذلك بفعل عوامل المواليد أو الخصوبة والهجرة والوفيات. فالسكان باعتبارهم كتلة بشرية وجسم عضوي متحرك يعمل على تجديد نفسه بالتناسل والانجاب ويقدم إليه أعداد جديدة هم المواليد وينتقل أفراده إلى فئات السن المختلفة سنة بعد أخرى، فيشب الأطفال ويعدون القوى العاملة في السكان - ويهرم الشباب ويموت الشيوخ، وتسمى الزيادة أو النقصان التي تنجم عن الفرق بين المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان الطبيعية. بينما قد يفد إلى السكان مهاجرون من الخارج فيؤدي هذا إلى زيادة غير طبيعية بالوفود ،أو قد ينزح من السكان مهاجرون إلى الخارج، فيؤدي ذلك إلى نقص غير طبيعي بالنزوح في عدد السكان ومعنى ذلك أن تغير السكان بالزيادة يتوقف على الإضافة التي تنتج عن المواليد والمهاجرين إلى البلد أو المجتمع المدروس في فترة معينة، كما أن تغير السكان بالنقص ينتج عن الوفيات التي تحدث في هذا المجتمع. أو عن عدد من يخسرهم بسبب النزوح منه. أو أن الزيادة تتوقف على المواليد والهجرة إلى المجتمع والنقص يتوقف على الوفيات والنزوح من المجتمع،وإذا لم تحدث هجرة فإن النقص أو الزيادة في السكان تتوقف فقط على المواليد والوفيات ويمكن وضع هذه العلاقة في صورة معادلة بسيطة على النحو التالي:

الزيادة أو النقصان = (عدد المواليد - عدد الوفيات)

- (عدد الوافدين - عدد النازحين)

ولما كان الفارق بين المواليد والوفيات يسمى الزيادة أو النقص الطبيعية، والفارق بين الوافدين والنازحين يسمى الزيادة أو النقص غير الطبيعية أو صافي الهجرة فإنه يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

الزيادة أو النقص خلال فترة معينة = الزيادة أو النقص الطبيعية

- الزيادة أو النقص غير الطبيعية

وقد تكون الزيادة الطبيعية ذات إشارة سالبة، إذا كان عدد الوفيات أكثر من عدد المواليد،وهذا يسبب نقصاً في جملة السكان، وتكون الزيادة غير طبيعية أو صافي الهجرة ذات إشارة سالبة، إذا زاد عدد النازحين على عدد الوافدين إلى المجتمع[١].

ويتجه اهتمام دارس السكان نحو تحليل عوامل المواليد أو الخصوبة والوفيات والهجرة باعتبارها عوامل علية في تغير السكان، ويحاول التعرف على معدلاتها واتجاهات تطورها في المستقبل.

غير أن تحليلنا الاجتماعي لظواهر تغير السكان في هذا الفصل والفصول التي تليه إن كان سيتركز على ظواهر الخصوبة والهجرة والوفيات، فإنه سوف لا يقتصر على مجرد رصد معدلاتها واتجاهاتها، وإنما سينصرف أساساً نحو بيان العلاقات القائمة والمتبادلة بين هذه الظواهر السكانية وبين بقية النظم والظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع وخاصة ظواهر الأسرة والطبقات الاجتماعية والقيم نتيجة لعدة اعتبارات: فالأسرة هي المصدر الأول الذي يمد المجتمع بأفراده تلك التي تتكون بالزواج، ويتزايد عددها مع كل ميلاد جديد، ويتناقص مع وفاة أي فرد من أعضائها أو هجرته. كما أن الأسرة هي المسئولة عن حفظ خبرات المجتمع وعاداته وتقاليده، وقيمه ومعاييره وثقافته ونقلها إلى أجيالها الجديدة. ويؤثر المستوى الاقتصادي الاجتماعي الذي يعبر عنه بمفهوم الطبقة الاجتماعية على ظواهر السكان وبخاصة السلوك الانجابي، ويفسر الاختلافات بين الناس في هذا السلوك. ويحدد السن عند الزواج وانجاب الطفل الأول والفترة بين انجاب الطفل الأول والأطفال الآخرين ونوعهم... وهكذا كما

---

(١) صلاح محمد سليمان، مفاهيم أساسية في السكان، المركز الدوري لتعليم الكبار، سرس الليان، ١٩٧٣.

تسهم القيم الاجتماعية في تنظيم وتوجيه حياة السكان في المجتمع داخل الأسرة وخارجها وتحدد سلوكهم السكاني لدرجة كبيرة ولذلك نعتقد أن فهم الظواهر السكانية، مثل المواليد والخصوبة والهجرة والوفيات يحتاج إلى فهم مصدر هذه الظواهر السكانية والإطار الذي تخرج عنه وهو الأسرة من حيث مفهومها ووظائفها وتغيرها واستقرارها... الخ، كما أن فهم هذه الظواهر السكانية يحتاج إلى فهم البناء الطبقي في المجتمع وقيامه على دعائم المهنة والتعليم والدخل أو غيرها وتفسير الاختلاف في السلوك السكاني نتيجة للاختلاف في وضع الأفراد والجماعات في هذا البناء الطبقي كما يحتاج تفسير الاختلاف في هذا السلوك السكاني إلى التعرف على أثر القيم الاجتماعية في تنظيم الحياة الاجتماعية وهكذا. والواقع أن هذا الربط بين الظواهر السكانية والأسرة أو الطبقة أو القيم يوضح طبيعة التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية ويعبر عن فهم هذه الظواهر في ضوء عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع.

أولاً - الخصوبة : معدلاتها واتجاهاتها :

يفرق دارسو السكان عند تناولهم لموضوع المواليد بين الانجاب أو النسل أو الخصوبة Fertelity وبين القدرة البيولوجية على الحمل أو الولادة أو الخصوبة الحيوية Fecundity على أساس أن العملية الأولى هي عملية انجاب الأطفال فعلاً، ونسبة الانجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل. أما الخصوبة الحيوية سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل[1]. أو لأنها تجهض نفسها وهي غير المرأة العقيم.

---

(١) يرتبط مفهوم منع الحمل Contraception بمفهوم ضبط النسل Birth control ومفهوم تنظيم الأسرة Family Planning رغم الاختلاف الكبير بين هذه المفهومات الأمر الذي غاب عن ذهن الكثيرين فأدى إلى الخلط بينها ومن هنا وجدنا أنه من المناسب الإشارة بوضوح إلى هذه المفهومات. إذ يقصد بضبط النسل توقيفه مرحلياً لفترة معينة وهو يختلف عن عملية تحديد النسل Limiting Birth الذي يعني إيقاف الانجاب بعد عدد معين. إذن ضبط النسل أكثر من مجرد صورة سلوكية لتحديد حجم الأسرة وإنما هو عملية تنظيم لخصوبة الأسرة، وهو=

ولمقارنة المواليد في الأقطار المختلفة يحسب معدل المواليد العام وذلك بإيجاد النسبة الألفية للمواليد عامة إلى عدد السكان جميعاً في عام ما على النحو التالي:

$$\text{نسبة المواليد العامة} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان عامة}} \times ١٠٠٠$$

ولما كان عدد المواليد يتوقف على عدد النساء في سن الانجاب وهو ما بين ١٥ - ٥٠ سنة، كان لابد من إجراء المقارنة أو ايجاد نسبة الانجاب التي تسمى عادة بالخصوبة وذلك على النحو التالي:

$$\text{نسبة الخصوبة} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب (١٥ - ٥٠)}} \times ١٠٠٠$$

ويسمى المعدل السابق معدل الخصوبة العام General Fertility-rate ولكن عندما وجد بناء على الدراسات السكانية، أن النساء لا يكن في درجة واحدة من حيث القدرة على الانجاب في فئات السن المختلفة، حيث

= يتجاوز فكرة انجاب عدد من الأطفال المرغوب فيهم ويهتم بالتخطيط الزمني للفترات التي تتوسط بين كل مرحلة وأخرى من مرات الانجاب.

ويرتبط مفهوم ضبط النسل بمفهوم منع الحمل طالما كانت عملية الضبط تعتمد على توقيف النسل مرحلياً، على وسيلة أو أكثر من وسائل منع الحمل وهي كثيرة مثل: الغطاء المطاطي للذكر dom والحجاب المانع Deaphragm والدوش Douch والانسحاب Withdrawal والحبوب Pill واللولب intro-uterne ولكن مفهوم تنظيم الأسرة أوسع كثيراً من مجرد ضبط النسل أو تحديده، أو منعه، فهو قد يشمل واحد منها أو هما معاً، حسبما تقتضي سياسة وهدف أو استراتيجية الأسرة، لذلك فإنه مفهوم ينطوي على مضامين سوسيولوجية، تتمثل في عملية ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال، وتحديد الأدوار الاجتماعية، وتوزيع المسئوليات، وتحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة، الأبناء والآباء، أو بين الزوجين، والعمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية وبين وسائل تحقيق هذه الأهداف وانجاز تلك الوظائف.

R. Pressat, Population, Op. Cit., pp. 55 - 65.

كانت المرأة دون العشرين من عمرها أقل انجاباً من المرأة بين العشرين والثلاثين ثم تقل قدرة المرأة على الانجاب تدريجياً، لذلك كان لابد من إيجاد نسبة أو معدل خصوبة خاص أو نوعي وذلك بقسمة عدد الأفراد الذين يولدون لأمهات في فئة عمرية معينة على النحو التالي:

$$\text{معدل الخصوبة الخاص} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء في فئة عمرية معينة (٢٠-٣٠ مثلاً)}}{\text{عدد الإناث في نفس الفئة العمرية (٢٠-٣٠)}} \times ١٠٠٠$$

وبناء عليه يمكن حساب معدل خصوبة كلية عن طريق جمع معدلات الخصوبة النوعية في فئات العمر لجميع الإناث، ثم ضرب الناتج في طول الفئة وقسمته على ١٠٠٠[١].

وعندما تقوم الديموجرافيا بدراسة ظاهرة الخصوبة أو المواليد بهدف وصف هذه الظاهرة السكانية وتحليلها وبيان العلاقة الكمية بينها وبين غيرها من ظواهر سكانية أخرى، فإنها تستعين بمثل هذه المفهومات والمعدلات في إجراء هذه الدراسة.

فمثلاً قد نجد هناك دراسة ديموجرافية للسلوك الانجابي والمواليد والخصوبة في مصر، تقوم هذه الدراسة في أول خطوة لها برصد نسبة المواليد الفعلية بين فئات السن المختلفة في أكثر من سنة أجرى عنها تعداد، فهي على ذلك تجري وصفاً لهذه الظاهرة بناء على ما توفر من أرقام وحقائق كمية، ثم تتجاوز ذلك بالتوصل إلى تحليل ينتهي بتحديد معدل الخصوبة الكلية في المجتمع وفي الخطوة التالية تجتهد في مقارنة ما توصلت إليه من نتائج بما كان عليه السلوك الانجابي أو المواليد والخصوبة في فترات سابقة، من الفترات أو السنوات التي أجريت فيها

---

(١) صلاح محمد سليمان، مفاهيم أساسية في السكان، مرجع سابق ص ص ٤٠ - ٤١.

التعدادات،حتى يمكن أن تستنتج من هذه المقارنة اتجاه الخصوبة في مصر نحو الزيادة أو النقصان.وقد لا تتوقف الديموجرافيا عند هذه الخطوة، وإنما قد تحاول بعد ذلك أن تقارن معدل الخصوبة الذي تحدده بمعدل الخصوبة في مجتمعات أخرى أوربية أو عربية أو غيرها .وهكذا يمر التحليل الديموجرافي بعدة خطوات هي الوصف والتصنيف والمقارنة.

ويبين الجدول التالي نتائج وصف الخصوبة في أكثر من سنة أمكن خلالها التوصل إلى بيانات عن السلوك الانجابي في مصر وهي عام (١٩٤٧ - ١٩٩٢)، ويوضح أيضاً معدل الخصوبة الكلية. ويورد نتائج وصف الخصوبة وتحليل معدلها الكلي في سنوات التعداد المختلفة.

ويستطيع التحليل الديموجرافي أن يستخلص من بيانات الجدول رقم (١٠) عدة نتائج:

١ - لا تزال معدلات الخصوبة في مصر تمتاز بالارتفاع، رغم أن اتجاه هذه المعدلات يسير صوب الانخفاض من (٥٫٢٨) عام (١٩٨٠) - إلى (٣٫٩٢) عام (١٩٩٢).

٢ -لاتزال معدلات الخصوبة في مصر تمتاز بالارتفاع خاصة بين فئات العمر (٢٠ - ٢٤) و(٢٥ - ٢٩) و(٣٠ - ٣٤) وإن أعلى فئة عمرية يزيد فيها معدل الخصوبة، كانت هي فئة العمر (٢٥ - ٢٩) سنة.

٣ - وقد جاء ترتيب مصر طبقاً لدليل التنمية البشرية في العالم ضمن مجموعة البلاد ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبمقارنة معدل الخصوبة في مصر بما وصل إليه معدل الخصوبة بين مجموعة هذه البلاد، اتضح أن المعدل الأخير قد بلغ ٢٫٧ عام ١٩٩٢ بينما زاد معدل الخصوبة في مصر ووصل إلى ٣٫٩ عام ١٩٩٢.[١]

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، نيويورك، ١٩٩٦، ص ١٧٨.

جدول رقم (١١)

معدلات الخصوبة حسب فئات سن الأم ومعدل الخصوبة الكلية خلال الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٩٢[١]

فئة السن	السنة								
	١٩٤٧(*)	١٩٦٠(*)	١٩٦٦(*)	١٩٦٩(**)	١٩٧٩-١٩٨٠	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٨٦-١٩٨٨	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٩٢
١٥ - ١٩	٤٧ر٨	٣٤ر٠	٤٢ر٦	٢٩ر٧	٧٨	٧٣	٧٢	٧٣	٦٣
٢٠ - ٢٤	٢٥٦ر٧	٢١٨ر٦	٢٣٤ر٩	٢١١ر٢	٢٥٦	٢٠٥	٢٢٠	٢٠٧	٢٠٨
٢٥ - ٢٩	٣٣٨ر٠	٣٤٣ر٤	٣٧٦ر٠	٢٥١ر٦	٢٨٠	٢٦٥	٢٤٣	٢٣٥	٢٢٢
٣٠ - ٣٤	٣٧٠ر٠	٣٣٦ر١	٢٩٠ر٤	٢٥٨ر٤	٢٣٩	٢٢٣	١٨٢	١٥٨	١٥٥
٣٥ - ٣٩	١٨٣ر١	١٩٥ر٨	٢١٥ر٧	١٩٧ر٩	١٣٩	١٥١	١١٨	٩٧	٨٩
٤٠ - ٤٤	٤٠ر٨	٥٨ر٠	١١٨ر٠	١١٠ر٧	٥٣	٤٢	٤١	٤١	٤٣
٤٥ - ٤٩	١٦ر٨	١٨ر١	٥٤ر٨	٥٠ر٦	١٢٠	١٣	٦	١٤	٦
معدل الخصوبة الكلية (١٥ - ٤٩)	٥ر٦	٦ر٢	٦ر١	٥ر٥	٥ر٢٨	٤ر٨٥	٤ر٤١	٤ر١٣	٣ر٩٣

---

(١) لكل ألف سيدة.

(*) الجهاز المركزي - الزيادة السكانية في ج.م.ع، ص ٨١.

(**) المرأة في عشرين عاماً - ص ٢١.

وعندما يحاول التحليل الديموجرافي أن ينتهي من الوصف والتصنيف والمقارنة في محاولة لإيجاد العلاقة بين هذه الظاهرة السكانية، وهي الخصوبة وبين غيرها من الظواهر الديموجرافية الأخرى مثل التوزيع الإقامي للسكان على سبيل المثال أو توزيعهم بين الريف والحضر.

فإننا نجده يوضح نتائجه في صورة قوائم أو جداول على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)

معدلات الخصوبة الكلية حسب فئات سن الأم والمناطق في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٢)(١)

فئات سن الأم	المحافظات الحضرية	حضر الوجه البحري	حضر الوجه القبلي	ريف الوجه البحري	ريف الوجه القبلي	الإجمالي
١٥ - ١٩	٢٤	٢٣	٤٢	٦٤	١٢٢	٦٣
٢٠ - ٢٤	١٢١	١٦٤	١٧٩	٢٩٧	٢٩٥	٢٠٨
٢٥ - ٢٩	١٨٨	١٧١	٢٠٥	٢٣٥	٢٨٧	٢٢٢
٣٠ - ٣٤	١٢١	١٢٣	١٦٠	١٣٧	٢٣١	١٥٥
٣٥ - ٣٩	٥٦	٦٠	٨٩	٨٥	١٦١	٨٩
٤٠ - ٤٤	٢٦	١٩	٣٧	٤٥	٨٢	٤٣
٤٥ - ٤٩	٢	.	٣	٧	١٥	٦
معدل الخصوبة الكلية (١٥ - ٤٩)	٢ر٦٩	٢ر٨٠	٣ر٥٨	٤ر١٠	٥ر٩٧	٣ر٩٣

ويستطيع التحليل الديموجرافي لبيانات الجدول السابق استخلاص مجموعة النتائج التالية:

١ - أن الخصوبة الكلية تنخفض في المحافظات الحضرية عنها في المحافظات الريفية (من (١٩ر٢) إلى (١ر٤) وجه بحري و(٩٧ر٥) وجه قبلي.

---

(١) لكل ألف سيدة.

٢ - أن الخصوبة الكلية تنخفض في حضر الوجه البحري عن حضر الوجه القبلي من (٨ر٢) إلى (٥٨ر٣) على التوالي.

هذا هو النمط السائد في معظم المجتمعات إذ غالباً ما يبدأ هبوط الخصوبة في المناطق الحضرية ثم تنتشر منها إلى المناطق الريفية.

ثانياً - التحليل الاجتماعي للخصوبة :

غير أن التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية بالمعنى الذي أوضحناه سلفاً، يهتم بتفسير هذه الظواهر السكانية عن طريق ربطها بغيرها من ظواهر اجتماعية ونظم. ذلك لأنه إذا كان التحليل الديموجرافي يوضح لنا أن معدل الخصوبة في الريف يزيد عن نظيره في الحضر، فإن ربط هذه الظاهرة وإرجاعها إلى مصدرها في كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري يثري بلا شك من فهمنا ومعرفتنا لأصول هذه الظاهرة. فإذا كانت الخصوبة في المجتمع الريفي والحضري أو السلوك الانجابي والمواليد تصدر عن الأسرة فالأمر يتطلب أن نقف على هذا المصدر من حيث وجوده واستمراره وتغيره أو من حيث بنائه ووظائفه وتغيره إذا أردنا أن نعمق فهمنا للظواهر المدروسة.

وإذا كانت الأسرة عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من الزوج والزوجة مع الأطفال أو بدونهم، فإن الوظائف الجنسية والأبوية كمبرر أول لهذا النظام تعتبر من مميزاتها في كل الثقافات. ومع هذا فإن الأسرة لا تقتصر بالضرورة على هؤلاء الأفراد أو تلك الوظائف فقد تكون أكبر من ذلك فتشمل الأجداد والأقارب والاصهار والأحفاد الذين يكونون وحدة تسمى في بعض الأحيان العائلة أو غيرها.

وقد تقوم الأسرة بوظائف أخرى مثل الخدمات الاقتصادية لأعضائها أو التعليم والتوجيه، والترفيه، والدفاع عنهم ضد أي خطر، وهكذا كانت الكتابات المهتمة بدراسة الأسرة تدور حول توضيح مفهوم الأسرة أما على أنها جماعة مكونة من عدد من الأفراد تقوم بينهم علاقات وتفاعلات معينة، أو على أنها نظام اجتماعي.

والواقع أن الفرق بين الجماعة والنظام ليس كبيراً لأن كليهما نوع من التنظيم الاجتماعي يفترقان أو يقتربان على أساس درجة التجريد التي يدرس في ضوئها كلاً منهما. والأسرة بدون شك جماعة باعتراف كل العلماء تقريباً ولكن عموميتها في المجتمع الانساني من ناحية، وأهميتها القصوى لاستمرار الجنس البشري وقيامها على أسس تكاد أن تكون ثابتة من ناحية أخرى هي التي يميل كثير من علماء الاجتماع ويفضلون دراستها على أنها نظام اجتماعي[1].

ويقصد بنظام الأسرة مجموعة الممارسات المتفق عليها في المجتمع لضبط عملية الارتباط بين الجنسين الذكور والإناث في الزواج والأسرة والانجاب وتنشئة الأطفال.

ويدور البحث حول الأسرة كنظام اجتماعي، في نطاق تناول مجتمع الأسرة وتمييز نمطها، وعناصر بناؤها الاجتماعي من سلطة وتبعية وتوزيع للمراكز والأدوار والقيم وبيان طبيعة العلاقة بين هذه العناصر من تكامل أو تصدع أو غيرها كما يهتم بدراسة وظائف الأسرة القديمة والجديدة، وتحديد مظاهر التغير في الوظائف وأسبابه، لأن الأسرة كنظام متعدد الوظائف. كما يهتم بالتغير في الأسرة وتصدع نظامها وتحدد هذه النظرة للأسرة كنظام اجتماعي الأسرة باعتباره أيضاً نسقاً مفتوحاً تؤثر وتتأثر في بقية النظم الأخرى القائمة في المجتمع ويتكامل معها. ومن أهم ما انتهت إليه دراسة الأسرة كنظام اجتماعي هو التمييز بين عدد من الأنماط التي ظهرت للأسرة في المجتمع الانساني، مثل التمييز بين الأسرة المقدسة والدنيوية والمستقرة وغير المستقرة، والأسرة ذات الاقتصاد الموحد أو المتنوع، والأسرة المستقلة أو المعتمدة، والأسرة الزواجية والوحدوية، وأخيراً الأسرة الممتدة والمركبة، والأسرة الزواجية أو النووية والأسرة التوجيهية[2].

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣، ص ص ٤٧٦ - ٤٧٩.

(٢) دكتور محمد عاطف غيث، مرجع سابق ص ٤٧٧.

الخصوبة والأسرة :

وعلى ضوء ما انتهت إليه تحليلات الأسرة في الريف والحضر من حيث حجمها ونمطها وعناصر بنائها من علاقات وأدوار ومراكز وسلطة ووظائفها وتغيرها... الخ، تبلورت نتائج تميز بين أنماط معينة للأسرة ذات البناء الاجتماعي المتميز والوظائف المتميزة تنتشر أكثر من غيرها في المجتمعات الريفية في مقابل أنماط مغايرة للأسرة تنتشر في المجتمعات الحضرية تمكننا من تفسير السلوك الانجابي والخصوبة في الريف وزيادة معدلها على نظيره في الحضر على النحو التالي[١]:

(أ) تختلف الأسرة Family كجماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في سكن واحد عن العائلة Extended Family كجماعة تقيم في سكن واحد ولكنها تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والأبنة الأرمل والذين يقيمون في نفس السكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة، وتختلف الأسرة عن العائلة من حيث:

- أن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.
- أن وجود الأسرة يتردد أكثر في المدينة ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية.

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الأسرة والخصوبة يمكن الرجوع إلى:

(a) G. H. Elder, & C. E. Bowerman, Family Structure & child Rearing Pattern: The Effect of Family Size and Sex composition, American Sociological Review, XXVIIII Dec., (1963) 892 - 905.

(b) C. F. Westoff & R. H. Potvin, Higher Education, Religion and Woman's family - Size Orientation, American Sociological Review, XXXI, 4, 1996, 489 - 496.

(جـ) وداد سليمان مرقص، العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة العاملة. ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

- أن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.
- أن العائلة بالنسبة للمدينة (انتماء عدة عائلات إلى أصل أو جد واحد). تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية[1].

(ب) ويحقق انتشار العائلة ذات الحجم الكبير والروابط القرابية المتعددة ونمطها الممتد عدداً من الوظائف في المجتمع القروي لا تستطيعه الأسرة بالمعنى السابق.فهي تحقق لأعضائها الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاجونه ولا يجدونه لدى غيرها من النظم، إذ يحتاج العمل الزراعي في الريف باعتباره النشاط الأساسي والمميز للحياة الريفية إلى عدد كبير من الأيدي العاملة. وبما أن الأسرة هي الوحدة الاقتصادية والانتاجية في هذا المجتمع فإنه كلما كان حجم أعضائها كبيراً كلما زاد دخلها ومكنها ذلك من توفير الأمن الاقتصادي لأعضائها، فإذا تعرض أحد أعضائها للمرض أو فقد فإن اشتراك الأسرة في النشاط الاقتصادي يمكنها من مواجهة هذه الصعوبة والتغلب عليها. وإذا واجه بعضهم الآخر محنة من المحن أو دخل في نزاع مع غيره من سكان هذا المجتمع فإنهم يجدون تأييداً وتعضيداً لدى أقاربهم وأهلهم أي يتوفر لهم الأمن الاجتماعي، وهذا الوضع يفسر لنا في الواقع القول الدارج بين الفلاحين بأن الأولاد عزوة ويجعلنا ندرك حقيقة سلوكهم الانجابي وخصوبتهم المتزايدة.

(جـ) يعلق على الزواج باعتباره الطريق القانوني السليم لانشاء الأسرة في المجتمع وعلى الأطفال باعتبارهم ثمار هذه الرابطة القانونية، أهمية اقتصادية كبيرة في المجتمع الريفي. إذ تشارك الزوجة بكثير من العمليات الانتاجية داخل المنزل وخارجه وتساعد بذلك زوجها على توفير موارد العيش والحياة لأسرتهما. ويعمل الأطفال في سن مبكرة في الريف

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص ٤٤٧ - ٤٧٨.

خاصة وأن العمل الزراعي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وغير مدربة،وبدلاً من أن يكون الأطفال عبئاً اقتصادياً يصبحون قوة اقتصادية يعاونون والديهما مما يزيد رغبتهما في أنجاب الكثير من الأطفال. وهذا يفسر لنا قولاً دارجاً آخر بين سكان المجتمع الريفي بأن الأولاد رزق.

(د) يتميز البناء الاجتماعي للأسرة في الريف بأنها أسرة أبوية يحتل فيها الذكور مركزاً أعلى ويتمتعون بالسلطة،حيث يعيش الأبناء المتزوجين مع رب الأسرة في نفس السكن في حين تنتقل الفتاة المتزوجة من منزل أسرتها وتنفصل عنهم بمجرد زواجها إلى بيت زوجها، خاصة إذا ما تزوجت من غير الأقارب. ويحمل الشاب الذكر اسم الأسرة ويحقق استمرارها في حين تتبع الفتاة زوجها بعد زواجها، ويجد هذا النظام الأبوي تدعيماً له في نظام الوراثة الذي يضمن للرجل ضعف نصيب المرأة في الميراث فتنتقل إليهم ثروة الأسرة ويحقق وجودهم استقرارها. ويحقق الأبناء الذكور نوعاً من الضمان الاجتماعي لوالديهم لإنهم يكونون مسئولون عن الكبار في حالة المرض والشيخوخة وعن الإناث وإعالتهم في حالة الترمل وغيرها ولعل هذه الحقائق تفسر لنا تفضيل السكان في الريف للذكور من الأبناء وزيادة نسبة الذكور عموماً عن الإناث في هذا المجتمع[1].

(هـ) تحدد مكانة المرأة في الأسرة الريفية والمجتمع الريفي ككل بناء على ما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة وأم وترتبط هذه المكانة بوظيفتها الانجابية في الأسرة وبعدد الأطفال الذكور الذين تنجبهم في حياتها. وتتسم هذه المكانة بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسند إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة سبق الإشارة إليها. اذن ترتفع مكانة الزوجة الخصيبة التي استطاعت أن تنجب عدداً

(1) A. Khalifa, et al., Status of woman in Relation to Fertility & Family planning in Egypt, N. C. S. C; R, Cairo., 1973, pp. 23 - 25.

كبيراً من الذكور وتقل مكانة الزوجة العقيم أو التي لم تنجب في حياتها غير الإناث وينخفض وضعها داخل الأسرة ويعرضها ذلك للطلاق أو لفقد زوجها عن غيرها. ولما كانت المرأة في المجتمع الريفي حريصة على تحقيق مكانة اجتماعية عالية في نطاق أسرتها فإن ذلك يدفعها إلى مزيد من الانجاب ويزيد معدل خصوبتها.

(و) يسهم انتشار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة في الريف في التقليل من عبء التنشئة الاجتماعية الذي يتحمله الوالدان، ويجعل مسئولية تربية الأطفال مشاعة بين عدد كبير من البالغين في نطاق هذه الأسرة. ويجعل الأم تقتصر على مسئوليتها الأسرية في الانجاب ويخلصها من الشعور بالتنافر بين الأدوار أو بالضغوط الاجتماعية التي قد تشعر بها في نطاق الأسرة، ونتيجة لمشاركتها في غير ذلك من نشاطات خارج نطاقها كما هو الحال في المجتمع الحضري.

(ز) تتميز الأسرة في الريف بتمسكها بمجموعة من القيم التي توجه حياتها وسلوكها في مختلف جوانب هذه الحياة، إذ كان من نتيجة انتشار قيم الزواج المبكر بالنسبة للإناث، وقيم العمل في الأرض بالنسبة للذكور أن قل الأقبال بين الريفيين على تعليم البنات وزاد الأقبال على انجاب الذكور كما كان لانتشار قيم الاعتقاد بالقدر بين المسلمين وغيرهم من المنتمين إلى ديانات أخرى في الريف، أثره في الميل بعيداً عن الجهود الواعية لضبط حجم الأسرة ولعدم الأخذ بالأساليب الصحية التي تقلل من فرص المرض أو التعرض للوفاة[1].

السلوك الانجابي والطبقات الاجتماعية :

تمثل الخصوبة واحداً من مظاهر السلوك الانجابي،وذلك لإنها تدل على عدد الأطفال الذين قد أنجبتهم المرأة خلال فترة خصوبتها التي تترواح ما

---

(1) Ibid., pp. 25 - 27.

بين ١٥ - ٤٥ سنة من عمرها. أما السلوك الانجابي فقد يتسع مفهومه ليشمل السن عند الزواج وانجاب الطفل الأول، والفترة بين انجاب الطفل الأول والذي يليه وعدد الأطفال الذكور والإناث، وعدد الوفيات، وحجم الأسرة،وعدد مرات الزواج وكذلك نوعية الأطفال المفضلين ذكوراً أو إناثاً، والعدد المفضل منهم والاتجاه نحو تنظيم الأسرة والرغبة في تخطيطها... الخ. وإذا كان فهم الخصوبة والاختلاف بين الأفراد بصددها يتوقف على عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع مثل الأسرة والطبقة والدين والقيم وغيرها.

ولقد أوضحنا من قبل إمكانية تفسير الخصوبة على ضوء الأسرة وأنماطها بين الريف والحضر، والآن نحاول تفسير السلوك الانجابي بهذا المعنى الشامل عن طريق ربطه بغيره من عوامل بنائية وثقافية تميز البناء الاجتماعي برمته. ولما كان التركيب الطبقي في المجتمع يمثل الهيكل العام للبناء الاجتماعي القائم، وربما كان ربط السلوك الانجابي بهذا التركيب أو بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخله يساعد على إثراء فهمنا لهذا السلوك في المضمون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

والواقع أن دراسة العلاقة بين السلوك الانجابي والطبقة الاجتماعية أو الفروق الطبقية في هذا السلوك قد شغل الباحثون خلال العشرين عاماً الماضية[1]. وقد نبعت هذه الدراسة عن المناقشات التي تناولت العلاقة

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الخصوبة والطبقات الاجتماعية يمكن الرجوع إلى ما يلي:

(a) R. Freedman, The Sociology of Human Fertility A Trend Report & Bibliography, current Sociology, XIXL (1961 - 62) 35 - 42. 58 - 68.

(b) E. R. Weiss, Altaner, The influence - of Socio Economic condittion on the fertility of Women in Third World, Univer., of Quebec. Montrial.

(جـ) فاتن اسماعيل، دراسة العلاقة بين التعليم والانجاب، ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

بين حجم الأسرة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي ربط فيها الباحثون بين اختفاء الأشكال الممتدة للأسرة وبين زيادة معدلات التصنيع والتحضر. ونحاول فيما يلي تلخيص بعض الحقائق التي انتهوا إليها في توضيح مفهوم الطبقة الاجتماعية والتركيب الطبقي أو التدرج الطبقي والحراك الاجتماعي والمستويات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ثم نوضح خلاصة حول دراسة العلاقة بين السلوك الانجابي والطبقات الاجتماعية.

الطبقات الاجتماعية :

كان موضوع الاختلاف بين الناس إلى مستويات اجتماعية واقتصادية من أكثر موضوعات البحث في علم الاجتماع إثارة للجدل والخلاف بين الباحثين في هذا الميدان. سواء من حيث التسليم بعدم المساواة بين الناس في هذه المستويات أو حتى في تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الاختلاف وبالتالي كل مستوى طبقي... وإمكانية الانتقال بين هذه المستويات.

١ - لاشك أن الأفراد والجماعات تختلف عن بعضها فيما تقوم به من وظائف عندما يتفاعلون،مثل وظائف الحصول على الطعام، أو القتال أو غيرها. وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة بفعل الثقافة ونأخذ صورة نماذج تحدد الموقف الاجتماعي للشخص الذي يشغل هذا الوضع أو غيره تكتسب هذه الوظيفة اسم الدور الاجتماعي.

٢ - ولما كان بإمكان الفرد القيام بأدوار متعددة نتيجة لانتمائه إلى جماعات متباينة في وقت واحد داخل المجتمع، فإنه يترتب على ذلك أن تكون هناك بعض الأدوار أكثر أهمية وقيمة من أدوار أخرى.. وبالتالي تتميز أدوار الأفراد بحيث ينتج عن التقدير المختلف والمتمايز للأدوار الاجتماعية حسب الأهمية والقيمة ظهور ما يعرف باسم المركز، هو الذي يدل علي المرتبة التي يقرنها أعضاء المجتمع بدور معين أو مجموعة

أدوار، ويترتب على ذلك أيضاً ظهور مراكز متعددة، ترتب في سلسلة متدرجة وتكون في النهاية الترتيب الطبقي[1].

٣ - والواقع أن كل المجتمعات الانسانية المعاصرة والقديمة تنطوي على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية.. وتعتبر الطبقات الاجتماعية جوهر الترتيب الطبقي في كل مجتمع. ولذلك سواء استخدم الباحثون مفهوم الترتيب الطبقي في التعبير عن أختلاف الناس في المجتمعات إلى مستويات اجتماعية واقتصادية أو استخدموا مفهوم الطبقة الاجتماعية فإنهم يريدون من ذلك بيان طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع ودعائمه.

٤ - بحيث نجد بعض الباحثين يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس القول بأنه إذا كان الناس يختلفون فيما بينهم على أساس مراكزهم وكانت مهماتهم وثرواتهم وأساليب حياتهم وأماكن إقامتهم وأجناسهم وأديانهم يؤثرون إلى حد كبير في نفوذهم وقوتهم النسبية عن غيرهم من أفراد وجماعات في المجتمع وبالتالي يؤثرون في مدى قبولهم الاجتماعي وسمعتهم الاجتماعية فإنه بإمكاننا أن نعتبر المهنة والثروة من ناحية والقبول الاجتماعي والسمعة من ناحية أخرى بمثابة مقاييس موضوعية وذاتية يستند إليها البناء الطبقي في المجتمع.

٥ - بينما نجد بعض ثان من الباحثين يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس التفاعل وتكراره وكثافته بين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع بحيث يمكن أن يدل التفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات على انتمائهم إلى طبقة واحدة، ويؤكد تكرار التفاعل وكثافته بينهم على الاشتراك في طبقة واحدة، وذلك من خلال الميل إلى التزاور بين هذه الأسر والجماعات وتبادل المودة والتعاون أو

(١) دكتور محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية ١٩٧٣، ص ص ٣٣٥- ٣٦٥.

الاشتراك في ناد أو جمعية واحدة أو الزواج ويكون من نتيجة التفاعل بين أعضاء هذه الجماعات المتفاعلة في اسلوب الحياة الذي يحدد من خلال مظاهر متعددة مثل الملبس وشكله ومكان ونموذج الإقامة وموقعه في المجتمع المحلي، وطريقة التزين والنظافة والكلام أو اللهجة، وبما يفضلونه أو يكرهونه وخاصة كل ما يتعلق بطريقتهم في الحياة. ويكون التشابه والاشتراك في اسلوب الحياة دليلاً على الانتماء إلى طبقة واحدة في المجتمع.

٦ - وهكذا تأكد بناء على وجهات النظر السابقة أن الطبقة الاجتماعية تمثل ظاهرة مجتمعية وحقيقة موجودة وطبيعية وهي جماعة منظمة نسبياً وتتماسك عن طريق مجموعة القيم والمعايير والمعاني التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني في المجتمع، ويترتب على هذا التماسك داخلياً شعوراً طبيعياً يربط بين أفراد هذه الجماعة وعداءاً خارجياً مع الطبقات الاجتماعية الأخرى. والواقع أن الطبقات كجماعات تعتبر مفتوحة تسمح في نفس الوقت للكثير من الأفراد إما بالدخول فيها أو الخروج منها الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية أو تنقلاً اجتماعياً يغير الناس على أساسه مراكزهم رأسياً إلى أعلى أو إلى أسفل أو أفقياً من جماعة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى في نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع[١].

٧ - وقد نجد فريقاً من الباحثين في علم الاجتماع يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس مختلف عن الأسس السابقة، هو الوظيفة التي تجمع بين عدد من الأشخاص في عملية الانتاج داخل المجتمع، بحيث أنه إذا كان تنظيم الانتاج في المجتمع يقوم على الزراعة ويحتاج إلى عدد من الأشخاص يقومون بالعمل الزراعي وعدد آخر يقوم بتوفير أدوات العمل ووسائله فإن مجموعة الأشخاص الذين يشتركون في

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص ص ٣٣٥ - ٣٦٥.

القيام بالوظيفة الأولى وهي العمل في الزراعة يكونون طبقة الفلاحين، ومجموعة الأشخاص الذين يشتركون في القيام بالوظيفة الثانية وهي ملكية أدوات العمل أو الأرض يكونون طبقة االقطاعيين وهكذا يكون العمل والانتاج هو أساس البناء الطبقي والتغير في العمل والانتاج هو أساس التغير الطبقي أو الانتقال بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. طالما كان العمل والانتاج يحتاج إلى وسائل تتطور باستمرار وتتحسن عبر التاريخ ويترتب علي هذا التسحن تعارضاً بين الطبقات، وأن هذا التعارض لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال التغير الجذري الذي يتناول العمل والانتاج وتنظيمه ويحوله إلى تنظيم جديد يغير شكل وبناء المجتمع برمته.

الخصوبة والطبقات الاجتماعية :

والواقع أن الجدل والنقاش الذي أداره الباحثون في علم الاجتماع من أجل فهم وتفسير الاختلافات في السلوك الانجابي على ضوء الاختلافات في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتركيب الطبقي في المجتمع يمكن أن نميز فيه بين محاولتين لتحليل هذا الفهم للسلوك الانجابي في علاقته بالتركيب الطبقي تربط المحاولة الأولى بين السلوك الانجابي وبين الوضع الطبقي للأفراد داخل المجتمع، وترتبط المحاولة الثانية بين السلوك الانجابي وإمكانية تنقل الأفراد بين الأوضاع الطبقية داخل هذا المجتمع[1].

المحاولة الأولى :

نتجت المحاولة الأولى في تفسير السلوك الانجابي على ضوء الوضع الطبقي للأفراد داخل المجتمع عن مختلف نظريات السكان خاصة التي أضافها (دوبلدي) بقوله أن عدد السكان يزداد بين الفقراء وينقص بين الأغنياء نتيجة لعدم توفر الغذاء أو توافره، وتلك التي اسهم فيها

---

(١) الدكتور السيد محمد الحسيني، الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابي، دراسات سكانية، جهاز تنظيم الأسرة، العدد ٣٣، يونية، ١٩٧٦.

(سبنسر) بقوله أن نساء الطبقات العليا يقل تناسلهن نتيجة للجهد الذي يبذلنه في تأكيد وانضاج ذاتيتهم، وأيضاً نظرية (چيني) التي أكد فيها أن نسبة الخصوبة بين الطبقات العليا منخفضة ونظرية (كارسو ندرز) التي ربط فيها بين زيادة وقلة السكان وبين زيادة ونقص دخل الفرد، ونظرية (كونتز) التي أكد فيها العلاقة بين ارتفاع وانخفاض نمو السكان وبين زيادة وقلة العمل من ناحية ونوعية العمل الماهر من ناحية أخرى... الخ[1].

والواقع أنه بناء على هذه القضايا النظرية التي تربط بين السلوك الانجابي من خلال التعبير عنه بمفهوم الخصوبة أو غيره من مفهومات أخرى سبق الإشارة إليها وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأفراد في المجتمع أو الوضع الطبقي لهم من خلال التعبير عنه بمفهوم الدخل أو المهنة وطبيعة العمل أو التعليم أو الثروة أو غيرها من الأسس التي يتمايز بناء عليها الأفراد والجماعات في المجتمع فقد انطلق الباحثون في علم الاجتماع يجرون البحوث الواقعية التي تدعم أو تؤكد ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة على النحو التالي:

السلوك الانجابي والمهنة كمحدد للطبقة الاجتماعية :

وتعتبر دراسة (كيسر) Kiser التي أجراها على جماعات من سكان الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٠ في مقدمة الدراسات التي انتهت إلى أن المستويات المهنية العليا لا تنجب أطفالاً بنفس معدل المستويات المهنية الدنيا، بحيث كان سكان المهن العليا ينجبون بمعدل أكبر من سكان المهن الدنيا.

ولكن دراسة (لوريمر) Loimer و(أسبورن) Osbern التي أجريت حول الخصوبة بين المستويات المهنية في عام١٩٢٨في الولايات المتحدة أيضاً،

---

(١) انظر الفصل الثالث حول نظرية علم اجتماع السكان.

والتي حددت الخصوبة بمفهوم عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء المتزوجات خلال عام، وحددت المستويات المهنية في الفلاحين والعمال غير المهرة والمهرة ورجال الأعمال والكتابيون وأصحاب المهن الفنية العليا وقد انتهت إلى نتيجة مغايرة للدراسة السابقة، مضمونها أن عدد الأطفال أو الخصوبة كانت تتناقص كلما ارتفع المستوى الطبقي المهني المشار إليه. أو أن سكان المهن العليا ينجبون بمعدل أقل من سكان المهن الدنيا.

وقد انتهت دراسة مصرية عام ١٩٦٦ في أحد القرى (سنديون) والتي حاولت أن تربط أيضاً بين الخصوبة بمفهوم عدد الأفراد الذين تم انجابهم خلال عام وبين المستويات المهنية التي تبدأ بالعمال الزراعيين والموظفين والعمال غير الزراعيين والمستأجرين والتجار وملاك الأرض الزراعية الذين يقومون بزراعتها، ثم فئة ملاك الأرض الزراعية انتهت إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها دراسة (كيسر)، والتي مؤداها أن سكان المهن العليا ينجبون بمعدل أكبر من سكان المهن الدنيا بحيث كان معدل انجاب ملاك الأرض ٦ر٦ ومعدل انجاب العمال الزراعيين ٩ر٣.

السلوك الانجابي والدخل أو الثروة كمحدد للطبقة الاجتماعية :

وتعتبر أيضاً دراسة (نوتستاين) Notestein التي أجراها على سكان المناطق الفقيرة في خمس مدن أمريكية في مقدمة الدراسات التي ربطت بين الخصوبة أو عدد الأطفال الذين أنجبتهن النساء وبين المستوى الطبقي الذي حدد فقط من خلال الدخل المنخفض وهو ما يقل عن ١٢٠٠ دولار سنوياً والدخل المرتفع وهو ما يزيد على ٢٠٠٠ دولار سنوياً والتي انتهت إلى أن سكان الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أقل من سكان الدخل المنخفض.

ولكن جاءت دراسة (هاتشنسون) Hutchinsen التي أجريت في استكهولم للعلاقة بين الخصوبة والمستوى الطبقي المحدد بناء على الدخل فقط جاءت مغايرة تماماً ومختلفة من نتائج دراسة (نوتستاين)، لأنها

أكـدت أن سكـان الدخـل المرتفـع ينجبـون بمعـدل أكبر مـن سكـان الدخـل المنخفض.

وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسـة (هاجود) Hagood فـي أحد المناطق الريفيـة التي أجريت لبحث العلاقة بين الخصوبـة وبين المستوى الطبقي المحدد بناء على الدخل فقط، حيث انتهت إلى أن سكـان الدخـل المرتفع ينجبون بمعدل أكبر من سكان الدخل المنخفض.

هـذا مـع ملاحظـة أن النتيجـة التـي توصلت إليهـا إحـدى الدراسـات المصرية عن الخصوبة وارتباطها بعوامـل اجتماعيـة مثـل الدخـل والثروة، تؤكد أن سكان الأسر ذات الدخـل والثـروة الأكثر، يتميزون بصغـر حجـم أسرهم، أما السكان ذوي الدخل والثروة الأقل يتميزون بكبر حجم أسرهم، أو بعبارة أخرى أن سكان الدخل الأعلـى ينجبـون بمعـدل أقـل مـن سكـان الدخل المنخفض وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسة(نوتستاين) من ناحية، وتختلف عن نتائج دراسة (هاتشنسون) و(هاجون) من ناحية أخرى[١].

والواقع أنه إذا كانت هناك إمكانية لتفسير هـذا التناقض فـي نتائـج دراسة العلاقة بين الخصوبة والوضع الطبقي سواء حدد على أساس المهنـة أو على أساس الدخل والثروة فإنها تتمثل في أنه إذا كـان هناك ضـرورة لتفسير الاختلاف في الخصوبة بناء على الاختلافات في الوضـع الطبقي، فإنه يجب الاستفادة مـن نتائج المناقشات التي أجراها الباحثـون فـي علم الاجتماع حول طبيعة هذا الوضع الطبقي فـي المجتمع، وتوقفه علـى عـدد متباين من الأسس لا يقتصر على الدخـل فقط أو المهنـة فقط وإنما يتأثر إلى حد كبير بعدد من المقاييس الموضوعيـة والذاتية لابد مـن أخذهـا فـي الاعتبار إذا أردنا أن نصل إلى الوضوح وعدم التناقض في هذا الصدد.

وهذا ما حاولته دراسـة مصريـة حديثـة أجريت حـول السلـوك الانجابي

---

(١) المرجع السابق.

والطبقة الاجتماعية وفيها أكدت الارتباط الجوهري بين الملكية والدخل والمهنة والتعليم ونمط السكن والمقتنيات المنزلية وفرص الحياة والوعي الطبقي كمعايير موضوعية وذاتية في تحديد الوضع الطبقي وأوضحت أن دراسة الاختلاف في السلوك الانجابي بين الأفراد في المجتمع بمعنى حجم الأسرة وتفضيل انجاب الذكور وقيمة الأبناء وغيرها على ضوء الوضع الطبقي، قد أوضحت أن المستويات الطبقية الدنيا يفضل أفرادها الأسرة الكبيرة الحجم وانجاب الذكور ويقدسون قيمة الأبناء ويعتقدون أن انجاب أكبر عدد ممكن من الأبناء يضفي مكانة على الرجل والمرأة بعكس المستويات الطبقة العليا التي تفضل الأسرة الصغيرة الحجم وهكذا[١].

المحاولة الثانية :

ونتجت هذه المحاولة في تفسير السلوك الانجابي على ضوء إمكانية تنقل الأفراد اجتماعياً بين الأوضاع الطبقية داخل المجتمع من مختلف نظريات السكان أيضاً،وكانت في مقدمتها القضايا النظرية التي أضافها «أرسين ديمون» تلك التي أشارت إلى أن نمو السكان يسير في اتجاه الزيادة في الأقاليم التي يتسم بناؤها الطبقي بالجمود ويسير في اتجاه النقصان في الأقاليم التي يسهل فيها انتقال أعضاؤها في السلم الاجتماعي[٢].

والواقع أنه بناء على هذه القضايا النظرية في الربط بين السلوك الانجابي من ناحية وإمكانية الانتقال من مستوي طبقي إلى آخر في المجتمع انطلق الباحثون في علم الاجتماع يجرون البحوث الواقعية التي تدعم أو تؤكد ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة على النحو التالي:

---

(١) دكتور السيد محمد الحسيني، الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابي، مرجع سابق، نفس الصفحات.

(2) W. Thompson & L. Lewis. Population Problems, Op. Cit., p. 46.

إذ أكد المسح الاجتماعي في (انديانابولس) Indianapolis في دراسته للقيم المرتبطة بالسلوك الانجابي والتنقل الاجتماعي إلى مستويات اجتماعية أعلى، أن قيم الأسر في المستويات الاجتماعية الدنيا نحو السلوك الانجابي وتكبير حجم الأسرة تتغير مع انتقال هذه الأسر إلى المستويات الاجتماعية الأعلى وتصبح أكثر ميلاً نحو التصغير.

أما دراسة (تين) Tien في عام ١٩٦١ والتي أجريت على عينة مكونة من ١٢٦ مدرساً وأستاذاً يعملون في جامعتي سيدني وملبورن باستراليا ولدوا جميعهم في هذه البلدة وتزوجوا مرة واحدة فقط منذ عشر سنوات فكانت تهدف إلى اختيار فرضين أساسيين:

الأول: أن الأسرة الكبيرة الحجم ترتبط بعدم التنقل الاجتماعي وأن الأسر الصغيرة الحجم ترتبط بالتنقل الاجتماعي.

والثاني: أن قصر الفترة بين الزواج وانجاب أول طفل يرتبط بالتنقل وأن طول الفترة فيما بين الزواج وانجاب أو طفل يرتبط بعدم التنقل.

وكانت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لا تؤيد الفرض الأول الذي يربط بين صغر حجم الأسرة والتنقل الاجتماعي ولا يؤيد الفرض الثاني الذي يربط بين قصر الفترة بين الزواج والانجاب وبين التنقل.

وإن كانت هذه البحوث تشير من ناحية أخرى إلى نوع من التناقض بين نتائج العلاقة بين السلوك الانجابي وإمكانية التنقل الاجتماعي بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع فإن الشئ الجدير بالذكر أن هذه الدراسات والبحوث لم تحاول الاستفادة الكاملة من نتائج المناقشات التي أجراها الباحثون في علم الاجتماع حول إمكانيات التنقل الاجتماعي داخل المجتمع وتوقفه على عدد كبير ومتباين من الأسس التي تؤكد ضرورة فهم التنقل الاجتماعي في السياق الاجتماعي العام الذي يحدد هذا التنقل ويتحكم فيه ويوفر أو لا يوفر الظروف التي تسهله أو تعوقه داخل المجتمع.

ثالثاً - التباين في معدلات الخصوبة والقيم والمعايير الاجتماعية :

ولكي نوضح أن التباين في معدلات الخصوبة في المجتمع يرجع إلى التباين في القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع، أو لكي نتحقق من الفرض القائل بأن التباين في معدلات الخصوبة لا يرجع إلى العوامل البيولوچية أو القدرة البيولوچية على الانجاب لدى النساء في المجتمع، وإنما تتحكم المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بحجم الأسرة وتكوين الوحدات الجنسية(الزواج) ،وتوقيت الاتصال الجنسي، والاجهاض وغيرها، في مستوى الخصوبة، طالما كانت هذه المعايير جزءاً لا يتجزأ من النظم الاجتماعية في هذا المجتمع، ولا يجب أن تكون متناقضة أو غير متسقة معها، فعلينا أن نجعل وحدات المقارنة في البحث عن الشواهد التي تساعدنا في التحقق من هذا الفرض، هي المجتمع في جملته أو المجتمعات في فترات زمنية متباينة. ومن هنا كان تحليلنا الاجتماعي لأثر القيم الاجتماعية في معدلات الخصوبة في المجتمع يبدأ أولاً بتوضيح الاختلاف في معدلات الخصوبة في المجتمع ككل، وفي عدد المجتمعات في فترات تاريخية مختلفة، ثم ينتهي باستعراض نتائج البحوث السابقة التي أجريت في هذا المجتمع، وفي عدد من المجتمعات الأخرى في فترات تاريخية مختلفة ثم نتناول الاختلاف في القيم والمعايير وأثره على الخصوبة(١).

(أ) الاختلاف في معدلات الخصوبة :

أنه بمقارنة معدلات الخصوبة في المجتمعات الأوربية والأمريكية في الفترة التاريخية السابقة على تنميتها اقتصادياً واجتماعياً أو الفترة السابقة على الأخذ بالتصنيع، بمعدلات الخصوبة في مجتمعات أخرى

---

(1) R. Freedman, Norms for family size in under-developed Areas; in M. Micklin, Population, Environment and Social Organization, the Dryden Press, Illinois, 1973, pp. 171 - 195.

متخلفة مثل سكان الأكواخ في أمريكا والهند أو سكان جزيرة كوكس اتضح ما يلي:

١ - أن معدلات المواليد في أوربا الغربية وخاصة انجلترا كانت عالية نسبياً، إذ بلغ معدل الانسال في الفترة السابقة على التصنيع ٣٥٪ وبلغ معدل الانسال في عام ١٨٦١ - ٤ر٢ وكانت المرأة في انجلترا في الفترة ما بين ١٨٦١ - ١٩٤٥ تنجب ستة أطفال في المتوسط. ولقد انخفضت هذه المعدلات اليوم لتتراوح ما بين ٩ر٠، ٧ر١.

٢ - أن معدلات المواليد في جزيرة كوكس في الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٩٤٧ كانت تتراوح بين حوالي ٥٥٪، ٦٠٪، وكان إجمالي معدل النسل بين سكان هذه الجزيرة ٤ر٢، وأن المرأة في هذه الجزيرة كانت تنجب أكثر من ثمانية أطفال في المتوسط.

٣ - وأن المرأة من سكان الأكواخ في أمريكا كانت تلد أكثر من عشرة أطفال في المتوسط وفي الهند كانت تلد أكثر من ستة أطفال في المتوسط.

وكل هذه النتائج توضح أن هناك اختلافاً في معدلات الخصوبة في المجتمع الواحد في الفترات التاريخية المختلفة، وأن هناك تقارباً بين معدلات المواليد بين مجتمعات مختلفة (أوربا من ناحية والهند وسكان الأكواخ وسكان جزيرة كوكس من ناحية أخرى) في ظروف حضارية واحدة (ظروف التخلف قبل إدخال التصنيع في الدول الأوربية، وظروف التخلف التي تعيشها مجتمعات مثل الهند اليوم). والواقع أنه يمكن تفسير هذا التباين أو التقارب في معدلات الخصوبة في ضوء المعايير والقيم الثقافية في المجتمع. ذلك لأن الاختلافات في مستويات الخصوبة بين المجتمعات إنما يرتبط بالاختلاف في المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بالانجاب، وهذه الأخيرة ترتبط بدورها بطبيعة المجتمع وظروفه التاريخية[1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الخصوبة والقيم الثقافية والدين وما إليها يمكن الرجوع إلى ما يلي:

(أ) الحلقة الدراسية حول المسائل السكانية ورفاهية المواطن العربي،جمهورية مصر العربية،=

٢ - أثر الاختلاف في القيم الاجتماعية والمعايير على الخصوبة :

يسلم علم الاجتماع أنه عندما يواجه الكثير من أعضاء المجتمع مشكلة قد يكون لها نتائج اجتماعية هامة، مثل مشكلة الانجاب وما يترتب عليها من نتائج على الفرد والجماعة والمجتمع، فإنهم يميلون عادة إلى تكوين حل لهذه المشكلة ذو طابع معياري. بحيث يصبح هذا الحل كمجموعة من قواعد السلوك في موقف معين جزءاً من مكونات الثقافة في هذا المجتمع ويقوم أفراد المجتمع بعد ذلك بغرسها أو بتعويد الأعضاء الآخرين على الامتثال لها من خلال التلويح لهم بالثواب والعقاب على نحو صريح أو ضمني.

وتعتبر مشكلة كم عدد الأطفال الذين يجب أن تنجبهم الزوجة من الشيوع والانتشار بين المجتمعات، هذا فضلاً عما لها من نتائج شخصية واجتماعية كثيرة إلى الحد الذي لم نجد معه مجتمعاً واحداً قد تقاعس عن تكوين المعايير الاجتماعية التي تحدد هذا العدد بمثل ما تكون المعايير الاجتماعية التي توجه أفراد المجتمع في حل مشاكل اجتماعية أخرى، مثل متى تتزوج؟ ومتى تكون العلاقات الجنسية مسموحاً بها؟

وهذا ما كشفت عنه نتائج المسوح الاجتماعية بالعينة تلك التي أجريت في عدد من المجتمعات في الهند والشرق القريب والتي وجه فيها إلى أفراد العينات عدة أسئلة كان من أهمها: كم عدد الأطفال الذين تريدون انجابهم؟ وكم العدد المناسب بالنسبة للآخرين؟. إذ على الرغم من أن هناك نسبة من الاجابات تترك هذا الأمر إلى القدر وتستشهد بإرادة الله ، أو تسخر من هذا النوع من الأسئلة، إلا أن النسبة الغالبة من هذه

= الإسكندرية ١٩٧٥.

(ب) المؤتمر الإسلامي عن الإسلام وتنظيم الأسرة، الرباط، ١٩٧١.

(جـ) دكتور عبد الباسط محمد عبد المعطي، القيم الثقافية القروية والمسألة السكانية في العالم العربي، دراسات سكانية العدد ٢٨ يناير ١٩٧٦.

النتائج تفصح عن وجود اتفاق واضح بين سكان هذه المجتمعات حول حجم الأسرة المرغوب فيه، ظهر في تجمع الإجابات في قيم نموذجية معقولة أكثر منها موزعة على نحو عشوائي، تلك القيم التي تمارس نوعاً من التأثير والضبط والضغوط علي الخصوبة والسلوك الانجابي، وتحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم والمناسب أو تحديد حجم الأسرة المناسب، بحيث أصبح من السهل استناداً إلى هذه النتائج تصنيف هذه القيم الاجتماعية إلى الفئات التالية:

(أ) القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بالتوقيت المناسب للزواج مبكراً أو متأخراً.

(ب) القيم والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالسماح أو عدم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج.

(جـ) القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بتعويض فاقد الحد الأدنى من عدد الأطفال بسبب زيادة معدل الوفيات.

(د) القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بتدعيم الروابط القرابية.

(هـ) القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بالاعتماد على الأطفال.

(و) القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بتركز السلطة في يد الذكور.

ونحاول فيما يلي استعراض نتائج البحوث التي توضح أثر هذه القيم الاجتماعية والمعايير في زيادة أو انخفاض معدلات المواليد والخصوبة في المجتمع.

(أ) قيم التوقيت المناسب للزواج وأثرها على الخصوبة :

أوضحت نتائج المسوح التي أجريت على عينات من سكان الصين أن ارتفاع معدل الخصوبة بينهم يرجع إلى تمسك هؤلاء السكان بمعيار مشترك يوجب عليهم الزواج متأخراً، لدرجة أنهم يجتهدون في سنوات الخصوبة الباقية والتالية لهذا السن المتأخر على تعويض ما فاتهم،

فتزداد معدلات الخصوبة بينهم. ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج المسوح الأخرى التي أجريت على بعض عينات من سكان الهند أن ارتفاع معدل الخصوبة بينهم يرجع إلى الاتفاق السائد بينهم على أن يكون الزواج مبكراً جداً، إلى الحد الذي تزداد معه فرص الانجاب مع طول مدة الزواج. وهكذا كان للقيم الاجتماعية المتعلقة بتحديد التوقيت المناسب للزواج، سواء مبكراً أو متأخراً أثراً على زيادة معدلات الخصوبة في المجتمعات المتباينة.

(ب)قيم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج وأثرها علي الخصوبة:

أوضح علماء التاريخ الاقتصادي في كتاباتهم أن الملكية وترتيبات العمل في عدد من بلاد غرب أوربا في الفترة السابقة على التصنيع، كانت تشجع العزوبة أو التبتل أو تأجيل الزواج وذلك من أجل المحافظة على مستويات اقتصادية معينة يجب أن يتوفر لدى الزوجين لكي يتمكنا من الزواج والانجاب. وكانت لهذه الترتيبات فضلاً عن الضوابط على العلاقات الجنسية قبل الزواج وعدم السماح بها ،أثرها في انخفاض معدل الخصوبة في هذه البلاد.

ومن ناحية أخرى، كان اختفاء هذه الضوابط والمعايير أو القيم الاجتماعية في المجتمعات غير الصناعية، وفي المراحل الأولى من التنمية الصناعية والحضرية الحديثة لها، من بين الأسباب التي نتج عنها زيادة معدلات الخصوبة بين السكان.

(جـ) قيم تعويض وفيات الأطفال وأثرها على الخصوبة :

تشير نتائج بعض المسوح الاجتماعية إلى أن المجتمعات التي تتميز بمعدل وفيات عال ومتغير غالباً، يسود بين سكانها اعتقاد ضمني أو صريح بأن الكثير من أعضاء الأسرة وخاصة الأطفال سرعان ما يفقدون بالوفاة. ومن ثم تعلق أهمية كبيرة على انجاب المزيد من الأطفال، ومن هنا تنمي هذه المجتمعات أو تمارس ضغوطاً قوية تدفع إلى انجاب الأطفال

ميكراً بعد الزواج قبل أن يلقى أحد أو كلا الوالدين حتفهم وأيضاً من أجل أن تكون حصيلتهم من الانجاب كبيرة كضمان لهم في مواجهة كوارث فقد الحد الأدنى من عدد الأطفال الضروري. ولهذا تكون الخصوبة العالية في مثل هذه الظروف بمثابة تكيفاً من جانب المجتمع مع معدل الوفيات العالي والمتغير وتصبح المعتقدات والأساليب التي تجد قبولاً بين السكان في هذه المجتمعات وتشجع على الخصوبة العالية، بمثابة ميكانيزم يقلل من مخاطر التعرض لعدم بقاء الأطفال وقلتهم. ولقد أكدت نتائج البحوث أيضاً أن هذه الضغوط المعيارية من أجل المزيد من المواليد قد تستمر لمدة طويلة حتى بعد أن تتناقص بالفعل معدلات الوفيات في هذه المجتمعات،طالما كانت هذه الضغوط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوانب كثيرة من البناء الاجتماعي. ويستغرق مثل هذا التغير وقتاً طويلاً.. وكل هذه الحقائق تفسر لنا الهوة الهائلة بين انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة.

(د) قيم تدعيم الروابط القرابية وأثرها على الخصوبة :

لما كانت المجتمعات النامية تعلق أهمية بالغة على الوحدات العائلية والقرابية وتحافظ على هذه الوحدات نظراً لاعتمادها في القيام بالكثير من أوجه النشاط على الأقارب وخاصة الأطفال فإنها تجد في زيادة معدلات الخصوبة ما يعينها في هذا الصدد. هذا فضلاً عن أن قدرة الوحدات العائلية والقرابية على تحقيق الأهداف ذات القيمة من الناحية الاجتماعية، تتوقف على حجمها أو عدد أفرادها. ولذلك فإن اختلاف حجم الوحدات العائلية والقرابية من مجتمع لآخر، يوضح التباين في الخصوبة. حيث وجد من نتائج المسوح التي أجريت في هذا الصدد، أن المجتمعات ذات الانساق القرابية المتحدة أو المشتركة في أصل واحد أو جد واحد، تؤكد على قيمة زيادة معدل الخصوبة. أما المجتمعات ذات الانساق القرابية المتصلة بالنسب وتضم وحدات أسرية نووية، والتي عادة

ما يحدث بينها انشقاق وانفصال، فإنها تميل إلى تدعيم قيمة الخصوبة المنخفضة طالما كانت العلاقات الاجتماعية بينها أقل قوة من المجتمعات ذات الانساق القرابية المشتركة، ولقد تأكدت هذه النتيجة أيضاً في ضوء نتائج عدد آخر من البحوث التي أجريت على أثر التنظيم القرابي وخاصة الانساق القرابية في انتاج الخصوبة العالية في المجتمعات الافريقية. وفي ضوء نتائج مجموعة من البحوث التي أجريت على أثر نسق الأسرة المتصاهرة في الهند والذي لا يسمح بزواج المطلق مرة ثانية، في تقليل الخصوبة، وأيضاً في ضوء نتائج البحوث التي أجريت على الانساق الأسرية النووية حتى في المجتمعات النامية وفي المجتمعات الأوربية في الفترة السابقة على التصنيع، وأثرها على انخفاض مستويات الخصوبة.

(هـ) قيم الاعتماد على الأطفال وأثرها على الخصوبة :

تتطلب مجموعة واسعة من أوجه النشاط في المجتمعات غير الصناعية أو النامية، مثل نشاطات الانتاج والاستهلاك والمساعدة في أوقات الأزمات والمرض وكبر السن وغيرها، الاعتماد الشديد على الأطفال. بحيث تنمو في هذه المجتمعات مجموعة قيم تدعو إلى الاعتماد على الأطفال، بحيث نجد مثلاً أن الفلاح قد تعلم من ثقافته أن يعتمد على أطفاله في العمل في الزراعة أو لحمايته من كبر السن أو لغير ذلك من المسائل الجوهرية. والواقع أن هذا النوع من القيم يؤثر إلى حد كبير في معدلات الخصوبة في مثل هذه المجتمعات. وهذا ما تؤكده نتائج المسوح الدورية التي أجريت على عينات من السكان اليابانيين ما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦١ التي شهدت انخفاضاً في معدل الخصوبة من ٢٨ إلى ١٦٪. وكان أغلب السكان في هذا المجتمع في عام ١٩٥٠ يعتقدون في ضرورة الاعتماد على الأطفال في الكبر، مما كان له أثره في الخصوبة المرتفعة في تلك الفترة ووصوله إلى ٢٨٪. وفي عام ١٩٦١ حيث انخفضت الخصوبة إلى ١٦٪ وجد أن نسبة قليلة من السكان هي

التي كانت تتمسك بالاعتقاد في ضرورة الاعتماد على الأطفال في الكبر.

كما تؤكد نتائج بحث آخر أجري على عينات من سكان تايوان Tiwan أثر القيم التقليدية المتعلقة بتوريث الذكور في ظهور الإجماع القوي بينهم على الرغبة في انجاب أكثر من أربعة أطفال في المتوسط بين الغالبية العظمى من هؤلاء السكان برغم انخفاض معدلات الوفيات بينهم من ناحية، والأخذ بفكرة تنظيم الأسرة من ناحية أخرى وموافقة السكان عليها، وقيام نسبة صغيرة منهم بممارسة أساليب تنظيم الأسرة.

وتؤكد نتائج نفس البحث الذي أجرى على سكان جزيزة تايوان أيضاً، إجماع السكان على ضرورة انجاب هذا العدد، نظراً لما يسهم به وجود الأطفال في الأسرة كضمان أو حماية للآباء، ورعايتهم في الكبر.

(و) قيم تركز السلطة في يد الذكور وأثرها على الخصوبة :

الواقع أن الدراسات التي أجريت على البناء الداخلي للأسرة في الهند وسيلات وتايوان وجزر بورتريكو وغيرها من البلاد، توضح أن تمركز السلطة في يد الذكر وسيطرته،وعدم مناقشته للموضوعات والقضايا ذات الصلة بالأسرة وحجمها وتنظيمها ومشكلاتها مع الزوجة، وتمسك السكان بهذا الأمر والإجماع عليه كقيمة وتقليد يضفي عليهم مكانة وأهمية، له أثره في زيادة معدلات الخصوبة إلى حد كبير. هذا ما يفسر لنا رفض السكان في هذه المجتمعات أحد الوسائل البسيطة في منع الحمل وهي وسيلة قطع الاتصال الجنسي، تلك الوسيلة التي قلل بواسطتها سكان انجلترا وفرنسا على نحو واضح معدلات مواليدهم في الفترة الحديثة، والتي لا تحتاج إلى مواد ميكانيكية أو تكنولوچية معقدة كما هو الحال بالنسبة لغيرها من وسائل منع الحمل.

الفصل الثامن

الهجـرة ودورة الأسـرة

تمهيد

أولاً : تعريف الهجرة

ثانيـاً: تصنيف الهجرة

ثالثـاً: تفسير الهجرة

رابعـاً: عوامل الهجرة

خامساً: تقدير الهجرة

سادساً: نتائج الهجرة

سابعـاً: الهجرة الريفية في مصر

ثامنـاً: الهجرة ودور الأسرة

تمهيد :

تمثل الهجرة عاملاً له فعاليته في تغير السكان، ولقد انصرف اهتمام دارسو السكان نحو هذه الظاهرة وانتهوا إلى عدد من الحقائق التي تلقي الضوء علي المقصود بها وعواملها وتقديرها ونتائجها. واجتهد علماء الاجتماع المشتغلون بدراسة السكان في توضيح فعالية عوامل اجتماعية معينة في حدوث الهجرة وفي مقدمة هذه العوامل ما عرف بدور الأسرة ولذلك خصصت الفصل الحالي لتحليل هذه الحقائق حول الهجرة.

أولاً - تعريف الهجرة :

والهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل والانتاج في أغلب مجتمعاته، من الزراعة إلى الصناعة، ومن نظام في الانتاج زراعي يقوم على استقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزاً عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى نظام في الانتاج يقوم على التصنيع حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها، أعداداً كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى أخر. ولقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوربي والأمريكي والأفريقي والأسيوي(١).

ولهذا حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير

---

(1) J. J. Clifford, Readings in the Sociology of Migration, Pergamon Press, 1966, p. 3.

فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد[1]. وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطراهم إلى ذلك قسراً أو لهدف خططه المجتمع وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا.

مفهوم الهجرة والمفهومات المرتبطة به :

وبناء على هذا التحديد لمفهوم الهجرة ينبغي لنا أن نرسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وبين غيره من مفهومات أخرى مشابهة له اسهاماً منا في إزالة اللبس والغموض في هذا الصدد فالمهاجرين Migrants يختلفون عن المتنقلين Movers ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم. لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الانسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول.

كما أن هناك فارقاً واضحاً بين التنقل الاجتماعي والهجرة، ذلك أن التنقل الاجتماعيSocial Mobilityيعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية ويصل

(1) D. M. Heer, Population & Siciety, Op. Cit., p. 69.

إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها وهكذا[1].

ثانياً - تصنيف الهجرة :

وبإمكاننا أن نستخلص من هذا التعريف لمدلول الهجرة ما يشير إلى وجود أنواع متباينة للهجرة، وقد تصنف هذه الأنواع أما على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه، أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية.

١ - تصنيف الهجرة حسب المكان: إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية أو دولية.

الهجرة الداخلية :

تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع. والواقع أن هناك فواصل تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم بعامة يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية، ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكاليف، لا تعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج من دولة إلى أخرى، ولا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها بمثل ما يحدث للمهاجرين من دولة إلى أخرى مختلفة في لغتها ويحتاج الأمر من المهاجر ضرورة الإلمام بها، كما أن الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الدولية[2] وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني

---

(١) دكتور عبد الكريم اليافي، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٧٥، ص ٩٠١.

(٢) دكتور السيد محمد غلاب ودكتور محمد صبحي عبد الحكيم، السكان جغرافياً وديموجرافياً، مرجع سابق، ص ١٦٢.

تطرد السكان إلى خارجها. وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموماً، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر ميل إلى التعويض عن طريق حركة معاكسة من جانب السكان[1]. وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

١ - هجرة من اقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

٢ - هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب. وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية تتدفق إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعي في بلاد كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وروسيا وغيرها من البلاد التي شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة ولكن مع اسهام الهجرة في توفير هذه العملية، فإن الهجرة بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية.

الهجرة الخارجية :

وتشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع أخر طلباً للعمل أو فراراً من الاضطهاد أو تطلعاً لفرص أحسن في الحياة أو غيرها...

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٠، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدلية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيما يلي:

الهجرة الأوربية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوربا والهجرات الأفريقية والهجرات الأسيوية. ولقد اسهمت هذه الأنواع من الهجرات في اقامة مجتمعات بأسرها، فإذا أخذنا مثلاً الهجرة الأوربية والأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمثال نوضح على ضوئه كيف كانت هذه البلاد موطناً للبدائيين الذين كانوا بعددهم القليل يشغلون مساحات شاسعة من الأرض الخصبة أو الأرض الغنية بإمكانيات التعدين وكيف كانت تيارات الهجرة إلى هذه الأراضي سبباً أساسياً في إقامة مجتمع جديد له حضارة جديدة.ولقد تمت تيارات الهجرة الرئيسية في الولايات المتحدة على فترات بدأت بهجرة الايرلنديين الذين تركوا موطنهم الأصلي بسبب مجاعة البطاطس والألمان الذين تركوا بلادهم في الغالب بحثاً عن اللجوء السياسي في هذه القارة الجديدة(١).

وكانت أغلب الهجرات إلى أمريكا في الفترة الثانية من بين الايطاليين وسكان شرق أوربا، وكانت الحرب العالمية الثانية تمثل الفترة الثالثة للهجرة إلى الولايات المتحدة والتي تزايد على أثرها معدل المهاجرين إليها من مختلف ارجاء العالم. أما الهجرة الأفريقية إلى أمريكا فقد بدأت تتدفق بعد رحلة كولمبس إليها، وكانت الهجرة جبرية في معظمها حيث كان يتم نقل الزنوج إلى المستعمرات الأمريكية للاتجار فيهم واستخدامهم للعمل كعبيد، إلى أن الغيت هذه التجارة وحصل هؤلاء الزنوج على حريتهم(٢).

ولازالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال

---

(١) دكتور السيد محمد غلاب، دكتور محمد صبحي عبد الحكيم، السكان جغرافياً وديموجرافياً، مرجع سابق، ص ص ١٢٢ - ١٢٥.

(2) D. M. Heer, Population & Society, Op. Cit., p. 72.

المجتمعات وبدأت تسن القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو بتعيين أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.

٢ - تصنيف الهجرة حسب ارادة القائمين بها إلى هجرة ارادية وهجرة قسرية أو اضطرارية أو مخططة:

الهجرة الارادية :

وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بارادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلي آخر وتغيير مكان اقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي.

الهجرة الاضطرارية :

ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو اخلائها خشية كارثة كالزلزال أو الفيضان أو الحروب وما إليها(١). ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير، والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولي والمحلي أمثلة كثيرة ولا حصر لها، إذ كانت هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية وهجرتهم أيضاً إلى فلسطين قبل وبعد النكبة، من أهم الأمثلة على الهجرة الاضطرارية أو المخططة، وتعتبر عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير ومنطقة أبيس والنوبة الجديدة في مصر، أمثلة على الهجرة الداخلية الاضطرارية أو على المستوى المحلي وهكذا.

٣ - تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة.

---

(١) دكتور محمود عودة، الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها وآثارها، المجلة الاجتماعية القومية، يناير ١٩٧٤، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، ص ص ٥ - ٦٠.

الهجرة الدائمة :

وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى.

الهجرة المؤقتة :

فهي تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلاً بالنسبة لهجرة عمال التراحيل في مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التي يتوافر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة. ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظراً لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية.

ثالثاً - تفسير الهجرة :

١ - النظريات المفسرة للهجرة الدولية :

ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة. وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة وفي إطار نماذج تصورية متباينة. وتستطيع دراسات الهجرة أن تركز على الأفراد أو على الأبنية، أو تجرى على مستويات كبرى أو صغرى. وتأخذ هذه الدراسات في اعتبارها ذلك المجال الواسع من العمليات التاريخية والمواقف المعاصرة.

والفكرة الأساسية في التراث المهتم بالهجرة - في مختلف العلوم - وخاصة بين البلاد الأقل تقدماً وتلك الأكثر تقدماً أو الهجرة من الجنوب إلى الشمال، تتخلص في أن السكان يهاجرون إلى الشمال.

وربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي (كريجر) Kryger عام١٧٦٤ حول أسباب الهجرة الدولية.وكان يركز فيها على عوامل الطرد push factors، حيث كانت السويد في ذلك الوقت بلداً فقيراً، يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات، والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي.

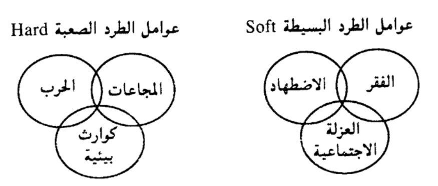
وبعد أقل من قرن قام العديد من الباحثين مثل (ريفانشتين) Reven-stein (١٨٥٥)في انجلترا و(روشبرج)Rouch berg في النمسا (١٨٩٣) بطرح نظريات حول الهجرة الدولية. وحدد الفرنسي (لافسير) Lavasseur في عام١٨٨٥العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

ثم قدم(لي) Lee في عام ١٩٦٦تلخيصاً لكل ما هو متاح من معرفة واتجاهات عامة وحصرها في مجموعة سائدة من العوامل في كل من المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة الدولية.

وأخيراً قدم كل من (جرينود) Greenwood و(ماكدويل) McDowell عام ١٩٩٢ مسحاً للمحددات الكبرى للهجرة الدولية.

(أ)(نظرية عوامل الطرد والجذب)

وقد تصنف أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين اثنتين فقط - عوامل الطرد push وعوامل الجذب. ويوضح الشكل التالي أهم هذه العوامل.



ولقد ناقش عدد كبير من الباحثين مثل (جوليني) Golini ١٩٩١ و.هايدن) Heyden عام ١٩٩١ الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع وأثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى. والنمو السكاني أكثر وضوحاً في البلاد الفقيرة والتي تناضل فعلاً في مواجهة مشكلات غذاء كبرى. ويتمثل السبب البنائي الآخر في تلك الهوة المرتبطة بالرفاهية Welfore gap بين الشمال والجنوب. وهناك أيضاً قوى بنائية أخرى عديدة ولكنها كلها ترتبط فيما بينها في بناء سببي واحد. ويمكن أيضاً أن ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية وذلك كما يوضحه الشكل السابق(١).

والحرب كعامل من عوامل الطرد - بين الأمم أو داخلها عادة تنشب بسبب مجموعة عوامل من التوترات العرقية race tentions التي تدوم طويلاً وكذلك غياب العدالة الاقتصادية، وبإمكان الحرب أن تحدث تدفق كبير في تيار الهجرة فمثلاً هناك توترات بين بلاد مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل في علاقاتها بجيرانها.

كما يوجد الاضطهاد في أجزاء كثيرة من العالم، كما هو الحال في السودان ويوغسلافيا سابقاً والسلفادور. وتؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب وإلى الاضطهاد في أوقات السلم. كما أن المجاعات التي يترتب عليها معدل وفيات عال تنتشر فعلاً في بلاد كثيرة، مثل انجولا وبتسوانا وجابون وموزمبيق وروانда، ويحتمل ظهور المجاعات في البلاد الفقيرة التي يقل فيها انتاج الغذاء وكذلك يحتمل ظهور المجاعات في فترات التوترات السياسية العرقية.

(1) Wolfang Lutz, The future population of the world. edt, International Institute for Applied systems Analysis, Austria. 1996, pp. 442 - 350.

ويحتمل أن يكون الفقر أكبر عامل وحيد يقف خلف تدفق تيارات الهجرة الحالية وفي المستقبل. ومن الصعب بالطبع أن نحدد فجوات الفقر poverty gaps، ولكنها تشكل بالتأكيد القوى الأساسية المعاصرة وفي المستقبل التي تدفع إلى الهجرة الدولية. فالعدد الكبير من الفقراء في أي بلد سوف يزيدون من التنافس على الموارد، ويضيفون إلى معدلات الجريمة والعنف ويقللون من مستويات المعيشة.. وبين هذا العدد يمكن أن نجد معظم المهاجرين.

وغالباً ما كانت مناقشة الكوارث البيئية Environmental catastrophes على أنها سبب يشيع في المستقبل ويقف خلف تيارات الهجرة الكبرى. بإمكان محطات القوى النووية والمصانع التي تنتج أسلحة ذرية وبيولوجية وكيماوية أن تلوث مناطق كبرى كما حدث في عام ١٩٨٦ وترتب على واقعة شرنوبلي في أوكرانيا. ومع تناقص الحماية من ثقب الأوزون في الجو،فإن هناك مناطق كبيرة سوف تخلو من سكانها. ومعظم الكوارث البيئية تقع في البلدان النامية. فالفيضانات والجفاف Drought وتآكل التربة والتصحر desertification تعتبر من بين المشكلات الدارجة والمنتشرة.

والتفرقة بين عوامل الجذب والطرد عادة غير واضحة. فالثروة يمكن أن تشكل عاملاً من عوامل الجذب في مجتمعات الشمال، وتجذب المهاجرين من البلاد الفقيرة، غير أن هذا العامل يمكن وصفه أيضاً على أنه عامل من عوامل الطرد، كنقص الثروة في بلاد الجنوب[1].

(ب) التفسير البنائي الوظيفي للهجرة الداخلية :

الهجرة من الريف إلى المدينة والصلة بين القرية والمدينة قديمة قدم التاريخ، فلا يكاد يوجد مجتمع انساني لم تقم فيه علاقات من هذا

---

(1) Ibid. pp. 348 - 350.

النوع.وكان (زيمل) من أوائل علماء الاجتماع اهتماماً بما قد تنطوي عليه علاقة الغريب «المهاجر»، -سواء كان قادماً من الريف أو مدينة أخرى-، بالمدينة وكيف يعامله المجتمع المضيف.كذلك كان(زيمل)في مقالته «المدينة والحالة العقلية» من أوائل من تنبهوا إلى أن الحياة في المدينة تشكل ذهنية خاصة، حضرية، يتميز على أساسها سلوك وطراز حياة السكان ومن ثم يجد المهاجر إليها أنماط وأساليب حياة مختلفة عما تعود عليه. فقد شكلت أفكار (زيمل) وغيره من علماء الاجتماع بداية الاهتمام الاجتماعي النظري بالهجرة إلى المدينة.

(ففيبر) Weber الذي كان يرى أن من أهم وظائف المدينة الوظيفة التسويقية فهي المكان الذي يتسوق فيه القرويون ويبيعون ما يفيض من غلال، أوضح أن الريف وإن كان في فترة تاريخية يحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة لتأمين الغذاء، إلا أن التطورات الصناعية والازدهار الاقتصادي مكنت من تقليل الاعتماد على هذه الأيدي الكثيرة، وجعل المدينة مكاناً أفضل للسكنى، مما أدى إلى بداية الاتجاه نحو التوازن السكاني بين الريف والحضر(١).

ولكن وعلى الرغم من وجود هذه الصلة التاريخية، فإن ما تقدمه المدينة من خدمات ومرافق وحريات وفرص عمل وغير ذلك تجعلها محط أنظار المهاجرين ومطمحهم. فالمدينة تتميز بأنها مركز النشاط الاقتصادي حيث تقام فيها العمليات والصفقات التجارية إذ بها مراكز المال والاقتصاد، إضافة إلى أن بها الوزارت والمصالح الإدارية المختلفة والمؤسسات التدريبية والتعليمية والعلمية. هذا وتتميز الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة بالتنوع وبنوع من التسامح الاجتماعي الذي يعطي فرصاً في الترويح عن النفس والتعبير عن الذات، كذلك تتميز المدينة

(١) نور باقادر العمودي، الهجرة الريفية الحضرية، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، دار المنتخب العربي، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ٢١.

وفرة الخدمات كالكهرباء والماء والسكن المريح وكافة وسائل الحياة العصرية المريحة وفي المدن مكان فرص العمل

لكل هذه الأسباب كانت المدينة محط أنظار المهاجرين.بينما كان الريف بالمقارنة متخلفاً وساكناً لا يحقق للشباب المتعلم ما يطمح إلى الوصول إليه إلا في حدود ضيقة هذا وغالباً ما نسيطر على الحياة الريفية تقاليد وعادات قديمة، تجعل الحريات والتنوع والتعدد الثقافي الذي تقدمه المدينة ذا بريق خاص. ففرص العمل والتعليم والحراك الاجتماعي والمهني غالباً ما تكون في المدينة أفضل مما هي عليه في الريف.وتعاني المناطق الريفية في أجزاء كبيرة من العالم، من تخلف تنموي، مقارنة بالمدينة، أدى إلى ركود اقتصادي فيها مما يدفع بأعداد متزايدة من شبابها إلى الهجرة.وهذه الظروف الاجتماعية العامة دفعت بعض الدارسين إلى القول بنظريات اجتماعية تحاول تفسير حياة المهاجرين.وقدرتهم على التعامل مع أوضاع المدينة[1].

١ - نظرية التغير الاجتماعي :

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطها بالتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع فيقدم (زلنسكي) Zelinsky تفسيره للهجرة من خلال ذكر خمس مراحل تاريخية تمر بها هي:

١ - مرحلة المجتمع التقليدي وكانت الهجرة فيه محدودة وذات طابع دوري، إذ كان المجتمع ككل محصوراً مكانياً بحسب الممارسات العرفية والتقاليد.

٢ - مرحلة المجتمع الانتقالي والذي يتميز بارتفاع سريع في معدلات الانجاب ومن ثم زيادة في السكان نتج عنها هجرة واسعة وبالذات الهجرة الريفية - الحضرية.

---

(١) المرجع السابق. ص ٢٢

٣ -مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحله المتأخرة حيث تتقلص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ويصاحبها تدهور في معدلات الهجرة.

٤ - المجتمع المتقدم الذي يتميز بتدني معدلات الانجاب والوفاة وتدني معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستبدالها بالهجرة بين الحواضر أو المدن والانتقال داخل الحواضر ذاتها.

٥ - مستقبل المجتمع المتقدم ويتميز بتدني الهجرة وإن ما تبقى منها سيكون هجرة بين المدن أو داخلها. على أن ما قدمه (زلنسكي) تميز بأنه تفسير منحاز للتجربة الغربية أساساً وليس بالضرورة يصور ما مرت به المجتمعات الأخرى غير الغربية.

٢ - نظرية التنظيم الاجتماعي :

ويقدم (مانجلام) Mangalam نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة، حيث يتبنى منظور (تالكوت بارسونز) ويطبقه على موضوع الهجرة، فيذكر ثلاثة عناصر: مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد والمهاجر باعتبارها عناصر تتفاعل ويعتمد بعضها على بعض آخذاً عنصر الزمن والأنظمة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي مجالاً للتفاعل الاجتماعي[١].

وعلى المستوى الفردي، كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المضيف. فلقد اقترح (سيراز) Cerase أن عودة المهاجر يمكن أن تميز إلى ثلاثة أنواع انطلاقاً من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المضيف. أولها، من يفشلون في التكيف مع المجتمع المضيف ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم «مهاجرين فاشلين». ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون أن يكون لهم تأثير تغييري على المجتمع. أما المجموعة الثانية فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا وقت الإحالة على

(١) المرجع السابق، ص ٢٣.

المعاش. ومن ثم لن يكون لهم أي تأثير يذكر على النسق الاجتماعي أو الاقتصادي. أما المجموعة الثالثة فهم أولئك الذين عادوا بعد أن حققوا بعض النجاح في المجتمع المضيف،ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاختراع والإبداع في مجتمعهم الأصلي(١).

وتختلف المجتمعات الرأسمالية الحديثة في سياساتها الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حتى الثلاثينات، كانت الحكومة الأمريكية تهتم بسياسة الانصهار الثقافي للمهاجرين في بوتقة المجتمع الأمريكي melting pot وذلك عن طريق إعادة تنشئة وتثقيف المهاجر ليصبح أمريكياً وذلك على أساس ثقافة المجموعة البيضاء والبروتستانتية المسيطرة على حساب تخلي المهاجرين عن ثقافتهم. ويفترض هذا النموذج أن على المهاجر تعلم لغة وقوانين بل وعادات الوطن المضيف بل وعليه أن يتعلم الولاء له. لذا فتحت الحكومة مراكز لتعليم وتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين. وتقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية بتنشئة أطفال المهاجرين لينصهروا في المجتمع المضيف. على أن كندا البلد المجاور للولايات المتحدة الأمريكية والذي يستقبل مهاجرين، تتبنى سياسة مختلفة كلياً، تقوم على القبول بالتعددية الثقافية وإعطاء الفرصة لكل جماعة ثقافية الحق بالتعبير عن ذاتها الثقافية، بل ولقد قامت وحدة البلاد على أساس القبول بأمتين متجاورتين (أمة متحدثة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية).

رابعاً - تقدير الهجرة :

تكشف عملية تقدير الهجرة أو قياسها عن كثير من الصعوبات التي يندر أن تصادفنا ونحن نجري تقديراً أو قياساً للخصوبة أو الوفيات.

ولذلك يشير بعض الكتاب عن الهجرة إلى بعض الاعتبارات التي

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

يجب ألا نهملها ونحن نحاول تقدير الهجرة بأنواعها المختلفة وأيضاً إلى مصادر البيانات التي تفيدنا في عملية التقدير أو القياس[1].

بعض الاعتبارات في تقدير الهجرة :

في مقدمة هذه الاعتبارات ضرورة وضع تحديد واضح لمفهوم المكان المعتاد للإقامة طالما كانت الهجرة عملية تغيير هذا المكان من منطقة إلى أخرى أو من مجتمع إلى غيره ذلك لأن الأفراد أو الجماعات قد يكون لهم أكثر من مكان واحد معتاد للاقامة وهذا ينطبق مثلاً على الطلبة والعسكريين ونزلاء السجون، الأمر الذي يصعب معه الوصول إلى تقدير صحيح وثابت لهذا المكان مما قد يكون له أثره على ثبات وصدق تقديرات الهجرة[2].

كما تلزم الحاجة الملحة أيضاً إلى وضع تعريف واع لمفهوم مثل الموطن الأصلي Place of Origin ومكان المعيشة أو المصير Destination والتفرقة بين المفهومين لأن اندماجهما في نظر المهاجرين وجمعهم في هذا التصور بين وحدة السكن أو الإقامة وبين الأمة والقارة،وبين المناطق التي يعيشون فيها ويربطون مصيرهم بها يؤدي إلى نتائج أيضاً مختلطة وغير دقيقة في تقدير وقياس الهجرة.

ويحتاج الأمر كذلك إلى ضرورة تحديد الفترة الزمنية التي تقدر خلالها الهجرة، على أن تكون هذه الفترة محددة زمنياً بحوالي سنة واحدة، وألا تزيد عن ذلك أو تطول. وذلك لأن إجراء عملية تقدير الهجرة خلال فترة طويلة نسبياً ولتكن في بداية هذه الفترة أو في نهايتها لا يوصلنا إلى العدد الحقيقي لإجمالي حالات الهجرة طوال هذه الفترة وذلك لأن الأفراد والجماعات قد يقومون بعدد من التغيرات في الإقامة كل سنة أو أكثر خلال هذه الفترة ولذلك فإن إجراء تقدير الهجرة خلال فترة تزيد على

(1) D. M. Heer, Population & Society, Op. Cit., p. 68.
(2) Ibid., p. 69.

السنة لا يوصلنا إلى حقيقة هذه التغيرات وبالتالي لا يساعدنا على إجراء التقدير الدقيق والصادق لحقيقة الهجرة.

ويحسب معدل الهجرة الخام عن طريق حصر عدد الأفراد في أحد المناطق والذين ينتقلون بين عدد متباين من المناطق الفرعية. ويحسب معدل الهجرة الخام إلى منطقة فرعية منها داخل المجتمع الأكبر، عن طريق قسمة عدد المهاجرين خلال السنة إلى هذه المنطقة الفرعية إلى إجمالي عدد السكان في منتصف العام بالنسبة لهذه المنطقة نفسها.

ويحسب معدل الهجرة من الموطن الأصلي إلى الخارج خلال فترة عام، عن طريق قسمة عدد المهاجرين إلى الخارج من هذا الموطن على عدد السكان في نفس الوقت في منتصف العام.

ويحسب معدل الهجرة إلى مكان المعيشة أو المصير عن طريق قسمة عدد المهاجرين إلى الداخل على عدد السكان في هذا المكان في منتصف العام[1].

ويمكن أيضاً حساب معدل الهجرة الصافي باعتباره من أكثر معدلات الهجرة شيوعاً وذلك من خلال حساب الفارق بين معدل الهجرة من الموطن الأصلي ومعدل الهجرة إلى موطن المعيشة،وقسمة العدد الناتج على عدد السكان في منتصف العام.

وبالإمكان أيضاً حساب معدلات الهجرة من حيث النوع والعمر وهكذا.

مصادر بيانات الهجرة :

تتعدد المصادر التي يستعان بها في الحصول على البيانات اللازمة لتقدير الهجرة بين التعدادات والتسجيلات والبيانات الجاهزة والمسوح أو الاستقصاءات. إذ تنطوي التعدادات على بيانات تدل على الموطن

(1) Ibid., p. 70.

الأصلي وعلي موطن المعيشة وعلى التنقل من منطقة إلى أخرى. كما تفيد البيانات التي توفرها نظم التسجيل الاجباري لكل تنقل من منطقة إلى أخرى ومن خلال مكاتب السجل المدني مثلاً، ولكل تنقل من مجتمع إلى آخر من خلال مكاتب الجوازات والجنسية وتلك التي تصدر تصاريح للعمل بالخارج أو الهجرة أو غيرها.

وتستطيع البيانات التي توفرها المسوح الاجتماعية والتي يتم فيها سؤال جمهور المسح أين كانوا يعيشون في تاريخ سابق، أن تمدنا بما يعيننا على تقدير الهجرة، هذا برغم ما يعاب على هذا النوع من المسوح من قصور في تقدير العدد الإجمالي للتنقلات لأنه لا يستطيع أن يوفر بيانات عن بعض الأفراد الذين كانوا قد انتقلوا من منطقة إلى أخرى ولكنهم فارقوا الحياة في فترة سابقة على وقت إجراء المسح[١].

حجم الهجرة وخصائص المهاجرين :

يساعد حصر عدد المهاجرين سنوياً في التعرف على حجم الهجرة وتفيد مقارنة هذا الحجم بحجم الهجرة في سنوات أخرى في التعرف على الزيادة أو النقص أو في تعقب اتجاه التغير في حجم الهجرة. ولا تحتاج الفائدة التي تعود علينا من هذا التقدير لحجم الهجرة والتغير فيه إلى تأكيد ذلك لأن معرفة الحجم والتغير فيه تقف بمثابة مؤشراً على مناطق الجذب والطرد للسكان، وتمد بالأساس في وضع برامج ومشروعات التخطيط المتوازن مع هذه الحركات في الهجرة.

ومن المتوقع أن يكون للمهاجرين بعض الخصائص النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية والطبيعية وغيرها، تلك التي تميزهم من غير المهاجرين. ولذلك كان التعرف على هذه الخصائص لا يقل أهمية عن التعرف على حجمهم والتغير في هذا الحجم، طالما كانت دراسة هذه

---

(1) Ibid., p. 70.

الخصائص كافية في فهم نوعية المهاجرين وبالتالي توقع تكيفهم وتشكلهم مع ظروف المناطق التي ينتقلون إليها، ولقد دلت الدراسات المتعلقة بخصائص المهاجرين على أن أعلى نسبة للتنقل والهجرة تكون بين صغار السن أكثر منها بين المتقدمين في السن، وأن الرجال أكثر ميلاً من النساء إلى الهجرة وأن الأشخاص الذين تلقوا تعليماً جامعياً أكثر فخراً بالهجرة من غيرهم. وأنه تقل فرص الهجرة بين الأشخاص الذين يملكون مشروعات خاصة أو مهن. لأن عليهم إذا فكروا في الهجرة أن يكونوا عملاء جدد لمشروعاتهم ويوفروا الإمكانيات اللازمة لإقامة مثل هذه المشروعات. كما يجد العاملون الذين يعيشون على مرتباتهم من وظائفهم من الواجب أن يفكروا في الهجرة إذا فقدوا هذه الوظائف وهكذا[1].

خامساً - عوامل الهجرة :

عند تناول العوامل أو الدوافع أو الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية، إرادية أو اضطرارية، مؤقتة أم دائمة أو غيرها ينبغي تقسيم هذه العوامل والتمييز بينها على أساس مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المرسلة للمهاجرين وتعرف باسم عوامل الطرد ثم مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المستقبلة للمهاجرين وتعرف باسم عوامل الجذب ذلك لأن مجموعتي هذه العوامل تتفاعل وتتضافر فيما بينها لتحديد حجم الهجرة واتجاهاتها.

إذ تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الدولية - في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية، بحيث كانت هجرة الصينيين الخارجية إلى جنوب شرق آسيا ترجع إلى الظروف الاقتصادية لبلادهم المتمثلة في زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وحدوث المجاعات مما جعلهم يتركون بلادهم إلى مجتمعات تبعد في المسافة كثيراً عن موطنهم. وكانت هجرة اليهود من

---

(1) Ibid., p. 72.

ألمانيا في أعقاب الحركة النازية وهجرتهم إلى فلسطين قبل وبعد النكبة ترجع إلى ظروف سياسية لبلادهم. وكانت هجرة الأوربيين إلى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) ترجع إلى الظروف الديموجرافية والجغرافية بحيث كانت زيادة السكان في أوربا وضآلة مساحة الأرض من بين الظروف التي أدت إلى هذه الهجرة[١].

كما تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الداخلية في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية: إذا أدى القرب في الموقع الجغرافي بين محافظتي القاهرة وزيادة المهاجرين من سكان البحيرة من ناحية أخرى إلى زيادة نسبة المهاجرين من سكان المنوفية والقاصدين القاهرة وزيادة المهاجرين من سكان البحيرة والقاصدين الإسكندرية في هجرتهم الداخلية.كما أدت الظروف الاقتصادية للمناطق الريفية إلى طرد السكان منها إلى مناطق أخرى هي في الغالب المناطق الحضرية والمدن الصناعية. إذ كان نظام الملكية الزراعية في الريف وتركز الملكية في أيدي قلة بسيطة من العوامل التي أدت إلى زيادة الأيدي العاملة غير المالكة،ومن ثم زيادة البطالة مما دفعهم إلى البحث عن فرص للعمل في نشاطات اقتصادية لا تتوفر في القرية وإنما تنتشر في المدن مثل الصناعة أو التجارة. كما ترتب على تفتت الملكية الزراعية نتيجة لنظام الوراثة أو غيرها صغر حجم المساحات المزروعة وقلة الانتاج وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤثر كذلك في طرد السكان بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل. وكما أن الاتجاه إلى استخدام الآلات الحديثة في الزراعة قد يساعد على تفشي البطالة في الريف،وبالتالي يؤدي إلى طرد السكان منه إلى المدن[٢].

---

(١) دكتور السيد محمد غلاب ودكتور محمد صبحي عبد الحكيم، السكان جغرافياً وديموجرافياً، مرجع سابق ص ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) الدكتور محمود عودة، الهجرة إلى مدينة القاهرة، مرجع سابق، ص ص ١١، ١٢.

كما أدت الزيادة الطبيعية بين المواليد والوفيات في الريف إلى زيادة معدلات الزواج أيضاً، وإلى تميز البلاد المرسلة للمهاجرين بميزة ديموجرافية أخى تطرد السكان من هذه البلاد إلى غيرها.

ولقد كانت الظروف السياسية المميزة للبلاد المرسلة للمهاجرين مثل ما حدث في اندونيسيا واليابان وحدث أثناء حرب اكتوبر وإخلاء مناطق القناة من بين هذه الظروف التي أدت إلى طرد السكان وهجرتهم داخلياً إلى مناطق أخرى.

عوامل الجذب :

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين الدوليين في ظروف البلاد المستقبلة لهم من الناحية الجغرافية والديموجرافية والاقتصادية والسياسية أيضاً. إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مساحات الأرض الواسعة وخصوبتها وثرواتها التعدينية وغيرها إلى أن يغادر الأوربيون قارتهم إلى الأمريكتين رغم أن مستوى المعيشة في بلادهم لم يكن منخفضاً بدرجة تدفعهم إلى الهجرة. وأيضاً أدت عوامل الجذب السياسية وإمكانية اللجوء السياسي بالألمان إلى ترك بلادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين داخلياً من منطقة إلى أخرى في ظروف البلاد المستقبلة لهم من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية أيضاً.

إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية والمناخ الأكثر ملائمة أن تحظى بلاد مثل فلوريدا وكاليفورنيا بمعدل عال من الهجرة الداخلية من مناطق وولايات أخرى إلى هاتين الولايتين الأمريكيتين[1].

وتدفع عوامل الجذب الاقتصادية في أحد المناطق مثل توفر مشروعات

---

(1) D. M. Heer, Op. Cit., p. 75.

العمل وفرص العمل والدخل المرتفع والتعليم والسكن الملائم إلى الهجرة الداخلية إليها من مناطق أخرى وكانت الهجرة بسبب الحصول على فرصة عمل تتمثل في أكبر نسبة من المهاجرين من الريف إلى الحضر في مصر(١).

وتدفع عوامل الجذب السياسية في أحد المناطق مثل الاضطهاد أو التفرقة العنصرية إلى هجرة الزنوج في أمريكا من الجنوب إلى الشمال حيث يقل الاضطهاد والتفرقة العنصرية في الشمال عنه في الجنوب(٢).

خامساً - نتائج الهجرة :

يمكن أن تنحصر نتائج الهجرة فيما يلي وذلك بالنظر إلى نتائج كل من الهجرة الدولية والداخلية كل على حدة.

نتائج الهجرة الدولية :

يترتب على الهجرة الدولية نتائج وآثار في الاقتصاد وتركيب السكان سواء في البلاد المستقبلة أو في البلاد المرسلة للمهاجرين على النحو التالي:

أثر الهجرة الدولية في الاقتصاد :

تؤثر الهجرة الدولية في استثمار الموارد الطبيعية في البلاد المستقبلة للمهاجرين وتجعلها تكتسب أيدي عاملة جديدة. لأن المهاجرين يكونون في الغالب من الذكور الذين يقعون في سن الانتاج والعمل إذ كانت من نتيجة الهجرات الدولية إلى كل من الأمريكتين واستراليا، أن تغيرت معالم الاقتصاد العالمي حيث كان للمهاجرين إلى البلدتين دوراً بارزاً في استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمي مما ضاعف انتاج السلع وأدى إلى نمو الانتاج(٣).

---

(١) دكتور محمود عودة، المرجع السابق، ١٢، ١٣.

(2) D. M. Heer, Op. Cit., p. 73.

(٣) دكتور السيد محمد غلاب، ودكتور محمد صبحي عبد الحكيم مرجع سابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١.

أثر الهجرة الدولية على التركيب السكاني :

تؤثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث النوع والعمر وبالتالي من حيث الخصوبة والزواج. إذ أنه غالباً ما يكون المهاجرون من الذكور، الأمر الذي تزيد معه هذه النسبة في البلاد المستقبلة، وتنخفض في البلاد المرسلة للمهاجرين ففي بلاد مثل الارجنتين واستراليا باعتبارها مستقبلة للمهاجرين، زادت نسبة الذكور عن الإناث. أما في بلاد مثل بريطانيا وألمانيا باعتبارهما مرسلتين للمهاجرين، فإن نسبة الذكور تنخفض عن نسبة الإناث بشكل ملحوظ.

ومن الأمثلة على أثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث السن ما لاحظه علماء السكان في فرنسا من ارتفاع نسبة متوسطي السن والعمر، وانخفاض نسبة صغار السن بها وانخفاض معدلات الخصوبة، وذلك نتيجة للهجرات المختلفة التي استقبلتها فرنسا في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وأن المهاجرين عادة هم من متوسطي السن.

كما تؤثر الهجرة من ناحية ثالثة في تركيب السكان من حيث الجنس والعنصر وهذا يتضح في البلاد المستقبلة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وفلسطين، وكان هذا النوع من الهجرات يؤدي إلى قيام مشكلات اجتماعية خطيرة تتمثل في مشكلة الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية،ومشكلة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، ومشكلة إسرائيل في فلسطين.

ولقد أدت هذه الهجرات الدولية في البلاد المذكورة إلى زيادة الاختلاف بين السكان من حيث الجنس والعنصر وإلى عدم التجانس الاجتماعي بينهم، مما يترتب عليه ظهور مشكلات التفرقة العنصرية المشار إليها ، بل وقيام الحروب في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لمثال الكيان الإسرائيلي في فلسطين.

نتائج الهجرة الداخلية :

تترك الهجرة الداخلية آثاراً متعددة على المجتمع الريفي والحضري كما يلي:

١ - إذ ينقص حجم العمالة في الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن ويرتفع أجر العامل الزراعي.

٢ - يتركز العمال في المدن والانتاج الصناعي وهي إحدى فروع الانتاج العديدة نتيجة لموجات الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر مما يترتب عليه اختلال التوازن بين مختلف فروع الانتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع.كما أدى تركز العمالة في الصناعة إلى انخفاض الأجور، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة وظهور كثير من المشاكل الاجتماعية. إذ كان هذا الوضع أوضح ما يكون بعد الثورة الصناعية في أوربا واستقبال المدن لعدد متزايد من العمال الوافدين من الريف مما أدى إلى انخفاض أجورهم إلى ما يسمى بأجر الكفاف والذي تسبب في حالة البؤس التي كان يعيشها العمال في ذلك الوقت والتي أثارت تيارات الفكر الاشتراكي التي ركزت كتاباتها الرئيسية حول بؤس الطبقة العاملة[١].

٣ - أدت زيادة الكثافة السكانية في المدن نتيجة للهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.

٤ -ترتب على زيادة السكان في المدن نتيجة لتيارات الهجرة انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها.

٥ - أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر إلى تفكك الروابط

---

(١) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مرجع سابق ص ص ٢٧٥ - ٢٧٨.

الاجتماعية للفرد بينه وبين مختلف الجماعات التي يرتبط بها ارتباطاً قرابياً وفي مقدمتها الأسرة الممتدة وأسرة التوجيه.

٦ - أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر مع زيادة الاهتمام بسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف عن أهل الحضر، وإلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد، ولا شك أن هذه الهجرة تهدد وحدة المجتمع وكيانه(١).

سادساً - ظاهرة الهجرة الداخلية الريفية الحضرية في مصر :

نتناول هنا موضوع الهجرة الريفية أي الهجرة من الريف إلى الحضر من ثلاث جوانب هامة، هي أنماطها، ودوافعها والآثار المترتبة عليها. وذلك في محاولة للاستفادة من البيانات المنشورة عن الهجرة بصفة عامة وعن الهجرة الريفية بصفة خاصة بالإضافة إلى بيانات مستقاة من دراسات ميدانية سابقة على عينة من السكان في عدد من قرى البحيرة والدقهلية والشرقية والغربية والقليوبية والمنوفية وكفر الشيخ ودمياط.

الهجرة من الريف إلى الحضر :

تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية. وبالرغم من قلة البيانات بالنسبة لهذا النمط من الهجرة إلا أن هناك وسائل متعددة يمكن أن يستعين بها الباحث للتغلب على هذه الصعوبة(٢).

وتمثل بيانات التعداد أحد هذه الوسائل، إذ اتضح أن هناك اتجاهاً إلى زيادة نسبة السكان في المدن من تعداد لآخر في مصر كما يوضحه الجدول التالي:

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٢) دكتور مرزوق عارف عبد الرحيم، الهجرة الريفية والحضرية في مصر، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في مصر، ١٩٧١، ص ٢٠٩.

جدول رقم (١٣)

يوضح التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر والريف

من ١٩٠٧ - ١٩٦٦

سنة التعداد	جملة السكان بالمليون	سكان الحضر		سكان الريف	
		العدد بالمليون	النسبة المئوية	العدد بالمليون	النسبة المئوية
١٩٠٧	١١٫١٨٣	٢٫١٢٥	١٠	٩٫٠٥٨	٨١
١٩١٧	٢٩٫٧٣١	٢٫٦٤٠	٢١	١٠٫٠٣٠	٧٩
١٩٢٧	١٢٫٦٧٠	٣٫٧١٦	٢٦	١٠٫٣٦٧	٧٤
١٩٣٧	١٤٫٠٨٣	٤٫٢٨٣	٢٨	١١٫٤٥٩	٧٢
١٩٤٧	١٥٫٨١١	٦٫٢٠٢	٣٣	١٢٫٦٠٣	٦٧
١٩٦٠	١٨٫٨٠٥	٩٫٦٥١	١٧	١٦٫١٢٠	٦٣
١٩٦٦	٢٥٫٧٧١	١٢٫٠٤٢	٤٠	١٧٫٦٨٩	٦٠

ويستنتج من هذا الجدول الحقائق التالية :

(أ)أن هناك تدرجاً بالنقص في سكان الريف وتدرجاً مصاحباً بالزيادة في سكان الحضر.

(ب) تضاعف سكان الحضر فيما بين ١٩٠٧ - ١٩٦٦.

(جـ) ترجع الزيادة في السكان إلى التنمية المطردة في القطاع الصناعي والخدمات واجتذابها للكثير من سكان الريف[١].

صافي الهجرة :

وللتعرف على حركة السكان باستخلاص صافي الهجرة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦٥ أمكن وضع الجدول التالي:

---

(١) مرجع سابق.

جدول رقم (١٤)

يوضح صافي الهجرة للسكان بين المحافظات

(الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٥ بالألف)

البيان	المهاجرون الذكور	المهاجرون الإناث	الجملة
القاهرة	١٤٠	١٧٤	٣١٤
الإسكندرية	٣٧	٣٥	٧٢
بور سعيد	٤	٤	٨
الاسماعيلية	٦	٦	٨
السويس	١٠	١٠	٢٠
الجيزة	٢٣	٢٣	٤٦
أسوان	١٤	٥	١٩
محافظات الحدود	٤	١	٤

١ - محافظات انتقل إليها السكان من جهات أخرى :

جدول رقم (١٥)

تابع صافي الهجرة للسكان

البيان	المهاجرون الذكور	المهاجرون الإناث	الجملة
دمياط	٦	٥	١١
الدقهلية	-	٢	٢
الشرقية	٩	١١	٢٠
القليوبية	٢	٤	٦
كفرالشيخ	١٦	١١	٢٧
الغربية	٢٢	٢٣	٤٥
المنوفية	٣٦	٣٨	٧٤
البحيرة	٨	٥	١٣
بني سويف	٢٩	٢٥	٥٤
الفيوم	١٩	١٣	٣٢
المنيا	٤٠	٣٢	٧٢
أسيوط	٤	٧	١١
سوهاج	١٥	١٣	٢٨
قنا	٣١	٢٩	٦٠

٢ - محافظات انتقل منها السكان إلى غيرها :

ويوضح هذا الجدول:

(أ) أن هناك محافظات مستقبلة للمهاجرين وأخرى طاردة لهم وتتمثل المحافظات المستقبلة في المحافظات الحضرية.

(ب) يزيد عدد المهاجرين إلى المحافظات المستقبلة وخاصة القاهرة والإسكندرية من الذكور عن عدد المهاجرين من الإناث.

(جـ) يزيد عدد النازحين من المحافظات الطاردة والتي ينتقل السكان منها إلى غيرها من الذكور عن عدد النازحين من الإناث، ويتضح ذلك بين محافظات دمياط وكفر الشيخ والبحيرة وبني سويف.

(د) يزيد عموماً عدد الذكور من المهاجرين على عدد الإناث بين المحافظات.

دوافع الهجرة :

تتشابك دوافع السكان إلى الهجرة من اقليم لاقليم ومن الريف إلى الحضر، حيث تتركز في البحث عن فرص العمل أو الأجور المرتفعة أو الأرض الزراعية الجيدة، أو عملية التصنيع والتقدم التكنولوجي أو التغير الثقافي، بحيث أمكن تقسيم أو تحديد دوافع الهجرة إلى هجرة العمل، وهجرة الطلبة، وهجرة الإناث للزواج، والهجرة بسبب التقاعد، وأخيراً الهجرة الاجبارية أو بسبب دوافع أخرى. وتنطوي الجداول التالية على نتائج بعض البحوث التي تناولت دوافع الهجرة بين محافظات مصر[١].

ويمكن استخلاص النتائج التالية من بيانات الجداول التالية:

(أ) تمثل الهجرة بسبب طلب العمل «دافع اقتصادي» أكبر نسبة فهي تمثل ٧ر٤٠٪ من إجمالي عد المهاجرين النازحين و٣٧٪ من بين عدد الوافدين.

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

جدول رقم (١٦) يوضح توزيع المهاجرين من منطقة البحث (النازحين) حسب النوع وسبب الهجرة

النـوع	سبب الهجـرة: زواج		طلاق		نقل		خدمة عسكرية		نكبات مفاجأة		طلب عمل		طلب علم		أسباب أخرى		غير مبينة		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	٥	١ر٥	١	٣ر٠	٧٣	١٧ر٥	٦٣	١٥ر١	١١	٢ر٧	٢٠٥	٤٩ر٤	١٠	٢ر٤	٣٠	٧ر٢	١٧	٤ر٢	٤١٥	١٠٠
إناث	١٥٤	٣٥ر٨	٧	١ر٦	٥٣	١١ر٣	٣	٧ر٠	١٥	٣ر٥	١٣ر٩	٣٦ر٣	٥	١ر٢	٤٥	١٠ر٥	٩	٢ر١	٤٣٠	١٠٠
جملة	١٥٩	١٨ر٨	٨	٩ر٠	١٢٦	١٤ر٩	٦٦	٧ر٨	٢٦	٣ر١	٣٢٤	٤٠ر٧	١٥	١ر٨	٧٥	٨ر٩	٢٦	٣ر١	٨٤٥	١٠٠

جدول رقم (١٧) يبين توزيع المهاجرين إلى منطقة البحث (الوافدين) حسب النوع وسبب الهجرة

النـوع	سبب الهجـرة: زواج		طلاق		نقل		خدمة عسكرية		نكبات مفاجأة		طلب عمل		طلب علم		أسباب أخرى		غير مبينة		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	١٣	٨ر١	-	-	٢٨	٩ر٨	٣٠	١٠ر٥	٨	٢ر٨	١٣٥	٤٧ر٤	-	-	٥٦	١٩ر٦	٥	١ر٨	٢٨٥	١٠٠
إناث	١٢٢	٣٦ر٢	٤	١ر٢	٢٥	٧ر٤	١	٣ر٠	٢٥	٧ر٤	٩٥	٢٨ر٢	-	-	٥٦	١٧ر٥	٦	١ر٨	٣٣٧	١٠٠
جملة	١٤٥	٢٣ر٣	٤	٧ر٠	٥٣	٨ر٥	٣١	٥	٣٣	٣٣	٢٣٠	٢٣٠	-	-	١١٥	١٨ر٥	١١	١ر٧	٦٢٢	١٠٠

(ب) تمثل الهجرة بسبب الزواج «دافع اجتماعي» المرتبة الثانية بين العوامل حيث بلغت ١٨٫٨٪ بين النازحين و٢٣٫٣٪ بين الوافدين.

(جـ) تمثل الهجرة بسبب نقل مكان العمل مرتبة ثالثة بين العوامل حيث بلغت ١٤٫٩٪ من النازحين و٨٫٥٪ بين الوافدين.

(د) تمثل الهجرة بسبب النكبات المفاجأة ١٫٣٪ بين النازحين و٥٫٣٪ بين الوافدين[1].

الآثار المترتبة على الهجرة :

يترتب على الهجرة من الريف إلى الحضر، آثاراً اقتصادية واجتماعية وديموجرافية مختلفة.

الآثار الاقتصادية للهجرة :

تلعب الهجرة دوراً هاماً في نمو الاقتصاد وزيادة الدخل والثروة، وتخفيف البطالة. إذ ساعدت الهجرة من الريف إلى المدن الصناعية الكبرى كمدن كفر الدوار والمحلة الكبرى وحلوان، وكذلك الهجرة إلى المناطق المستصلحة أو الحديثة الزراعة أو الاستغلال، كما في مناطق مديرية التحرير وأبيس إلى نمو الاقتصاد وزيادة الدخل والتخفيف من حالة البطالة التي كان يعاني منها المهاجرين في بلادهم الأصلية.

الآثار الديموجرافية للهجرة :

تؤثر الهجرة على التركيب العمري والنوعي للمهاجرين وعلى تكوينهم المهني والعمالة وغيرها. إذ تأخذ نسبة الذكور في المجتمع الحضري في الارتفاع التدريجي وتفوق نسبة الإناث، نتيجة لأن نسبة المهاجرين من بين الذكور تفوق نسبة المهاجرين من بين الإناث، ووجد من ناحية التوزيع العمري أن من هم في سن ١٥ سنة و٤٠ سنة تزيد نسبتهم في المدن عنها

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

في القرى بخلاف مراحل السن الأخرى، وذلك لأن الهجرة تحدث في سن العمالة بدرجة أكبر من باقي فئات السن تاركة وراءها من هم في سن الإعالة من الأطفال والشيوخ. ومن ناحية التركيب المهني، يهاجر العمال نصف الفنيين أو غير الفنيين من الزراعة إلى الصناعة حيث تتاح لهم فرصة التديب على الأعمال الجديدة ويحققوا حراكاً مهنياً يؤثر في التكوين المهني للمجتمع.

الآثار الاجتماعية للهجرة :

تتمثل أهم الآثار الاجتماعية للهجرة في عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع البلاد المستقبلة لهم نظراً لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية والتي غالباً ما تكون مجتمعات ريفية. وتعمل الهجرة على ازدحام الأحياء الفقيرة في عواصم المدن، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف، كما أن الهجرة تضغط على الأنشطة الاقتصادية والحرفية في مناطق الاستقبال. أما مناطق الطرد وهي المجتمعات الريفية، فتختار الهجرة منها من هم على درجة عالية من التعليم والذكاء وأصحاب المهن الفنية والأعمال وتحرم المناطق الريفية من قيادتهم ومن الطبقات اللازمة لتقدمها الاجتماعي[1].

الهجرة ودور الأسرة :

نستعرض فيما يلي خلاصة بحث أجراه أحد المشتغلين في علم الاجتماع والمهتمين بدراسة الظواهر السكانية، وكان البحث يتناول ظاهرة الهجرة، حتى يتسنى لنا الوقوف على كيفية إجراء تحليل اجتماعي لظاهرة الهجرة من ناحية وكيف أن البحث الاجتماعي للظواهر السكانية يتجاوز كثيراً عن الثغرات التي تؤخذ على الأساليب الديموجرافية في

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٦.

تناول هذه الظواهر. فلقد بدأ الباحث باستعراض تراث الهجرة، ثم أخذ يكشف عن الثغرات في هذا التراث، وشرع بعد ذلك في تحديد هدف بحثه واختيار الإجراءات المنهجية المناسبة، التي أوصلته إلى عدد من النتائج تلك التي ألقت الضوء على أثر دور الأسرة في عملية الهجرة.

تراث الهجرة :

ينطوي تراث الهجرة على المستوى العالمي على مجموعة من النتائج العامة التي تلقي الضوء على هذه الظاهرة من عدة جوانب، بعضها يوضح عوامل الهجرة والأخرى تحلل عوامل التيار العكسي للهجرة والثالثة تبين عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين، والأخيرة تكشف عن خصائص المهاجرين.

فهناك قائمة طويلة تضم مختلف العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الهجرة بعضها عوامل اقتصادية وبعضها الآخر عوامل اجتماعية وبعضها الثالث عوامل شخصية وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل على أساس اختلاف نوعية الهجرة ونمطها، من الريف إلى المدينة أو من البلد إلى خارجه، ثم بتباين المسافة التي تقطعها عملية الهجرة، والجو الجغرافي... الخ[١].

وعموماً تكون الهجرة في المناطق الأقل دخلاً ومستوى المعيشة والاستهلاك إلى تلك المناطق الأفضل من هذه النواحي. وتجذب المناطق التي تتجه بسرعة نحو التصنيع المهاجرين إليها من المناطق الأخرى.

وقد لوحظ أن تفسير التيار العكسي للهجرة من خلال الفروق الاقتصادية الشاملة لا يعبر عن حقيقة هذه الظاهرة لأن التيارات العكسية لعملية الهجرة قد تنتج عن مجموعة متباينة من العوامل، فالمهاجر العائد قد يكون من بين العاملين الذين فشلوا في تحسين دخولهم أو الذين لديهم

(1) H. S. Shryock, The family as a factor in Migration, Op. Cit., p. 456.

أسباب شخصية أعادتهم إلى ديارهم، أو قد تكون عودته نتيجة لعدم تكيفه مع الجماعات الفرعية المختلفة فيما بين بعضها من حيث الفرص الاقتصادية والمهن والعنصر والنوع والعمر.. الخ. ولعدم توفر المعلومات لديه حول الفرص المناسبة للحياة في منطقة الهجرة.

أما عن عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين فقد انطوى التراث على إشارات حول الخصائص والمميزات الثقافية لهذه المناطق والفرص الهائلة المتوفرة في مجالات التعليم والترفيه والخدمات والافلات من روابط الجماعات الأولية، وفقدان المعايير... والتمتع بالحرية أو بالظروف الصحية والمناخية فضلاً عن الفرص الاقتصادية... الخ.

ولكن لوحظ على هذا التراث أنه ينطوي على نتائج تلقي الضوء على عوامل الهجرة وتغفل عوامل أخرى لها أهميتها في فهم هذه الظاهرة منها دوافع المهاجرين الفردية، وكان هذا يرجع في جانب منه إلى أن أغلب دراسات الهجرة قد اقتصرت على مجموعة معينة وتيارات محددة للهجرة، مثل الزنوج أو خريجي المدارس العليا، أو الأسر المهجرة بمعرفة الإدارة المركزية أو غيرها وأغفلت عينات أخرى مثل فئة المهاجرين الذين يتخذون قرار الهجرة بأنفسهم وفئة الذين يهاجرون بفعل قرار اتخذه رب أسرتهم. كما ترجع أيضاً هذه الثغرة من ناحية أخرى إلى أن دراسات الهجرة كانت تعتمد على معطيات التعداد والتسجيل الحيوي ولم تستفيد بالمعطيات التي يمكن أن تتوافر لها من تطبيق أساليب البحث الاجتماعي وخاصة المقابلة الشخصية والاستبيان أو قائمة البحث على عينات متنوعة من المهاجرين[1].

دورة الأسرة وأثرها في الهجرة :

ومن خلال استعراض تراث الهجرة والوقوف على ثغراته على النحو

(1) Ibid., p. 456.

السابق حدد موضوع الدراسة وهدفها في الكشف عن أثر دورة الأسرة في الهجرة باعتبارها عاملاً له فاعليته في هذه الظاهرة. ومع هذا قد أغفلته الجهود السابقة في تراث الهجرة. وحددت دورة الأسرة في مراحل الزواج ثم الانجاب وزيادة الدخل، ثم زواج الأبناء وكبر سن الوالدين. وأجريت الدراسة على عينتين من المهاجرين، الأولى وهي العينة الأصلية وتمثل مجموعة الأفراد الذين اتخذوا قرار الهجرة بأنفسهم، والثانية وهي العينة الثانوية وتتكون من مجموعة الأفراد الذين كانت هجرتهم نتيجة لقرار اتخذه رب الأسرة التي ينتمون إليها، واستعانت الدراسة في جمع البيانات بقائمة بحث تشمل مجموعة من الأسئلة حول الأسباب التي أدت إلى الهجرة.

وأوضح تحليل البيانات التي تم جمعها من هذه الدراسة وخاصة في ضوء متغير عمر المهاجر والذي قسم إلى فئات أقل من ١٤ سنة وبين ١٤- ٢٤ وبين ٢٥ - ٤٤ ثم أكثر من٤٤ عام.أن نسبة الهجرة في الفئة العمرية الأولى أقل من١٤سنة كانت منخفضة، ثم ارتفعت النسبة وخاصة بين النساء في الفئة العمرية الثانية ١٤ - ٢٤، وبعدها انخفضت هذه النسبة مرة ثانية بين المهاجرين من فئة العمر٢٥ - ٤٥، لترتفع مرة أخرى في فئة العمر أكثر من ٤٤ سنة، وذلك بالنسب التالية على التوالي (١٠٪، ٣٦٪، ٢٣٪، ٤٣٪). والتفسير الذي أعطى لهذه البيانات كان من خلال دورة الأسرة وتغير حالة الإناث خلال هذه الدورة، والتي يكون الاعتماد فيها أولاً على الأب، ثم الاستقلال عن الأسرة بفضل الزواج والإقامة في منطقة يختارها الزوج على أساس المصالح الاقتصادية. ثم مرحلة الترمل أو غياب الزوج... الخ.

كما أوضح تحليل البيانات التي تم جمعها من هذه الدراسة وخاصة في ضوء متغير آخر وهو سبب الهجرة صحة هذا التفسير وزيادة معدل المهاجرين في الفئة العمرية ٢٥ - ٤٤ سنة، حيث وجد أن ٤٠٪ من

المهاجرين كانوا من بين الذكور الذين هاجروا بسبب العمل أو الالتحاق بوظيفة أو مهنة أو الارتباط بعمل في المنطقة المهاجر إليها والحصول على المسكن المناسب والتغير في الحالة الزواجية وتكوين مسكن خاص. وإن كان عامل البحث عن السكن والتغير في الحالة الزواجية هو العامل السائد والأكثر بروزاً بين بقية العوامل التي أوردها أفراد العينة بصدد أسباب الهجرة.

ولقد اتضح نفس هذا الأثر لدورة الأسرة في هجرة أعضائها من خلال تحليل البيانات ومقارنتها على أسس أخرى، مثل النوع والحالة الزواجية والأسرية، والتعليم والدخل.. الخ. فلقد كان أثر الزواج واضحاً في كل الحالات، فوجد أن معظم النساء الذين يتزوجون يغيرون من عناوين اقامتهن وأن معظم الذين هاجروا كانوا قد اتخذوا قرار الهجرة نتيجة للزواج.

وهكذا توضح النتائج أن الهجرة ترتبط بدائرة الأسرة من زواج،وتكوين مسكن مستقل، ثم الانجاب وزيادة الدخل، ثم زواج الأبناء وكبر سن الوالدين.إذ عادة ما يبدأ الزوجان الجدد بإقامة مسكن خارج نطاق محيط اقامتهم المعتاد، وإن كان هناك بعض الحالات التي يعيش فيها الزوجان مع أقاربهم. إنما يحدث أن يتحرك الزوجان سواء وقت الزواج أم بعده. وعموماً تؤدي عوامل زيادة دخل الأسرة بعد الزواج وكبر حجمها بانجاب عدد من الأطفال إلى أن تفكر الأسرة في البحث عن سكن أكبر في مكان آخر للاقامة في قلب المدينة أو في منزل منفصل بالضواحي، إذ تلعب ظروف توفر خدمات التعليم بالنسبة للأبناء، وغيرها من خصائص البيئة دوراً له أهميته في اختيار مكان المنزل الجديد. ومع مرور الوقت يلتحق الأبناء بالمدارس العليا ،وتقوى روابط أعضاء الأسرة بمكان الإقامة الجديد، ويكون رب الأسرة قد استقر في عمله، وأصبحت له مكانته المرموقة في مجتمعه. وعند هذه المرحلة من دورة الأسرة، تزداد القوى التي تدفع إلى

الاستقرار على القوى التي تدفع إلى التحرك وهجرة هذا المكان. ولكن عندما يبدأ حجم الأسرة يتخلخل نتيجة لترك الأبناء منزل الأسرة للبحث عن عمل أو للزواج، أو نتيجة لوفاة أعضائها الكبار. هنا تتوفر الظروف وتتأكد القوى التي تدفع إلى الهجرة. لأن المنزل في هذه الحالة يبدو كبيراً يتجاوز حاجات الأعضاء الباقين في الأسرة، وقد يقل دخل الأسرة، أو قد يكون من الصعب فيزيقياً على الأزواج الكبار أو الأرامل أن يستمروا في هذا المكان. وفي هذه المرحلة من دورة الأسرة، نتوقع بعض التحرك ورغبة إلى العودة مرة ثانية إلى المحيط الصغير، ومشاركة الأبناء المتزوجين مسكنهم، أو الالتحاق بأحد مؤسسات الرعاية[١].

(1) Ibid., p. 460.

الفصل التاسع

الوفيات والطبقات الاجتماعية

تمهيد

أولاً : الوفيات، معدلاتها واتجاهاتها

ثانياً : الوفيات والطبقات الاجتماعية

١ - المهنة

٢ - المكانة الاجتماعية الاقتصادية

ثالثاً : توقع الحياة ومستويات التنمية البشرية



تمهيد :

الوفيات كعامل فعال في تغير السكان، ولأهميته كمؤشر على كثير من السمات التي يمكن في ضوئها التمييز بين مجتمع وآخر، فقد حظى باهتمام الباحثين في مجال السكان لاعتبارات كثيرة، بل إن الاهتمام بدراسته قد سبق الاهتمام بدراسة المواليد والخصوبة ذاتها. هذا راجع بالطبع إلى أن الانسان يسعى إلى تقليل الوفيات أكثر من سعيه لتقليل المواليد، وكان يتوقع أن يسهم اهتمامه بدراسة وفهم هذه الظاهرة في تحقيق هذا الهدف. ومن هنا تقدمت طرق قياس الوفيات تقدماً احصائياً ملحوظاً بينما لاتزال الطرق الفنية لقياس الخصوبة بعيدة عن الكمال. وينظر الناس إلى الزيادة الكبيرة في فرص الحياة التي وفرها الطب كمكسب للجنس البشري، ويقبل الأفراد والجماعات على كل الاساليب الطبية التي تؤدي إلى إطالة العمر، ويقبلون على التناسل كوسيلة لحفظ النوع البشري. وفي الوقت نفسه يختلف الموقف إزاء الوسائل الحديثة في تحديد النسل أو منعه أو تنظيمه وخاصة في المجتمعات الريفية والمتأخرة... الخ[1]. ويستعين دارسو السكان في تناولهم لظاهرة الوفيات بعدد من الاساليب والمفاهيم لقياس معدل الوفيات واتجاهات تطورها، ويستندون إليها في بلورة اساليب أخرى لتوقع الحياة أو التنبؤ بأمد الحياة المتوقع بالنسبة للفرد عند ولادته في المجتمع، ويسهم علماء الاجتماع المهتمون بدراسة الظواهر السكانية في هذا المجال ببيان الفروق في معدل الوفيات في ضوء النظم الاجتماعية المتباينة، وفي مقدمتها الطبقات الاجتماعية.

---

(١) دنيس رونج، علم السكان، ترجمة عربية إعداد دكتور محمد صبحي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص ٤٢ - ٤٣.

أولاً - الوفيات، معدلاتها واتجاهاتها :

ينظر إلى معدل وفيات الأطفال الرضع Infant Mortality باعتباره مؤشراً له دلالته على درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي حققه السكان الذي ينتمي إليهم هؤلاء الأطفال. بل وأكثر من ذلك يعتبر هذا المؤشر من بين الشواهد التي تدلل على الكيفية التي تتم بها عملية التنمية في هذا البلد، وذلك رغم وجود مؤشرات أخرى مثل معدلات وفيات الأمومة Maternal ومعدلات المواليد احياء Still birth Rate[(١)] لها قيمتها الهامة في هذا الصدد. وترد هذه الأهمية للوفيات كمؤشر على عملية التنمية في المجتمع لانه قد لوحظ أن الوفيات تعتمد إلى درجة كبيرة على الظروف الصحية والمعارف الطبية واتباع العادات الصحية، وظروف المجاعات والاوبئة والحروب، أكثر مما تعتمد على التاريخ الماضي للأفراد[(٢)].

ولقد سبق أن عالجنا موضوع التنمية الاجتماعية ودراسة العلاقة بين نمو السكان والوفيات والمواليد[(٣)]. والمهم هنا أن نتعرف على كيفية حساب معدلات الوفيات وتحديد اتجاهاتها وما هي أهم الاساليب المستخدمة في هذا الصدد، قبل الانتقال إلى بيان الفروق الاجتماعية الاقتصادية في الوفيات.

وربما كان معدل الوفيات الخام Crude death rate هو المقياس الاكثر استخداماً لدراسة الوفيات ومقارنتها. ذلك الذي يحدد بأنه نسبة عدد الوفيات التي تحدث بين سكان معينين خلال سنة محددة إلى حجم السكان في منتصف هذا العام.

ولكن لما كان معدل الوفيات الخام لا يمدنا بمؤشر دقيق على ظروف

---

(1) R. K. Kelsall, Population; Longman, London, 1975, p. 24.
(2) L. Henry, Population; Analysis & Models, Op. Cit, p. 135.
(٣) انظر الفصل الأول، ضرورة دراسة نمو السكان في المجتمع.

الوفيات طالما كانت الوفيات تتأثر بالتكوين العمري[1] خاصة وأنه من المعروف في ضوء الملاحظة اليومية أن خطر الموت يختلف لدرجة كبيرة باختلاف العمر. ويرغم أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها في هذا الصدد مثل الحالة الزواجية،إلا أن لهذه العوامل دوراً ثانوياً بالمقارنة بدور العمر. ولهذا لا يمكن إجراء دراسة حول الوفيات دون أخذ العمر في الاعتبار. ونتيجة لذلك اصبح معدل الوفيات الخام لا يمثل مؤشراً جيداً على الموقف الصحي للبلد موضوع الدراسة.لان ذلك يعتمد كثيراً على التوزيع العمري للسكان[2] ومن هنا فكر دارسو السكان في إجراء مقارنات دقيقة للوفيات في مجموعات السكان المختلفة من خلال حساب منفصل لمعدلات الوفيات في كل جماعة عمرية ونوعية أيضاً للسكان. ولقد عرف هذا المعدل باسم معدل الوفاة النوعي Specific Death Rate ويحسب على اساس المعادلة التالية:

$$\text{معدل الوفيات النوعي} = \frac{\text{عدد الوفيات في سن أو نوع معين}}{\text{عدد السكان في نفس السن أو النوع}} \times ١٠٠$$

وبناء على هذه المعدلات يمكن لدارسي السكان إجراء دراسة حول معدلات الوفيات في مجموعات سكانية متباينة، وهذا ما حاولته دراسة للوفيات مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو عام ١٩٦١. ويبين الجدول التالي معدلات الوفيات النوعية والعمرية لذكور الولايات المتحدة الامريكية وبيرو والتي أمكن حسابها وفقاً لمعدل الوفيات النوعي المشار إليه.

(1) D. M. Heer, Population & Society, Op. Cit., p. 34.
(2) L. Henry, Population. Analysis & Models, Op. Cit., p. 35.

جدول رقم (١٨)

يوضح وفيات الذكور في أمريكا وبيرو عام ١٩٦١[1]

العمـــر	الولايات المتحدة	بيرو	العمـــر	الولايات المتحدة	بيرو
صفر	٢٩٫٢	١٧٦٫٣	٤٥ - ٤٩	٧٫٣	١٣٫٦
١ - ٤	١٫١	١٧	٥٠ - ٥٤	١٢٫٤	١٨٫٤
٥ - ٩	٥ر-	٧	٥٥ - ٥٩	١٧٫٩	٢٥٫٢
١٠ - ١٤	٥ر-	٢٫٥	٦٠ - ٦٤	٢٧٫٩	٣٥٫٨
١٥ - ١٩	١٫٢	٤٫٥	٦٥ - ٦٩	٤١٫٤	٥٣
٢٠ - ٢٤	١٫٧	٦٫٤	٧٠ - ٧٤	٥٧٫٤	٧٦٫٣
٢٥ - ٢٩	١٫٧	٧	٧٥ - ٧٩	٨٣٫٤	١١٤٫٩
٣٠ - ٣٤	٢	٧٫٤	٨٠ - ٨٤	١٢٨٫٤	٢٧٨٫٧
٣٥ - ٣٩	٢٫٨	٨٫٤	٨٥ فأكثر	٢١٩٫٦	٢٧٨٫٧
٤٠ - ٤٤	٤٫٥	١٠٫٤			

ويبين الجدول بوضوح بعض النتائج العامة :

١ - أنه في كل جماعة عمرية تعلو معدلات وفيات الذكور في بيرو عن معدلات وفيات الذكور في الولايات المتحدة.

٢ - أن هناك فروقاً واضحة في الوفيات مع اختلاف فئات العمر في المجموعتين السكانيتين.

٣ - أن معدلات الوفيات العمرية في كلا البلدين يأخذ توزيعها شكل حرف U،حيث تعلو نسبياً معدلات الوفيات في السنوات الأولى للحياة، ثم تنخفض سريعاً مع الطفولة، وتصل إلى حد أدنى بين فئة العمر ١٠ - ١٤، ثم ترتفع تدريجياً وبثبات حتى تصل منتهاها مع كبر فئة العمر.

(1) D. M. Heer, Population & Society, Op. Cit., p. 35.

وقد يستخدم دارس السكان مقاييس أخرى تمدنا بالصورة الكلية لظروف الوفيات من حيث معدلاتها واتجاهاتها في السكان موضوع الاهتمام. فقد يلجأ دارس السكان إلى بناء نوعين من الجداول الأكثر شيوعاً في هذا الصدد، يعرف بعضها باسم جدول الحياة Period Life Table والذي يلخص ظروف الوفيات حسب النوع والعمر التي تسود خلال سنة معينة أو فترة قصيرة أخرى، ويعرف البعض الثاني الجداول باسم جدول حياة الاجيال أو الجماعات Chort or generation life table والذي يلخص خبرة الوفاة حسب النوع والعمر لجماعة معينة(جماعة من الاشخاص ولدوا في نفس الوقت) والتي تمتد حياتهم عبر سنوات كثيرة[١].

والمثال الذي نستشهد به على هذا النوع من الدراسة،يتمثل في محاولة كل من دوبلن ولونكا وسبجلمان Duplin & lotka & Sbiegelman جمع معطيات حول ظاهرة الوفيات للاستفادة منها في رسم جدول حياة يوضح تطور توقع الحياة خلال فئات العمر لبني الانسان منذ العصور المبكرة حتى عام ١٩٦٥. وإن كانت معطيات هذا الجدول لا تتمتع بالثبات كلية خاصة بالنسبة للفترات المبكرة من تاريخ الانسان،لان الاحصائيات الدالة عليها كانت مبعثرة لدرجة يصعب الاستفادة منها في تمثيل مرحلة من مراحل الحضارة. ومع هذا أمكن من خلال حقائق هذا الجدول استخلاص عدد من النتائج التي تلقي الضوء على اتجاهات الوفيات عبر مراحل تطور الانسان منها:

١ - أن متوسط طول الحياة بالنسبة للانسان إن كان قد مر بمعدلات متباينة،إلا أنه لم يظل تحت ٢٠ سنة دائماً، لإن هذا قد يؤدي إلى اختفاء الجنس البشري.

٢ - يصل متوسط طول الحياة إلى ما بين ٧٠ - ٧٥ سنة في معظم البلاد المتقدمة.

---

(1) Ibid., p. 35.

٣ - يعد هذا الطول الواضح لتوقع الحياة عند الميلاد بمثابة نتيجة لتقدم الحضارة الغربية. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٩)

يوضح متوسط الحياة للانسان

منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر[١]

الفترة	المنطقة	المؤلف	متوسط الحياة
العصر الحديدي والبرونزي المبكر	اليونان	آنجل	١٨ سنة
حوالي ٢٠٠٠ سنة مضت	روما	بيرسور	٢٢ سنة
العصور الوسطى	انجلترا	رسل	٣٣ سنة
١٦٨٧ - ٩١	بروسيا	هالي	٥ر٣٣ سنة
قبل عام ١٧٨٩	موساشتس ونيوهامبشير	ويجبسورث	٥ر٣٥ سنة
١٨٣٨ - ١٨٥٤	انجلترا وويلز	فار	٩ر٤٠ سنة
١٩٠٠ - ١٩٠٢	الولايات المتحدة	جلوفر	٢ر٤٩ سنة
١٩٤٦	الولايات المتحدة	جريفل	٧ر٦٦ سنة
١٩٦١ - ١٩٦٥	السويد	-	٦ر٧٣ سنة

كما ابتكر دارسو السكان مقاييس أخرى للوفاة لا تتأثر بالتحريف الناتج عن الفروق في التكوين العمري. يعرف بعضها باسم معدل الوفاة العمري المقنن ويعرف الآخر باسم معدل الوفاة العمري المصحح[٢]. وليس هنا مجال للدخول في تفاصيل هذه المقاييس طالما كان هدفنا أن نوضح الفروق في معدلات الوفيات على ضوء النظم الاجتماعية موضوع اهتمامنا، وكما أشرنا سلفاً سنركز على الفروق في معدلات الوفيات في ضوء النظام الطبقي في المجتمع واختلاف الناس إلى مستويات اجتماعية اقتصادية متباينة.

(1) R. Pressat, Population, Op. Cit., p. 38.
(2) D. M. Heer, Population & Society, Op. Cit., p. 35.

ثانياً - الوفيات والطبقات الاجتماعية[1] :

تعتبر المعرفة المتعلقة بالفروق في المكانة الاقتصادية الاجتماعية وعلاقتها بالفروق في معدل الوفيات موضع اهتمام من جانب الاشخاص الذين يعملون على تحسين مستويات الصحة والرفاهية.

وحتى منذ ١٨٣٣ عندما وجه (كوربوكس) Corboux الانتباه لأول مرة لوجود هذه الحقائق، احتلت دراسة الوفيات في الجماعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف الميادين. وفي ضوء هذا الاهتمام المتواصل، من المشوق أن نلحظ وجود تباين في معرفتنا المتعلقة بالتأثير الدقيق للعوامل الاجتماعية والاقتصادية على معدلات الوفيات بمقارنتها بأثر غيرها من الخصائص الديموجرافية أو السكانية الأخرى الاكثر عمومية.

وبالرغم من الندرة النسبية للمادة المنشورة التي توضح العلاقة بين خصائص مثل النوع والجنس والعمر والمكانة الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من أن الجميع قد ادرك منذ القدم تلك النتيجة العامة التي توضح أن الوفيات ترتبط عكسياً بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الدراسات التي أجريت بهدف اختبار هذه العلاقة قليلة للغاية. وهكذا فهذا المجال يعد بوضوح واحداً من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحوث.

١ - المهنة :

ويرجع النقص النسبي في الدراسات التي تناولت العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية والوفيات في جانب منها إلى صعوبة توفر المعطيات الضرورية. كذلك لم توفر شهادات الوفيات أية معلومات تتعلق

---

(1) E. G. Stoc Kwell, Sociocconomic Status and Mortality in the united states, in; C. B. Uam, Population & Socicty, Op. Cit., p. 164.

بوضع المرض في علاقته بواحد من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية أو غيرها. إلى جانب المهنة.

وعلى أية حال، أن مهنة الشخص تعتبر عاملاً حاسماً للغاية في تحديد مكانته الاجتماعية والاقتصادية. ومن المعترف به أن الناس في الطبقات الاجتماعية العليا، كما تشير إليها المهنة، تتميز بمعدل وفيات منخفض يشكل ظاهرة عن تلك المعدلات في الطرف الآخر للمقياس الاجتماعي.

وكما يشير إلى ذلك مجموعة من الكتاب، بأن العمل الذي يقوم به الشخص، والظروف التي يعمل في ظلها، والمرتبات التي يحصل عليها، تحدد إلى درجة كبيرة ظروف حياته، كالمسكن الذي يعيش فيه، والملابس التي يرتديها، والطعام الذي يأكله، وطريقة الترفيه. ولذلك فإن مهنة الشخص تعتبر أحد العوامل الممكنة التي تحدد حالته الصحية وتعينه طوال حياته.

ولهذه الاسباب، اجريت دراسات عديدة في الولايات المتحدة وغيرها، في محاولة لفهم العلاقة بين المهنة والوفيات على نحو أكثر وضوحاً. فلقد أجرى (داريك) Daric مسحاً شاملاً للتراث المتعلق بالفروق المهنية في الوفيات حتى عام ١٩٥٠. كما غطت منشورات مكتب التسجيل العام في انجلترا وويلز ١٨٥١، العلاقة بين المهنة والوفيات. ولخص(لوجان) Logan جهود هذا المكتب منذ هذه الفترة حتى تعداد ١٩٥١. وبدأت دراسات (دوبلن) Duplin وزملاؤه في الولايات المتحدة في شركة التأمين على الحياة ابتداء من الفترة ١٩١١ - ١٩١٣.

ولقد نشر مكتب التعداد قبل عام ١٩١١ جداول توضح علاقة الوفيات بالمهنة في الفترة ما بين ١٨٩٠-١٩٠٠. ومع أن هذه الدراسات المبكرة كانت مهتمة بفحص مستويات الوفيات المميزة لمهن معينة، لم توفر أية معلومات تتعلق بوجود فروق في الوفيات مع اختلاف الطبقات على اساس المهن. بالرغم من أن المقبول عموماً أن معدلات الوفيات كانت

عاليـة بين الاشخاص فـي المهـن اليدويـة. ولـم تكـن المعطيـات المتعلقـة بالاختلافات المهنية في الوفيات قد توفرت حتى عام١٩٣٤ ،عندما أجرى (وتني) Whitney دراسته الكلاسيكية التي نشرت بعد هذا التاريخ، إذ قارن Whitney مستخدماً اسلوب (ادوارد) Edwards في التصنيف، بين معدلات الوفيات بين المهن وفي الولايات التي كانت فيها بيانات المهنة على شهادات الوفيات كاملة تماماً في توضيح الارتباط بينهـا استناداً إلى بيانات تعداد السكان. وتشير النتائج هنا إلى وجود علاقـة عكسية بين الطبقة المهنية والوفيات إذ بلغ معدل الوفيات ١ر١٣ في الألف بين الاشخاص غير المهرة في مقابل ٧ في الألف بين المهنيين. واشارت حديثاً دراسة اجريت على نتائج تعداد ١٩٥٠إلى أن العلاقة العكسية بين المكانة المهنية والوفيات لاتزال قائمة في الولايات المتحدة، وأن مستوى الوفيات بين الطبقات المهنية الدنيا لا يزال ضعف المستوى الموجود بين الجماعات الادارية والمهنية تقريباً[١].

وبالرغم من أن دراسات (وتني وغيره) Whitey و Marigama و Gura-luick تشير بوضوح إلى وجود تدرج عكسي ملحوظ عندما ترتبط الوفيات بالطبقة المهنية في الولايات المتحدة،فهناك صعوبات معينة ترتبط بالطريقة التي استخدمت فيها المهنة كمؤشر على المكانة الاجتماعية والاقتصادية.

ونشأت هذه الصعوبات عن جوانب قصور عديدة ناجمة عن البيانات المتوفرة، وأي شخص يحاول البحث في هذا المجال أو يستخدم المادة المتعلقة بالوفيات حسب المهن يجب أن يأخذ هذه الجوانب للقصور في اعتباره. وتمثل أكثر الصعوبات وضوحاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الوفيات والمهنة في عملية حساب معدلات الوفيات. ولكي نحسب معدل الوفيات حسب المهنة لابد من توفر عددين. عدد الاشخاص من الوفيات في كل مهنة خلال الفترة المدروسة، والعدد الكلي للاشخاص الذين يحصوا في

(1) Ibid., p. 165.

كل مهنة خلال نفس الفترة. وهذه الأعداد للوهلة الأولى يبدو أنها متوفرة تماماً من خلال شهادات الوفاة ومصادر التعداد المنشور. ولكن على أية حال، فإن إمكانية المقارنة بين هاتين المجموعتين من الحقائق والبيانات قد تكون موضع شك لاسباب كثيرة[1] فلا يتبع المصدرين نفس الاجراءات في تسجيل المهنة. ومن ناحية أخرى، تطلب شهادات الوفاة دائماً للمهنة العادية ولمن يمرض، وتحدد المهنة عادة نوع العمل الذي يقوم به الشخص خلال معظم حياته. ويسجل التعداد من ناحية ثالثة، في الفترة ١٩٦٠، المهنة التي كان يعمل فيها الشخص في نفس وقت التعداد. ولما كان نسبة كبيرة من المسنين بين القوة العاملة يعملون في مهن مختلفة كلية عن المهن التي كانوا يعملون فيها خلال الجانب الأكبر من حياتهم العملية، فمن الممكن أن تكون المهن المسجلة في التعداد مغايرة عن تلك المهن المسجلة نتيجة لذلك في شهادات الوفاة.

وقد تتأثر أيضاً إمكانية المقارنة بين شهادة الوفاة وبيانات التعداد بالحقيقة القائلة بأن شهادة الوفاة تسجل مهنة كل الاشخاص المرضى سواء أكانوا يعملون اثناء الوفاة أو كانوا من المتعطلين أو المتعاقدين. ومن ناحية أخرى يقدم التعداد في الفترة السابقة على عام ١٩٦٠ بيانات المهنة التي لا تشير إلا إلى هؤلاء الاشخاص فقط الذين يمثلون الاعضاء الفعالين في القوة العاملة،سواء أكانوا من العاملين فعلاً أو الذين يبحثون عن عمل في مهن معينة، في وقت التعداد. وهذا معناه أنه عندما يحسب معدلات الوفيات وفقاً للطبقات المهنية، فإن الاساس السكاني لا يشتمل علي كل الاشخاص المعرضين لخطر الوفاة، وأي اختلافات بين المهن تتعلق بالعدد المحصي بمقارنته بالعدد الذي ينتمي إلى طبقة مهنية معينة،بالرغم من أنه لم يكن يعمل في ذلك الوقت،ما يمكن أن يؤثر بشكل واضح على معدلات الوفيات حسب المهنة الناتجة عن ذلك.

---

(1) Ibid., p. 165.

٢ - المكانة الاجتماعية الاقتصادية :

وبالرغم من أن المناقشات السابقة لـم تشتمل علي كل الطرق التي تتأثر فيها إمكانية المقارنة بين البيانات التي نحصل عليها من شهادات الوفاة وتلك التي توفرها تقارير التعداد، إلا أنها اشارت بوضوح إلى أوجه القصـور في استخدام بيانات المهنـة كما يوفرها التعداد ومصـادر التسجيلات الحيويـة في تحليـل الفـروق الاجتماعيـة والاقتصاديـة في الوفيات. وبالنظر إلى أوجه القصور هذه، فليس من المدهش أن نجد هناك مداخل عديدة وبديلة قد استخدمت في دراسة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومستويات الوفيات،ومن هذه المحاولات لعب المسح بالعينة دوراً بارزاً[١].

وقد تعتبر دراسة(سيدنستريكر)Sydenstricker المبكرة لمدينة هاجر تاون Hagers town مـن بـين مسوح هـذا البلد التـي صممت للكشف عـن أثـر البيئة الاجتماعية والاقتصادية على الصحة،برغم أنها لم تعنى خصيصاً بالوفيات. هذه الدراسة،التي قامت على مسح لـ ٨٠٠ر١ أسرة في مدينة Hagers town وبدأت فـي خريف عـام ١٩٢١، وأوضحـت أن مستويـات الصحة، كما حـددت بواسطـة تكرار حـدوث المـرض تصبـح فقيرة بشكـل ملحوظ كلما تناقص دخل الأسرة. وأكثر من ذلك، وجد أن مقدار الرعاية الطبية التي يحصل عليها الفرد يقل مع انخفاض حالة الدخل، وأن ٤٣٪ فقط من حالات المرض بين الفقراء كانوا يترددون على الطبيب في مقابـل ٧٠٪ من الأسر الغنية. بالرغم من أنه قد لوحظ بعض الاختلافـات بـين جماعات الدخـل عنـد تحليـل بيانـات جماعـات عمريـة واسباب معينـة، وانتهـى (سيدنستريكر) Sydenstricker،إلى أن هنـاك حقيقتـين واضحتين الأولى،هي أن معدل المرض اللاحظ كان عالياً بالنسبة للفقراء عنه بالنسبة لمن هم أفضل منهم من الناحية الاقتصادية، والحقيقة الأخرى هي أن هذه

---

(1) Ibid., p. 166.

الأسرة عموماً والتي كانت تتجاوز المتوسط في الظروف الاقتصادية في هذا المجتمع تتمتع برعاية طبية كبيرة عن بقية السكان.

ودرست أيضاً العلاقة بين الصحة والحالة الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك بسنوات قليلة في ربيع عام١٩٣٣. وفي هذا الوقت أوضحت دراسة مسحية أجريت في (١٠) مقاطعات، أن هناك زيادة ملحوظة في حدوث المرض كلما يتناقص دخل الأسرة في العام. وأوضح بالمثل المسح الصحي القومي الذي أجرى ما بين نوفمبر ١٩٣٥، ١٩٣٦، ارتباطاً قوياً بين الصحة والحالة الاقتصادية. وتوضيح ذلك، هو أن معدل الأمراض المزمنة الذي بلغ ١٦٠في الألف بين الاشخاص المتقاعدينRelief،تناقص باستمرار كلما زاد الدخل لدرجة أن المعدل بين الاشخاص ذوي الدخل السنوي ٥,٠٠٠ جنيه أو أكثر كان حوالي ١٠٧ في الألف من السكان.وأكثر من ذلك، وجد المسح الصحي القومي أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطاً عكسياً بعملية تكرار وقع الحوادث والوفاة،وتلقي الرعاية الطبية[١].

لقد برهن حديثاً على الأثر العكسي للحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة على مستويات الصحة، من خلال نتائج مثل التي تؤكد وجود علاقة مباشرة بين دخل الأسرة ونسبة المرض وحالات الاصابة التي تتلقى اهتماماً ورعاية طبية، وعلاقة عكسية بين الدخل وعدد أيام العمل التي يفقدها الشخص نتيجة لمرض مزمن أو اصابات.

وتنطوي مداخل منهجية أخرى والتي استخدمت لدراسة العلاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحة على استخدام بيانات التعداد لتقسيم البلد إلى مستويين اجتماعيين اقتصاديين اثنين. فلقد اوضح (بيمال) Pemnell مثلاً، أن وجود واستخدام خدمات المستشفيات ارتبط عكسياً بالحالة الاقتصادية عندما رتبت ٤٨ ولاية ومقاطعة في كولومبيا

---

(1) Ibid., p. 166.

طبقاً لمتوسط دخل الفرد سنوياً. وبالمثل أوضح (دورن) Dorn باستخدامه لبيانات تعداد ١٩٣٥ وتوزيع المناطق الريفية في أوهايو على فئتين اثنتين عريضتين، أوضح أن معدلات الوفيات في المناطق ذات الحالة الاقتصادية الفقيرة ، مثل مناطق التعدين والزراعة المتدهورة بلغت حوالي ١٠٪ زيادة على المعدلات المناظرة في المناطق ذات الحالة الاقتصادية الأوفر. وكان معدل الوفيات بالنسبة للذكور في المناطق الأخيرة ٨٫٣ في الألف بمقارنته بمعدل ٩٫٣٪ في المناطق الفقيرة. أما الاناث فكانت المعدلات ٧٫٩٪ في مقابل ٨٫٧٪ على التوالي.

وحديثاً لاحظ (التندرفر) Altenderfer باستخدام بيانات دخل الفرد في ترتيب ٩٢ مدينة في الولايات المتحدة والتي يزيد عدد سكانها على ١٠٠٫٠٠٠ نسمة،لاحظ أن معدلات الوفيات تميل إلى الانخفاض بشكل واضح كلما ارتفع الدخل في المدينة ولقد وجد أن مثل هذه العلاقة العكسية بالنسبة لكل حالات الوفيات بين الأطفال، والمواليد موتى، والوفيات بسبب أمراض مزمنة ولأسباب العدوى. وأمدتنا دراسة لاحقة أجريت على ٩٧٣ مدينة عدد سكانها ١٠٫٠٠٠ من السكان، ومرتبة وفق معدلات وفيات الأطفال أمدتنا بنتائج مماثلة،وفي المدن ذات معدل وفيات الأطفال المنخفض كان متوسط دخل الفرد السنوي ٧٢٢ دولار في مقابل ٥٩٥ دولار بين المدن التي كان فيها معدل الوفيات كبيراً[1].

والمدخل أو المنهج الثالث،والذي تزايد استخدامه على نحو شامل نتيجة لتوافر البيانات بدرجة ملحوظة. كان يتضمن أيضاً استخدام بيانات التعداد ، وباستخدام معلومات شهادة الوفيات بما في ذلك مكان الإقامة، ثم اختبار الوفيات في علاقتها بخصائص اقتصادية واجتماعية تناولها التعداد ، المناطق الجغرافية الصغيرة المتجانسة نسبياً التي ينقسم إليها المدن الكبرى لأغراض احصائية. وعلى أية حال، عندما استخدمت بيانات

(1) Ibid., p. 167.

شهادة الوفاة على المهنة لتصنيف الجماعات الاجتماعية والاقتصادية وباستخدام وحدات التعداد كوحدات للتحليل لوحظ بعض النقص. ولقد تمت مناقشة الدفاع عن أو رفض منهج وحدات التعداد في مواقع أخرى من التراث ولذلك سوف لا يفيد هذا النقاش مرة ثانية هنا. فلقد قدم (جولتر وجورالنيك) Goulter & Guralnick عرضاً للمشكلات وقائمة بيليوجرافية لهذا الموضوع(١).

وأجرى (ألن) Allen دراسة واعية باستخدام مؤشرات قيمة المسكن أو الاجر الشهري، كما جاء في التعداد، للعلاقة بين الحالة الاقتصادية والوفيات في أوهايو. وفي الأعوام ١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٥٠، وجد أن الأثر العكسي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة على مستويات الوفيات أكثر وضوحاً. وفي الدراسات الحديثة كذلك، على سبيل المثال، كانت وفيات الأطفال بين السكان البيض تقريباً أقل بثلاثة مرات عنه في المناطق الاقتصادية الدنيا في المدينة. ووجدت دراسات مماثلة أجريت في عدد من المدن الأخرى واستخدمت مجموعة متباينة من المؤشرات أيضاً أن مستويات الوفيات ترتبط ارتباطاً عكسياً بالحالة الاجتماعية والاقتصادية. وفي شيكاغو في عام ١٩٢٠-١٩٤٠ زاد توقع الحياة عند الميلاد بالنسبة لكل من الذكور والإناث بشكل ملحوظ مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية عندما صنفت بيانات التعداد في هذه المدينة وفقاً لمتوسط الإيجار الشهري. وبالمثل، برهنت دراسة أجريت في نيوهافن Haven في عام ١٩٣٠ بوضوح على أن معدلات الوفيات تميل إلى الارتفاع كلما انخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما برهنت عليه دراسات بافالو Buffalo في نيويورك عام ١٩٤٠ وهوستن Houston في تكساس في عام ١٩٥٠.

وكل هذه الدراسات المذكورة سابقاً قد اشارت إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين الوفيات والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) Ibid., p. 167.

وعلى أية حال، لا تبرهن كل الدراسات على هذه النتيجة: فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة تتبعية للمشاركين في مسح (سبدنستريكر) -Sy denstricker في Hagerstown نمطاً شاذاً عندما كان معدل المرض مرتبطاً بالحالة الاقتصادية، وبالمثل، انتهى مسحاً لمدينة Buller Country, pa خلال صيف عام ١٩٥٤ والذي استخدم تصنيف Edwards المهني كمؤشر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، انتهى إلى أنه ليس هناك فارقاً واضحاً في حدوث المرض بين الطبقات المتباينة والعديدة.

ولقد اصبح وجود الاختلاف ظاهراً للغاية عندما أخذت في الاعتبار حالات معينة أخرى. ولتوضيح ذلك، فلقد كانت النتيجة على خلاف العلاقة العكسية القوية، بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية ووفيات الأطفال في هوستن Houston وظهر أن هذه العلاقة لا وجود لها تماماً في دراسة سيركس Syracuse ودراسة Providence. R. I. وبالرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن هذه العلاقة لا وجود لها بالنسبة للأمراض المزمنة إلا أنه لاتزال هناك دراسات غيرها تشير إلى أن هذه العلاقة العكسية من القوة بالنسبة للوفيات التي ترد إلى المرض وكذلك بالنسبة للوفيات الناجمة عن أسباب العدوى.وأكثر من ذلك وحتى هذه الدراسات التي توافق على وجود الاختلاف لا توافق على ما إذا كان الاختلاف قد اصبح صغيراً أو لا يزال هو نفسه أو حتى أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي.ومثل هذه الملاحظات المتعارضة فيما يتعلق بوجود وطبيعة ومدى الفروق الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات تشير بوضوح إلى الحاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال[1].

الخلاصة :

يشير المسح السابق للتراث المتعلق بالفروق الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات في الولايات المتحدة إلى نوع البحث الذي أجري في هذا

(1) Ibid., p. 168.

المجال وإلى طبيعة النتائج التي تم التوصل إليها. ففي الماضي، برهنت النتيجة العامة لكل هذه الدراسات، التي استخدم الكثير منها مداخل أو طرق منهجية مختلفة بشكل ظاهر، برهنت على وجود علاقة عكسية محددة بين معدلات الوفيات والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى أية حال. يبدو في الوقت الحديث أن هناك بعض التعارض فيما إذا كان هذا الفارق موجود أم لا، سواء بالنسبة للوفيات عموماً أو للوفيات لاسباب معينة. وأكثر من ذلك،حتى عندما كان يوافق على وجود مثل هذا الفارق، فلم يكن هناك اتفاق عما إذا كان هذا الفارق محدداً أم لا. والشئ المحتمل هو أن وجود الفروق الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات، سواء اصبحت بسيطة أو كبيرة. فإنها تختلف فعلياً من مكان لآخر. ومن ناحية أخرى قد يعتمد وجود وطبيعة العلاقة على متغيرات مختارة لقياس الحالة الاجتماعية الاقتصادية مثلاً، الدخل في مقابل الأجر، أو المهنة، أو الإجراءات المنهجية المستخدمة. ولقد برهنت دراسة حديثة على أن كل هذه العوامل قد تمارس تأثيراً على طبيعة الفروق الاجتماعية الاقتصادية في الوفيات[1].

ولكي نوضح الموقف الحاضر، ولكي نحدد ما إذا كان الفارق الاجتماعي الاقتصادي التقليدي لا يزال موجوداً أم لا، أو ما إذا كان يميز كل أو بعض جوانب الوفيات فقط أو ما إذا كان محدوداً، نقرر أن الأمر يتطلب سلسلة مستمرة من الدراسات المقارنة. وأكثر من ذلك، يجب أن تشير مقارنة المناطق ووصف الاتجاهات الزمنية بوضوح إلى ما الذي يجب أن يقارن وما ينبغي أن يتضمن من خصائص معينة عندما تستخدم إجراءات منهجية متباينة، ومصادر للبيانات مختلفة، ومجتمعات في المقارنة - وعندما يتوافر لدينا فقط سلسلة مستمرة من الدراسات حول الطرق التي تؤثر بها عوامل مكانية مختلفة على الوفيات سوف يتوافر

(1) Ibid., p. 168.

لدينا أساساً سليماً لتحديد أثر الحالة الاجتماعية الاقتصادية على الوفيات.

ثالثاً - توقع الحياة ومستويات التنمية البشرية في البلدان النامية :

وسبق أن اوضحنا كيف أن دارس السكان يستطيع أن يستفيد من ما يجمعه من بيانات حول ظاهرة الوفيات في رسم جدول حياة أى جماعة أو مجتمع[1]، يمكن بناء عليه توضيح تطور توقع الحياة أو أمد الحياة Ex-pectation of life لهذه الجماعة أو المجتمع خلال فترة زمنية معلومة. ويقاس أمد الحياة باستخام اساليب احصائية تعتمد على جدول الحياة ويحسب دائما عند الميلاد أو عند أي فئة عمرية. وهو ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سنة معلومة وهو يحسب باستمرار للذكور والإناث كل على حده[2].

واليوم تطور استخدام مقياس توقع الحياة أو متوسط العمر المتوقع واصبح يستعان به في تحديد مستويات التنمية البشرية في بلدان العالم. وقد تحقق هذا التطور من خلال الجهود الدولية وحرص البرنامج الانمائي للامم المتحدة منذ بداية التسعينات على إصدار تقرير سنوي للتنمية البشرية يتم من خلاله ترتيب دول العالم طبقاً لمستويات التنمية البشرية يعتمد على دليل التنمية البشرية باعتباره مركباً من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول، وتصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات: دول ذات تنمية بشرية عالية (قيمة الدليل ٨ر٠ فأكثر) ودول ذات تنمية بشرية متوسطة(قيمة الدليل بين ٥ر٠ و٨ر٠)ثم دول ذات تنمية بشرية منخفضة (قيمة الدليل أقل من ٥ر٠). ودليل التنمية البشرية عبارة عن مقياس نسبي مركب من ثلاثة مؤشرات هي العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة

---

(١) انظر ص ٢٣١. الفصل

(٢) دكتور فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٦٤.

والكتابة للبالغين ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بالدولار الامريكي. ويلاحظ أن المؤشرين الأول والثاني لهما صفة الرصيد ويعكسان اوضاع الصحة والتغذية والمعرفة في الدولة أما المؤشر الثالث فله صفة التدفق الذي يعبر عن قدرة الفرد على الحصول على الموارد اللازمة لحياة كريمة(١).

١ - متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية :

وفي دراسة حديثة اجريت حول العمر المتوقع في البلدان النامية يشير الباحث في البداية إلى مجموعة ملاحظات حول واقع البيانات المتاحة في هذا الصدد. ثم يستخلص أهم النتائج حول العمر المتوقع في هذه البلدان بناء على المقارنات بين هذه البيانات.

والواقع أن البيانات المتاحة حول الوفيات في البلدان النامية قد تحسنت بشكل واضح عبر عشرات السنوات الأخيرة. واصبحت التسجيلات الحيوية أكثر اكتمالاً تدريجياً خاصة في امريكا اللاتينية وشرق آسيا. أما البيانات التي تسمح بتقدير وفيات الرضع والأطفال قد اتسع نطاق جمعها من خلال التعدادات والمسوح خاصة تلك التي أجريت بمعرفة البرنامج العالمي لمسح الخصوبة (W F S) وحديثاً جداً بواسطة المسوح الديموجرافية والصحية (D H S) وبرغم هذه التحسينات، لايزال نقص البيانات التي يمكن الاعتماد عليها يمثل عقبة خطيرة في عملية تحليل الوفيات في البلاد النامية. فمثلاً ليس هناك مسوحاً حديثة أو تسجيل للبيانات في البلاد التي تعاني من الحرب أو النضال الوطني(٢).

وعموماً لقد حدث تقدم هائل في خفض الوفيات في المناطق الأقل نمواً

---

(١) تقرير التنمية البشرية في مصر عام ١٩٩٤، وثيقة العدد، الدراسات الإعلامية، المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ٧٥ ابريل - يونية ١٩٩٤، ص ١٨٥ - ١٨٧.

(2) The Future Population of the World word, Op. Cit., pp. 135 - 136.

في عشرات السنين الحديثة. وعبر فترة(٤٠) عاماً من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٩٠، كان متوسط توقع الحياة عند الميلاد في المناطق الأقل نمواً قد قدر بزيادة ٢١ عاماً من حوالي (٤١) في عام ١٩٥٠ - ١٩٥٥ إلى (٦٢) عاماً في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥، وذلك طبقاً لتقديرات واسقاطات سكان العالم الاخير الذي اجرته الامم المتحدة. وقد تضاءل الفارق بين المناطق الأكثر والأقل نمواً خلال هذه الفترة من ٢٦ عاماً في بداية ١٩٥٠ إلى ١٢ عاماً في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٥.

وعلى أية حال،هناك درجة من التباين هائلة على المستويات الاقليمية وكذلك لوحظ أن الفروق بين البلاد كان كبيراً أيضاً. فكان التقدم بطيئاً في أفريقيا، ولايزال توقع الحياة يقدر عند حوالي ٥٠ عاماً فقط في شرق ووسط وغرب أفريقيا. أما الوفيات فهي منخفضة في شمال وجنوب أفريقيا حيث بلغ توقع الحياة ٦٢ و٦٣ عاماً خاصة في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥[1].وكانت تقديرات توقع الحياة عند الميلاد في آسيا في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠عالياً عامة عما هو ملاحظ في أفريقيا وتتراوح من ٦٠ في وسط وجنوب آسيا إلى ٧٠ عاماً في شرق آسيا... أما تقديرات توقع الحياة في مناطق أمريكا اللاتينية لاتزال عالية في المتوسط، عن تلك الملاحظة في آسيا وتتراوح بين ٦٨ عاماً في أمريكا الجنوبية و٦٩ عاماً في أمريكا الوسطى والكاريبي. وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي.

(1) Ibid, p. 134.

تقدير توقع الحياة حسب الميلاد، وطبقاً لمناطق واقاليم العالم ١٩٥٠ - ٢٠٢٥

أكبر المناطق الاقليم	توقع الحياة بالسنوات							
	١٩٥٠ ١٩٥٥	١٩٦٠ ١٩٦٥	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٨٠ ١٩٨٥	١٩٩٠ ١٩٩٥	٢٠٠٠ ٢٠٠٥	٢٠١٠ ٢٠١٥	٢٠٢٠ ٢٠٢٥
العالم	٤٦ر٤	٢٥ر٣	٥٧ر٩	٦١ر٣	٦٤ر٤	٦٧ر١	٦٩ر٩	٧٢ر٥
أكثرالمناطق نمواً[1]	٦٦ر٥	٦٩ر٨	٧١ر٢	٧٣	٧٤ر٤	٧٥ر٨	٧٧ر٣	٧٨ر٦
أقل المناطق نمواً[2]	٤٠ر٩	٤٧ر٧	٥٤ر٦	٥٨ر٥	٦٢ر٣	٦٥ر٥	٦٨ر٥	٧١ر٣
أفريقيا	٣٧ر٨	٤٢	٤٦	٤٩ر٤	٥٣	٥٥ر٨	٦٠ر٥	٦٥ر٤
شرق أفريقيا	٦٣ر٣	٤٠ر٧	٤٤ر٨	٤٦ر٩	٤٩ر٧	٥١ر٣	٥٧ر٥	٦٤ر٣
وسط أفريقيا	٦٣	٣٩ر٦	٤٣ر٩	٤٨ر١	٥١ر٣	٥٣ر٧	٥٩	٦٥ر١
شمال أفريقيا	٤١ر٨	٤٦ر٣	٥١ر٣	٥٦ر٦	٦٢ر٢	٦٦ر٢	٦٩ر٢	٧١ر٨
جنوب أفريقيا	٤٤ر٢	٤٩ر٣	٥٣ر٤	٥٧ر٦	٦٢ر٦	٦٧ر١	٧٠ر٥	٧٢ر٩
غرب أفريقيا	٣٥ر٦	٣٩ر٤	٤٢ر٨	٤٦ر١	٤٩ر٨	٥٣ر٢	٥٧ر٥	٦٢ر١
آسيا	٤١ر٣	٤٨ر٤	٥٦ر٣	٦٠ر٤	٦٤ر٥	٦٧ر٩	٧٠ر٨	٧٣ر٢
شرق آسيا	٤٢ر٩	٥١ر٤	٦٤ر٢	٦٧ر٦	٦٩ر٧	٧٢ر١	٧٣ر٨	٧٥ر٤
جنوب آسيا الوسطى	٣٩ر٣	٤٥ر٥	٥٠ر١	٥٥ر١	٦٠ر٣	٦٤ر٧	٦٨ر٦	٧١ر٥
حنوب شرق آسيا	٤٠ر٥	٤٦ر٤	٥١ر٨	٥٨ر١	٦٣ر٦	٦٧ر٣	٧٠ر٥	٧٣ر٤
غرب آسيا	٤٥ر٢	٥٢ر١	٥٧ر٩	٦٢ر٥	٦٦ر٥	٦٩ر٥	٧٢	٧٤ر١

---

(١) المناطق الأكثر نمواً تشمل أمريكا الشمالية، اليابان، أوربا واستراليا ونيوزيلنده.

(٢) المناطق الأقل نمواً تشمل كل مناطق أفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا (ما عدا اليابان) و

تابع تقدير توقع الحياة حسب الميلاد، وطبقاً لمناطق واقاليم العالم ١٩٥٠ - ٢٠٢٥

أكبر المناطق الاقليم	توقع الحياة بالسنوات							
	١٩٥٠ ١٩٥٥	١٩٦٠ ١٩٦٥	١٩٧٠ ١٩٧٥	١٩٨٠ ١٩٨٥	١٩٩٠ ١٩٩٥	٢٠٠٠ ٢٠٠٥	٢٠١٠ ٢٠١٥	٢٠٢٠ ٢٠٢٥
أوربا	٦٦ر١	٦٩ر٧	٧٠ر٨	٧١ر٩	٧٢ر٩	٧٤ر٣	٧٦ر١	٧٧ر٥
أوربا الشرقية	٦٥ر٥	٦٩ر١	٦٩ر٤	٦٩	٦٨ر٩	٧٠ر٢	٧٢ر٤	٧٤ر٣
أوربا الشمالية	٦٩ر٢	٧١ر٢	٧٢ر٤	٧٤ر١	٧٥ر٧	٧٧ر٢	٧٨ر٣	٧٩ر٣
أوربا الجنوبية	٦٣ر٣	٦٨ر٦	٧١ر٥	٧٤	٧٦ر٢	٧٧ر٧	٧٨ر٩	٧٩ر٩
أوربا الغربية	٦٧ر٦	٧٠ر٨	٧١ر٨	٧٤ر٣	٧٦ر٥	٧٧ر٩	٧٩	٨٠
أمريكا اللاتينية[1]	٥١ر٤	٥٦ر٩	٦١ر١	٦٥ر١	٦٨ر٥	٧١	٧٣ر٢	٧٥ر١
الكاريبي	٥٢	٥٨ر٤	٦٣ر١	٦٦ر٤	٦٩ر٢	٧١ر٤	٧٣ر٣	٧٤ر٩
أمريكا الوسطى	٤٩ر٣	٥٦ر٧	٦١ر٥	٦٥ر٨	٦٩ر٩	٧٢ر٣	٧٤ر٢	٧٥ر٧
أمريكا الجنوبية	٥٢ر١	٥٦ر٨	٦٠ر٧	٦٤ر٧	٦٧ر٩	٧٠ر٤	٧٢ر٨	٧٤ر٨
أمريكا الشمالية[2]	٦٩	٧٠ر١	٧١ر٥	٧٤ر٧	٧٦ر١	٧٧ر٦	٧٨ر٨	٧٩ر٨
المحيط	ر٨	٦٤ر٦	٦٦ر٦	٧٠ر١	٧٢ر٨	٧٤ر٧	٧٦ر٥	٧٨ر١
استراليا - نيوزيلندة	٦٩ر٥	٧٠ر٩	٧١ر٧	٧٥	٧٧ر٣	٧٨ر٥	٧٩ر٦	٨٠ر٥
	٣٧ر٩	٤٥ر٦	٥٠ر٨	٥٥ر٤	٥٩ر١	٦٢ر٩	٦٦ر٦	٦٩ر٩
	٤٩ر٤	٥٥ر٣	٥٩ر٤	٦٣ر٧	٦٧ر٧	٧١	٧٣ر٣	٧٥ر٢
	٤٥ر٧	٥٣ر٥	٥٩ر٣	٦٤ر٥	٦٨ر١	٧٠ر٦	٧٣ر١	٧٥ر٥

(١) تشمل المكسيك.
(٢) لا تشمل المكسيك.
المصدر الأمم المتحدة، ١٩٩٥.

توقع الحياة ومستويات التنمية البشرية :

ويفسر ارتفاع معدل الوفيات ووفيات الأطفال في غرب أفريقيا إلى مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى عوامل بيئية. ويفسر معدل الوفيات المنخفض ووفيات الأطفال في شرق أفريقيا وجنوبها إلى النمو الاقتصادي الملحوظ خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وارتفاع نسبة أعداد النساء اللاتي تلقين رعاية أمومة مثل تطعيم ضد التيتانوس، والاهتمام بتقديم الرعاية للمواليد على يد اخصائيين صحيين مدربين، وزيادة نسبة الأطفال الذين شملهم التطعيم[1].

(1) Ibid., pp. 136 - 137.

الفصل العاشر

سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية

تمهيـد :

ليس الهدف من دراسة السكان مجرد حصر عددهم ووصف تكوينهم وخصائصهم والقاء الضوء على بنائهم ورصد حركاتهم ونموهم والتعرف على تغيراتهم والتدقيق فى اختيار الوسائل والمناهج العلمية التى تفيد فى مثل هذه الدراسة وانما تهدف دراسة السكان ايضاً إلى التعرف على المشكلات السكانية فى المجتمع واقتراح الحلول المناسبة لها ، وصياغة القضايا النظرية التي تتنبأ بوضع السكان واحوالهم في المستقبل.

ولعل تحقيق التوازن بين عدد السكان فى المجتمع وبين المتاح من وسائل للعيش انما يقف فى مقدمة المشكلات التى تواجه كل مجتمع والتى يجتهد علماء السكان فى اقتراح التوصيات العلمية التي من شأنها تحقيق هذا التوازن وعندما تتبلور هذه التوصيات العلمية فى صورة اجراءات يتخذها المجتمع فانها ترقى إلى مستوى عمل يعرف باسم ضبط وتوجيه الظواهر السكانية أو السياسية السكانية التى تختلف باختلاف ظروف المجتمع وتتنوع بتنوع احواله والتى تستند فى تنفيذها إلى عدة دعائم. ولم تكن مصر اقل اهتماماً عن غيرها من بلاد العالم فى محاولة ضبط وتوجيه الظواهر السكانية أو فى تبنى سياسة سكانية خاصة بها ونابعة من ظروفها وفى الاعتماد على مجموعة من الدعائم فى تنفيذها .

ومن هنا ساحاول فى الفصل الحالى الاجابة على الاسئلة التالية:

- ما المقصود بسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية؟ وما هى انواع الضبط فى هذا المجال؟
- وما هى اهم الدعائم التى يستند اليها الضبط والتوجيه، وما هى عمليات ضبط وتوجيه السكان فى مصر؟

أولاً - المقصود بسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية :

عندما يحدد البعض المقصود بسياسات ضبط الظواهر السكانية فى معالجة الموقف السكانى الموجود فى شعب من الشعوب[1]، فانهم يزيدون الامر صعوبة وتعقيداً اكثر منه وضوحاً وتحديداً. ذلك لان هذا التحديد قد يثير التساؤلات التالية:

ما المقصود بالمعالجة هنا؟ وما المقصود بالموقف السكانى ايضاً؟

كما أن تحديد سياسات الضبط والتوجيه على انها عملية تكريس ذكاء الانسان وقدراته من اجل تنظيم حياته ليعيش ويحقق حياة افضل، لا يسهم أيضاً فى توضيح هذا المفهوم لانه قد فات على هذا التحديد ان يوضح كيفية تنظيم حياة الانسان ونوع الحياة الافضل التى يكرس لها هذا الذكاء وتلك القدرات.

والامر لا يحتاج إلى اكثر من القول بان سياسات الضبط والتوجيه هى العملية التى يحاول بها المجتمع والانسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان فى شعب من الشعوب وبين وسائل العيش المتاحة فى هذا المجتمع، بحيث انه إذا كانت هناك زيادة فى حجم السكان ناتجة عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة إلى المجتمع تفوق على ما توافر فى هذا المجتمع من وسائل للعيش فان المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الزيادة وكذلك إذا كان هناك نقص فى عدد السكان ناجم عن نقص المواليد وزيادة معدل الهجرة من المجتمع بمعدل لا يوازى ما يتوافر فى هذا المجتمع من وسائل للعيش فان المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والاجراءات التى تفيد فى اعادة التوازن بين حجم السكان ووسائل العيش. وحتى المجتمعات التى لا تتدخل فى تحقيق التوازن، فان هذا يدل على وجود عمليات ضبط وتوجيه تعينها فى هذا الموقف ايضاً. على انه يجب ألا

---

(1) M. Thompson, & Lewis, Op. Cit., P. 227.

يغيب عن اذهاننا أن تدخل المجتمع يكون فقط مقتصراً على أحد جوانب هذا التوازن وخاصة فى ذلك الجانب المتعلق بحجم السكان، وإنما قد يمتد تدخل المجتمع ليشمل الجانب الاخر لحالة التوازن، ونعنى وسائل العيش وأنه فى المجتمع الذى تقل فيه وسائل العيش عن حجم السكان فانه قد يعمل على تحسين الظروف التى من شأنها ان تزيد من هذه الوسائل للعيش وذلك عن طريق برامج التنمية وخاصة فى مجالات الزراعة والصناعة...الخ.

معنى هذا ان سياسات الضبط والتوجيه للظواهر السكانية تدل على الموقف الايجابى الذى يحاول به الانسان تحقيق التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل وسائل العيش فى المجتمع الذى يعيش فيه ولقد سبق ان أوضح لنا اتجاه الايكولوچيا البشرية فى تفسير العلاقة بين نمو السكان ووسائل العيش كيف كان الانسان يتدخل باستمرار ويتخذ موقفاً ايجابياً ليحاول من خلاله تغيير ظروف مجتمعه وادخال التطورات وايجاد الاكتشافات والقيام بالثورات التى من شأنها ان تزيد معدل نمو وسائل العيش فى المجتمع[1]. ونستطيع هنا أيضاً أن نوضح ان هذا الموقف الايجابى الذى كان يقوم به الانسان خلال تاريخ حياته منذ وجوده على وجه الارض حتى اليوم، لم يكن قاصراً فقط على التدخل فى جانب وسائل العيش ومحاولة تطويره وتنمية وزيادته بالاساليب التنظيمية والتكنولوچية المشار اليها، ورنما كان هذا الموقف الايجابى يمتد إلى نمو السكان بالتعديل والتطور من خلال اساليب عرفها الانسان ومرت ايضاً بتطورات واضحة. حيث اتضح من خلال وثائق التاريخ أن فكرة التحكم فى عدد السكان تعتبر فكرة قديمة لجأ اليها الناس من أزمان سحيقة فى التاريخ ليلائموا بين اعدادهم وبين موارد الثروة الطبيعية التى تحيط بهم وكانت أساليب وأد الاطفال أى قتلهم وهم فى المهد وقتل المسنين

---

(١) انظر الفصل الاول، ضرورة دراسة نمو السكان.

والشيوخ والمرضى بحجة عدم مشاركتهم فى الانتاج الاقتصادى معروفة بين شعوب العالم القديم في اليونان والرومان وباقى شعوب البحر الابيض المتوسط وقد مارس الشعب العربى هذه العادة فى العصور الجاهلية وقبل بزوغ فجر الاسلام إلى أن حرمها القرآن الكريم. وعلى الرغم من أن الكتاب الاجتماعيين قد فسروا ظاهرة وأد الاطفال باسباب تتعلق بالشرف والكرامة الا أن التفسير الاقتصادى كان يرى اسباباً اخرى فى تفسير هذه الظاهرة تتمثل فى أن عدم توافر مصادر الثروة فى العصور القديمة، والعبء الثقيل الذى كان ينتج عن اعالة اطفال جدد وخاصة الاناث منهم كان يضطر الانسان القديم إلى قتل ووأد أولاده وهم صغار حتى لا تتعارض مع قدراته على توفير وسائل معيشتهم[1]،ولكن سرعان ما تخلى الانسان عن هذه الاساليب فى التحكم فى نمو السكان وتحول عنها إلى الاجهاض كوسيلة من وسائل تخفيف الضغط السكانى، بهدف الاقلال من السكان، وظل الاجهاض يمارس حتى اليوم سواء من خلال القوانين التى صدرت لتنظيمه أو حتى فى السر والتكتم الشديد. ولكن عندما تبين للانسان أن هذه الوسائل تتنافى مع الانسانية وتتسم بالوحشية والبربرية أبدع تفكير الانسان وسائل علمية حديثة تضبط السكان سرعان ما انتشرت بين سكان العالم كاساليب أخذت تتطور باستمرار فى تنظيم الاسرة.

ثانياً - اتجاهات نمو السكان فى العالم وأنواع الضبط والتوجيه السكانى :

من المعروف أن هناك ثلاثة اتجاهات سكانية مختلفة تسود فى العالم. وهذه الاتجاهات تعتبر محصلة لمستويات الانجاب والوفيات والهجرة الداخلية والدولية وتؤثر هذه المستويات أو العوامل بدرجات مختلفة فى

---

(١) دكتور صلاح الدين نامق - مشكلة فى مصر، دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ٢٢٤ - ٢٣٠.

معدلات النمو السكانى كما تؤثر فى البناء الديموجرافى للمجتمع. واكثر من ذلك ارتبطت التغيرات الديموجرافية مباشرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وهناك من الشواهد ما يدلل على أن المجتمعات الصناعية لا تدخر أية جهد فى تبنى أو اتخاذ اجراءات ضبط سكانية مناسبة لمواجهة هذه التغيرات على نحو يتفق مع الموارد الاقتصادية ولقد أدى تبنى هذه الاجراءات التى تقدم هذه الدول نتيجة للزيادة المستمرة فى الدخل القومى والتحسين المستمر فى مستويات المعيشة للسكان.

(أ) اتجاه السكان نحو الانخفاض :

ويتمثل أول الاتجاهات السكانية فى بطء النمو فى السكان والذى تميز بدرجة أو بحالة من الثبات والذى قد يقود أو يؤدى إلى الانخفاض فى معدل السكان على المدى الطويل ويسود هذا الاتجاه فى غرب وشمال أوروبا وشمال امريكا واستراليا ونيوزلاندا. إذ تنخفض معدلات الوفيات بعد فترة طويلة نسبياً تتميز بانخفاض مماثل فى معدلات الخصوبة ولكنه انخفاض بطىء إلى الحد الذى كان فيه الفارق بين معدلات المواليد والوفيات طفيفاً للغاية ولقد وصل هذا الفارق حده الادنى قبل وقوع الحرب العالمية الثانية. ثم زادت معدلات المواليد بعد ذلك مع الزيادة المضطرة فى معدلات الوفيات فى بعض هذه المناطق. وعلى أية حال كان هذا التغير نتيجة طبيعية ويمكن النظر اليه على أنه ظاهرة طارئة أو مؤقتة حالما تعود إلى وضعها السابق بمعنى أن النمو البطىء فى السكان يميل إلى الثبات، أو حتى إلى الانخفاض فى بعض هذه المناطق.

(ب) اتجاه السكان نو الزيادة :

ويتمثل ثانى الاتجاهات السكانية فى النمو السريع للسكان مع زيادة ملحوظة فى السنوات الحديثة. ويسود هذا الاتجاه خاصة فى بلاد شرق أوروبا، وجنوب أمريكا وشمال افريقيا وبعض بلاد آسيا. وكانت اليابان إلى وقت قريب واحدة من هذه البلاد ولكن نمو السكان فيها بدأ يتغير

نحو الاتجاه البطيء ويصاحب هذا الاتجاه الثانى فى نمو السكان انخفاضاً مستمراً فى معدلات الوفيات مع زيادة مناظرة فى معدلات المواليد عموماً وبالرغم من أنه قد لوحظ الانخفاض الطفيف فى معدلات المواليد فى بعض هذه البلاد. وهكذا ينشأ هناك فارق كبير بين معدلات المواليد والوفيات تؤدى إلى النمو السريع والزيادة الثابتة فى السكان.

وتواجه البلاد التى تتميز بالزيادة السريعة فى السكان مشاكل اجتماعية واقتصادية طاحنة ويكون أمامها تحدى تهيئة الجهود لتنمية مواردها الاقتصادية مع أخذها فى الاعتبار زيادة مستوى المعيشة لسكانها والاغلبية منهم الذين لا يزالون يعيشون ظروفاً يصعب أن توفر لهم ضرورات الحياة الاساسية. ويصدق هذا الوضع حقاً عندما تفوق الزيادة فى السكان النمو فى معدل الانتاج كما هو الحال فى بعض البلاد النامية[1].

(جـ) اتجاه السكان نحو التردد بين الانخفاض والزيادة :

وبالنظر إلى الاتجاه الثالث للسكان نجد أن نمو السكان فى ضوء هذا الاتجاه لا يسير على نحو منتظم فاحياناً قد يتميز بالارتفاع وأحياناً اخرى يتجه نحو الانخفاض وذلك حسب الظروف وينتشر هذا النمط فى افريقيا الوسطى وفى بعض جزر المحيط الباسفيكى وفى بعض المناطق من آسيا. ويتميز بمعدل مواليد مرتفع للغاية يتراوح بين ٤٠ ، ٥٠ فى الالف كما يتميز بمعدل مساو ومرتفع من الوفيات والذى قد يفوق معدلات المواليد فى بعض السنوات نتيجة للطاعون والاضطرابات والمجاعات وأنه لمن الملاحظ أن هذا النموذج أو النوع سرعان ما يختفى نتيجة لتقدم علوم الطب وظروف تصريف الفضلات الصحية بين السكان والحملات الناجحة فى القضاء علي الطاعون والاوبئة وتطور وسائل الاتصال بين كل أرجاء

(1) Central Agency for Public & Statistics, Puplation & Development, Op. Cit.,PP. 345 - 348.

العالم وهكذا انخفض معدل الوفيات بسرعة وبينما كانت معدلات المواليد من ناحية أخرى تتجه نحو أقصى معدل لها. وهذا الانخفاض فى معدلات الوفيات سوف يستمر مع استمرار ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد[1].

أنواع سياسات الضبط والتوجيه السكانى :

لكل واحد من الانماط السكانية السابقة نتائجه المحددة على كل من الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى هذه البلاد التى اضطرت معها المجتمعات على اختلافها إلى تبنى والاخذ باجراءات ضبط سكانية مغايرة فى اطار مواردها وامكانيات تنميتها. وعلى أية حال ان البلاد التى يسود فيها الاتجاه الثالث فى نمو السكان لم تكن قادرة على تكوين اتجاه ايجابى نحو الظواهر السكانية وذلك نتيجة لظروفها غير الملائمة.وكانت هذه البلاد فى الماضى تعتمد على الحلول الالية لمشاكلها. حيث كانت الاوبئة والمجاعات تسهم فى تحديد الزيادة فى السكان. وعلى أية حال أن هذه العوامل الطبيعية لم تستمر تؤثر بفعالية نتيجة لتحسين الظروف الصحية والطبية ومن ثم أصبح من الضرورى تكوين اتجاه ايجابى يربع لمواجهة هذه المشكلات.

(أ) اجراءات العمل على زيادة السكان :

وتمثل البلاد الاسكندنافية ومنها السويد على وجه الخصوص أبرز مثال على الدول التى يسود فيها الاتجاه الاول فى نمو السكان والذى صاحب فيه الانخفاض فى معدل الوفيات انخفاضاً مماثلاً وسريعاً فى معدل المواليد. وفى الثلث الاول من القرن العشرين اثر معدل المواليد هذا فى انخفاض عدد السكان، نتيجة لانخفاض نسبة المواليد السنوية إلى حوالى ٦٠٪ بالنسبة للوفيات ونتيجة لهذا اضطرت هذه البلاد إلى البحث عن سياسة سكانية مناسبة سياسة تهدف إلى زيادة السكان ولقد كشفت

---

(1) Ibid., PP. 347 - 348.

دراسة مستوى المعيشة عن أن نسبة كبيرة من السكان كانوا يعيشون تحت المستوى المطلوب. وهكذا وجهت عناية متزايدة نحو تحسين مستوى المعيشة اكثر مما توجه نحو زيادة السكان. وأخذت السياسة السكانية فى السويد ببعض المبادىء الاساسية أهمها كان يتمثل فى توجيه كل أسرة نحو أن تحدد بنفسها عدد الاطفال حسب ما يتوفر لديها من موارد وبالاضافة إلى ذلك وسعت نطاق المساعدات فى مجال الصحة والخدمات الاجتماعية لكى تسهم فى رفع مستوى المعيشة وأخذت فى اعتبارها الحقيقة القائلة بأن الزيادة فى عدد الاطفال عن العدد المرغوب فيه يخفض من مستوى معيشة الاسرة مهما كان دخلها. وهذه الاجراءات معمول بها فى المجتمعات المتقدمة التى لا يبدأ فيها الافراد يكسبون عيشهم الا بعد أن يتزودوا بالامكانيات الضرورية اللازمة لتنميتهم ذهنياً وفيزيقياً وبالتعليم أيضاً وبالرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة[1].

ومن بين هذه المبادىء أيضاً، المبدأ القائل بأن الزيادة فى السكان لا يجب أن تتعارض مع رفع مستوى المعيشة وعلى العكس يجب التضحية بالهدف الاول من أجل تحقيق الهدف الثانى. ولهذا السبب أولت الدولة عظيم رعايتها لزيادة الخدمات التعليمية وتطوير البرامج الاجتماعية الاقتصادية لصالح الاسرة والافراد ليعيشوا حياة سعيدة وصحية. وهذا يتطلب تعليق أهمية كبيرة على ضمان مستوى اقتصادى لمساندة الاسرة فى الحصول على ما تحتاجه لتحقيق السعادة لاعضائها.

(ب) اجراءات العمل على خفض نمو السكان

تعتبر اليابان بمثابة مثالاً واضحاً على النوع الثانى لاتجاه نمو السكان الذى يتميز بالزيادة السريعة فى السكان والذى يصحب فيه الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات عادة انخفاضاً بطيئاً فى معدل المواليد والنتيجة أن الاختلاف أو الفارق بين المعدلين كان كبيراً. ولقد دخلت

---

(1) Ibid., P. 349.

اليابان هذه المرحلة من التحول أو التغير الديموجرافى عام ١٨٧٠ وعندئذ كانت البلاد قد بدأت تبذل جهوداً ضخمة فى مجال التصنيع. وفى نفس الوقت كانت اليابان حريصة على رفع مستويات التعليم بين السكان التى تؤدى بدورها إلى رفع المستويات الصحية والقضاء على المجاعات، والاوبئة والمخاطر التى كانت قد تعرضت لها فى الماضى. ولقد قضى أيضاً على التاليد البالية التى كانت سائدة بين كل طبقات السكان.

ولقد كان من نتيجة هذه التنمية الصناعية الصناعية والثقافية زيادة سريعة نسبياً فى السكان من ٣٠ مليون فى ١٨٧٠ إلى ٧٢ مليون فى ١٩٥٠ إلى٨٣ مليون فى١٩٧٠ وفى البداية كانت سياسة الدولة متجهة نحو تشجيع زيادة النسل.

وعلى أية حال فقد أدى هذا الاتجاه إلى التدهور فى الظروف الاقتصادية فى البلاد هذا برغم الجهود التى تبذلها فى زيادة الانتاج الصناعى والزراعى وبالاستعانة بالمساعدات الخارجية، ونتيجة لذلك انخفض دخل الفرد فى هذا المجتمع بدرجة كبيرة[1].

ولم تدرك اليابان اهمية وضع سياسة سكانية تتفق مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأدى اغفالها للجانب الديموجرافى إلى مشاكل متعددة حيث أنه لم يكن هناك توازن بين معدلات التنمية ومعدلات نمو السكان. ولذلك قامت الحكومة باتخاذ خطوات ايجابية مثل اصدار قوانين تشرع استخدام وسائل منع الحمل وقانون آخر يبيح الاجهاض وأدخلت الحكومة فى معاهد تعليم الفتيات نوعاً من برامج التدريب على استخدام وسائل منع الحمل وكانت من مسئولية هؤلاء الفتيات بعد التخرج أن يقمن بتوجيه وارشاد الامهات على وسائل منع الحمل هذه وأكثر من ذلك بدأت بجمعيات كثيرة لتنظيم حملات حول فكرة تنظيم الاسرة واستخدام أساليب منع الحمل. ومع أخذ النتائج السليمة للاجهاض

(1) Ibid., P. 350 - 351.

فى الاعتبار تضاعف جهود السلطات نحو توزيع وسائل منع الحمل على نطاق واسع باعتبارها الطريقة المناسبة الوحيدة لتنظيم الاسرة ولقد أدت هذه السياسة السكانية التى أخذت بها اليابان إلى انخفاض ملحوظ فى معدلات المواليد ونتيجة لذلك انخفضت الزيادة الطبيعية وأخذ النمو السكانى وضعه الطبيعى فى اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموماً[1].

ثالثاً - دعائم الضبط والتوجيه السكانى :

واضح اذن أن اجراءات الضبط السكانية تختلف باختلاف ظروف البلاد التى تأخذ بها، لانها تنبع من هذه الظروف وانها توضع لتحقيق عملية التوازن المشار إليها سلفاً بين حجم السكان ووسائل العيش. وإذا كان هذا التوازن لا يتحقق إلا من خلال تدخل المجتمع باتخاذ الاجراءات الكفيلة واللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات، فان سن القوانين والتشريعات وصدور اللوائح يمثل قمة تدخل المجتمع من أجل تحقيق التوازن المنشود. ومن هنا يعتبر البعض أن القانون من أهم دعائم تنفيذ الاجراءات السكانية ولذلك نحاول فيما يلى تتبع تاريخ التشريعات التي كان من شأنها التأثير فى عمليات الخصوبة والهجرة باعتبارها من أهم العمليات السكانية التى تؤثر بدورها فى حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى وتكوينهم.

١ - التشريعات وسياسة زيادة معدلات نمو السكان :

كانت التشريعات التى تحاول التأثير فى الخصوبة منذ مدة طويلة وحتى الوقت الحاضر معظمها من النوع الذى يشجع زيادة النسل Pronat- alist . إذ يعتبر قانون حامورابى Hammorabi الذى صدر فى القرن العشرين قبل الميلاد فى بلدة بابليون Babylon هو أول محاولة تشريعية

(1) Ibid., P. 352.

تهدف إلى زيادة الخصوبة كما صدرت تشريعات أخرى لتحقيق سياسات زيادة النسل فى روما فى عهد القيصر أوغسطس Ugustus بين القرنين ١٨ ، ١٩ قبل الميلاد تضمنت بنوداً متباينة متعلقة بتشجيع الزواج وزيادة النسل أضف إلى ذلك أنه من المفضل فى شغل المناصب العامة أن يراعى عدد الاطفال فى الاسرة المرشح لها . وأن يعطى الحق للامهات فى الاسرة الكبيرة الحجم بارتداء ملابس مميزة وحلى.

غير أنه من الملاحظ أن هذه القوانين لم يكن هدفها الاساسى تشجيع النسل فى السكان عموماً وانما بين الارستقراطيين فقط الذين لم يكن انجابهم بالعدد الكافى التى ترتاح له الحكومة ولما كان الارستقراطيون لا يتركون الحكومة تنظيم سلوكهم الزواجى ومن ثم فانه يمكن القول أن هذه القوانين لم يكن لها أى أثر أو لا يمكن الاعتماد عليها.

وعندما اصبحت المسيحية هى الدين الرسمى فى روما ألغيت تماماً هذه القوانين نظراً لان المسيحية تعلق قيمة كبيرة على التبتل[١] .

وفى القرن السابع عشر، سنت تشريعات أخرى تشجع على زيادة النسل فى كل من فرنسا واسبانيا إذ كان الرجال الذين يتزوجون مبكراً أو الذين لديهم أسراً كبيرة العدد يعفون جزئياً أو كلياً من الضرائب فى اسبانيا . وصدر فى فرنسا أيضاً تشريع مماثل يضاف اليه أن يحصل النبلاء الذين يرزقون بعشرة أطفال شرعيين أو أكثر لا زالوا أحياء على اعانات سنوية ولقد كانت هناك ظروف تمر بها فرنسا وأسبانيا تعمل على تنفيذ هذه السياسات السكانية.

إذ كانت الحكومة الاسبانية تخاف أن يصيبها الغزو العسكرى بفاقد سكانى كبير كما أن عدد السكان فى اسبانيا قد انخفض من حوالى ١٠ مليون نسمة عام ١٥٠٠ إلى حوالى ٦ مليون نسمة فى عام ١٧٠٠.

(1) D.M. Heer, Society & Population, Op. Cit., P. 102.

وكان غزو بروسيا لفرنسا خلال حرب عام ١٨٧٠ وما ترتب عليه من فاقد بشرى وكذلك فاقد الحرب العالمية الاولى، من أهم العوامل التى دفعت الحكومة الفرنسية إلى اصدار قراراً يوجب التوازى بين معدل المواليد فى فرنسا وبين نظيره فى المانيا. كما نظمت فرنسا حديثاً البرامج النعروف باسم المعونات الاسرية Family Allowances تشجيعاً لزيادة النسل فى البلاد وفى غيرهم من امم وليقدم المعونات المالية لارباب الاسر التى تنسل أطفالاً بغض النظر عن حاجتهم الشخصية إلى هذه المعونات. ولقد مر هذا البرنامج بتطور تدريجى إذ كان البرنامج يقوم فى البداية عام ١٩١٨ على أساس اختيارى تطوعى تقوم بمقتضاه الشركات الصناعية بتمويل هذا البرنامج من اجل توزيع المعونات الاسرية. واضفى تشريع عام ١٩٣٢ طابعاً قومياً على برنامج المعونات البشرية وأصبح كل العاملين فى الصناعة يحصلون طبقاً على معونات مالية تدفع فى مقابل كل مولود. ثم اوضحت المعونات الاسرية فى عام ١٩٦١ إلى ما يساوى ٥ ٪ من اجمالى الدخل القومى.

كما ترتب على الفاقد البشرى فى الاتحاد السوفيتى من جراء الحرب العالمية الثانية أن اهتمت الحكومة السوفيتية بتنظيم برامج لمعونة الاسر التى تصل تضم ثلاثة اطفال أو أكثر وصلت بمقتضاه المعونة الاسرية بعد ميلاد الطفل الخامس إلى حوالى ٥١ ٪ من متوسط أجر رب الاسرة.

والواقع ان الاخذ ببرانامج المعونات الاسرية لتشجيع النسل لم يقتصر أمره على البلاد السابقة وإنما حاولت امم أخرى كثيرة تطبيقه وخاصة استراليا وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلى وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا والمانيا الغربية وبريطانيا العظمى والمجر وايرلندا وايطاليا وهولندا وغيرها(١).

غير ان الولايات المتحدة الامريكية قد اعتمدت على نوع آخر من

(1) Ibid., PP. 102 - 103.

القوانين فى تشجيع النسل إذ كان القانون الفيدرالى للضريبة على الدخل هو اهم هذه القوانين الذى يقضى بأن يخضع العزاب لمعدل ضريبة يزيد على المعدل المطبق على المتزوجين لانه يعتقد أن الزوجين قد يقتسما دخليهما ويدفع كل واحد منهما ضريبة على دخله الناتج اكثر مما يدفع على دخله قبل هذه القسمة. هذا فضلاً عن القوانين الاخرى التى تستثنى من الضريبة على دخل الاسرة مبلغ ٦٠٠ دولار لكل طفل. وهذا معناه أن القوانين المتعلقة بالضريبة على الدخل فى الولايات المتحدة تقف إلى جانب الاسر التى تعول أطفالاً أكثر مما يقف إلى جانب غيرهم من المواطنين.

أما التشريعات المؤثرة فى الهجرة، وذلك بهدف زيادة معدلات نمو السكان فانها ترجع إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث سادت أيديولوجية التجاريين والتى شجعت الكثير من الحكومات فى أوروبا على اتخاذ التدابير التى تمنع الهجرة من الدولة Emigration وتشجيع الهجرة إلى الدولة Immigration[١].

إذ أصدرت فرنسا فى نهاية القرن السابع عشر، تشريعاً يقضى بتوقيع عقوبة الاعدام على الاشخاص الذين يحاولون الهجرة من الدولة أو الذين قد يساعدوا غيرهم على الهجرة ويستثنى من ذلك المهاجرين إلى أى مستعمرة فرنسية فى أى مكان.

وفى عام ١٧٢١ سنت بروسيا قانوناً آخر، يعمل على استقرار الذين يهاجرون إلى الدولة، اعتماداً على المبالغ التى رصدها امبراطور بروسيا لهذا الغرض، وكان بعض قياصرة روسيا يقدمون الاعانات للمهاجرين إلى الدولة من المستعمرات الخارجية والذين كانوا يقدمون اليها معظمهم من المانيا.

---

(1) Ibid., P. 107.

ثم بدأت الولايات المتحدة الامريكية الجديدة خلال القرن التاسع عشر ترحب بالملايين من المهاجرين اليها.

وأعدت استراليا سياسة قومية تحاول بها اغراء وجذب عدد سنوى من المهاجرين إلى الدولة يساوى ١٪ من اجمالى سكانها[1] وغالباً ما تسهم استراليا فى تكاليف سفرهم اليها، كما تشجع اسرائيل الهجرة اليها من أى مكان فى العالم، وتقدم المعونات اللازمة.

٢ - التشريعات وسياسة خفض معدلات نمو السكان :

ومن أول التشريعات التى لا تشجع على زيادة النسل. القانون الذى صدر عام ١٧١٢ فى روتيمبرج Wuttemperg (المانيا الغربية الان) والذى يحرم الزواج الا فى حالة القدرة على تكوين اسرة واعالتها.

وكانت اليابان هى أول دولة تاخذ بسياسة عدم تشجيع النسل فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية، وكانت هناك ظروف قوية دفعتها إلى الاخذ بهذه السياسة، فقد عم الدمار البلاد وانخفضت مستويات المعيشة فى اليابان ما يوازى ٥٢٪ من المستوى الذى كان عليه قبل الحرب، وجردت اليابان من ممتلكاتها فى منشوريا وكوريا وتايوان وميكرونيا واضطرت اليابان إلى أن تستقبل ٦ر٦ مليون جندياً من الاسرى والمسرحين المهاجرين إليها من الخارج، ولتنفيذ سياسة عدم تشجيع النسل أصدرت اليابان تشريعاً يحث على الاجهاض لاسباب صحية. وأكد مجلس ممثلى التغذية في اليابان ضرورة اتخاذ الاجراءات التى من شأنها أن يقل معدل المواليد.

ثم صدر تشريع آخر يبيح الاجهاض لاسباب اقتصادية، ثم عدل القانون ليبيح الاجهاض إذا طلب ذلك الطبيب المعالج، وخول للمرضى والمولدات الحق فى تقديم النصح والارشاد فى مجال ضبط النسل الامر

---

(1) Ibid., PP. 103 - 106.

الذى ترتب عليه زيادة حالات الاجهاض من ٢٥٠٠٠٠ر حالة عام ١٩٤٩ إلي مليون حالة عام ١٩٥٢ كما انخف معدل الخصوبة بشكل واضح فى اليابان من ٢ر٢ إلى ١١٠٠٠ر أو أقل عام ١٩٥٧.

ومع حلول عام ١٩٦٧ لجأت الصين إلى عديد من الاجراءات لتنفيذ سياسة خفض معدلات النمو السكانى، منها عدم تشجيع الزواج المبكر وتوفير وسائل منع الحمل وجعل الاجهاض عملية شرعية[1].

ولقد تبنت الحكومة الهندية مع بداية عام ١٨٥٢ سياسة قومية لتنظيم النسل، تزايد الانفاق عليها مع بداية الخطة الخمسية الثالثة التى بدأت عام ١٩٦١ وتقضى هذه السياسة بانشاء وحدة لتنظيم الاسرة فى كل منطقة ريفية يقطنها ٧٥٠٠٠ر شخص وفي كل منطقة حضرية يسكنها ٥٠٠٠٠ر نسمة، ويشرف على كل وحدة طبيبة أنثى يساعدها عدد من الممرضات والمولدات، للقيام بتنظيم المقابلات التعليمية حول تنظيم الاسرة وتقديم النصائح للنساء الحوامل والامهات الجدد، وصرف وسائل ضبط النسل المتوافرة، هذا فضلاً عن منح المكافآت لكل ذكر أو انثى يوافق على اجراء عملية تعقيم له.

ويعتبر برنامج تنظيم الاسرة فى تايوان Taiwan من أنجح البرامج فى العصر الحديث لانه يشمل الجزيرة كلها، وبدأ عام ١٩٦٤ ويستخدم فيه وسيلة واحدة لمنع الحمل هى اللولب، الذى يقوم الاطباء بتركيبه للاناث فى سن الحمل فى العيادات الخاصة، على أن تتحمل الانثى جزءاً من ثمنه، وتتحمل الدولة الجزء الباقى الذى توفره من رصيد هيئة التنمية الدولية فى الولايات المتحدة ولقد ترتب على ذلك البرنامج أن وصلت نسبة النساء المتزوجات اللاتى يستخدمن احدى وسائل منع الحمل إلى ٢١٪ عام ١٩٦٥ الامر الذى يمكن القول معه أن معدل الخصوبة فى هذا البلد انخفض من ٤ر٥ عام ١٩٦٢ إلى ٨ر٤ فى عام ١٩٦٥[2].

---

(1) Ibid., PP. 105 - 106.
(2) Ibid., P. 106.

وعموماً، اتبع عدد كبير من الامم، وخاصة فى آسيا برامج لتنظيم الاسرة من بينها سيلان، وجاميكا، وماليزيا، وسنجابور وكوريا الجنوبية وتونس وتركيا وجمهورية مصر وغيرها.

ومن ناحية اخرى كانت الامم التى تتبع سياسات خفض معدلات نمو السكان تستعين بالتشريعات التى تمنع الهجرة تماماً إليها ،أو تضع قيوداً شديدة عليها.

إذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية فى عامى ١٩٢١، ١٩٢٤فى اصدار التشريعات التى تحدد بدرجة كبيرة عدد المهاجرين إليها وذلك عن طريق تحديد حصص معينة من المهاجرين اليها من البلاد التى تقع فى نطاق الكرة غير الاوربية وتحدد حصصاً اخرى للمهاجرين اليها من مل دولة من دول جنوب غرب أوربا وحصة مغايرة لبلاد أوربا الشمالية والشرقية.

وفى عام ١٩٦٨ انخفض حجم هذه الحصص عموماً إلى ١٧٠,٠٠٠ مهاجراً إلى الدولة من نصف الكرة غير الاوربية و ١٢٠,٠٠٠ من نصف الكرة الاوربية. وكانت النوعية المفضلة من المهاجرين إلى الدولة من المهنيين ولذلك أتهمت الولايات المتحدة بانها ترتكب جريمة استنزاف العقول من بقية بلاد العالم[1].

رابعاً - سياسات ضبط وتوجيه السكان فى مصر :

كان وندل كليلاند مؤلف كتاب مشكلة السكان فى مصر عام ١٩٢٦ أول من وجه الانظار نحو ضرورة وضع وتصور اجراءات ضبط وتوجيه سكانية لمصر، وذهب إلى انه لما كانت الصناعة المصرية غير قادرة على الازدهار، وأن التوسع فى استصلاح الاراضى الزراعية لن يقوى على مسايرة تزايد السكان فانه ينبغى ألا يـيد عدد سكان مصر فى المستقبل

(1) Ibid., PP. 100 - 107.

بل يجب أن ينقص ولا يكون ذلك ممكناً الاباتباع سياسة حازمة لتحديد النسل أو بتطبيق سياسة للهجرة علي نطاق واسع وأن تنشر الدعوة لهذه الفكرة بين جميع الطبقات[1].

ثم ظهر بحث آخر اعده ايلى نصيف، انتهى فيه إلى ان مصر لا تشكو من زيادة السكان، وانما تمكن المشكلة وراء سوء توزيع السكان فى مناطق القطر وان التقدم والرقى يلزمه كثافة سكانية عالية، ويذهب حافظ عفيفى فى كتابه على هامش السياسة عام ١٩٣٨ إلى أنه قد يفكر بعض المصريين فى أن العمل على تقليل النسل فى المستقبل يحل هذه المشكلة، ولكن لا يجب ان يغيب عن أذهان هؤلاء ومن يرون رأيهم أن مستقبل الامم الصغيرة العدد مظلم من وجهات كثيرة.. وأن العمل على زيادة السكان متى سايره العمل على تحسين الصحة العامة، والتعليم العام، هو غاية يجب أن ترمى اليه سياستنا استناداً إلى النهوض الاقتصادى فى مجال الزراعة.

ولم يكن الامر قاصراً على الدعوة إلى تحديد النسل أو العمل على تشجيعه بل ظهر من ينادى بسياسة عدم التدخل باعتبارها الخطة المثلى فى تحقيق التوازن بين زيادة السكان والمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة وهناك من كان ينادى ايضاً بالعمل علي وضع دعائم لاقتصاد حديث، ذلك باصلاح البناء الزراعى والصناعات الضخمة لاسيما الثقيلة منها، كذلك اقرار الصناعات الصغيرة فى كل ركن من اركان البلاد وقد يكون من شأن التنظيم العلمى للصناعة والزراعة توفير عدد كبير من العمال، ولكن التوسع فى كافة الميادين الانتاجية يتيح دائماً الفرصة لاستيعاب هذا العدد واكثر منه[2].

---

(١) السيد عبد الحميد الدالى - العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ص ٢٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٢ - ٣٨٤.

كان هذا هو المناخ الذى نبتت فيه الدعوة الحديثة إلى اتباع سياسه تنظيم الاسرة فى مصر، إلى جانب السير قدماً فى برامج التنمية أملاً فى تخفيض نسبة المواليد إلى حوالى ٢٥ فى الالف خلال العشرين سنة القادمة، وخاصة بعد أن اتضح من بحث حول اتجاهات الخصوبة وتنظيم الأسرة والتعرف على الوسائل التى تستخدم في تنظيم الاسرة، فى ثلاثة انواع من البيئات الحضرية والنصف حضرية والريفية - اتضح ان صغر حجم الاسرة اكثر شيوعاً بين الجامعيين يليهم المتعلمين تعليماً ثانوياً أو متوسطاً، ويكاد تنظيم الاسرة ان يكون منعدماً بين المتعلمين تعليماً ابتدائياً وبين الاميين، وطبيعى ان يكون اكثر انتشاراً فى الحضر نظراً لارتفاع نسبة التعليم عنه فى الريف أو البيئة نصف حضرية، ولا توجد شواهد على ان سكان الريف والطبقة العامة فى المدن يميلون إلى تقليد الجامعيين وأصحاب الدخل المرتفع فى ممارسة تنظيم الاسرة.

وكانت دعوة عباس عمار أحد وزراء الشئون الاجتماعية فى أوائل الثورة إلى مواجهة مشكلة تزايد السكان، وعلاج التفاوت الملحوظ بين عدد السكان والموارد المتاحة أول خطوة نحو تنفيذ سياسة تنظيم الاسرة فى مصر - إذ تألف الغرض لجنة السكان لكى تساهم بنصيب فى خلق الوعى السكانى، هدفها الاول هو الموازنة لمن يرغب فى ذلك بين عدد أفراد الاسرة وبين دخل الزوج ولا ترمى هذه الموازنة إلى منع الحمل أو تحديد النسل، بل إلى تشجيعه وتامينه وتنظيمه، بما يكفل ايجاد اسرة سعيدة مستقرة الاوضاع، وإلى تقديم النصح للزوجات لاطالة الفترة بين الحمل والاخر إلى سنتين على الاقل، حماية لصحة الام، كما تعمل ايضاً على علاج العقم وبدأت اللجنة عملها بنشر بعض الابحاث الاقتصادية الاحصائية والطبية وانشأت ٢٥ وحدة لتنظيم الاسرة كوحدات تجريبية من اجل اكتساب المعرفة وتمهيداً للتوسع فى المستقبل[1].

---

(١) دكتور على الجرتيلى - السكان والموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٧٧ - ١٨١

ثم تحولت هذه اللجنة إلى جمعية أهلية ولم تعد تلقى الرعاية من المسئولين وتضاعف دورها . وعندما بدأت المشكلة تتفاقم ظهرت بوادر قلق المسئولين وعادت الانظار والاقتراحات تتداول بين المهتمين بمشكلة السكان وبادرت الحكومة بادراج قضية تنظيم الاسرة فى المواثيق القومية واعتبرتها هدفاً من اهداف المجتمع الجديد، واتسع نطاق الدعاية لتنظيم الاسرة بكل وسائل الاعلام الحديثة، وخاصة الاذاعة والتليفزيون وكلفت مراكز رعاية الطفل والوحدات المجمعة بتقديم النصح والارشاد للامهات وتعريفهن بمزايا الاسرة الصغيرة وبدأ توزيع وسائل تنظيم الاسرة فى المستشفيات والمستوصفات ومراكز رعاية الطفل على ذوى الاسرة الكبيرة بمبالغ رمزية ورصدت الميزانيات لتقوم كليات الطب ومعاهد البحوث باجراء الدراسات اللازمة لاستنباط أدوية فعالة تحوز الثقة ومأمونة العواقب ورصد اتجاهات الشعب نحو أنسب الوسائل فى تنظيم الاسرة[١] .

فلقد أكد ميثاق العمل الوطنى فى عام ١٩٦١ أن مشكلة التزايد فى اعداد السكان هى اخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة قادرة وهذا ما وافق عليه بيان (٣٠) مارس وورقة اكتوبر فيما بعد.

ونشأ المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة الذى يختص بالتخطيط الشامل لبرامج تنظيم الاسرة بالجمهورية ويوضع برنامج زمنى للتنفيذ والمتابعة والتقويم وبالعمل على دراسة وتشجيع وتنسيق المسائل السكانية الطبية والاحصائية والاجتماعية والاقتصادية والبحوث العلمية فى هذا المجال وبتنظيم التعاون بين الاجهزة المختلفة التى تساهم فى هذه البرامج.

وخصصت الميزانيات لعميم وحدات رعاية الطفولة والامومة فى كل قرية ومركز وشياخة على مستوى الجمهورية لتقوم بتقديم النصح والارشاد

---

(١) مرجع سابق، ص ١٨٢ - ١٨٦.

للامهات وتعريفهن بمزايا الاسرة الصغيرة وتمدهن بوسائل تنظيم النسل... الخ.

ولم تكن هذه الجهود وغيرها تلك التى تستهدف ضبط السكان والتحكم فى نموها منفصلة عن جهود اخرى مترامية تستهدف تنمية وسائل العيش أو احداث التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تؤكد على تضافر عوامل الانتاج من موارد ثروة طبيعية ورأس مال وتنظيم فى وحدة مؤتلفة بهدف زيادة الانتاج من السلع والخدمات. وتتضمن حسن توزيع هذا الناتج الاضافى بحيث لا تحصل طبقة أو فئة من المجتمع على كل هذا الناتج الاضافى دون بقية الفئات الاخرى وتنطوى ايضاً على عملية تغيير وتحول فكرى وثقافى يقضى على الافكار القديمة البالية ويحرر العقول ويخلص الانسان من كافة القيود. إذ بدأ الانتاج فى مجال الثروة الطبيعية وخاصة البترول فى التزايد وتحقق الكثير فى مجال التصنيع ووضعت الاسس لقيام قاعدة صناعية ضخمة، بناء على ما توفر من مصادر الطاقة الكهربائية بعد اتمام بناء السد العالى، وبدأ نشاط الانتاج الزراعى يتسع من خلال زيادة المساحة القابلة للزراعة وتحسين الخدمات من خلال أساليب التكنولوچية فى الزراعة وتزايد أعداد الخريجين ذوى الكفايات الانتاجية العالية. وأدخلت التحسينات على الاجهزة الادارية.. الخ وصدرت القوانين التى تنظم عدالة توزيع الناتج وتحمل الاعباء واجريت التعديلات التى كان من شأنها أن تحدث تغييراً فكرياً وثقافياً وتزيد من تحرر الانسان من كافة قيوده.

خامساً - تقويم السياسات السكانية فى مصر :

غير أن هذه السياسة السكانية التى تعبر عن موقف ايجابى من قبل الانسان فى مصر للتحكم فى نمو السكان من ناحية والتنمية من اجل زيادة وسائل العيش وتوزيعها بالعدل على كافة فئات السكان من ناحية

أخرى، لازالت بعيدة عن أن تحقق التوازن المنشود في هذا الصدد، نتيجة من العقبات والصعوبات التي لا نزال لها نعانيها

فمن ناحية أوضحت نتائج أحد البحوث المصرية الحديثة أن درجة الالمام بامور ضبط السكان ترتبط طردياً بالطبقة الاجتماعية والبعد الحضرى بمعنى ان الالمام يكاد ينعدم فى الطبقات الدنيا والمجتمعات الريفية وهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان مصر[1]، وهذا معناه أن وحدات رعاية الطفولة والامومة، ومجلس تنظيم الاسرة، وبرامج الدعاية التى تقوم بها اجهزة الاذاعة والتليفزيون وغيرها، لا يزال جهدها بعيداً عن أن يحقق أهدافها وأنها تعانى من قصور يجب تلافيه. وهنا قد يتبادر إلى ذهننا عدة تساؤلات هل التقصير يرجع إلى أن برامج الدعاية حول تنظيم الاسرة من خلال المحاضرات والتعبير عنها على صفحات الجرائد ومن خلال برامج الاذاعة والتليفزيون لا تصل إلى الجمهور الحقيقى الذى يحتاج إلى هذه الدعاية والاقناع طالما كان هذا الجمهور لا يتعامل مع هذه الاجهزة نتيجة لنقص التعليم أو لعدم اقتنائها؟. وأن الجمهور الذى تصل إليه هذه الدعاية والاقناع ليس فى حاجة إليه لانه يقوم بالفعل بعملية التحكم فى السكان، وهل العاملين فى وحدات رعاية الطفولة والامومة ومراكز تنظيم الاسرة لديهم من الامكانيات والكفايات وبالعدد الكافى ما يمكنهم من القيام بهذه المهمة؟... الخ.

ومن ناحية ثانية حالت ظروف الحرب المتتالية فى عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣ دون أن تحقق سياسة التنمية أهدافها نظراً لما ترتب عليها من وضع اقتصادها داخل اطار اقتصاد الحرب الذى يلزم بأن يجىء متطلباته فى المقدمة والاسبقية فى الاولويات على أى شىء آخر مما انعكس اثره ولا شك على برامج الانتاج وتوفير امكانياتها.

كما تمثل ظروف الفقر عقبة أخرى أمام التنمية، لما يترتب عليه من

---

(١) دكتور السيد محمد الحسينى، بحث سابق الاشارة اليه

انخفاض فى الدخل وهبوط فى مستوى الانتاج، وانخفاض فى مستوى التعليم والثقافة، وعدم استخدام العلم ومنجزاته، وانخفاض القدرة على الادخار، وبالتالى ضعف القدرة على الاستثمار[1].

ويعتبر ضيق السوق الداخلى والخارجى بمثابة عقبة أخرى أمام التنمية، لاه السوق الداخلى فى مصر أضيق من أن يتحمل جميع الزيادة المنتظرة فى الانتاج الاقتصادى والسوق الخارجى والتصدير، يصعب اقامته امام المنافسة العالمية من جانب انتاج الدول الصناعية المتقدمة... الخ.

كما يمثل ارتفاع أسعار الآلات والمعدات التكنولوجية اللازمة للتنمية فى السنوات الاخيرة عقبة أخرى أمام التوسع فى هذا المجال لتطور الانتاج كما تمثل مشكلات التنظيم الادارى وهجرة الكفاءات والمهارات العمالية المتزايدة من بين هذه العقبات أمام التنمية أيضاً... الخ.

خامساً - تقييم السياسات السكانية فى مصر :

نحاول تتبع معالم هذا التقييم فى ضوء نتائج دراسة سابقة شملت هذه الدراسة مسحاً توثيقياً تحليلياً شاملاً لكل ما توفر من برامج ومشروعات سكانية منذ بدء الاهتمام الرسمى للدولة بالمشكلة السكانية فى بداية الستينيات وحتى عام ١٩٩١.

وقد استخلصت الدراسة أنه منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ١٩٨٠ لم تعرف مصر سوى برنامجاً سكانياً واحداً هو البرنامج القومى لتنظيم الاسرة، ثم أضيف إليه بموجب الاستراتيجية السكانية الصادرة عن المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة والسكان لعام ١٩٨٠ برنامجاً سكانياً ثانياً يستهدف إعادة رسم خريطة مصر السكانية من خلال إنشاء مجتمعات جديدة فى الصحراء، وبصدور القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم المجلس القومى للسكان أضيفت ثلاثة برامج

(١) دكتور صلاح الدين نامق - مشكلة السكان فى مصر، مرجع سابق ص ١٨٢.

سكانية أخرى هى برامج السيطرة على نسبة الامية، وبرامج التوسع فى تشغيل المرأة، وبرنامج رعاية الطفل المصرى، وفى عام ١٩٨٦ قام المجلس القومى للسكان فى أعقاب تشكيله وإنشاء أمانته الفنية باصدار استراتيجية السكان حتى عام ٢٠٠٠ [١].

أولاً - البرنامج القومى لتنظيم الاسرة :

يمكن القول بان البرنامج القومى لتنظيم الاسرة وما شمله من مشروعات سكانية هو الاداة الاساسية التى اعتمدت عليها الدولة فى تنفيذ سياستها السكانية منذ إعلانها فى منتصف عقد الستينيات وحتى بداية التسعينيات حيث ظل البرنامج القومى الوحيد منذ بدء تنفيذه فى فبراير عام ١٩٦٦ فى أعقاب إنشاء المجلس الاعلى لتنظيم السرة وحتى عام ١٩٨٠، كما استمر بعد ذلك فى أداء ذلك الدور حتى الآن إلى جانب بعض البرامج التكميلية الأخرى والتى سبق الاشارة إليها، وقد حظى هذا البرنامج منذ بداية تنفيذه بالاهتمام الاعظم من جانب الدولة حيث اعتبرت المشكلة السكانية فى مصر هى بالاساس مشكلة النمو السكانى السريع نتيجة لارتفاع مستوى الخصوبة، وهذا الاتجاه فى حد ذاته يعبر عن التوجه السياسى تجاه المشكلة السكانية فى مصر طوال هذه الفترة.

فقد عنى البرنامج القومى لتنظيم الاسرة عند بداية تنفيذه بتحقيق درجة عالية من شمول وانتشار خدمات تنظيم الاسرة كى تغطى كل محافظات مصر فى اقل وقت ممكن وباقل تكاليف، لذلك فقد كان صائباً أن يعتمد البرنامج على استخدام الوحدات الصحية القائمة والنتشرة فى كل أنحاء الدولة، كما عنى أيضاً بتدريب الاطباء على تركيب الوسائل الرحمية واهتم البرنامج فى ذات الوقت بتوفير حبوب منع الحمل.

---

(١) نادية حليم وآخرون، تقويم السياسة السكانية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤ ص ص. ٢٥٩ - ٢٦٠.

هذه البداية النشطة للبرنامج فى سنته الاولى قد ارتطمت بالموقف السياسى فى أعقاب حرب عام ١٩٦٧ وما أعقبها من ظروف اجتماعية واقتصادية مما أدى إلى حالة من الركود خلال عامى ١٩٦٧، ١٩٦٨ تبعتها محاولات لاحياء البرنامج مرة أخرى وشكلت لجنة وزارية فى عام ١٩٦٩ لتقييم الانشطة السابقة ووضع خطة جديدة للمستقبل فى ضوء ما استجد من ظروف، ومن أهم نتائج تلك الفترة أنها قد شهدت تغيراً إيجابياً فى الاتجاهات الرسمية للدولة نحو تنظيم الاسرة تم ترجمتها فى إنشاء البرنامج القومى لتنظيم الاسرة الذى يعتمد اساساً على المدخل الطبى الذى يركز بدوره على عوامل العرض وإتاحة مراكز تقديم الخدمة وتوفير الوسائل الفعالة وتوفير مقدمى الخدمة الطبية، وفى نفس الوقت شهدت تلك الفترة انخفاضاً ملموساً ومستمراً فى معدل المواليد حيث كان ٤١٫٢ فى الالف١٩٦٦ ثم انخفض إلى٣٥ فى الالف عام ١٩٧٠.[١]

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٤ اهتماماً عالمياً متزايداً تجاه المشكلات السكانية فى الدول النامية.

وقد توجت تلك الجهود الدولية بعقد مؤتمر السكان العالمى ببوخارست لعام ١٩٧٤ والذى نبه إلى خطورة النمو السكانى السريع وآثاره السلبية على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.

هذا الاهتمام العالمى وتوجهاته كان له انعكاساته فى مصر خلال تلك الفترة والتى من أبرزها قيام صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية بتمويل تنفيذ برنامج المشروعات الأول للسكان وتنظيم الاسرة فى مصر بالتعاون مع منظمات اليونسكو واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية تحت إشراف وتنسيق جهاز تنظيم الاسرة فى ذلك الوقت.

وعلى المستوى السياسى ورغم ظروف الحرب التى عاشتها البلاد خلال

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٢.

الفترة صدرت أول وثيقة رسمية للسياسة السكانية فى مصر فى أكتوبر عام ١٩٧٣ أكدت على أن نمو السكان يعتمد جزئياً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن أى زيادة فى الطلب على خدمات تنظيم الاسرة يتوقف على معدل وطبيعة التغير الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع، ويعد هذا التوجه السياسى الجديد من جانب الدولة تجاه المشكلة السكانية متفقاً ومواكباً للتوجيهات العالمية والدولية فى هذا الشأن(١).

وإجمالاً للمحصلة النهائية لانجازات تلك الفترة فيمكن القول أن البرامج المنفذة قد حققت بالفعل زيادة فى عدد وحدات تنظيم الاسرة العاملة، وزيادة فى توزيع الوسائل المختلفة لمنع الحمل، كما شهدت هذه الفترة انخفاضاً فى معدلات المواليد.

أما الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٠ فقد أبرزت التوجهات السكانية العالمية الجديدة فى تلك الفترة والتى تبلورت فى التوصيات التى صدرت عن مؤتمر السكان العالمى ببوخارست لعام ١٩٧٤ أبعاداً ومقترحات مختلفة للمشكلة السكانية وكيفية مواجهتها، هذا التوجه الجديد قد انعكس اثره بصورة مباشرة على الفكر السكانى فى مصر فى ذلك الوقت حيث أعيد تعديل السياسة السكانية فى عام ١٩٧٥ لتركز على الاعتراف بأبعاد ثلاثة للمشكلة السكانية ى مصر هى النمو السكانى السريع، والتوزيع الجغرافى غير المتوازن للسكان، وتدنى الخصائص السكانية، هذا التعديل ركز على نوعية السكان وبيئتهم الاجتماعية والاقتصادية واثر ذلك على النمو السكانى فى نهاية الامر، ومن هذا المنطلق فقد تبنى جهاز تنظيم الاسرة والسكان المدخل التنموى لمواجهة المشكلة السكانية بديلاً عن المدخل الطبى الذى ساد الفترة السابقة ومن ثم فقد ركز على العوامل التى من شأنها زيادة الطلب على تنظيم الاسرة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٤.

ورغم تلك الجهود التى بذلت والبرامج والمشروعات التى نفذت خلال تلك الفترة لدعم البرنامج القومى لتنظيم الاسرة إلا أن هذه الفترة قد تميزت فى ذات الوقت بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية نجمت عن انتهاء ظروف الحرب التى استمرت منذ عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣ ثم انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى بدءاً من عام ١٩٧٤ مما أدى إلى انتعاش اقتصادى فى السنوات الاولى من انتهاج تلك السياسة، كل هذه الظروف قد أدت إلى ارتفاع معدل المواليد مرة ثانية بعكس ما كان متوقعاً بعد أن اتخذ اتجاهاً هبوطياً منذ عام فترة الحرب، إلا أن معدل المواليد قد استمر فى الارتفاع لسنوات تالية مما نبه إلى وجود فجوة بين جهود تنظيم الاسرة واستخدام الوسائل وبين مستويات الخصوبة فى مصر(١).

وأدى الارتفاع المستمر فى معدلات المواليد خلال الفترة السابقة رغم الجهود والبرامج السكانية المبذولة إلى قيام جهاز تنظيم الاسرة والسكان بوضع إطار استراتيجية قومية للسكان والموادر البشرية وبرنامج تنظيم الاسرة تضمنت معدلا مستهدفاً لنمو السكان من خلال خفض معدلات المواليد وأهداف خاصة ببعدى التوزيع والخصائص.

وقد أدت تلك البرامج مجتمعة وما توفر من خلالها من دعم مالى إلى دعم البرنامج القومى لتنظيم الاسرة فى مصر حيث زاد عدد وحدات تنظيم الاسرة العاملة خلال تلك الفترة من ٣٨٦٢ وحدة فى عام ١٩٨١ إلى٤٠٤٣ وحدة فى نهاية عام١٩٨٥بنسب مرتفعة، بالاضافة إلى إدخال الحقن كوسيلة من الوسائل المستخدمة فى مصر اعتباراً من عام ١٩٨٤.

والمثير للدهشة أنه رغم كل هذه الجهود التى بذلت فى تلك الفترة إلا أن معدل المواليد قد استمر فى الارتفاع حتى بلغ ٣٩٫٨ فى الالف عام ١٩٨٥ مما دعا القيادة السياسة فى مصر إلى الدعوة لعقد مؤتمر قومى للسكان حيث انعقد فى مارس ١٩٨٤.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

وقد انتهى هذا المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات ثم ترجمتها فى صدور القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ بانشاء المجلس القومى للسكان برئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وبالنسبة للفترة من عام١٩٨٦حتى عام١٩٩١فقد استهلت هذه الفترة باعادة صياغة السياسة السكانية لمصر فى أعقاب تشكيل المجلس القومى للسكان حيث تضمنت هذه السياسة ثلاثة أهداف عامة تتمثل فى:

١ - خفض معدل النمو السكانى.

٢ - تحقيق توزيع جغرافى أفضل.

٣ - الارتقاء بالخصائص السكانية.

كونت استراتيجية للسكان حتى عام ٢٠٠٠ والتى شملت ثلاث استراتيجيات أساسية مقابلة للأبعاد الثلاث للمشكلة السكانية فى مصر.

وقد انتقلت الامانة الفنية للمجلس القومى للسكان فى ذلك الوقت إلى خطوة أبعد تتمثل فى استخلاص خطة خمسية من الاستراتيجية التى تم وضعها لعام ٢٠٠٠ تحت مسمى«المكون السكانى» فى الخطة الخمسية ٨٧ - ١٩٩٢[١].

وقد أدت هذه الجهود مجتمعة والآثار التراكمية لجهود الفترات السابقة إلى حدوث زيادة مطردة فى حركة توزيع الوسائل المختلفة وبالتالى زيادة أعداد النساء المستخدمات لتلك الوسائل، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل أن نمط استخدام الوسائل المختلفة قد تغير أيضاً نحو استخدام الوسائل الاكثر فاعلية مثل اللولب كما أدخلت وسائل جديدة ذات فاعلية عالية مثل الحقن.

وإذا نظرنا إلى محصلة كل هذه الجهود وخاصة تلك التى شهدنها

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٣.

الفترة الاخيرة فاننا نلاحظ إنخفاضاً ملحوظاً ومستمراً فى مستويات الخصوبة لم تشهده أى فترة سابقة وهو انفاض يتقف مع الارتفاع المستمر فى نسب المعرفة ومعدلات استخدام وسائل تنظيم الاسرة.

أما أثر ذلك على الخصوبة فقد كان ملموساً أيضاً خلال الفترة الاخيرة حيث تشير بيانات التسجيل الحيوى إلى انخفاض معدلات المواليد من ٣٩٫٨ فى الالف عام ١٩٨٥ إلى ٣٠٫٨ فى الالف عام ١٩٩١ كما بلغ معدل الخصوبة الكلى حوالى ٤٫٥ طفلاً كمتوسط للفترة ١٩٨١ - ١٩٩١.

غير أن تحفظاً لا بد من التنويه إليه مرتبطاً بدور الحكومة فى دعم هذا البرنامج فالمشاهد حتى الآن أن ميزانيات برامج السكان مازالت تعتمد كلها على الدعم الخارجى الذى يأتى اساساً من صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية وعلى وكالة التنمية الدولية الامريكية ووكالات التنمية الاخرى.

هذه التمويلات التى يمكن أن يؤدى حجبها لسبب أو آخر إلى تعويق الجهود المبذولة فى هذا الصدد.

ثانياً - تعليق عام على البرامج المكملة :

اشتمل البرنامج القومى للمرأة على العديد من المشروعات التى تعتمد على وجود أو خلق قيادات نسائية فى المجتمعات المحلية وتشجيع المرأة على الاستقلال الاقتصادى والاشتراك فى التنمية فان الملاحظة العامة على هذه البرامج جميعاً أن نطاقها ما زال محدوداً وقدرتها على الغطية مازالت غير فعالة بالاضافة إلى ما يواجه ما هو مطبق منها بالفعل من قصور فى الميزانيات والاعتماد بصورة كبيرة على الدعم الخارجى مما يعرضها باستمرار إلى الضعف واحتمالات عدم الاستمرارية[١].

وعلى الرغم من حداثة وجود ما يسمى بالبرنامج القومى لاستخدام

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

الارض وتضمينه استراتيجية السكان الصادرة عام ١٩٨٠ إلا أن الجهود في هذا الاطار جهود تدخل في إطار خطط الدولة العامة في مجالات التوسع العمراني في المدن الجديدة والتوابع، وفي مجال استصلاح الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية، وفي مجال إصلاح القرية باعتبار ما لهذا القطاع من اهمية في خطط التنمية العامة. وقد كان من الاهتمام باعادة توزيع السكان على خريطة مصر من منطلق كونه حلاً ضرورياً لمعالجة البعد الذي يتناول توزيع السكان في استراتيجية السكان، ولهذا أدخل هذا المجال في هذه الاستراتيجية تحت مسمى البرنامج القومي لاستخدام الارض متناولاً الجهود سابقة الذكر.

والجدير بالذكر أن استعراض الجهود المتحققة في مجال المدن الجديدة أبرزت معوقات كثيرة في مجال المتحقق بالقياس إلى المستهدف.

وفيما يتعلق بمجال تنمية القرية المصرية فان الواقع يشهد وجود جهود متعددة لوزارات واجهزة متباينة، غير أنه من الواضح أيضاً أنها تفتقد إلى التنسيق الذي كان من المفترض أن يقوم به جهاز بناء القرية المصرية.

وباستعراض الموقف من البرنامج القومي لمحو الامية وانتهاء بانشاء المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية عام ١٩٨٥ وتشكيل اللجنة الوطنية المصرية للعام الدولي لمحو الامية عام ١٩٩٠، والخطة المعدة لحملة قومية شاملة لمحو الامية من اعداد المجلس المشار إليه. إلا أن الأمية ما زالت تمد أزيالها زاحفة إلى كل ربوع الجمهورية - ريفها وحضرها - ومتمكنة في الريف بصورة اكبر، والحملة المشار إليها لم تتحول إلى خطط إجرائية للتنفيذ، واعداد الاميين التي تم التخطيط لهذه الحملة على اساسه لم يعد يعبر عن الواقع نظراً لعدم تحقق الاستيعاب الكامل للملزمين أو القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم.

الباب الثالث

السكان والتنمية

الفصل الحادي عشر

العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية
إطار المفهومات والقضايا

تمهيد

أولاً : عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية

ثانياً: مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية

ثالثاً: قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

تمهيد :

ذكرنا في مواقع سابقة من هذا الكتاب أن عالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية يستطيع أن يوسع من نطاق تحليله لهذه الظواهر ويتناولها في ضوء ظروف وعوامل أشمل غير الأسرة والطبقة والقيم والمعايير الثقافية، هي ظروف أخرى يعيشها المجتمع ككل ونعني ظروف التخلف أو التنمية في هذا المجتمع.

خاصة وأن قضية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانة بارزة بين مجموعة القضايا التي تحظى بالاهتمام العالمي والتي تطرح مشكلات وتحديات عالمية في الحاضر والمستقبل. ولم يكن الاهتمام بهذه القضية اهتماماً حديثاً، وإنما أصبحت تمثل واحدة من القضايا التي يعنى بها العالم خلال عشرات السنوات الماضية. بل وقد أصبحت العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية في الآونة الحاضرة أكثر وضوحاً، ولذلك كان تجاهلها في معالجة قضايا السكان يعبر عن السذاجة وقلة الدراية والإدراك ونقص الوعي وضحالة الفهم. ولذلك كله وجدنا من المناسب تخصيص الباب الحالي لمعالجة قضايا السكان والتنمية. والتركيز على التصورات المتاحة في هذا الصدد حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، مع الإشارة إلى العلاقات المتداخلة بين ظواهر بناء السكان وعمليات التنمية الاجتماعية ثم إلى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين ظواهر تغير السكان وعمليات التنمية.

بحيث جعلت أول ما يجب أن أوضحه في الفصل الأول من هذا الباب، هو تصور العلاقات المتبادلة والممكنة بين السكان والتنمية، والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بقضية العلاقات هذه بين الباحثين على الصعيد العالمي، ونوضح المفهومات التي استعانوا بها في التعبير عن هذه العلاقات والمتغيرات، وكذلك أهم القضايا التي طرحوها في هذا الصدد والتي توضح أثر متغيرات السكان على التنمية وتلك التي تبين أثر

متغيرات التنمية على السكان. وإلى أي حد تلقى هذه القضايا قبولاً أو نقداً بين الباحثين.

أولاً - عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية :

هناك مجموعة كبيرة من العوامل والأسباب التي تضافرت معاً وأدت إلى إثارة الاهتمام بين الباحثين بدراسة العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية، من أهمها عوامل نمو سكان العالم والتحول الديموجرافي في الدول النامية، ثم تزايد المشكلات السكانية وتنوعها، والهوة بين البلاد المتقدمة والنامية وأخيراً الاختلاف في الرأي حول هذه العلاقات، ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على هذه العوامل:

١ - نمو سكان العالم :

كشفت الاتجاهات الديموجرافية عن زيادة غير مسبوقة في نمو سكان العالم. ولقد ذاعت شهرة الطبيعة الاستثنائية لهذه الاتجاهات خلال عشرات السنين الماضية، إذ بلغت عملية النمو بعيد المدى لسكان العالم في أثناء هذه السنوات ذروتها، واتضح هذا في الزيادة المنحدرة في معدلات النمو السكاني. فلقد اندفعت زيادة نمو سكان العالم - والتي كانت ٥ر-٪في المتوسط سنوياً في القرن١٩م و٨ر-٪سنوياً في النصف الأول من القرن الحالي - اندفعت هذه الزيادة لتصل إلى ٨ر١٪ سنوياً في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠. حيث تزايد سكان العالم بين هذين التاريخين من حوالي٣ر٢ ألف مليون إلى ٦ر٣ ألف مليون. ووصل هذا العدد في منتصف عام ١٩٧٤إلى حوالي ٩ر٣ ألف مليون، وذلك بمعدل سنوي مقداره ٢٪. كما يقدر عدد السكان في العالم بنحو ٣ر٥ ، ٣ر٦ بليون نسمة في عامي١٩٩٠، ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي قدره ٧ر١٪[1].

(1) U. N. Secretary - General, Population change & Economic and Social Development, The population Debate, World population conference, Bucharest 1974, Vol. 1, U-N: New York, 1975, pp. 45 - 46.

ولم يحدث وأن تزايد السكان من قبل على هذا النحو وبالسرعة نفسها. ومن هنا أجمع الباحثون على أنه لا يمكن الإبقاء على المستويات الحالية لنمو السكان على هذا النحو بالتحديد أو حتى خلال فترة تتجاوز القرن أو القرنين. ولو فرضنا لأسباب توضيحية أنه لا يمكن انقاص المستويات الحالية لنمو السكان باستمرار، فإن حجم السكان قد يصل خلال فترة وجيزة إلى ٥ر٧ مرة ضعف حجمه الحالي تقريباً، وهنا قد يوافق معظم الباحثين على أنه حتى النمو التكنولوجي والعلمي المصاحب لنمو السكان لا يحتمل أن يكون قادراً على أن يوفر لهؤلاء السكان مستويات المعيشة التي تعتمد على الاستهلاك العالمي للطاقة، وغيرها من الموارد الأخرى التي تميز البلاد الصناعية اليوم.ولذلك قد يعتقد بعض منهم أن مثل هذا الحجم الكبير للسكان قد يرتب وضعاً خطراً بالنسبة لبقاء الجنس البشري.

وقد لا يوافق الكثير من الباحثين على هذا الرأي الأخير، ولكن مع ذلك يظل هناك قدراً من النقاش والجدل حول نتائج قرن آخر من الزمان يمضي بنفس درجة النمو السريعة للسكان، والذي قد ينجم عنه حجماً سكانياً يزيد (٥٥) مرة على حجم السكان حالياً. ومن هنا ظهرت المعضلة وبدأت قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين، وذهب البعض إلى أنه مع التحديث وتحسين ظروف المعيشة التي تعد بمثابة جانباً من جوانب عملية التنمية قد يتوقع حدوث انخفاض في معدل المواليد. وذلك استناداً إلى الشواهد التاريخية التي تؤكد أنه كلما تقدم التحديث فإن السكان يمرون بتطور ديموجرافي ينقص من معدلات النمو بشكل واضح. ولكن قد لا تكون التنمية قادرة على تحقيق هذا المستوى العالي. ومن ناحية أخرى نجد أن البعض الآخر كان ينظر إلى النمو السكاني بكل ترحيب عبر معظم التاريخ الانساني، ويعتبره علامة على الصحة الاجتماعية والرفاهية، وعلى أنه مصدر لقوة الأسرة والقبيلة بل والدولة ككل. ولما كان النمو المستمر للسكان يحتمل

أن يعمل على ظهـور مجموعـات متباينـة مـن الضغوط التـي كانت لهـا نتائجها في أوقات متباينة مـن هـذا التـاريـخ، مثلمـا ظهـر الخـوف مـن الاتجاهات السكانية مع حلول القرن الثامن عشر، وفي البلاد التي أخذت بالتصنيع مبكراً، فما كانّ من هذه البلاد الأوروبيـة منـذ البدايـة أن وقفت من هذا النمو السريع للسكان واستهلت عمليات التصنيع بها. ومـع هـذا فقد صاحب عمليـة التنميـة فـي مراحلهـا المبكـرة زيـادة فـي سرعـة نمـو السكان، ذلك لإن تحسين مستويـات المعيشة، مثـل زيـادة مـواد الغـذاء وظروف التغذيـة، وتقدم المعرفة والتكنولوچيا المطبقة في مجالات الصحـة العامة والطب،تعد مسئولة لدرجة كبيرة عن التعجيل بعملية نمو السكان، من خلال الانخفاض السريع في معدلات الوفيات. ولهذا زادت معـدلات نمو السكان في هذه البلاد عندما اضطلعت بعملية التنمية في بداية القرن الثامن عشر. ونجد أن زيادة نمو السكان مـن خـلال انخفاض معـدلات[1] الوفيات وثبات معدلات المواليد،يمثل فقط أحد الجوانب في عملية التحول الديموجرافي الأشمل، ذلك لأن مجموعة أخرى من المؤثـرات التـي ترتبـط بعمليـة التحديث، مثـل زيـادة معـدلات التعليـم وارتفـاع مكانـة المـرأة والتغيرات في وظائف الأسرة وأدوار أعضائها، تؤدي بدورها إلـى خفض معدل الخصوبة. ومن هنا كان نمو السكـان وتوقفه علـى معـدلات المواليـد والوفيـات وتأثـر الأخيرة بعوامـل ترتبـط بعمليـة التحديث، بمثابـة أحـد الأسباب التي نبهت الأذهان نحو ضرورة فهم وتناول العلاقـات المتبادلـة بين السكان والتنمية.

٢ - التحول الديموجرافي في الدولة النامية :

ولم تكن المخـاوف المترتبـة على هذا التحـول الديموجرافـي فـي الدول النامية راجعـة إلـى سرعـة النمـو السكانـي في هذه البلاد في حد ذاته، والتي كانت سرعـة متوقعـة، وإنما كانت راجعـة إلى مقـدار هـذه الزيادة.

(1) Ibid., pp. 45 - 46.

فبالمقارنة بمعدلات النمو السكاني في البلاد المتقدمة، والذي كان يزيد قليلاً عبر فترات طويلة على ١ر-٪، ولم يصل أبداً إلى ٥ر١٪ أو زاد عنه، نجد أن معدل النمو السكاني في البلاد النامية قد وصل إلى حوالي ٥ر-٪ سنوياً في أثناء العقود الأولى من هذا القرن، ثم ارتفع إلى ١٪ أو يزيد في الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٥٠، وبلغ ٢٪ فيما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٦٠. وقدرت الزيادة في السكان مع مطلع عام ١٩٧٠ بحوالي ٤ر٢٪ سنوياً، وهو معدل يدل على تضاعف أعداد السكان خلال فترة تقل عن ٢٩ عاماً.

الأمر الذي قد يترتب عليه مشكلات خطيرة. خاصة وأن دخول البلاد النامية مرحلة الانخفاض السريع في معدلات الوفيات منذ العقدين الماضيين كان وراء هذه الزيادة في سكانها، وهو المصدر الرئيسي الذي أثار الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية ذلك لأنه قد لا يوافق أحد على أن الطريقة المعقولة لانقاص معدلات نمو السكان تكون من خلال زيادة معدلات الوفيات، كما أنه لا يمكن أن تكون معدلات الخصوبة المنخفضة فقط هي الطريقة المناسبة لخفض معدلات نمو السكان[1]. وإنما يعد نمط الخصوبة المنخفض إلى جانب نمط الوفيات المنخفض هو النمط الوحيد الذي يمكن قبوله كشرط جوهري وعنصر أساسي في تحقيق الرفاهية الانسانية لكل من الفرد والمجتمع، وكذلك يعد بمثابة هدفاً جوهرياً لأية سياسة تنموية، ولهذا كان التحول الديموجرافي في البلاد النامية، والذي تميز بسرعة النمو السكاني وزيادة مقداره، وبسبب بلوغه مرحلة الانخفاض السريع في معدل الوفيات، من بين الأسباب التي أثارت الاهتمام بتناول قضية العلاقة بين السكان والتنمية.

٣ - تزايد المشكلات السكانية وتنوعها :

بالرغم من أن الاهتمام بمشكلات السكان قد بدأ بالقلق من الخصوبة

---

(1) Ibid., pp 46 - 47.

العالية ومعدل النمو المتزايد للسكان وأخذت المناقشات الجادة التي تلت ما نشره توماس مالتس في عام ١٧٩٨ في مقاله حول مبدأ السكان يثير المزيد من الاهتمام والاستجابات وبخاصة تلك التي أخذت تبادر بالدفاع عن تنظيم الأسرة مثل جهود شارلس برادلو Bradlaugh وأني بيسانت Besant في انجلترا، ومارجريت سانجر Sanger في الولايات المتحدة، وأخذت تكشف طابع الثورات والعواصف المحلية، حتى أتسع مجال الاهتمام بمشكلات السكان وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية على نحو لم يسبق إليه في تاريخ البشرية[1]. وما لبث هذا الاهتمام العالمي أن اتسع ليشمل جوانب أخرى من المشكلات السكانية، وبخاصة معدلات الوفيات المتباينة، ونسبة الإصابة بالمرض ومشكلات توزيع السكان، بما في ذلك التوزيع العالمي والاقليمي والريفي والحضري والعواصم. ثم مشكلات نوعية السكان ومشكلات فئات سكانية محددة، مثل كبار السن والشباب والنساء، ومشكلات القوة العاملة والاستخدام والبطالة، ومشكلات عدم التجانس السكاني والاختلافات في العرف والسلالة والدين والقيم وأسلوب الحياة في علاقاتها بالفرص المتباينة والمكانة الوسيواقتصادية. وكذلك اتسع الكثير من هذا الاهتمام ليشمل مسائل سكانية أخرى تربط السكان بالموارد الطبيعية والغذاء وتدهور البيئة وبالجملة التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في البلاد النامية[2].

٤ - الهوة الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية :

إذ تؤكد الوثائق والاحصائيات أن معدلات النمو السكاني الحالية في البلاد المتقدمة معدلات منخفضة بالمقارنة بغيرها. ولقد أصبح واضحاً أن البلاد ذات المعدلات المنخفضة في نموها السكاني قد حققت معدلات تنمية أكثر سرعة وفعالية.

---

(1) P. M. Hauser, World Population & Development, Challenges & Prospects, Syracuse University Press, New York, 1979, p. 1.
(2) Ibid., p. 1.

وتجد البلاد النامية بالطبع نفسها الآن في ظروف تجعلها مغايرة في جوانب كثيرة أخرى عن ظروف تلك البلاد المتقدمة سواء حالياً أو حتى في بداية المرحلة التي أخذت فيها تسير في طريق التصنيع. وتشير السجلات الاحصائية إلى أن البلاد النامية لم تكن قادرة في معظم جوانب التنمية على تقليل الهوة التي تفصل بينها وبين البلاد المتقدمة. بل أنه في الحقيقة، ومع قليل من الاستثناءات قد إتسعت هذه الهوة نتيجة للنمو السكاني السريع في البلاد النامية، خاصة وأنه قد حدثت نتائج عكسية في جوانب تنموية معينة في هذه البلاد بفضل المعدلات السريعة لنمو السكان. كما أن النمو السكاني يرتبط بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وهي احتياجات جوهرية خاصة في البلاد النامية. كما يتوقف الحفاظ على المستويات المناسبة للمعيشة وتحقيق هذه الاحتياجات الاجتماعية على زيادة جملة الناتج القومي وانتاج السلع المستهلكة والخدمات بنفس سرعة النمو السكاني، مع أخذ تكوين السكان وتوزيعهم في الاعتبار. ولما كانت المطالب المتزايدة والاحتياجات التي يتسبب فيها نمو السكان في البلاد النامية، لا تماثل الزيادة في القدرة الانتاجية التي تكفي لرفع أو حتى بالحفاظ على مستويات المعيشة المنخفضة فعلاً حتى في هذه البلاد، ثارت المخاوف وأخذ ينظر إلى مشكلات تنمية البلاد الفقيرة باعتبارها واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. وأخذ المجتمع الدولي يركز اهتمامه وعلى نحو متزايد بالجهود التي تعجل بالتنمية، وعلى حفز وتوصيل التعاون الدولي، وعلى محاولات تخفيف التباين بين البلاد المتقدمة والمتخلفة أو النامية، ومحاولة التفكير في حلول لتقليل الهوة بينها وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية[1].

(1) U. N. Secretary General, Op. Cit., pp. 47 - 48.

- الاختلاف في الرأي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية:

وعلى الرغم من أن مسألة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات الديموجرافية والتغير الاجتماعي والاقتصادي أو بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين وأصبحت موضع نقاشهم منذ فترة طويلة. إلا أنهم لايزالوا يختلفون في الرأي حول هذه المسألة. ولعل هذا مرجعه إلى تعقد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية بين بلاد العالم، ونتيجة لأن الخبرة بالنمو السكاني والتطور الديموجرافي لم تكون واحدة في أنحاء العالم المتباينة أو في الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك نتيجة للاختلافات الواسعة في مستويات واتجاهات التنمية المصاحبة لهذه الظروف الديموجرافية في كل زمان ومكان، بل وأكثر من ذلك نتيجة للاختلافات الكبرى في بعض الخصائص الجوهرية في الدافعية والتقليد والنظم والظروف السياسية لمجتمعات العالم. هذا فضلاً عن أن الباحثين والخبراء من علوم متباينة أو حتى من داخل نفس العلم، قد نظروا إلى هذه المسألة وقاموا بتفسيرها من زوايا متباينة ووجهات نظر مختلفة، فلم يتوصلوا إلا إلى نتائج أكثر اختلافاً. ولذلك كله لا ينبغي أن تصيبنا الدهشة من عدم وجود اتفاق في الرأي بين الباحثين والخبراء الذين تناولوا مسألة العلاقة بين السكان والتنمية(١). ولأنه برغم أنه ليس هناك اتفاق كامل على كل نتائج النمو السكاني وانعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبرغم توفر القدر الكبير من البحث في هذا الصدد، إلا أنه أمكن حصر المجموعة الكبيرة من وجهات النظر، وتصنيفها إلى مجموعتين من المواقف المتعارضة أولها ذلك الرأي القائل بأن معدلات النمو السكاني العالية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويصعب التغلب عليها، وذلك من

(1) Ibid., p. 45.

خلال ما تثيره من تأثير غير متوافق على توافر وتعبئة الموارد التي تحتاجها عمليات التنمية.

ثم هناك الرأي الآخر القائل أنه مع سياسات اقتصادية اجتماعية معينة، يمكن أن يكون للعدد الكبير من السكان فائدته، أو على الأقل لا يمثل عقبة أمام التنمية. ولم يمنع هذا الخلاف في الرأي ظهور موقف وسط يأخذ به أولئك الذين يعترفون بالفوائد الممكنة المترتبة على النمو السكاني، والذين يرون أيضاً في المعدلات العالية للزيادة السكانية عقبة خطيرة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى في المناطق التي تستطيع أن تفيد من المعدل الكبير لنمو السكان والذي يحدث تدريجياً[1]. وإذا كان هذا الاختلاف في الرأي حول مسألة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية يمثل أحد عوامل الاهتمام بهذه المسألة فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد بهدف إثراء فهمنا لهذه المسألة، خاصة وأنه قد اتضح أن الجهود السابقة قد اقتصرت في دراستها لهذه العلاقات على النمو السكاني فقط، واهملت الاختلاف في حجم السكان والموارد الطبيعية المتاحة والدخل الحقيقي لكل فرد والبناء الصناعي والتعليم ومستويات المهارة وإمكانيات المشاركة في السوق العالمي والظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يعمل على استمرار الاهتمام بهذه المسألة أيضاً.

ثانياً - مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية :

وكان من الطبيعي أن يبلور الباحثون في اهتمامهم بمسألة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية مجموعة من المفهومات التي تعينهم على تصور هذه العلاقات.ولعل أهم هذه المفهومات السكان من ناحية والتنمية من ناحية أخرى. ذلك لأن ما قدموه لنا من تصورات لهذه المفهومات قد

---

(1) Ibid., pp. 45 - 48.

أثرى عملية فهم وتفسير مسألة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية فيما بعد.

١ - مفهوم السكان :

وكان مفهوم السكان يستخدم بمعنى أكثر شمولاً واتساعاً، لإنهم لم يقصروه على جوانب محددة من السكان وبخاصة الخصوبة العالية ومعدلات النمو. وإنما أضافوا له جوانب أخرى كثيرة، مثل الوفيات والاختلاف في معدلاتها والصحة، ومعدل الإصابة بالمرض، فضلاً عن جوانب تكوين السكان بما في ذلك التكوين العمري ودرجة التجانس أو عدم التجانس في السكان - من أنواع العرف والجنس والثقافة والدين - ويضاف إلى ذلك أيضاً جوانب توزيع السكان الاقليمي، والحضري والريفي والعواصم وغير العواصم. ويدخل بالضرورة ضمن توزيع السكان، عمليات الهجرة الدولية والداخلية، بما في ذلك خصائص المهاجرين (الوافدون والنازحون) ونتائج الهجرة على الموطن الأصلي وعلى المناطق التي يقصدونها في هجرتهم[1].

وهناك أيضاً نوعية السكان كمحصلة لكل الموروثات الاجتماعية والتكوينية،وأثر عمليات التنشئة الاجتماعية، وعوامل التعليم واكتساب المهارات خاصة في نوعية السكان. ويضم هذا التصور للسكان بالضرورة موضوعاً أوسع يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري، وبالإضافة إلى جانب آخر جوهري في السكان، يتعلق بالقوة العاملة والمشاركة الفارقة للعناصر المتباينة من السكان في القوة العاملة، وبخاصة مشاركة النساء.... ولقد حرص الباحثون على استخدام هذا التصور الأوسع للسكان، لأنهم وجدوا أن كل واحد من جوانب السكان السابقة يرتبط بالتنمية سواء كعامل معوق أو معجل لها، وأنه غالباً ما

(1) P. M. Hauser, Op. Cit., p. 23.

تعبر التغيرات في هذه الجوانب من السكان، على الأقل جزئياً، عن موشرات التقدم أو التأخر في مستويات التنمية[1]. ولما كنا قد سبق لنا أن عالجنا الكثير من جوانب السكان السابق الإشارة إليها وبخاصة حجم السكان ونموهم وتكوينهم وتوزيعهم وغيرها من جوانب ينطوي عليها هذا التصور الشامل للسكان[2].أثرنا أن نكتفي بهذا القدر في تناول مفهوم السكان.

٢ - مفهوم التنمية :

وإذا حاولنا أن نوضح ما الذي كان يقصده الباحثون بمفهوم التنمية عند دراستهم لمسألة العلاقة بين السكان والتنمية، فالملاحظ أنه قد طرأ تطور على استخدامهم لهذا المفهوم ذلك لأنه كان هناك ميل مبكر بين هؤلاء الباحثين وكذلك بين رجال الإدارة الحكومية، بما فيهم المخططون إلى استخدام بعض المؤشرات التي يمكن بها الدلالة على فكر التنمية. فكانوا يستخدمون إجمالي الناتج القومي (G.N.P) إو إجمالي الانتاج الوطني أو العائلي (G.D.P) أو حتى كانوا يستخدمون بعض مقاييس الدخل لكل فرد Per Capita. وكانت فكرتهم عن التنمية التي دللوا عليها بهذه المؤشرات أو المقاييس أنه مجرد تنمية اقتصادية ولكن سرعان ما أدرك الباحثون وتزايد الاعتراف بينهم، بأن مثل هذه المؤشرات ليست إلا مؤشرات مبسطة بل حتى مضللة في تصور فكرة التنمية. وخاصة بعدما أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن التنمية تنطوي على جوانب اجتماعية بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة. والحقيقة أن التنمية تشتمل بالضرورة على كل جوانب المجتمع وثقافته. ولقد استجاب الباحثون وغيرهم من هيئات محلية وعالمية لهذا التغير في تصور مفهوم التنمية، وتخطوا بهذا ما وراء مؤشر إجمالي النتاج القومي لكل فرد، وأجروا

---

(1) Ibid., p. 23.

(٢) الفصل الأول من الكتاب الحالي.

قياسات أكثر دلالة وقيمة. واسهم معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في هذا الجهد. وقدم قائمة من ثمانية عشر مؤشراً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنائية، فضلاً عن دليل تأليفي وحيد للتنمية قد استند في تصميمه على هذه القائمة[1]. إشارة إلى برنامج الامم المتحدة الانمائي.

ولكن ليس هذا هو المجال المناسب لاستعراض أو حتى تلخيص التراث المتوافر حول تصور التنمية وقياسها ،والمهم أن ندرك أنه كان من الضروري أن ندخل في الاعتبار عند تصورنا لفكرة التنمية عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي، حتى يساعد ذلك على توسيع فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

ثالثاً - قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية :

ولقد ترتب علي الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية خلال العشر سنوات السابقة، كما أشرنا سلفاً، ظهور عدد كبير من القضايا الافتراضية والعامة والتي تفيد في مجال فهم وتفسير هذه العلاقات بين السكان والتنمية، الأمر الذي عكس على نحو أو آخر ذلك التضارب وعدم الاختلاف في الرأي بين الباحثين في هذا الصدد ، على النحو الذي أشرنا إليه من قبل أيضاً. ولكن هذا لم يقف حائلاً دون التوصل إلى تصنيف يرتب هذه المجموعة الكبيرة والمتباينة من القضايا ، وينظمها في مجموعات، الأولى مجموعة القضايا التي تركز على أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، والثاني مجموعة القضايا التي تركز على أثر الاتجاهات السكانية على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقتضي أهداف الفهم والتوضيح أن نتناول كل مجموعة من هذه القضايا على النحو التالي:

(1) Ibid., p. 23.

١ - أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية

والواقع أن مجموعة القضايا التي تركز على أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، ترتبط بنظرية التحول الديموجرافي التي تفترض أن هناك ثلاثة أنماط سكانية أساسية يمر بها كل مجتمع، هما الخصوبة والوفيات العالية، والخصوبة العالية ثم نمط الوفيات المنخفضة والخصوبة المنخفضة،وأن كل نمط منه يتوقف على مستوى معين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد وأنه في ضوء الشواهد التاريخية للمجتمعات المتقدمة في الغرب، قد ثبت صحة هذه الافتراضات(*)، وكذلك من المتوقع حدوث عمليات مماثلة بالنسبة للسكان والتنمية في البلاد النامية(١).

(أ) أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية في البلاد المتقدمة :

إذ تشير السجلات التاريخية المتوافرة عن بلاد أوروبا الغربية إلى أن معدل المواليد والوفيات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت معدلات عالية نسبياً تتراوح ما بين٣٥-٤٠ في الألف وذلك بمعدل نمو سكاني سنوي لا يزيد على ٥ر-٪. ولقد اسهم تناقص الغلة المستمر ونقص الغذاء، وانتشار الأوبئة والحروب والصراعات الداخلية، باعتبارها مؤشرات على ظروف التنمية في هذه البلاد، في وجود هذا الاتجاه الديموجرافي ونمط الخصوبة والوفيات المرتفعان.

ثم حدث انخفاض تدريجي في معدل الوفيات،ولم يطرأ على الخصوبة أي انخفاض لبعض الوقت، وحتى عندما حدث انخفاض في الخصوبة،

(*) راجع: أحمد خليفي، السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، ١٩٩١.
(1) U. N. Secretary General, Op. Cit., p. 50.

فإنه لم يكن بقدر مساو لذلك الذي حدث في معدل الوفيات وذلك خلال العقد الثالث والأخير من القرن التاسع عشر، وكانت النتيجة زيادة عامة في نمو السكان بلغت ١٪ أو أكثر وهي زيادة غير مسبوقة بالمقارنة بمعدلات النمو المستمر والتي كانت معروفة سابقاً.

ومع مرور الوقت حدث انخفاض في الخصوبة، حيث بدأت معدلات المواليد في الهبوط وكانت معدلات النمو في البداية ثابتة، ثم أخذت في الانخفاض بعد ذلك، وهذا يعني اكتمال دائرة التحول الديموجرافي والوصول إلى مستويات للخصوبة والوفيات منخفضة، والتي أصبحت تميز المجتمع الحديث[1]. ولقد حدث التغير في هذه الاتجاهات السكانية كمحصلة لعمليات التحديث المبكرة وبدأ عملية التصنيع وظهور نموذج جديد للأسرة الصغيرة وانتشار نمط الزواج الأوروبي، الذي مر بتطور من تأجيل سن الزواج حتى بعد منتصف العشرين من العمر أو فيما بعده، وظهور حالات التعنس Spimster hood الدائمة والكثيرة التي حافظت على ما يزيد من ٥٠٪ من النساء في سن الحمل دون التعرض لمخاطر الخصوبة، وتطور إلى نمط الزواج الغربي الأوروبي الذي اعتمد على التحكم في الخصوبة باستخدام مختلف الأساليب المتاحة في ضبط النسل ومنع الحمل.

وتؤكد الشواهد السابقة أنه كانت هناك علاقة وثيقة ولاتزال بين التغير الديموجرافي وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال عملية التحديث. كما تؤكد الخبرة التاريخية أن العلاقات بين التغير الديموجرافي وبين عمليات التنمية الزراعية كانت دائماً علاقات وثيقة. ولم تؤثر الثورة الصناعية والثورة الزراعية التي كانت جانباً مكملاً لها، فقط وبعمق في نظم الانتاج وإنما أثرت أساساً في التغير والتطور الديموجرافي واسهمت هذه التغيرات في تغير البناء الاجتماعي برمته، بما في ذلك

(1) Ibid., p. 49.

أنماط الانجاب السكاني وغيرها من عمليات وأبنية ديموجرافية. إذ أتاح النمو الاقتصادي الحديث خاصة الفرصة أمام حدوث انخفاض كبير في معدلات الوفيات، وزيادة دافعية ومتطلبات الانخفاض في معدلات المواليد وانتشار نمط الأسرة النووية الصغيرة[1].

فلقد تميز تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسمات دائمة ومحددة أدت إلى حدوث التحول الديموجرافي، ومن بين أكثرها أهمية تيار الاختراعات والابتكارات التي أحدثت ثورة في العمليات الانتاجية، ثم الزيادة المصاحبة في التعليم وتقدم المعرفة الطبية وتطبيقاتها ،والتحسينات في مجال التطعيم وإجراءات الصحة العامة. وظروف العمل الأفضل، والمقدرة المتزايدة على تخزين ونقل الغذاء وغيرها من السلع والزيادة في دخل الأسرة، وما ترتب عليه من انخفاض في معدلات الوفيات في كل الجماعات العمرية، وبخاصة حديثي الولادة. وما ترتب عليه بدوره من زيادة في توقع الحياة وهكذا نظر إلى التحول إلى المستويات المنخفضة في كلا من الخصوبة والوفيات باعتباره جزءاً مكملاً للتحول في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي عادة ما يشار إليه على أنه تحديث[2].

(ب) أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية في البلاد النامية :

والمتوقع طبقاً لنظرية التحول الديموجرافي أن تحدث في البلاد النامية مراحل وأنماط سكانية مماثلة لتلك التي وقعت في البلاد المتقدمة. فلقد بدأت البلاد النامية تمر بزيادة سريعة في سكانها خلال السنوات التي تلت الحرب، وذلك من خلال الانخفاض المنحدر للوفيات وبقاء الخصوبة ثابتة دون تغير تقريباً أو لم تنخفض الخصوبة قليلاً أو بالمرة في العقود

(1) Ibid., p. 50 - 51.
(2) Ibid., p. 51.

المذكورة. وتعد المعدلات الحالية لنمو السكان في البلاد النامية أعلى بكثير من مثيلاتها التي لوحظت في البلاد المتقدمة وعندما كان نمو السكان في هذه البلاد سريعاً ومتعجلاً. فبينما بلغ معدل المواليد في البلاد النامية ٤٤ في الألف تقريباً، كان معدل المواليد في البلاد المتقدمة ٣٥ في الألف تقريباً أو أقل.

وهناك شواهد تدل على أن معدلات المواليد في عدد من البلاد النامية (١٤ دولة على الأقل) قد انخفضت، وذلك بحلول عام ١٩٦٠. كما أن هناك مؤشرات تدل على أن هناك بداية في انخفاض الخصوبة في بلاد مثل سيرلانكا والهند. ويعتقد الكثير من الديموجرافيين أن التحول في الخصوبة أمر كان وشيك الوقوع في بلاد نامية أخرى، وذلك بناء على نتائج مجموعة المسوح التي درست الاتجاهات نحو حجم الأسرة وممارسة تنظيم الأسرة، ويتوقع الديموجرافيون أنه كلما انخفضت معدلات الوفيات بسرعة في البلاد النامية، فإنه في اللحظة التي بدأت فيها الخصوبة في الانخفاض فإنه قد حدث بسرعة أكبر عما لاحظناه في البلاد المتقدمة، وهذا يشير إلي أن التحول الديموجرافي في البلاد النامية قد يأخذ دورته في فترة قصيرة عنها في البلاد المتقدمة. ولكن المؤكد أنه قد حدث انخفاض مندفع في معدلات الوفيات في البلاد النامية في العقود الحديثة، حيث انخفضت معدلات الوفيات من ٢٩ - ٣٤ في الألف تقريباً في عام ١٩٣٥ - ١٩٣٩ ووصل إلى ١٦ في الألف في الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٥[(١)].

وتؤكد النتائج السابقة أن ما توقعته نظرية التحول الديموجرافي بالنسبة للأنماط السكانية في البلاد النامية من حيث الأنماط السكانية لم يكن أولاً مماثلاً لما حدث في البلاد المتقدمة وثانياً لم يسير حسب المراحل التي تصورتها هذه النظرية. ذلك لأن معدلات النمو السكاني في البلاد

(1) Ibid., p. 52.

النامية كانت أعلى بكثير من مثيلاتها في البلاد المتقدمة، وكان معدل المواليد في البلاد النامية أكبر من مثيله في الدول المتقدمة، وظل معدل الخصوبة ثابتاً لفترة طويلة، وعندما بدأت في الانخفاض فإنه يتوقع سيرها بسرعة أكبر عما لاحظناه في البلاد المتقدمة، كما أن انخفاض معدلات الوفيات في البلاد النامية كان مندفعاً عن نظيره في البلاد المتقدمة. هذا فضلاً عن دائرة التحول الديموجرافي في البلاد النامية لم تكتمل، ذلك لأنه إذا كانت هناك أنماط مرتفعة للخصوبة والوفيات في البداية، تلاها انخفاض في الوفيات وثبات أو تغير طفيف في المواليد، ولم تصل بعد البلاد النامية إلى مستويات الخصوبة والوفيات المنخفضة حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديموجرافي، الأمر الذي يفسر جانباً من الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية التي سبق أن أشرنا إليها. أما الجانب الثاني لهذه الهوة فيمكن أن ندلل عليه من خلال مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في هذه البلاد، وكانت مسئولة إلى حد ما عن التحولات الديموجرافية السابقة. فمن ناحية قد اسهمت التحسينات في ظروف الحياة العامة في خفض معدلات الوفيات في البلاد النامية، حيث أصبح فائض الغذاء أكثرا انتظاماً وتأكيداً، وقل حدوث المجاعات عما كان معتاداً وانخفضت الوفيات كذلك من خلال النجاح الملحوظ في الحد من الأمراض الوبائية بواسطة إجراءات الصحة العامة، والتطعيم الإجباري والتحسن في رعاية الطفولة والأمومة. ولذلك كان التقدم في المعرفة التكنولوجية المطبقة في ميادين الطب والصحة العامة، كان مسئولاً إلى حد كبير عن الانحفاض في معدل الوفيات، ذلك الانخفاض في معدلات الوفيات الذي يعتبر أكثر وضوحاً وانتظاماً من التحسينات الاقتصادية المحددة في ظروف المعيشة في البلاد النامية والتي تعتقد أن التحديث المستمر لها قد يحمل في طياته بذور انخفاض الخصوبة، نتيجة لانحسار نمط الأسرة الممتدة والتحول إلى نوع من العلاقات الاجتماعية يعمل على الحافز نحو تكوين الأسرة النووية

الصغيرة نسبياً. ومن بين المصاحبات للنمو الاقتصادي الحديث الذي بدأته البلاد النامية، والذي كان مسئولاً عن بداية الانخفاض في الخصوبة على النحو المشار إليه سابقاً، يمكن أن نذكر إدخال والتوسع في الابتكارات العلمية والمعرفية في عملية الانتاج وتنظيمها، وزيادة حجم المشروعات والتحول في الانتاج تجاه أوجه النشاط غير الزراعية، وتحول السكان من الريف إلى المناطق الحضرية[1]، ويتوقع مع هذا التحول الاقتصادي الحديث والتغيرات البنائية المصاحبة لنوع من الحراك المكاني والمهني المتزايد من جيل إلى الذي يليه، وانتقال النشاطات الاقتصادية من الأسرة إلى المشروعات العامة وكبيرة الحجم، ويستلزم التحديث الاقتصادي زيادة حادة في المتطلبات التعليمية والمهارية، والواقع أن هذه القوى يمكن أن تسهم في خلق ظروف واتجاهات ودوافع يحتمل معها أن يحدث انخفاضاً في الخصوبة. ولكن إذا انخفضت وفيات الأطفال والمواليد الرضع على النحو الذي حدث في البلاد النامية، وبينما ظلت الخصوبة ثابتة أو غير متغيرة أو في اتجاهها نحو التغير، فإن العدد المتزايد للأطفال الباقين على قيد الحياة سوف يمارس ضغطاً قوياً على موارد الأسرة ويجعل حجم الأسرة المتزايد في ذاته بمثابة ضغطاً اقتصادياً على موارد المجتمع الذي يعاني من ندرة هذه الموارد أصلاً. ذلك لأن تطلع الآباء لتوفير حياة أفضل لأطفالهم، بما في ذلك التعليم المناسب، والمستويات العالية في المعيشة، يزيد من التكاليف ولما كانت المستويات الاقتصادية ومدخرات البلاد النامية ككل، أقل من مثيله في البلاد المتقدمة[2]، حدث الجانب الآخر من الهوة بين النوعين من البلاد، وتركت أثرها على الأنماط السكانية وظلت معها معدلات الخصوبة والنمو السكاني عند مستويات عالية.

(1) Ibid., p. 50 - 57.
(2) Ibid., p. 52 - 54.

مناقشة :

وإذا جاز لنا أن نتوقف لمناقشة القضايا المفسرة للعلاقة ما بين السكان والتنمية في ضوء مجموعة الآراء التي أخذت تركز على أثر التنمية على السكان والتي أستندت في مجموعها إلى نظرية التحول الديموجرافي على النحو الذي أوضحناه سلفاً. فالواقع أنه قد توافرت تحت يدنا من الشواهد ما يفرض علينا إعادة النظر فيما جاءت به نظرية التحول الديموجرافي من قضايا. ذلك لأنه مثلاً إذا كانت هذه النظرية تتصور أن الأنماط السكانية تمر بمراحل محددة تكون فيها الخصوبة والوفيات عالية، ثم تقل الوفيات، وبعد ذلك تنخفض الخصوبة فإن هناك ما يدل على حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة، قبل حدوث الانخفاض في معدل الوفيات، وهذا ما تؤكده الشواهد التي جمعت عن الخصوبة والوفيات في كل من فرنسا وألمانيا خلال القرن التاسع عشر[١]. وإذا كانت نظرية التحول الديموجرافي قد رتبت هذه المراحل في الأنماط السكانية على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتقدت أن التحديث يترتب عليه انخفاض في الخصوبة والوفيات، فإن هناك بعض البلاد التي ظهر فيها انخفاض في معدل المواليد قبل دخولها مرحلة التحديث كما أن الانخفاض في الخصوبة قد حدث أساساً نتيجة لاستخدام أساليب شعبية، وبدون معرفة للأساليب الحديثة أو برامج تنظيم الأسرة، الأمر الذي يؤكد أن نشر المعلومات حول وسائل منع الحمل وتوفير أساليبه كان لها تأثيراً محدوداً للغاية على الخصوبة وهكذا يكشف لنا جانب من الخبرة بواقع المجتمعات المتقدمة عن نوع من الاختلافات مع ما جاءت به نظرية التحول الديموجرافي، الأمر الذي أثار تساؤلاً مؤداه، ما هي درجة التحديث الضرورية لإحداث انخفاض في الخصوبة؟ ذلك السؤال الذي لم تتمكن النظرية من الإجابة عليه. كما إن اختلاف واقع المجتمعات

---

(1) Ibid., p. 50.

النامية من حيث أنماط السكان ومعدلات الخصوبة والوفيات، ومن حيث مستويات التنمية وتأثيرها على الاتجاهات الديموجرافية، على النحو المشار إليه سابقاً، اختلافاً عن ما كانت هذه النظرية قد توقعته بالنسبة لدول العالم النامي، يثير تساؤلاً آخر مؤداه ما الذي يمكن أن نستخلصه من القضايا التي اهتمت ببيان أثر التنمية على السكان؟. ولعل ما يعبر عنه الرأي القائل بضرورة أن تكون السياسات التي وضعت للتأثير في اتجاهات السكان جزءاً مكملاً لاستراتيجية التنمية العامة، وإنه لا يمكن التخطيط للتنمية بدون الاعتبار الواجب للعوامل الديموجرافية ومحاولة التأثير فيها، أو إنه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، بمعنى أن السياسات السكانية ينبغي أن تتداخل مع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن أن يكون واحداً منها بديلاً للآخر. فالسياسات السكانية في حد ذاتها لا تحل مشكلات التنمية وإنما يمكن للاثنين معاً الإسهام في تقديم هذه الحلول. ولعل في هذه الآراء ما يمكن أن يفيد في إثراء فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، وفي ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد.

٢ - أثر الاتجاهات السكانية على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

والوقع أن مجموعة القضايا التي تركز على أثر الاتجاهات السكانية على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تنطلق من تصور يسلم بالدور المزدوج للانسان باعتباره عاملاً أساسياً وهدفاً نهائياً للتغير الاجتماعي والاقتصادي. وأن السكان يوثرون أساساً من خلال هذا الدور المزدوج أولاً باعتبارهم منتجين وثانياً باعتبارهم مستهلكين ويؤثرون في العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وقد انقسم العلماء والباحثون إزاء هذا التصور إلى مجموعتين الأولى تأخذ بالرأي القائل بأن الاتجاهات السكانية وبخاصة معدلات المواليد والنمو المتزايد للسكان سوف تسهم في تدهور أو تجميد التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو قد تعوق التحول

الديموجرافي الاجتماعي. بل أحياناً ما كان بعضهم يصرح بأن النمو السكاني السريع قد يخلق دائرة مفرغة من الفقر ونمو السكان[١].

وكانت هذه المجموعة الأولى من الباحثين تنطلق في هذا الصدد من الفكر التقليدي المتعلق بالسكان والذي كان يعني لدرجة كبيرة بحجم السكان في علاقتها بما يعرف باسم الموارد وأن ما تجود به الطبيعة من أفضال مثل الأرض والماء والمعادن وربما المناخ، تتاح في حدود معينة للسكان الذين يستطيعون السيطرة عليها. ولذلك كانوا يؤكدون الأهمية الحاسمة لموارد الأرض في علاقتها بالسكان، وذهبوا إلى أن النمو السكاني المستمر يؤدي إلى ضغوط متزايدة على الأرض - ويصل في النهاية إلى حالة من الكساد الاقتصادي وإلى مجموعة سكانية تعيش على الكفاف[٢].

وتأخذ المجموعة الثانية بالرأي القائل بأن كل مستوى عال للتنمية الاجتماعية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية) يتطلب حجماً أكبر من السكان، وأن الشواهد التاريخية تؤكد لنا أن عوامل الحجم العددي الصغير ونقص الكثافة السكانية قد اسهمت في إعاقة التقدم طالما كان الانسال السكاني يعتبر بمثابة مطلب جوهري لوجود المجتمع، ومن ثم يعتبر أيضاً أساساً في تنميته[٣]. وكان أصحاب هذا الرأي لا يؤكدون على الطبيعة في ذاتها وإنما انصب تأكيدهم على الجهود الانسانية في توفير الموارد من خلال وسيلتين أساسيتين: إذ تجعل التكنولوچيا بمعناها الواسع من الممكن الاستفادة من البيئة الطبيعية، فكان من الصعب استخراج الرواسب المعدنية مثل البترول مثلاً باعتبارها أنواعاً من الموارد

(1) Ibid., p. 54.
(2) Ibid., p. 45.
(3) Z-pavlik, th influnce of population changes on socio-Economic Development, in; international population conference, Mixico, 1977, UIESP, Belgigve, Vol. 2, 1977, p. 505.

الطبيعية، إلا بعد توافر المعرفة العلمية والفنية التي ساعدت على تحديد أماكنها، وتنظيم الاستفادة منها، ويصدق نفس الشئ على التربة التي لا يمكن استزراعها إلا إذا وجدت المحاصيل المناسبة، وبهذه الطريقة تسهم التحسينات التكنولوجية فعلاً في وجود الموارد الاقتصادية. كما أن هناك وسيلة أخرى لتوفير الموارد، وذلك من خلال إقامة المباني والطرق وتوفير المعدات والأجهزة، أو من خلال توفير رأس المال الطبيعي وتنمية الموارد البشرية ذاتها. كما أن التنمية التكنولوجية كمحرك أول للتغير الاقتصادي تتطلب بحوث وتجارب تحتاج إلى رأس المال البشري المدرب. وهكذا يؤثر التحول من النظر إلى الموارد باعتبارها أحد هبات الطبيعة إلى النظر إليها باعتبارها بمثابة تكوين رأسمالي وبشري يوثر في إدراك العلاقة بين السكان والتنمية ويزيده نضوجاً واكتمالاً[1] وتقلل من المبالغة في تقدير النتائج المتباينة للحجم والكثافة ونمو السكان على التنمية التي نظر إليها على أنها تسير في خط واحد. لأنه يعتبر الأخذ بالنظرة المنفصلة أو المنعزلة لحجم السكان أمراً يجانبه الصواب،كما يعتبر المبالغة في تقدير النتائج السلبية لحجم السكان بالنسبة للعمليات الاجتماعية والاقتصادية تثير الصخب بدون داع. ذلك لأن القضايا التي تدعو لصالح الحد من نمو السكان إلى الحجم الأصغر للسكان، ذات طبيعة ايكولوجية، لأنها تعتبر السكان مستغلين كلية للموارد التي لا يمكن تعويضها ومفسدين للبيئة ومستغلين للتربة، ولكن هذا القول يميل إلى تجاهل الحقيقة التي مفادها أن السكان هم أيضاً حماة هذه التربة التي قاموا باستثمارها من خلال ما بذلوه من جهد وعمل فيها عبر الأجيال، بطريقة تجعلهم مستثمرين وخلاقين للقيم الاقتصادية والمادية التي تزين حياتنا وأنهم يعدون بمثابة أحد وأهم العوامل الممكنة للتنمية في المستقبل. والواقع أنه كلما كان النسق كبيراً من حيث الحجم العددي، كلما كانت

(1) U. N. Secretary General, Op. Cit., p. 505.

الظروف أفضل أمام تنميته الاقتصادية لإنه يقلل من اعتماده على المساعدات الخارجية من أجل التنمية[١].

مناقشة :

وإذا كانت الآراء السابقة والتصورات فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين السكان والتنمية، تركز على أثر السكان على التنمية. فإن بعضها الذي يتصور أن هذا التأثير يسير في اتجاه واحد من السكان إلى التنمية وبالتالي يتوقع أن السكان يمكن أن يكون معوقاً للتنمية، ويدعو إلى ضرورة الحد من الزيادة السكانية باتباع الأساليب المتاحة في هذا الصدد.

فإن البعض الآخر من هذه الآراء يتصور أن التأثير يعد نتاج أو محصلة لشبكة معقدة من العلاقات بين حجم السكان والنمو والتكوين والتوزيع من ناحية وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة ووثيقة الصلة من ناحية أخرى.ويدعو إلى زيادة السكان باعتبارهم أساس وجود المجتمع. ودعامة جوهرية لتنميته. ويؤكد أهمية الجهود الانسانية في التحول التكنولوجي كمحرك أول للتغير الاقتصادي وتوفير رأس المال الطبيعي، وضرورة تنمية الموارد البشرية ذاتها، على النحو الذي يتسق مع النتيجة التي خلصنا إليها من تحليلنا للقضايا التي كانت تعالج أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، والتي مؤداها أن من الضروري أن تكون السياسات التي وضعت للتأثير في اتجاهات السكان جزءاً مكملاً للاستراتيجية العامة للتنمية، وإنه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، إذ بإمكان الاثنين معاً الاسهام في حل المشكلات المطروحة، وبالتالي في ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد. وتطوير فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

---

(1) Z. Pavlik, Op. Cit., pp. 506 - 507.



الفصل الثاني عشر

بناء السكان وديناميات التنمية

تمهيد

أولاً : حجم السكان في العالم.

ثانياً: التكوين العمري وتباينه بين البلاد المتقدمة والنامية.

ثالثاً: توزيع السكان بين الريف والحضر في العالم.

رابعاً: التباين السكاني والصراع الدولي.

خامساً: القوة العاملة والبطالة بين بلاد العالم.

تمهيـد :

اهتم الفصل السابق بمعالجة مسألة العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية بوجه عام، وحرص على تناول عوامل الاهتمام بهذه المسألة، والمفهومات التي تم الاستعانة بها في تصور متغيرات السكان والتنمية، والقضايا التي أثارها الباحثون في هذا الصدد، وانتهت التحليلات التي انطوى عليها هذا الفصل إلى عدد من النتائج الهامة، التي تؤكد الطبيعة الجدلية والتفاعلية بين السكان والتنمية، وأن كل جانب منهما ينطوي على جوانب متباينة، تؤثر وتتأثر ببعضها الآخر، وأنه من الخطأ القول بأن التأثير بينهما يسير في خط واحد، غير أنه يمكن تجنب المشكلات المترتبة على كل متغير منهما، من خلال أخذهما معاً في الاعتبار دون الاهتمام بجانب منهما على حساب الآخر، ومن ثم يمكن أن تزول المخاوف المعلنة من زيادة نمو السكان واعتبرها معوقة للتنمية، وتتأكد الأهمية التي تعلق على السكان من حيث حجمهم وتكوينهم وتوزيعهم في دفع عجلة التنمية. ويحاول الفصل الحالي تعمق جانب هام من جوانب السكان وهو ما اصطلحنا على تسميته ببناء السكان باعتباره ينطوي على عناصر بنائية فرعية مثل حجم السكان وتكوينهم العمري والإقامة في الريف والحضر وتباينهم، وتكوينهم المهني ومشاركتهم في القوة العاملة ومستويات استخدامهم وعطالتهم وذلك بهدف بيان العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين هذه العناصر البنائية في السكان وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية،لنرى كيف يمكن أن نصل إلى نتائج أخرى تدعم أو تخالف مجموعة النتائج التي توصلنا إليها في الفصل السابق، حول مسألة العلاقة بين السكان والتنمية بوجه عام.

أولاً - حجم السكان في العالم :

يفرض علينا طبيعة الموضوع الذي نتناوله ونوعية المسألة التي نعالجها

وهي مسألة العلاقة بين السكان والتنمية هنا، مستوى التحليل الذي يجب أن نلتزم به. ولعل تحليل هذه المسألة على المستوى العالمي يعد أمراً ملائماً منهجياً، طالما كان هناك اعتراف بأن متغيرات السكان تختلف بين مجموعتين من بلاد العالم انقسمتا على هذا النحو في ضوء مستوى التنمية التي وصلت إليها، إلى مجتمعات العالم المتقدم ومجتمعات العالم النامي. ولذلك فإن تحليلنا لمسألة العلاقة بين السكان والتنمية، ولمختلف جوانب بناء السكان أو حتى تغيره، سيلتزم بهذا المستوى، ويحاول أن يجري مقارنته لمتغيرات السكان والتنمية بين مجتمعات العالم المتقدم من ناحية ومجتمعات العالم النامي من ناحية أخرى. ولعل أول ما يصادفنا ونحن ننظر إلى جانب بناء السكان، ما يدخل تحت عنوان حجم السكان، وهو العدد الذي وصل إليه السكان في أقرب لحظة زمنية أجريت لها تقديرات أو تعدادات يعتمد عليها، حيث بلغ إجمالي سكان العالم حسب تقدير عام ١٩٧٠ (٣٫٦٠٠) مليون نسمة، منهم (١٫١٠٠) مليون نسمة تقريباً في البلاد المتقدمة و (٢٫٥٠٠) مليون تقريباً في البلاد النامية. وهذا يعني أن نسبة حجم السكان في البلاد المتقدمة إلى نسبة حجم السكان في البلاد النامية هي ٢٥:٧٥٪ أو ثلث[1]. ولم يصل سكان العالم بطبيعة الحال إلى هذا الحجم مرة واحدة وإنما مر بتغيرات مختلفة، سنعود إليها عند تناولنا لموضوع نمو السكان فيما بعد.

والمهم ان كان هذا العالم يمثل حيزاً محدوداً ولا يمكن أن يستوعب مثل هذا العدد لاستحال بلوغ السكان هذا العدد الذي وصل إليه ويدل ثانياً على أن هناك اختلافاً وتبايناً واضحاً بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة الأمر الذي أسهم بدوره في الهوة الملحوظة والمتزايدة بين النوعين من البلاد .وفي مقابل هذا الحجم المتفاوت لسكان العالم كان هناك مستويات

---

(1) P. M. hauser, Op. Cit., pp. 12 - 13.

متباية للمعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية. إذ قدر مستوى المعيشة (مع بداية هذا القرن) وفي البلاد النامية. بأنه يساوي ٢ر من مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة. ولقد اتسع هذا الفارق مع حلول عام ١٩٧٠ إلى درجة بلغ فيها مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة ضعف نظيره في البلاد النامية بما يساوي (١٤) مرة. وحتى عندما قام مجلس التنمية فيما وراء البحار حديثاً جداً بتحليل البيانات المقارنة، ولاحظ أنه خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣، وبرغم البرامج المختلفة المخصصة لمساعدة البلاد النامية من أجل رفع مستوى المعيشة بها، من خلال برامج الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وبرامج المساعدة الفنية المتباينة العامة والخاصة، فلقد زادت الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية بشكل له دلالته. فمنذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٣ انخفضت نسبة إجمالي الناتج القومي في البلاد النامية من ١٩٪ إلى ١٧٪ وتناقصت نسبة العائد من التصدير العالمي في هذه البلاد من٢١٪ إلى١٨٪، وانخفضت نسبة الانفاق على التعليم العام في نفس هذه البلاد من ١٥٪ إلى ١١٪، وكذلك هبط إجمالي الانفاق على الصحة من١١٪إلى ٦٪ بينما ارتفع معدل الانفاق العسكري وعلى نحو مزعج وسافر من ٩ إلى ١٣٪[1].

وفي ضوء هذه الهوة المتزايدة في حجم السكان وفي مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية، تعالت الصيحات من أجل البحث عن حلول لهذا الموقف المتفجر وتبلورت في مجموعة استراتيجيات بديلة سنعود إلى الحديث عنها فيما بعد.

ثانياً - التكوين العمري وتباينه بين البلاد المتقدمة والنامية :

وطالما كان حجم السكان يمثل عدد الأفراد في لحظة زمنية محددة، وأن هؤلاء الأفراد يختلفون فيما بينهم من حيث الأعمار إلى فئة من هم أقل من سن العمل، ثم فئة من هم في سن العمل ثم من تجاوزا سن العمل

(1) Ibid., pp. 26 - 27.

مثلاً، وكان حجم السكان قد اختلف بين البلاد المتقدمة والنامية، فالمتوقع أن يكون هناك اختلاف فيما بينهم من حيث فئات العمر أو التكوين العمري وبالتالي نتوقع اختلافاً في معدل الاعتمادية ثم نتوقع نتائج متباينة على برامج التنمية في كل حالة.

فلقد لوحظ أن نسبة الشباب في البلاد المتقدمة منخفضة كثيراً عنها في البلاد النامية وهذا يرجع إلى الخصوبة المنخفضة أساساً في البلاد المتقدمة. كذلك ترتب على تناقص وفيات المواليد والأطفال في البلاد النامية، زيادة نسبة المعتمدين الصغار وذلك كلما كتب البقاء لهم.

فمع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة، فإن السكان الذين يضمون نسبة كبيرة من الأشخاص أقل أو أزيد من سن العمل، قد يصلون إلى انتاجية أقل لكل فرد من السكان الذي يضمون نسبة أصغر من هؤلاء الأشخاص. وهذا يعني، أن مجموعة السكان الأولى مقارنة بمجموعة السكان الأخيرة لديها أفواه كثيرة وفي حاجة إلى غذاء بالنسبة لما توافر إليها من أيدى للعمل. ويبرهن نموذج كول Coale على ما يمكن أن يتحقق من مكاسب نتيجة لتقليل حالة الاعتماد من خلال خفض الخصوبة.

وهذه النتائج يمكن توضيحها من خلال اقتباس حساباته حول معدلات الاعتمادية، بمعنى عدد الأشخاص الذي يقلون أو يزيدون عن سن العمل[1]. حسب ما يوضحه الجدول التالي:

معدلات الاعتمادية

الفترة الزمنية / السكان	صفر	٣٠	٦٠	١٥٠
سكان A	٨٧٫٣	٩٦	٩٧٫٤	١٠٣٫٢
سكان B	٨٧٫٣	٥٩٫٥	٥٦٫٤	٥٨٫٤

(1) Ibid., p. 38.

ولقد بدأنا افتراضنا بإجمالي نسبة المعتمدين (من الصغار والكبار) ومقدارها ٨٧٫٣ في مجموعة السكان A، فإن نسبة المعتمدين ستزيد في خلال ٣٠ عاماً، وتصل إلى ٩٦٫٠، مع الخصوبة الثابتة، بينما ستصل إلى ٥٩٫٥ وتنخفض إلى حوالي ٣٢٪ في مجموعة السكان B وفي خلال ٦٠ عاماً تظل نسبة الاعتماد في السكان A عند حوالي نفس المستوى (٩٧) ولكن ينخفض السكان B أكثر ويصلوا إلى ٥٦٫٨. ويشير (كول) إلى أن الفروق في الاعتمادية تصل إلى حد أقصى حوالي ٤٠ سنة وتظل ثابتة بعد ذلك[١].

ويشكل الصغار النسبة الكبرى من المعتمدين في نقطة البدء في كلا المجموعتين من السكان (A، B) أكثر من الكبار، بالرغم من أن نسبة الكبار تزيد مع الخصوبة المنخفضة في مجموعة السكان B. ففي نقطة البداية، وفي كل المجموعتين من السكان (A، B) تصل نسبة الأشخاص من فئة العمر أقل من ١٥ إلى ٤٣٪، وخلال ٣٠ عاماً، على أية حال، وبينما يستمر الأشخاص أقل من ١٥ عاماً يكونون ٤٥٫٨٪ من السكان A، فإنهم يشكلون فقط ٣٢٫٨٪ من السكان B. وفي خلال ٦٠ عاماً، وعندما يشكل المعتمدون الصغار ٤٦٫٥٪ من السكان A، فإنهم يتناقصون إلى حوالي ٢٩٪ فقط في السكان B. ولا يزيد الانخفاض ذو الدلالة في المعتمدين الصغار في السكان B فقط من نصيب الفرد من الناتج كما قد أشرنا، وإنما يؤدي أيضاً إلى مكاسب أخرى ممكنة إذا انخفضت الخصوبة.

ومع تساوي كل الظروف الأخرى، تجعل النسبة المتناقصة من الصغار، من الممكن زيادة استثمار المدخرات النادرة نسبياً في البلاد النامية وتوجيهها إلى قنوات انتاجية وبأسلوب مباشر أكثر من توجيهها للاستثمار الاجتماعي اللازم لتربية الصغار، حتى ولو أن مثل هذه

(1) Ibid., p. 39.

الاستثمارات قد ينظر إليها باعتبارها استثمار في رأس المال البشري. وأكثر من ذلك وبين مجموعة أخرى من العوامل يميل الانخفاض في نسبة الصغار إلى زيادة الاستثمار الممكن لكل طفل من أجل التعليم واكتساب المهارة وهو استثمار في الموارد البشرية ضروري لتحسين نوعية السكان.

وفي النهاية، وكما لاحظ كول، يمكن للبلد ذات الخصوبة العالية وبانقاص خصوبتها، أن تحقق كسباً ضخماً في زيادة المحتمل من نصيب الفرد من المنتج فقط مرة واحدة. ويمكن أن يحدث هذا نتيجة للانخفاض الأولي في معدل المواليد، وبينما تنخفض نسبة الصغار، فإن نسبة الأشخاص في عمر العمل لا تتأثر. وهذا معناه، أنه إذا اعتبرنا عمر الدخول إلى القوة العاملة ١٦ سنة، فيحتاج الأمر إلى ١٦ سنة وبعدها يبدأ الانخفاض في معدل المواليد قبل أن يبدأ الانخفاض في القوة العاملة. ولذلك يوجد هناك انخفاض كبير نسبياً في نسبة المعتمدين الصغار في علاقتهم بالقوة العاملة فقط خلال الجيل الأول من انخفاض الخصوبة[١].

ويوضح التحليل السابق أن التكوين العمري للسكان في البلاد المتقدمة يختلف عن نظيره في البلاد النامية، حيث تزيد نسبة الصغار ومن هم في سن العمل من المعتمدين في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة. حيث لوحظ أن عدد الأطفال ما بين ٥ - ١٤ سنة مبدئياً وهي الفترة الزمنية التي تعرف بفترة التعليم الأولي والابتدائي والاعدادي قد تزايد بمعدل ٦٦٪ في البلاد النامية، وذلك بالمقارنة بنظيره في البلاد المتقدمة الذي بلغ ٣٥٪ فقط، ومن ناحية أخرى لوحظ انخفاض إجمالي الناتج الفردي في البلاد النامية وانخفاض مستوى الانتاج، وزيادة عدد الأفواه التي تحتاج إلى غذاء وقلة فرص الاستثمار الانتاجي وضآلة فرص

(1) Ibid.. p. 39.

التعليم واكتساب المهارات. بينما كان تناقص من هم أقل في سن العمل في البلاد المتقدمة، يقابله زيادة الاستثمار الانتاجي، والاستثمار في الموارد البشرية، وزيادة فرص التعليم واكتساب المهارات، الأمر الذي كان من نتيجته تزايد الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية[1] من ناحية أخرى.

ثالثاً - توزيع السكان بين الريف والحضر في العالم :

وفي كل أرجاء العالم أو البلاد المتقدمة وكذلك البلاد النامية أدى التركز المتزايد للسكان في مجموعات حضرية كبيرة فضلاً عن تيارات الهجرة المصاحبة لذلك إلى ظهور مشكلات عديدة - بيئية وطبيعية وشخصية واجتماعية واقتصادية وحكومية. إذ تعتبر صور البؤس الانساني الناجمة عن المعدلات المتعجلة للتحضر أكثر وضوحاً في البلاد النامية، بسبب الظروف الأكثر شدة للحياة ذات الصلة بالفقر والمعدلات الأكثر سرعة للتحضر والهجرة الداخلية.

وبرغم أن البشرية وما يتصل بها قد مضى عليها أكثر من ٤ مليون عاماً على سطح الأرض، فإن التحضر بمعنى ظهور التجمعات السكانية الكبيرة والتي يطلق عليها اسم المدن، يعتبر حديثاً في شأنه نسبياً. ولقد كشفت النتائج الاركيولوچية عن قرى في العصر الحجري وجدت منذ ١٠٫٠٠٠ عاماً مضت والتي يندر أن يزيد سكانها على مجموعات من (٥٠) أو (١٠٠) منزل[2].

ومن بين متطلبات المعيشة في تجمعات يمكن أن نذكر التطور في التكنولوچيا من ناحية، والتنظيم الاجتماعي من ناحية أخرى، ومثل هذه التطورات لم تكن متاحة بالقدر الذي يسهم في وجود التجمعات التي يمكن أن يطلق عليها الحضر حتى منذ عام ٥٠٠٠ إلى عام ٣٥٠٠ق.م وأكثر من ذلك، فإن التطورات التكنولوچية والتنظيمية الاجتماعية لم

(1) U. N. Secretary General, Op. Cit., p. 60.
(2) P. M. Hauser, Op. Cit., p. 41.

تكن متاحة لتكوين مدينة يزيد عددها على ۱۰۰٫۰۰۰ نسمة حتى وقت حديث عند اليونان والرومان، أو حتى لتكوين مدينة تضم واحد مليون أو أكثر من السكان حتى القرن التاسع عشر تقريباً. وفي عام ۱۸۰۰ كان هناك ما يقل عن ۳٪ من سكان العالم يعيشون في أماكن حضرية. وبعد ذلك بقرن، ظلت الحضرية تمثل أقل من ۱۰٪ وفي عام ۱۹۷۰، قدرت الأمم المتحدة الحضرية في العالم بحوالي ۳۷٪، من بينها ٦٦٪ في البلاد المتقدمة، و٢٥٪ في البلاد النامية وتوقعت الأمم المتحدة مع نهاية القرن أن يعيش حوالي نصف سكان العالم في أماكن حضرية، منهم أكثر من ۸۰٪ في بلاد العالم المتقدمة، وأكثر من ٤٠٪ في البلاد النامية. هذا وقد تزايد التحضر في العالم ما بين عامي ۱۹۷۰ - ۲۰۰۰ حسب توقعات الأمم المتحدة، بمعدل ٢٫٨٪ سنوياً. وزاد التحضر في البلاد النامية بحوالي ٣٫٨ سنوياً، وبلغ معدل النمو ثلاث مرات ضعف الزيادة في البلاد المتقدمة، وبمعدل ١٫٤٪ سنوياً. وبينما يستوعب النمو الحضري في العالم ككل ٦٦٪ من إجمالي نمو سكان العالم، فإنه يستوعب في البلاد النامية حوالي ٥٨٪ من إجمالي نمو هذه البلاد. وفي البلاد المتقدمة، سوف يفوق النمو الحضري إجمالي نمو السكان، بمعنى أن الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية سوف تستمر لدرجة أن السكان الريفيين سوف يتناقصون فعلاً خلال مدة ثلاثين عاماً وحتى نهاية القرن(١).

وفي الوقت الحاضر، لا يتوافر للنسبة الكبيرة من السكان الحضرية في البلاد النامية أية أسباب للراحة الحضرية،مثل المياة النقية وشبكة المجاري ووسائل النقل العامة والإسكان. ومع هذه الظروف من الصعب أن نفكر في المشكلات التي قد تواجهها البلاد النامية، كلما تزايد سكانها، وكما هو متوقع خلال أقل من جيل بشري واحد، وبين عامي ۱۹۷۰، ۲۰۰۰،

(1) Ibid., p. 42.

توقعت الأمم المتحدة أن السكان الحضريين في البلاد النامية يمكن أن يزيدوا من ٦٣٢ مليون إلى ٢ بليون. ومع حلول عام ٢٠٠٠، وبالرغم من أن البلاد المتقدمة تكون أكثر حضرية من البلاد النامية، فإن عدد السكان في المناطق الحضرية بالبلاد النامية قد يزيدوا مرتين على السكان في البلاد المتقدمة، (٢) بليون في مقابل (١ر١) مليون.

(أ) نمو سكان الريف :

ولا ينبغي تفسير التأكيد على الحضرية هنا على أنه يعني أن نمو السكان الريفيين قد يكون أقل أو يثير مشكلات قليلة نسبياً. بينما كان من المتوقع أن يزيد سكان *الحضر في العالم* من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٠ بحوالي ٨ر١ *مليون شخص، كان من المتوقع أن يزيد سكان* المناطق الريفية في العالم بحوالي ٨٩٠ مليون، وهو رقم ضخم. وبينما المتوقع أن يزداد سكان الحضر في البلاد النامية بحوالي ٤ر١ مليون. فإن سكان الريف سوف يزيدون في نفس الوقت بأكثر من (١) بليون. وفي البلاد المتقدمة،وبينما المتوقع أن يزداد سكان الحضر بحوالي ٣٩٠ مليون، ويتوقع أن يتناقص سكان الريف بأكثر من ١١ بليون فسوف لايزال نمو سكان الريف ما بين ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ وطبقاً لتوقعات الأمم المتحدة يزيد على ٤ر من إجمالي نمو السكان في البلاد النامية[1].

وسيكون نمو سكان الريف في البلاد النامية تحدياً خطيراً للجهود التي تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، وكذلك الجهود التي تعمل على رفع مستويات المعيشة.

وهكذا، فالتأكيد الذي أعطى للتحضر، يعني التقليل من شأن أثر النمو الريفي، غير أن التركيز على الطريقة التي يكون فيها للحضرية مضامين خاصة أو نتائج على التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية هو الذي يثير اهتمامنا.

---

(1) Ibid., p. 43.

(ب) التحضر والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية :

تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كلية في البلاد المتقدمة والنامية. ففي البلاد المتقدمة كان التحضر سابقاً ومتساوياً مع التنمية الاقتصادية. وكان السكان قد نزحوا من المناطق الريفية النائية بتأثير الأجور المرتفعة والمرتبات والمستويات العليا في المعيشة التي أتاحتها الانتاجية الضخمة في المدن.

وبينما ظهرت المراكز الحضرية في البلاد النامية نتيجة لسيادة وتأثير قوة مختلفة تماماً. إذ تتميز البلاد النامية بوجود المدن الرئيسية Primate الضخمة على نحو غير متناسب، والتي لا تشبه المدن الكبرى في البلاد المتقدمة، والتي لم تكن محصلة للتنمية الاقتصادية القومية، مثل تلك التي تنتمي إلى النظم الاقتصادية الضخمة، وكانت وظيفتها القيام بدور المركز التجاري. وهذه المدن الرئيسية كانت تسمح بعلاقات متبادلة بين البلد الأم وبين المستعمر. ولقد بلغت هذه المدن حجماً ضخماً بدون أن يصاحب ذلك تنمية اقتصادية قومية.وفي الحقيقة ومع انتكاسة الامبريالية بعد الحرب العالمية الثانية، والتمزق المصاحب في العلاقات الاقتصادية، ترك الكثير من هذه المدن الرئيسية بدون قواعد اقتصادية أساسية.ولايزال الكثير من مثل هذه المدن،في انتظار التنمية الاقتصادية لكي تكفل هذا الحجم من سكانها الحاليين.وبهذا المعنى، وبدون مضامين معيارية قد يقال أن البلاد النامية تمر بحالة نمو حضري متزايد[1].

وباختصار، يعتبر الحجم الحالي للمدن الرئيسية في البلاد النامية وجزئياً نتاج لما ورثته من الاستعمار، أكثر منه محصلة للتنمية الاقتصادية القومية، وفقاً للأحداث التي سنناقشها فيما يلي:

فلقد كان العامل الثاني الذي أدى بالبلاد النامية إلى أن تتخم

---

(1) Ibid., p. 44.

بالسكان الحضريين ما كانت تعانيه المناطق الريفية من اضطرابات، أكثر منه بحثاً عن التقدم الاقتصادي. وكان عدم توافر الأمن راجع إلى حملات الغزو وجهود التحرر خلال الحرب العالمية الثانية،وإلى الاضطراب الداخلي بعد نهاية الحكم الاستعماري ونضال المستعمرات من أجل تحقيق الوحدة والوعي- تلك الأهداف التي كان يحول دونها عدم تجانس السكان والتمسك بالوضع التقليدي وسوف نناقش هذا الموضوع فيما بعد.

ولايزال هناك عامل آخر له أهميته يكمن وراء حركة الهجرة من الريف إلى الحضر في البلاد النامية ولم يظهر في البلاد المتقدمة، يتمثل في الانخفاض السريع في معدل الوفيات الذي أشرنا إليه سلفاً. فلقد ترتب على انخفاض معدلات الوفيات نتيجة للتأثيرات الخارجية معدلات نمو عالية غير مسبوقة ثم تضخم السكان لدرجة لم تعد الأراضي قادرة على إعالتهم، بقدر ما كانت تميل إلى دفعهم بعيداً نحو الأماكن الحضرية. ويمكن النظر إلى هذا النوع من الهجرة باعتباره تحولاً أو نقلاً للفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، أكثر منه انتقالاً نحو مستويات عليا في المعيشة. وحتى مع بعض الزيادة في الانتاجية الحدية والدخل الذي قد يحدث مع هذا التنقل، فإن التغير من عامل غير مستقر، لا يملك شيئاً إلى قائم بتشغيل سيارة أجرة أو سيارة نقل صغيرة في المدينة، تغيراً لا يمثل كسباً ذا مغزى في مستوى المعيشة[1].

وكما أن العوامل المرتبطة بالحضرية تختلف في طبيعتها بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية، فكذلك تختلف نتائج عملية التحضر في المجموعتين من البلاد. فلقد أحدث التحضر في البلاد المتقدمة تغيرات عميقة تتضح بجلاء في طريقة الحياة والتفاعل وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم، وفي النظم الاجتماعية، بما في ذلك الأسرة والكنيسة، وفي ظهور البيروقراطية، وفي

(1) Ibid., p. 44.

الاستقلال المتزايد والاقتصاد المالي، والنظام الاجتماعي، وفي دور الحكومة كما صاحب الحضرية كطريقة في الحياة مجموعة من المشكلات الجديدة مثل تلك المرتبطة بالبيئة - واستنفاذ الموارد وتلوث المياة والهواء والضوضاء - المناطق المتخلفة وإحياء الأقليات في المدينة، ودوران السكان والسلع بما في ذلك ازدحام المواصلات والأزمات التي تصاحب الناس في ذهابهم وعودتهم، والتعليم غير الكاف، والتسهيلات الصحية والتعليمية والترفيهية، والتفكك الاجتماعي والشخصي الذي يتضح في الانحراف، والجريمة وإدمان الكحوليات والمخدرات وتفكك الأسرة والبطالة، ونقص فرص الاستخدام والفقر واستغلال المستهلك وتشغيل الأطفال والنساء ومشكلات السياسة والحكومة، بما في ذلك العلاقات بين الحكومات على المستويات المختلفة - القومية والاقليمية والمحلية والفساد الحكومي ومصادر الدخل الحكومي والضرائب والمشكلات العامة التي تواجه المحافظات. ولا يمكن أن نتناول هنا إلا القليل فقط من جوانب الحضرية كطريقة في الحياة في البلاد المتقدمة.

ومن بين التغيرات الجوهرية التي أحدثتها المعيشة الحضرية في البلاد المتقدمة، تلك التي قد نشأت عن الزيادة الضخمة في التفاعل الانساني الممكن.

فلقد تحول المجتمع المحلي الصغير في الموقف السابق على الحضرية إلى مجتمع جماهيري Mass Socity يقوم على الاتصالات الثانوية، وعلاقات المنفعة والضبط الاجتماعي الرسمي والقانون. وحتى النظام الاجتماعي الأساسي ونقصد الأسرة، قد مرت بتغيرات كبيرة في الواقع الحضري، ومالت إلى أن تأخذ شكل النواة، بعد أن كانت ممتدة سابقاً، وكذلك حققت الإقامة المستقلة، كما طرأت على وظائفها تغيرات كبيرة سوا بالفقد أو بالضعف(١).

(1) Ibid., pp. 45 - 46.

ومن بين التغيرات العميقة التي واكبت الحياة الحضرية في البلاد المتقدمة نذكر الأدوار المتغيرة للزوج والزوجة، والآباء، والأطفال والأخوات والأقارب مع بعضهم الآخر. ومن بين المسائل ذات الأهمية المتزايدة الدور المتغير للمرأة من وظائف الزوجة والأم ومديرة المنزل والتي كانت محددة نسبياً، إلى دخول النساء إلى كل جوانب مجالات الحياة التي كانت قد استبعدت منها سابقاً.

وقد يقال في الحقيقة، أن التغير في دور المرأة يتمثل في عملية التغير من كائن أنثوي إلى كائن انساني. ومن الأمور ذات الأهمية المتزايدة يمكن أن نذكر المشاركة المتزايدة للمرأة في القوة العاملة، بما في ذلك المرأة المتزوجة وأيضاً تلك التي لها أبناء أو التي ليس لها أبناء وفي النهاية، وأيضاً من الأمور الجوهرية تطور العقلية الحضرية urban mentality وهي تتضمن تغيراً أساسياً في الاهتمام العام أو التوجيه Orientation وبدلاً من الاعتقاد في أن القوى فوق الطبيعية تلعب دوراً في مصير البشرية، ظهرت وجهة النظر التي تعتقد أن مصير البشرية يكمن أساساً في داخل الكائنات البشرية ذاتها من خلال المعرفة وتطبيقاتها.

وهذه المتغيرات وغيرها كثير مما يصاحب التحضر كطريقة في الحياة، قد حدث تقريباً في العالم الغربي وفي البلاد المتقدمة عموماً. وهي تغيرات لم تكن واضحة أساساً وبنفس المستوى في المناطق الحضرية داخل البلاد النامية وينحصر التفسير الرئيسي للمتغيرات الأساسية في حضر البلاد المتقدمة في تحقيق زيادة ضخمة في التفاعل الاجتماعي الممكن الذي زاد من حجم السكان وكثافتهم نتيجة لذلك. وفي البلاد النامية، وبرغم وجود احتمالات مماثلة، إلا أنها لم تتحقق لإنه برغم أن حجم السكان والكثافة متوافرة في البلاد النامية إلا أن التفاعل الاجتماعي عموماً كان محصوراً إلى حد كبير داخل أقسام متباينة من المدينة تعد معزولة نسبياً عن غيرها نتيجة للتجانس في العنصر أو السلالة، والدين واللغة أو النشاط المهني. وفي ظل ظروف العزلة النسبية

كلا المنطقتين الريفية والحضرية، واتخاذ قرارات صعبة في توزيع الموارد النادرة عليها.

كما تواجه حكومات البلاد النامية أيضاً مشكلات صعبة بالنسبة لتركيز ميزانيات التنمية وبرامجها داخل القطاعات الحضرية. وهل ينبغي أن توجه ميزانيات التصنيع إلى المدن الرئيسية، والتي يتاح لها العمل بوفرة، أو نحو المناطق الحضرية الصغيرة لتقليل عدم التوان في التوزيع الحضري للسكان؟ وكم من الاهتمام يجب أن يوجه نحو المناطق المتخلفة من خلال ايجاد مقاييس للنمو الحضري، وهل ينبغي بذل الجهد لتحقيق نمط التوزيع الحضري للسكان والمعروف بالنمط الهرمي[1].

وهناك كذلك سؤال جوهري يرتبط بمعدل النمو الحضري ذاته. فلقد حاولت الكثير من البلاد النامية، وبسبب مشكلات صعبة كثيرة في المناطق الحضرية بها، أن تقلل من معدلات النمو الحضري أو توقف النمو الحضري كلية. ولكن تدلنا شواهد التاريخ في البلاد المتقدمة على أنه لا يمكن مقاومة النمو الحضري أو تغيير مجراه وهكذا، باءت الجهود نحو تقليل النمو الحضري في البلاد النامية بالفشل ككل. ولقد أصبح من المعترف به، على أية حال، أن الجهود نحو إعاقة النمو الحضري ليست فقط عميقة، وإنما أيضاً هي جهود مضادة لكل ما هو مثمر ولإنه برغم المشكلات الكثيرة التي يتسبب التحضر في وجودها، إلا أنه يعد مطلباً ضرورياً، أكثر منه قيداً على التنمية ولذلك هناك حاجة إلى فهم أفضل للنمو الحضري أو تنمية أو تطوير استراتيجيات ملائمة لتوجيهه،وللتعامل مع المشكلات التي تصاحبه.

رابعاً - التباين السكاني والصراع الدولي :

لقد عمل التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال والنقل على الزيادة

---

(1) Ibid.. p. 48.

الهائلة في الاتصال الاجتماعي والتفاعل بين الشعوب ذات الخلفيات المتباينة والمختلفة في الثقافة واللغة والدين والنسق القيمي، والعنصر والسلالة وأسلوب الحياة. ولقد اسهمت الهجرة الداخلية والدولية وما صاحبها من خليط سكاني كبير في الأمم والمناطق والمحليات في إحداث نوعاً من عدم التجانس السكاني. ولقد صاحب هذا التباين السكاني، في كل أرجاء العالم شكلاً للتدرج الاجتماعي يؤكد تدهور مكانة جماعة الأقليات التي صاحبها عموماً مكانة اجتماعية واقتصادية دنيا وفرصاً سياسية أقل[1].

وحتى في الفترات القديمة، كما في روما، قد ترتب التباين السكاني على الغزو العسكري وكذلك على تدفق هجرة السكان. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تباين السكان يصاحبه على نحو متزايد الكثير من الاحتكاكات والصراع الواضح. ويعتبر الصراع الاجتماعي أمراً واضحاً بجلاء في كل أرجاء العالم ويظهر بصور كثيرة. والأمثلة على ذلك تتمثل في الصراعات في ايرلندا الشمالية وفي ما كانت عليه باكستان. وفي أفريقيا يمكن أن نقدم الأمثلة من خلال الصراع في نيجيريا الذي يشمل البافرانز وفي صراعات قبلية أخرى، وفي آسيا التوتر بين ماليزيا والصين، وفي الشرق الأوسط، الصراع الدائر بين المسلمين والمسيحيين في لبنان والتوترات ما بين البيض والسود، ليس فقط في اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا، وإنما أيضاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ونجد حالياً التوترات بين الكنديين من أصل فرنسي وغيرهم من أصل انجليزي.

وتشتمل هذه القائمة بالطبع، على مناطق التوتر والصراع داخل الأمم والذي ينشأ عن مصادر التمايز العرقية والسلالية واللغوية والدينية وغيرها، والذي صاحبه عدم المساواة في الفرص ومن ثم في المكانة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى البشرية أن تجد الحلول المرضية لتحقيق

(1) Ibid., pp. 48 - 52.

فرص متساوية وتعمل على رفع المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجموعة هذه المجتمعات.

وذلك لأن التوترات والصراعات المصاحبة للتباين السكاني قد تسهم إلى درجة كبيرة في إعاقة التنمية. ففي البلاد النامية بخاصة حيث يزداد التباين السكاني من خلال الارتباط الوثيق بالقبيلة أو الدين مثلاً والذي يهدد الوحدة القومية ويحول دون تحقيق الاتفاق على الأهداف والأسلوب التعاوني. وفي الحقيقة، وعلى المدى القصير، على الأقل، قد يعوق التحضر السريع والصراع الاجتماعي الناشئ عن التباين السكاني للتنمية بدرجة تفوق قدرة الخصوبة العالية والنمو السكاني السريع على إعاقة التنمية[1].

خامساً - القوة العاملة والبطالة في العالم :

(أ) القوة العاملة في البلاد المتقدمة والنامية :

تمثل القوة العاملة لأى أمة القطاع الرئيسي من السكان ذو التأثير الحاسم في التنمية وقد حددت القوة العاملة، طبقاً للاستعمال الدولي لهذه الكلمة، في الأشخاص الذين يزيدون على الحد الأدنى للعمر والذين يعملون في مقابل أجر أو ربح أو الذين يبحثون عن عمل. وتمثل الـ ١٠ سنوات الأولى حد أدنى للعمر في البلاد النامية، بينما يتمثل هذا الحد في البلاد المتقدمة فيما يزيد على السن الذي يعد فيه الالتحاق بالمدرسة إلزامياً (١٦ سنة). ويشتمل العمل لقاء أجر أو ربح على العمل في الأسرة بدون مقابل، والعمل لتزويد السوق بالسلع والخدمات، ولكن يستبعد من هذا العمل المنزلي وبخاصة أعمال الطبخ والتنظيف والكنس، التي تؤدي بدون مقابل. ويعتبر حجم وتكوين القوة العاملة مؤشراً على ثلاثة عوامل رئيسية ونتيجة لها في الوقت نفسه، هي حجم وتكوين

---

(1) Ibid., p. 53.

السكان وبخاصة التكوين العمري للسكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد المشاركة في قوة العمل. ومن أهم العوامل الأخيرة يمكن أن نذكر التحديدات الثقافية المتباينة للنوع والأدوار العمرية فيما يتعلق بنشاط قوة العمل، ولهذه التحديات الثقافية قيمة خاصة في تحديد معدلات المشاركة في قوة العمل للنساء[1].

ويتحدد معدل النشاط الخام (نسبة السكان الذين يفوقون الحد الأدنى من العمر والذين يدخلون في قوة العمل) من خلال ثلاثة مكونات، مشاركة كل من الذكور والإناث في قوة العمل وفقاً للتكوين العمري والنوعي للسكان ككل. ولقد كشف ديوراند Durand في تحليله المقارن لبيانات التعدادات العالمية خلال العشرين عاماً من عام ١٩٤٦ حتى عام١٩٦٦ عن نمط يأخذ شكل حرف U لمعدل النشاط الخام طبقاً لمستوى التنمية.

وأوضح تحليل أنماط التغيرات ما بين التعدادات أن هناك تناقصاً في معدلات النشاط وكانت سرعة الانخفاض ترتبط عكسياً بمستوى التنمية، علماً بأن معدل الانخفاض كانت تحكمه عدة عوامل أخرى غير مستوى التنمية بمفرده. ويوضح تحليل ديوراند أيضاً، إنه مع بقاء عامل العمر ثابتاً انخفضت مشاركة الذكور في قوة العمل كلما ارتفعت مستويات التنمية، بينما تتبع مشاركة الإناث نمطاً يمثل شكل حرف U حيث تزيد مشاركتهن في البلاد النامية وتنخفض في المستوى المتوسط للتنمية، ثم يعود للارتفاع مرة ثانية مع المستويات العليا للتنمية. وكان (ديوراند) يرد حوالي نصف الانخفاض في معدلات النشاط الخام إلى المشاركة المتناقصة للذكور، ويرد معظم الباقي إلى التغيرات في بناء السكان[2].

وقامت منظمة العمل الدولية بمقارنة بيانات القوة العاملة في العالم،

---

(1) Ibid., p. 55.
(2) Ibid., p. 56.

خاصة البلاد المتقدمة والبلاد النامية فيما بين الأعوام ١٩٥٠ - ١٩٧٠، ووضعت نموذجاً لتوقع السكان حتى عام ٢٠٠٠.

وتوضح الشواهد أنه في عام ١٩٧٠ قد بلغ معدل النشاط الخام للعالم بالنسبة للنوعين معاً ٨ر٤١٪، وأن المعدل في البلاد المتقدمة قد بلغ ٤٥٪، وكان يفوق المعدل في البلاد النامية الذي بلغ ٤ر٤٠٪. وكان معدل مشاركة القوة العاملة النوعي حسب العمر بالنسبة للذكور في البلاد النامية أعلى منه في البلاد المتقدمة خاصة فئة العمر أقل من ٢٠ وأعلى من ٥٥ سنة وكان معدل مشاركة القوة العاملة للإناث، عالياً في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة بالنسبة للأشخاص الذين يزيدون عن ١٥ سنة ولكنه كان نفسه في فئة العمر ١٥-١٩ سنة، ويقل عن المشاركة في فئة العمر ما بين ٢٠ إلى ٤٤ سنة، ثم يزيدون ويرتفع في فئة العمر أعلى من ٤٥ سنة.

وعموماً أن الشئ البارز في المقارنة بين البلاد المتقدمة والنامية فيما يتعلق بمعدلات المشاركة النوعية حسب العمر، هو النشاط المنخفض لكلاً من الذكور والإناث في البلاد المتقدمة، عند مستوى العمر الصغير بسبب الالتحاق بالمدارس، ومعدلات المشاركة المنخفضة في البلاد المتقدمة لكلا النوعين من الأعمار الأعلى أو أكثر بسبب الرغبة في التقاعد.

وتمثل النسبة العالية للعمالة في البلاد النامية خاصة في الزراعة أيضاً عاملاً في تحليل نشاط قوة العمل المتزايد لكلا النوعين في فئة العمر ٥٥ عاماً ما يزيد عليها في هذه البلاد إذ من السهل مع هذا العمر أن يستمر نشاط العمل في الزراعة عنه في الصناعة[1].

وتوضح الشواهد أيضاً أنه في عام ١٩٧٠ كانت حوالي نصف قوة العمل في العالم ككل، تتركز في الزراعة (٥١٪) وأكثر من الربع

(1) Ibid., p. 56.

تشارك في الخدمات وأكثر من الخمس تشتغل بالصناعة وكانت نسبة كبيرة من قوة العمل في البلاد النامية تعمل في الزراعة حيث بلغت ٦٦٫٦٪ في مقابل ١٨٫٣٪ في البلاد المتقدمة. وكانت نسبة العاملين في الصناعة في البلاد المتقدمة تزيد (٢٫٤) مرة عنها في البلاد النامية بنسبة ٣٧٫٦٪ في مقابل ١٥٫٩٪، كما تفوق نسبة العاملين في الخدمات في البلاد المتقدمة (٢٫٥) مرة نظيرتها في البلاد النامية، بنسبة ٤٤٫١٪ في مقابل ١٧٫٥٪ وينطبق نفس النمط العام المتباين على قوة العمل طبقاً للنوع، وكانت العمالة الزراعية للنساء أكبر منها بالنسبة للرجال.

وإذا نظرنا إلى توقعات مكتب منظمة العمل الدولية للقوة العاملة حتى عام ٢٠٠٠ نلاحظ أنه سوف تزيد قوة العمل العالمية بنسبة ٦٩٪ من ١٫٥٠٩ بليون إلى ٢٫٥٤٦ بليون أو بمعدل يزيد على (١) بليون وسيضاف من بين هذه الزيادة (٨٨٦) مليون إلى قوة العمل في البلاد النامية بنسبة ٨٦٪ من إجمالي الزيادة وتشكل هذه الزيادة في العمل تحدياً رئيسياً أمام البلاد النامية في جهودها لتحقيق التنمية الكافية وتوفير الوظائف وفرص العمل لقوة العمل المتضاعفة غالباً بها[1].

وسيكون هناك من إجمالي الزيادة في قوة العمل (٦٨٨) مليون أو ٦٦٪ من الذكور، و(٣٤٩) بليون أو حوالي ٣٤٪ من الإناث. وهكذا، بينما كانت عمالة الذكور تتزايد بمعدل ٧٠٪ في فترة ٣٠ عاماً، فسوف تتزايد عمالة النساء بمعدل ٦٦٪ وسوف تتزايد عمالة الذكور في البلاد النامية بحوالي ٦٦ مليون، أو بمعدل ٨٦٪، وتشكل ٩٩٪ من إجمالي زيادة عمالة الذكور في العالم. كما سوف تزيد عمالة النساء في هذه البلاد بحوالي ٢٨١ بليون، أو بمعدل ٨٤٪ وتشكل ٨١٪ من إجمالي زيادة عمالة النساء في العالم. وفي البلاد المتقدمة سوف تزيد عمالة

---

(1) Ibid., p. 56.

الذكور في البلاد النامية ٨٦٪ في مقابل ٢٥٪، وبينما سيزيد عمالة الإناث في البلاد المتقدمة بحوالي ٤ر٢ مرات ٨٤ في مقابل ٣٥٪.

وفيما يتعلق بتوقع استمرار الاختلاف بين معدلات مشاركة قوة العمل النوعية حسب العمر في البلاد لوحظ أنه كان معدل نشاط الأشخاص ما بين (١٠-١٤) عاماً في البلاد النامية في عام ١٩٧٠ يزيد عشر مرات عنه في البلاد المتقدمة (٢ر١٨٪ مقابل ٨ر١٪) فسوف يتناقص هذا الاختلاف مع حلول عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٥ر٧ مرات وبالمثل كما لوحظ أنه بينما كان معدل المشاركة للأشخاص في فئة العمر (١٥ - ١٩) سنة في عام ١٩٧٠ في البلاد النامية قد وصل إلى ١٧٪ ويزيد عن المعدل في البلاد المتقدمة، فمن المتوقع أن يصل إلى ٨٪ فقط في عام ٢٠٠٠ وهكذا، يفترض توقعات منظمة العمل الدولية حدوث بعض الزيادة في الالتحاق بالمدارس في البلاد النامية تحد من المشاركة في القوة العاملة في عام ٢٠٠٠، ولكنها ليست كافية لخفض الهوة بين البلاد النامية والمتقدمة[١].

البطالة والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية :

تشير البطالة إلى الحالة التي يجتهد فيها الأفراد القادرون والراغبون في العمل ويجدون في السعي نحو البحث عن فرص العمل ولكنهم لا يستطيعون التوصل إلى هذه الفرص[٢]. وتمثل البطالة ظاهرة عالمية لها شواهدها في دول العالم المتقدم وأسبابها الخاصة بها ،وكذلك لها معدلاتها وعواملها المغايرة أيضاً في دول العالم النامي الأمر الذي أثار الدوائر العلمية نحو ضرورة الاهتمام بفهم هذه الظاهرة ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها. ولقد ظهر للبطالة أنواع متعددة، وأمكن الكشف عن تكوين للبطالة ونتائج اجتماعية واقتصادية متباينة لهذه الظاهرة.

---

(1) Ibid., p. 60.
(2) M. J. Ulmer, Economics, Theory & Pracice, Houghton Mifflin. Comp. Boston, 1965, p. 339.

وكان لابد لهذه الجهود أن تقف على طبيعة البطالة وتتحسس نتائجها المختلفة قبل بذل أية جهد فعال في سبيل الحد من هذه النتائج.

وتمثل الجهود التي ظهرت في نطاق تصنيف البطالة - خطوة جوهريه في طريق التعرف على طبيعة ظاهرة البطالة. ونستطيع أن نحصر تلك الجهود التي عنيت بتصنيف البطالة في محاولتين اثنين على الأقل الأولى تصنيف البطالة إلى ما يعرف باسم البطالة السافرة، وتلك التي تعرف باسم البطالة المقنعة Disguised un employment.

وتعرف البطالة المقنعة بالحالة التي تكون فيها الانتاجية الحدية للعمل الزراعي مساوية صفر، وأن الناتج الكلي لن يتغير إذا تم سحب الفائض من العمل الزراعي مع افتراض ثبات الظروف الأخرى للعمل في حالتها. ولتوضيح هذا النوع من البطالة،يمكن القول أن البطالة المقنعة تعني وجود نسبة من القوة العاملة انتاجيتها الحدية صفر أو سالبة في قطاع معين من الاقتصاد القومي، وبالتالي فإن سحب هذه النسبة إلى قطاعات أخرى فلن ينخفض حجم الانتاج هذا ما افتراض عدم حدوث تغيرات جوهرية أخرى في عناصر الانتاج الباقية[١].

أما المحاولة الثانية في تصنيف أنواع البطالة، فإنها تفترض أن هناك عوامل ثلاثة موسمية، ودورية، وبنائية تؤثر في إحداث فجوة بين مجموع الطلب على العمل، وبين حجم القوى العاملة، يترتب عليها حدوث أنواع مختلفة من البطالة الموسمية،والدورية والبنائية. ويقصد بالبطالة الموسمية Sessonal تلك الحالات من البطالة التي تحدث بمعدل يتذبذب مع اختلاف فصول السنة، وهو نمط من البطالة لا يستمر على مدار السنة. بمعنى أنها تستغرق فرصة العمل المناسبة لمهنة الشخص بعض فصول السنة دون غيرها. ويرتبط بهذا النوع من البطالة نوع آخر يعرف باسم البطالة

(1) Ibid., pp. 338 - 339.

الاحتكاكية Frictional. ويمثل أولئك الأشخاص الذين تتأثر مهارتهم في العمل بمتغيرات دينامية خاصة التغيرات في أساليب العمل وتكنولوجية نظام الانتاج، كأن يترتب على الأخذ بالآلية تخلف مهارات معينة وقلة الحاجة إليها، وقد يظل الأشخاص الذين يعانون البطالة نتيجة لهذا العامل التكنولوجي بدون عمل لمدة طويلة أو قد يحصلون على تدريب يساعدهم في الانتقال إلى مهنة جديدة. ولكن حتى إذا عثر الأشخاص الذين ينطبق عليهم مفهوم البطالة الموسمية أو الاحتكاكية على عمل في مكان آخر، فإن الفترة التي تنحصر بين انتقالهم إلى هذا العمل الجديد يستغرق وقتاً كافياً لظهور هذا النمط من البطالة في بناء القوة العاملة. أما البطالة الدورية Cyclical، فهي التي اصطلح عليها بنقص الطلب، وعدم القدرة على توفير الوظائف أمام كل من يرغبون في العمل ويكونوا قادرين عليه. وعليه تقل عدد الوظائف الشاغرة في ظل النظام الاقتصادي ككل، عن إجمالي عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل. ويطبق مصطلح البطالة البنائية Structural عندما تظهر أولاً هناك قطاعات معينة في بناء القوة العاملة، لا يستطيع الأشخاص الانتقال منها بسهولة إلى قطاعات أخرى بحثاً عن وظيفة جديدة لهم، الأمر الذي تزيد معه معدلات البطالة في هذه القطاعات عن غيره من قطاعات الاقتصاد ككل. وأكثر من ذلك تميل معدلات البطالة هنا إلى الاستمرار النسبي عبر العصور. أو عندما يظهر ثانياً نقص في الطلب على أنواع معينة من العمل، نتيجة للتغير التكنولوجي والتحول الناتج في أنماط الطلب. أو عندما يظهر ثالثاً وفرة هائلة في العمالة على نحو لا يمكن استيعابه في نطاق العدد المتاح من وظائف في الاقتصاد ككل[1].

وفي ضوء هذه التصنيفات لأنواع البطالة، يمكن تصور تكوين البطالة وتوقع وجود معدلات مرتفعة بين القطاعات الأقل مهارة والأقل تعليماً

(1) Ibid., p. 339.

وارتفاع معدل البطالة بين كبار السن، وبين الجماعات العرقية المختلفة، مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا.

البطالة بين البلاد المتقدمة والنامية :

على الرغم من أن نسبة البطالة عموماً في أوروبا الغربية كانت تقل عن ٤٪ في عام ١٩٥٠ وأن نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى ٤٪ خلال العشر سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وأن هذه النسب تشير إلى انخفاض معدل البطالة في البلاد المتقدمة بعدما كانت نسبة البطالة في فترات التاريخ السابقة (قبل عام ١٩٥٠) مرتفعة بشكل واضح وتراوحت بين (٢٥٪ و١٢٪) خاصة في ألمانيا والمملكة المتحدة. إلا أنه لا يمكن القول بناء على ذلك أن الدول المتقدمة لا تعاني من البطالة أو لا تفتقر إلى صور البطالة الخطيرة التي تحتاج إلى حل. ذلك لأن هناك دول من بينها لازالت تعاني - باستمرار وبشكل واضح - وفي بعض أقاليمها، من زيادة نسبة البطالة، خاصة في ايطاليا وايرلندا. كما أن معدل البطالة قد استمر في الارتفاع النسبي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ١٩٥٠ ولقد أرجع البعض أسباب البطالة في الدول المتقدمة إلى النقص الواضح في إجمالي الطلب على العمل، ولذلك كان التغلب على مشكلة البطالة في نظرهم ينحصر في مجرد زيادة حجم العمالة وزيادة الطلب الأمر الذي يحتمل معه أن تنخفض نسبة البطالة مرة أخرى إلى أقل من ٤٪. ولكن بعض وجهات النظر الأخرى وخاصة تلك التي تمثل النزعة البنائية، تعترض بشدة على هذا التفسير وترى أن أسباب البطالة لا ترد إلى النقص في إجمالي الطلب على العمل والوظائف، ولكنها ترد إلى عدم القدرة على التحكم في المتغيرات السريعة الأخرى المؤثرة في فرص العمالة. ذلك لأن تغير نمط الطلب على العمل قد تطلب زيادة الطلب على ذوي التعليم العالي، ومن يدخلون في فئة ذوي الياقات البيضاء مثل رجال الأعمال والإدارة، وقل الطلب على ذوي التعليم غير المتخصص وأصحاب المهن غير الماهرة،

ومن يدخلون في فئة ذوي الياقات الزرقاء. ونتيجة لذلك كان التوسع في إجمالي الطلب على العمل يؤدي إلى نقص في فرص العمل أمام المهن التي يقل الطلب عليها. الأمر الذي يمكن القول معه أن طابع القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. قد خلق عوامل بنائية أدت إلى انخفاض فرص العمالة بين القطاعات الأقل ثراء وأن البلاد في حاجة إلى سياسة جديدة تعمل على امتصاص الجماعات المهنية.

ومن ناحية أخرى إذا كان هناك خصائص عام يمكن أن تجمع بين مجموعة الدول النامية في العالم، فإنه يمكن أن نشير إلى أنه من أبرز هذه الخصائص ما يعكس قصور استخدام الفائض في عنصر العمل الذي يظهر في صورة البطالة السافرة أو المقنعة[1].

وتعتبر البطالة المقنعة والبطالة الجزئية بمثابة أكثر أشكال البطالة شيوعاً والتي تعكس فائض العمل في الدول النامية. وبرغم عدم توفر البيانات الدقيقة على كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعة في البلاد النامية، نظراً لصعوبات القياس والتعريف، إلا أن استخدام بعض الطرق التقريبية في قياس هذين النوعين من البطالة، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى قطاع معين، قد أوضح لنا أن فائض العمل يمثل نسبة عالية من قوة العمل في الدول النامية، وهي نسبة تتزايد مع مرور الوقت بسبب التزايد السريع في حجم السكان. إذ لوحظ على سبيل المثال، أن وضع العطالة في الهند، قد تفاقم في الفترة ما بين ١٩٥١ - ١٩٦١ بسبب التزايد السريع في السكان. وهذا ما أكدته نتائج دراسات أخرى أجراها كل من (روزنست ورودن) Rossenst B. Rodon على بعض الدول النامية، في الفترة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٤٠، باستخدام الاحصائيات المتاحة عن فائض العمل في هذه الدول، وكذلك قد جاءت تقارير الأمم

---

(١) أحمد محمد أحمد مندور، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٧٧، غير منشورة.

المتحدة في عام ١٩٥١ لمجموعة الدراسات التي أجريت على فائض العمل في بعض البلاد النامية، مؤيدة لهذه النتائج. وكذلك أظهرت (وارينر) Warriner في مؤلفها عن الأرض والفقر في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥١، أن هناك ما يقرب من ٥٠٪ من سكان الريف المصري في حالة بطالة مقنعة[١].

وتوضح الحقائق السابقة أن جانباً كبيراً من القوة العاملة في البلاد النامية يتعرض للبطالة السافرة أو المستترة خاصة البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، ولقد أرجع البعض تفاقم البطالة في البلاد النامية إلى زيادة السكان، وارجع البعض الآخر ظاهرة البطالة إلى القيود المفروضة على إمكانية تحديث قوى الانتاج في هذه البلاد.

ولقد اسهمت هذه الجهود كذلك في الكشف عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة. فقد يلحق بالمجنمع نتيجة البطالة نتائج اقتصادية تتمثل في تبديد الطاقة الانتاجية لهذا الفائض من القوة العاملة الذي يفوت على الاقتصاد فرصة زيادة ناتجه، بفعل هذا الجانب الضائع من الموارد البشرية ونتيجة لما يمثله قطاع الزراعة من أهمية رئيسية في غالبية الدول النامية، واسهامه بنسبة في الدخل القومي واستيعاب القوة العاملة. فإن البطالة المقنعة التي تنتشر أساساً في القطاع الزراعي بهذه البلاد، يعني انخفاض انتاجية الاقتصاد القومي وتبديد الفائض الاقتصادي والذي كان يمكن تعبئته واستثماره من أجل النموالاقتصادي[٢]. وقد يلحق بالمجتمع نتيجة البطالة كثيراً من النتائج الاجتماعية والمشكلات، والتي تتمثل أهمها في صور الجريمة المختلفة.

ولقد أثارت هذه الظاهرة ووجودها بمعدلات مختلفة وأسباب متباينة

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

في دول العالم النامي والمتقدم، اهتمام الدوائر العالمية، في محاولة لوضع الحلول المناسبة لها والحد من النتائج المترتبة عليها. وكانت أفكار تحقيق العمالة الكاملة،والتوازن بين القوى العاملة،وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير أنماط الطلب على العمل، والتقليل من سن التقاعد من أهم الأفكار التي تبنتها كثير من البلاد المتقدمة في التغلب على مشكلات البطالة وكذلك كانت أفكار الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتجة وخلق مجالات عمل متنوعة تتناسب مع القدرات المختلفة، والتوسع في الصناعات الصغيرة... الخ، في مقدمة الأفكار التي تبنتها كثير من البلاد النامية في التغلب على مشكلات البطالة بها.

الخلاصة :

ونستطيع أن نخلص من التحليلات السابقة إلى عدة استنتاجات هامة على النحو التالي:

١ - يزيد حجم السكان في البلاد النامية على نظيره في البلاد المتقدمة بحوالي ثلاثة أضعاف، بينما قدر مستوى المعيشة في البلاد النامية بما يساوي ٢ر من نظيره في البلاد المتقدمة، الأمر الذي اسهم من جانبه في زيادة الهوة الملحوظة بين هاتين المجموعتين في البلاد. على أن البلاد المتقدمة لم تصل إلى هذا الحجم لسكانها مرة واحدة وإنما شهدت أيضاً نمو وزيادة، لم تقف حائلاً دون التحديث وزيادة مستوى المعيشة. وهذا على خلاف البلاد النامية بما وصلت إليه من حجم متزايد لسكانها يفوق حتى سكان البلاد المتقدمة وكانت في نفس الوقت تعاني من انخفاض مستويات المعيشة، الأمر الذي يؤكد أنه إذا كان لابد من ضبط السكان فإن من الجوهري في الوقت نفسه ألا نهمل عملية التحديث والتنمية والاسهام في رفع مستوى المعيشة.

٢ - يختلف التكوين العمري للسكان في البلاد النامية عن نظيره

في البلاد المتقدمة، حيث تزيد نسبة المعتمدين الصغار في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة، ويصحب ذلك انخفاض إجمالي الناتج الفردي في البلاد النامية، وزيادة عدد الأفواه التي تحتاج إلى غذاء وقلة فرص الاستثمار الانتاجي وضآلة فرص التعليم واكتساب المهارات بينما كان يقابل انخفاض نسبة المعتمدين الصغار في البلاد المتقدمة،زيادة الاستثمار الانتاجي ونمو الموارد البشرية، وزيادة فرص التعليم واكتساب المهارات. الأمر الذي يؤكد أنه إذا كان هناك ضرورة لضبط السكان في البلاد النامية، فلا يجب أن ينصرف فقط نحو التحكم في نمو السكان، وإنما ينبغي الاهتمام بتكوين السكان وبخاصة التكوين العمري والنظر بعين الاعتبار إلى نسبة المعتمدين والحرص على تناسبها مع نسبة المنتجين على نحو يسمح بالاستثمار الانتاجي ونمو الموارد البشرية.

٣ - هناك معدلات متعجلة وواضحة للتحضر والهجرة الداخلية في البلاد النامية ترتب عليها عدة صور للبؤس الانساني ولظروف الفقر. فلقد زاد التحضر في البلاد النامية ووصل معدله إلى ثلاث مرات ضعف الزيادة في البلاد المتقدمة. ولكن لا يتوافر لسكان الحضر في البلاد النامية أية أسباب الراحة الحضرية، مثل المياه النقية وشبكة المجاري ووسائل النقل والإسكان، هذا مع توقع زيادة حجم السكان الحضريين مستقبلاً في هذه البلاد ، بما يزيد على سكان البلاد المتقدمة مرتين. وفي نفس الوقت يمثل نمو سكان الريف في البلاد النامية ٤ر من إجمالي نمو السكان في البلاد ، الأمر الذي يشكل تحدياً واضحاً أمام الجهود التي تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي. وتلك التي تعمل على رفع مستوى المعيشة.

٤ - وتختلف العلاقة بين التحضر والتنمية في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة. فكان التحضر في البلاد المتقدمة سابقاً على التنمية أو مصاحباً لها وحدثت هجرة السكان من الريف إلى المدينة لتوافر الأجور

الأفضل ومستويات المعيشة الأنسب المترتبة على زيادة الانتاجية في هذه المدن. بينما كان التحضر في البلاد النامية غير مرتبط بالتنمية ويعتبر الحجم الحالي للمدن الرئيسية في البلاد النامية نتاج لما ورثته من الاستعمار أكثر منه محصلة للتنمية. وشهدت هذ المدن الرئيسية حركة هجرة إليها بفعل عوامل مختلفة تتمثل في الاضطرابات وعدم توافر الأمن في القرى فضلاً عن حملات الغزو وجهود التحرر الوطني، والانخفاض السريع في معدلات الوفيات وأثره على زيادة حجم السكان وعجز الأرض عن إعالة هذا العدد، ما دفع السكان إلى الأماكن الحضرية، يحملون معهم ظروف الفقر.

وتختلف كذلك نتائج التحضر بين البلاد المتقدمة والنامية، إذ أحدث التحضر في البلاد المتقدمة نتائج في طريقة الحياة وفي التفاعل والعلاقات والقيم والنظم، وظهرت مشكلات مغايرة مثل التلوث وازدحام المواصلات والتعليم والإسكان والصحة... ولم يكن ما حدث من تغيرات وصاحب التحضر كطريقة في الحياة في البلاد المتقدمة واضحاً كذلك وبنفس المستوى في المناطق الحضرية بالبلاد النامية. فبرغم توافر الحجم والكثافة السكانية في البلاد النامية إلا أن التفاعل كان محصوراً في أقسام معزولة من المدينة بسبب عوامل الدين واللغة والسلالة والمهنة أو غيرها، وكانت ظروف العزلة النسبية هذه والاتصالات المحدودة تعمل على استمرار النظم التقليدية والعادات وأنماط السلوك التي تقاوم التغير وتعوق التنمية. الأمر الذي يؤكد ضرورة أخذ موضوع توزيع السكان والإقامة الريفية والحضرية في الاعتبار عند التفكير في وضع سياسة للتغلب على مشكلات السكان، وتحقيق مستويات عليا في التنمية.

٥ - اسهم التحضر والهجرة الداخلية والدولية وما صاحبها من خليط سكاني كبير في تكوين سكاني متباين غير متجانس، ما ترتب عليه الكثير من صور الاحتكاك والصراع في كل أرجاء العالم ظهرت له صوراً

كثيرة في الشرق والغرب وفي أفريقيا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما كانت تعوق جهود التنمية وبخاصة في البلاد النامية، طالما كانت عوامل التباين السكاني العرقية والسلالية، والثقافية واللغوية والدينية وغيرها تحول دون الاتفاق على الأهداف والوسائل التي توصل إلى طريق التنمية. مما يؤكد أيضاً أهمية أخذ جانب التباين السكاني في الاعتبار عند النظر إلى العلاقة بين السكان والتنمية.

٦ - يفوق المعدل الخام لنشاط العمل في البلاد المتقدمة نظيره في البلاد النامية. ويلاحظ أن انخفاض نشاط الذكور والإناث في البلاد المتقدمة من المستويين الصغير والأعلى في العمر، بسبب التحاق الصغار بالمدارس ورغبة الكبار في التقاعد، بعكس الحال في البلاد النامية التي يزيد فيها نشاط النوعين من المستويين للعمر. وكان ارتفاع نسبة النشاط الزراعي في البلاد النامية راجعاً إلى نشاط قوة العمل المتزايد لكلا النوعين في الأعمار الأعلى. وعموماً تفوق نسبة العمالة الزراعية في البلاد النامية نظيرتها في البلاد المتقدمة. بينما تزيد نسبة العمالة الصناعية في البلاد المتقدمة بمعدل ٤ر٢ مرة نظيره في البلاد النامية. كما أن هناك زيادة متوقعة في البلاد النامية تشكل تحدياً آخر أمام جهود التنمية في هذه البلاد، وتوفير الوظائف وفرص العمل لهذه الزيادة المتوقعة. وتضاف هذه النتيجة إلى ما سبقتها من نتائج، لتدعم وجهة النظر التي تعتبر الجمع بين سياسات السكان وبرامج التنمية كفيل بالتغلب على المشكلات في الجانبين، والتي تدعو إلى شمول النظرة لجوانب السكان لتشمل عناصره البنائية المختلفة، وبخاصة التكوين المهني والقوة العاملة.

٧ - لا يمكن القول بناء على ضآلة نسبة البطالة في البلاد المتقدمة أنها لا تعاني من هذا النوع من مشكلات العمل والسكان، ذلك لإن هناك دول من بينها لاتزال تعاني من زيادة نسبة البطالة، كما استمر

معدل البطالة في الارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى تميزت البلاد النامية بقصور استخدام الفائض من عنصر العمل، والذي يظهر في صورة البطالة السافرة والمقنعة والجزئية. وتعد هذه الصور للبطالة من أكثرها شيوعاً في البلاد النامية، بل إن نسبتها تتزايد مع مرور الوقت بسبب التزايد السريع في حجم السكان من ناحية، والقيود المفروضة على إمكانية تحديث قوى الانتاج في هذه البلاد من ناحية أخرى. ونتيجة لما يمثله قطاع الزراعة من أهمية في الدول النامية واسهامه بنصيب في الدخل القومي واستيعابه لنسبة كبيرة من القوة العاملة، فإن البطالة المقنعة والجزئية التي تنتشر في هذا القطاع يترتب عليها ضعف الانتاجية وتبديد الفائض الذي يمكن تعبئته واستثماره من أجل النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث عشر

تغير السكان وبرامج التنمية

تمهيد

أولاً : نمو السكان ومستويات المعيشة في العالم

ثانياً : انخفاض معدل الوفيات وانعكاسه على التنمية

ثالثاً : ديناميات الهجرة الدولية ومستقبل التنمية

رابعاً : الاستراتيجيات العالمية لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية

تمهيد :

قسمنا معالجة مسألة العلاقة بين السكان والتنمية لأغراض الفهم والتوضيح إلى قسمين الأول عالج جانب بناء السكان في علاقته المتداخلة بالتنمية، وركزنا التحليل على الحجم والتكوين العمري والتوزيع الريفي والحضري، والقوة العاملة والبطالة وأوضحنا العلاقة المتداخلة بين كل عنصر بنائي منها وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأوضحنا أن هذه الجوانب لا يمكن إغفالها في تصور السياسات الاجتماعية،وضرورة الأخذ بهما معاً لتجنب الكثير من المشكلات الاجتماعية.وينصب التحليل في الفصل الحالي على جانب سكاني آخر وهو تغير السكان وسنهتم فيه بمعالجة نمو السكان ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية، ونحاول تعمق العلاقات المتداخلة بين كل عنصر دينامي منها وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثم نحاول بعد ذلك تناول الاستراتيجيات العالمية البديلة التي طرحت في تراث علم الاجتماع وكانت ترتبط بمسألة العلاقة بين السكان والتنمية،أو تهدف إلى تخفيف الهوة بين البلاد النامية والمتقدمة، حتى تتاح لنا فرصة استخلاص بعض النتائج التي يمكن أن تثري فهمنا بهذه المسألة وتزيد من خبرة العالم الثالث في مواجهة تحديات السكان والتنمية.

أولاً - نمو السكان ومستويات المعيشة في العالم :

وأول خطوة في دراستنا لنمو السكان ومستويات المعيشة هي النظر إلى تاريخ نمو السكان في العالم.

(أ) نمو سكان العالم في الماضي :

بالرغم من أنه لم يتم بعد إجراء أول تعداد للعالم حتى الآن، إلا أنه من الممكن أن يفيد بناء تاريخ نمو سكان العالم بقدر من الدقة المعقولة.

حيث قدر سكان العـ م خلال الفترة القديمة (العصر الحجري) (٧٠٠٠ - ٦٠٠٠ قبل الميلاد) بحوالي ما بين ٥ - ١٠ مليون. ومع بداية عصر المسيح بلغ السكان حوالي ٣٠٠مليون،ومع بداية العصر الحديث (١٦٥٠م) بلغ العدد حوالي ٥٠٠ مليون، وفي الوقت الحاضر قدر إجمالي سكان العالم بأكثر من ٤ بليون.

وبناء على استقراء ما حدث في الماضي، يمكن القول أن نمو سكان العالم قدر بمعدلات تصل إلى ٢٪ كل ألف عام خلال ٠٠٠ر٦٥٠ عام في الفترة القديمة. ثم تزايد معدل النمو إلى مستوى ٤ر-٪ كل عام في بداية عصر المسيح، وإلى ٨ر-٪ كل عام مع بداية العصر الحديث، وإلى حوالي ١٪ كل عام ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإلى حوالي ٢٪ كل عام مع منتصف عام ١٩٥٠. وهكذا تزايد نمو سكان العالم من ٢٪ كل ألف عام قديماً إلى ٢٪ كل عام في أواسط عام ١٩٥٠[(١)].

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من الشواهد السابقة بعض النتائج على النحو التالي:

١ - لم يكن من الممكن التوصل إلى المعدلات المعاصرة لنمو السكان في أي فترة من فترات التاريخ الماضي.

٢ - لا يمكن أن تستمر المعدلات المعاصرة لنمو السكان لفترة طويلة في المستقبل.

٣ - إذ سيترتب على أي معدل للنمو على المدى الطويل شيئاً من التشبع في ظل الحدود المعروفة للعالم.

٤ - ولذلك فلا مفر من التوصل عبر الزمن إلى معدل نمو سكاني مقداره صفر.

---

(1) M. P. Hauser, Op. Cit., p. 2.

ويكفي لتأكيد هذه النتائج الاستشهاد بالمسلمة القائلة بأن النمو اللانهائي يعد أمراً مستحيلاً مع الحيز المحدود ،والعالم يمثل حيزاً محدوداً.

(ب) ديناميات النمو السكاني :

ينطوي نمو السكان في العالم ككل على عنصرين اثنين هما ، الخصوبة والوفيات وهناك بالطبع الهجرة الصافية كعنصر مكون ثالث. ويفسر التفاعل بين الخصوبة والوفيات بالنسبة للعالم ككل، يفسر معدلات النمو المتغيرة. كما أنها تسهم في تكوين فروقاً هامة في خصائص السكان. ولقد اعتمد على نظرية التحول الديموجرافي في تفسير الزيادة الكبرى في معدل نمو السكان في الماضي[1]. وكانت هذه النظرية تفترض أن معدل الوفيات قد انخفض كنتيجة جانبية للتحديث - أو التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي - بينما ظلت مستويات الخصوبة عالية. ونتيجة لذلك، فإنه قد ترتب على الارتفاع في الزيادة الطبيعية، زيادة المواليد على الوفيات، زيادة كبيرة في معدل نمو سكان العالم. غير أن جهود البحث التي بذلت والمناقشات التي دارت عبر العقدين الماضيين أوضحت أن هذا التفسير مبسطاً وذلك استناداً إلى عدة شواهد توضح أن الزيادة في معدلات النمو قد حدثت في ظروف مغايرة إلى حد كبير، لما حدث قبل التحديث وكذلك أثناءه. وبالرغم من عدم قدرة النظرية على تقديم تفسير تام للتحول الديموجرافي، إلا أنه من المعروف أن البلاد المتقدمة قد بلغت حالياً معدلات نمو منخفضة نسبياً، وبعضها وصل فعلاً إلى مستوى نمو صفراً أو أقل منه، ولاتزال المجتمعات النامية ككل، بالمقارنة تمر بمعدل نمو سريع، بالرغم من أن الشواهد التي تدل على الانخفاض في معدلات النمو في بعض البلاد النامية، قد بدأت تتراكم. ومع ذلك فإن كل البلاد المتخلفة سوف تمر بزيادة سكانية هائلة، على الأقل حتى نهاية هذا القرن.

---

(1) Ibid., pp. 4 - 5.

(جـ) النمو الحديث للسكان وتباينه في البلاد المتقدمة والنامية :

يعتبر نمو السكان في العالم ككل محصلة للزيادة الطبيعية، وزيادة المواليد على الوفيات. ولكن هناك قدراً كبيراً من الخطأ في الأعداد المتعلقة بكل من معدل المواليد ومعدل الوفيات في العالم. ولهذا فإن حساب معدل نمو سكان العالم قد وقع في نسبة خطأ كبيرة مترتبة على الخطأ في كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات بمفرده.

ولذلك لا ينبغي أن نندهش من عدم وجود اتفاق بين الديموجرافيين على ما إذا كان معدل نمو سكان العالم قد انخفض فعلاً، وإذا كان قد انخفض، فما مقداره؟؟ وأكثر من ذلك، لا يوجد هناك اتفاق بينهم على مقدار ما تسهم به الخصوبة المتغيرة والوفيات بالتحديد في معدل نمو السكان في العالم[1].

ولذلك من الجوهري أن نذكر، أن كلاً من الأمم المتحدة ومكتب الولايات المتحدة للتعداد قد اعتقدا أن معدل نمو سكان العالم قد انخفض خلال عام ١٩٧٠ فافترضت الأمم المتحدة، في تحديد توقعاتها الأكثر حداثة، بلوغ معدل نمو السكان في العالم ١٫٨ ما بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٠، وقدر مكتب الولايات المتحدة للتعداد معدل نمو سكان العالم فيما بين ١٫٧ و ٢٪ كل عام. وأكثر من ذلك قدر مكتب التعداد أنه للمرة الأولى في ضوء الخبرة الانسانية الحديثة، لم يرتفع معدل نمو سكان العالم وأنه قد انخفض احتمالاً إلى مستوى ١٫٩٪ كل عام.

ويميل الانخفاض في الخصوبة، إلى التقليل من معدل نمو سكان العالم، ولكن ينبغي ألا ننتظر حتى تتوافر البيانات الأكثر دقة عن تلك المتوافرة الآن لكي نستطيع الإجابة على السؤال هل حدث انخفاض فعلي في الخصوبة وإلى أي حد؟ وإذا استمر معدل الوفيات في العالم في

(1) Ibid., pp. 10 - 11.

الانخفاض برغم الزيادة الظاهرة في وفيات بعض البلاد ، فإن الانخفاض في الوفيات قد يعادل أو يوازن الانخفاض في الخصوبة، لدرجة أن معدل نمو سكان العالم قد لا يتناقص بالضرورة مع تناقص معدل المواليد[1].

وتقدر الأمم المتحدة معدلات نمو السكان في البلاد النامية بحوالي ٢ر٢٪ كل عام للفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠. ويقدر مكتب الولايات المتحدة للتعداد معدل نمو السكان في البلاد لنامية ما بين ١ر٢ و٤ر٢٪ بينما تقدر الأمم المتحدة معدل نمو البلاد المتقدمة بحوالي ٧٤٪ كل عام، بينما يقدر مكتب الولايات المتحدة للتعداد هذا المعدل بحوالي ٧ر-٪.

ويجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من أكثر بلاد العالم تقدماً التي يبدو أنها قد وصلت إلى معدل نمو سكاني مقداره صفر. كما أن هناك بعض البلاد القليلة في أوروبا التي قد وصلت إلى معدلات تحت الصفر فعلاً في نمو سكانها وهي النمسا وألمانيا الغربية والشرقية ولكسمبورج، التي زادت فيها معدلات الوفيات على المواليد في السنوات الحديثة. وقد وصلت المملكة المتحدة الآن إلى نفس المعدل للمواليد والوفيات. وأكثر من ذلك، إذا استمرت الاتجاهات الحالية لمعدل المواليد فإن عدد من البلاد الأخرى سوف يصل معدل نموه السكاني إلى أقل من الصفر، في المستقبل القريب. ومن بين هذه البلاد بلچيكا ، وتشيكوسلوفاكيا والدانيمارك، والسويد والمجر والنرويج وذلك في عام ١٩٩٠ ، وقد يتبعها في ذلك بلاد مثل بلغاريا وفينلاندا واليونان وايطاليا وسويسرا. وسوف ينجم عن الاستمرار في هذه الاتجاهات بداية انخفاض في سكان أوروبا ككل، وسكان الاتحاد السوفيتي مع نهاية القرن، وسكان الولايات المتحدة في حوالي عام ٢٠١٥. هذا وقد تم التوصل إلى هذه النتائج على أساس البيانات المتوفرة وعلى أساس التوقعات التي أعدها (شارلي وستوف) Westoff الباحث بمكتب بحوث السكان في جامعة برنستون.

(1) Ibid., p. 11.

وهذه الاتجاهات في البلاد المتقدمة، بالطبع قد تسهم في الانخفاض الممكن في معدل نمو سكان العالم، ولكن ينبغي أن نؤكد أن هذه البلاد المتقدمة تشكل فقط ٢٨٪ من إجمالي سكان العالم[١].

(د) توقعات نمو سكان العالم حتى عام ٢٠٠٠ :

فما الذي نتوقعه بالنسبة لنمو سكان العالم مع نهاية هذا القرن؟ لقد حاولت الأمم المتحدة أن تجيب على هذا السؤال. وقدر النمو المتوقع للسكان عام ١٩٧٨ وفق اسقاط الاختلاف المتوسط، بحوالي ٦ر٣ بليون مع حلول عام ٢٠٠٠.

وقد يصل سكان العالم إلى حوالي ٦ر٥ بليون على أساس إسقاط الاختلاف المرتفع ويصل سكان العالم إلى حوالي ٥ر٩ بليون على أساس إسقاط الاختلاف المنخفض وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤).

ويوضح الجدول أيضاً توقعات السكان في البلاد المتقدمة والنامية وأن النسبة العظمى في النمو المتوقع سوف تحدث في البلاد النامية.

ومن إجمالي الزيادة المتوقعة حوالي٦ر٢ مليون شخص منذ عام ١٩٧٠. وطبقاً لاسقاطات الاختلاف المتوسط،فإن ٣ر٢مليون أو٩٠٪، قد تضاف إلى البلاد النامية. وهكذا فإن البلاد النامية، في فترة تقل بكثير عن جيل، ما بين ١٩٧٠ و٢٠٠٠، تصل الزيادة بها إلى حد يساوي ما كان على الأرض كلها من سكان عام ١٩٥٠[٢].

ولما كانت النتائج السابقة تلقى الضوء على الجانب الأول من موضوعنا الذي نعالج فيه العلاقة ما بين نمو سكان العالم ومستوى المعيشة، فلقد كان من الطبيعي أن ننتقل إلى الخطوة الثانية في تحليلنا لهذا الموضوع والتي تنصب على مستوى المعيشة في العالم كمؤشر على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه إذا تقدم المعادلة التالية

---

(1) Ibid., p. 11.
(2) Ibid., pp. 12 - 13.

مؤشراً مبسطاً للعلاقات بين السكان ومستوى المعيشة: $L = \frac{O}{P}$ حيث تدل L على مستوى المعيشة، ويمثل O إجمالي الناتج (الانتاج)، ويشير P إلى السكان. والمفترض أنه لا يمكن أن يزيد مستوى معيشة الشعب بوضوح إلا إذا كانت زيادة الانتاج أكثر سرعة من السكان[1] وإذا كان تزايد الانتاج والسكان بنفس المعدل، يظل مستوى المعيشة هو نفسه بالنسبة للقسم الأكبر من السكان، وإذا كان السكان يزيدون بمعدل أكبر سرعة من الانتاج، فإن مستوى المعيشة يتجه نحو الانخفاض وهكذا، مع تساوي كل العوامل الأخرى، وإذا أمكن زيادة الانتاج بينما يظل السكان بنفس الحجم، فإن النمو في الانتاج يسهم في تحقيق مستويات عليا للمعيشة لكل فرد.

جدول رقم (٨)

تقدير سكان العالم في الماضي والحاضر والمستقبل

١٧٥٠ - ٢٠٠٠

العالم / العام	السكان بالمليون			نسبة السكان	
	البلاد المتقدمة	البلاد النامية	البلاد المتخلفة	البلاد النامية	البلاد المتخلفة
١٧٥٠	٧٩١	٢٠١	٥٩٠	٢٥٫٤	٧٤٫٦
١٨٠٠	٩٧٨	٢٤٨	٧٣٠	٢٥٫٤	٧٤٫٦
١٨٥٠	١٫٢٦٢	٩١٥	٣٤٨	٢٧٫٥	٧٢٫٥
١٩٠٠	١٫٦٥٠	٥٧٣	١٫٠٧٧	٣٤٫٧	٦٥٫٣
١٩٥٠	٤٫٢٨٦	٨٥٨	١٫٦٢٨	٣٤٫٥	٦٥٫٥
١٩٧٠	٣٫٦٣٢	١٫٠٩٠	٢٫٥٤٢	٢٤٫٩	٧٥٫١
٢٠٠٠	٦٫٢٦١	١٫٢٦٤	٤٫٩٩٧	٢٠٫٢	٧٩٫٨
اختلاف عال	٦٫٥٣٠	١٫٤٠٢	٥٫١٢٨	٢١٫٥	٧٨٫٥
اختلاف متوسط	٦٫٢١١	١٫٣٤٥	٤٫٨٦٦	٢١٫٧	٧٨٫٣
اختلاف منخفض	٥٫٨٥٩	١٫٢٩٥	٤٫٥٦٤	١٢٫١	٧٧٫٩

(1) Ibid., p. 13.

وهذه الطريقة في توضيح العلاقة بين زيادة السكان ومستوى المعيشة تعتبر طريقة مبسطة، لأنها تتجاهل العلاقات المتداخلة والمعقدة بين البسط memerator والمقام denumerator في الجانب الأيمن من المعادلة كذلك الطابع المركب لمستويات المعيشة تلك العلاقات التي تم الكشف عنها تفصيلياً وتناولناها في حديث سابق.

وتلقي هذه المعادلة الضوء على مبدأ مالتس للسكان، ويعني أن السكان يزيدون بالضرورة على وسائل العيش. ولكن مالتس نفسه لم يتوقع الزيادة التي يمكن ملاحظتها في الانتاجية المترتبة على ظهور العلم وتطبيق المعرفة في تطوير التكنولوچيا.

وكان من نتائج هذه التطورات في البلاد المتقدمة حالياً، كما أثبتت ذلك (كوزنتيس) Kuzents بالوثائق، تحقيق مستوى عال للمعيشة، ليس فقط برغم المعدلات العالية لزيادة السكان في ظل ظروف الابتكار التكنولوچي، بما في ذلك الاستفادة من مصادر غير بشرية للطاقة. مكنت الانتاج من أن يزيد بسرعة تفوق حتى المعدلات العالية لنمو السكان. وفي ضوء خبرة البلاد المتقدمة، اسهم النمو السكاني السريع إلى جانب الانتاجية المتزايدة بدرجة كبيرة في أن يزيد الاقتصاد في معدل انتاجه ويحدث التوسع السريع في الأسواق لتصريف الانتاج المتزايد[1].

ولكن لسوء الحظ حدث نمو السكان السريع في البلاد النامية حالياً في سياق مغاير تماماً. فالسكان في زيادة هائلة، بدون انتاج متزايد له قيمته في البلاد النامية. وتميل الزيادة السكانية السريعة في الاقتصاد الزراعي التقليدي الذي يصحبه تغير طفيف في التكنولوچيا والانتاجية يميل إلى أن يواكبه عائد متناقص أكثر من ازدهار الاقتصاد Economic, of Scale وأكثر من ذلك، فإن النمو السريع للسكان الذي يميز المجتمعات النامية يحدث في وقت يفوق فيه نسبة السكان فعلاً نسبة الموارد، وذلك

(1) Ibid., p. 24.

مع غياب التغيرات الثقافية الحاسمة من النوع الذي عرفته البلاد الغربية المتقدمة، مثل الاستنارة، والاصلاح وظهور العلم والتكنولوجيا المتقدمة. وأكثر من ذلك، يحدث نمو السكان في البلاد النامية، والذي يمتاز بنمو أكثر سرعة مما هو الحال في البلاد المتقدمة، كما ذكرنا سالفاً، يحدث بينما لاتزال جماهير ضخمة من السكان يعانون من الأمية وقلة المهارة، ويغوصون في الفقر، واليأس في الغالب.

وخلال مراحل الانطلاق الاقتصادي المبكر في البلاد المتقدمة، جاء القسم الأكبر من رأس المال المطلوب لتمويل عملية التصنيع والتحضر من الانتاجية المتزايدة في الزراعة، والناشئة عن التقدم في التكنولوجيا الزراعية بينما لايزال الانتاج الزراعي في البلاد النامية اليوم منخفضاً ما عدا المساحات المحدودة والتي تأثرت ايجابياً بالثورة الخضراء، لإنه لايزال هنا نقص في رأس المال.

وقدر مستوى المعيشة في البلاد النامية بما يعادل خمس مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة ومع بداية القرن الحالي وحلول عام ١٩٧٠ اتسع هذا الفارق لدرجة أن مستوى المعيشة للبلاد المتقدمة بلغ ضعف نظيره في البلاد (١٤) مرة[١].

وهناك على الأقل جانب واحد تمتاز به المجتمعات النامية اليوم فعلاً عن المجتمعات المتقدمة، وقبل أن تصل الأخيرة إلى المستويات العالية نسبياً في التنمية. وتكمن هذه المميزات في الإدراك العام لتلك الهوة الضخمة في مستويات المعيشة بين الأمم التي تملك وبين تلك التي لا تملك شيئاً، وفي زيادة المطامح القومية نحو مستويات عليا للمعيشة، وفي وجود الأمم المتحدة، وهيئاتها المتخصصة لتقديم المساعدة للمجتمعات الأقل تقدماً، وفي البرامج المختلفة التي تنظمها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للبلاد النامية[٢].

---

(1) Ibid., pp. 30 - 32.
(2) Ibid., p. 33.

ثانياً - انخفاض معدل الوفيات وانعكاسه على التنمية :

ذكرنا أن تناقص الوفيات يعتبر أحد النتائج الديموجرافية المبكرة نسبياً للتصنيع وقد يكون لمثل هذا التناقص نتائج مفيدة وأخرى عكسية على التنمية. فمثلاً، من أول النتائج المفيدة ما يظهر في صورة الانتاجية المحسنة والمحتملة للعمل، وهي نتيجة ممكنة لأن تناقص الوفيات يجب أن يصحبه تناقص الإصابة بالمرض، وتحسن في الصحة والذي يعد بدوره أمراً فعالاً في تحسين ناتج العمل. وأكثر من ذلك، تنعكس الوفيات المتناقصة في تزايد سنوات الانتاج لكل شخص مع تزايد السنوات التي يقضيها الشخص في قوة العمل. هذا فضلاً عن الزيادة في خصوبة المرأة الناجمة عن بقاء النساء أحياء بمعدل أكبر خلال فترة الخصوبة والقدرة البيولوچية على الانجاب المحسنة نتيجة الصحة الأفضل. وهناك بعض الشواهد على أن الانخفاض في الخصوبة الناجمة عن ارتفاع السن عند الزواج وبسبب التحديث، قد بدأت وإلى حد هائل مع الخصوبة المتزايدة للأم في بعض البلاد ويحتمل أن يكون للميل إلى الإبقاء على الخصوبة العالية نتائج عكسية على التنمية من النوع الذي قد ناقشناه فعلاً.

وأكثر من ذلك، إن تناقص الوفيات كما قد أشرنا، يحدث أولاً بسبب الانخفاض في حالات الوفاة الراجعة إلى الإصابة بأمراض طفيلية ومعدية وغيرها. وتؤثر هذه الأسباب في الوفاة في أعداد المولودين حديثاً والصغار في معظمهم وهكذا، فإن المكاسب الأولية في الوفيات والتي تؤثر في زيادة نسبة الصغار تبدأ قبل انخفاض الخصوبة. وللأسباب التي لاحظناها فعلاً، يميل هذا إلى الإبقاء على بناء عمري أو تكوين غير ملائم للتنمية، على الأقل على المدى القصير.

ويجب أن نذكر أيضاً، على أية حال، أن المعدل المتناقص لوفيات الأطفال والمولودين الذي ينجم عنه حجم أسرة كبيرة يحتمل أن يغير الأنماط التقليدية في الحياة الأسرية، لدرجة أن الآباء يولون عنايتهم

ورغبتهم في انقاص عدد المواليد الإجمالي. وهذه الاعتبارات تميل بدون شك إلى زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة.

ومن ثم فإنه برغم أن الانخفاض في معدلات الوفيات يعتبر أمراً مرغوباً فيه كهدف في ذاته عالمياً، إلا أن مثل هذا الانخفاض، على الأقل في بعض السياقات، قد يميل على المدى القصير إلى إعاقة التنمية الاقتصادية أكثر من ميله إلى تعجيلها، إلا أنه لا يوجد هناك مجتمع بدون شك، لا يناضل من أجل تحقيق معدلات وفيات منخفضة وزيادة طول فترة الحياة لسكانه[1].

ثالثاً - ديناميات الهجرة الدولية ومستقبل التنمية :

تعتبر حركة السكان من البلاد النامية الفقيرة إلى البلاد الغنية واحد من السمات الأساسية المميزة للاقتصاد العالمي. وهذه الحركة تشتمل على أعداد بسيطة من المهنيين والفنيين والإداريين (نزيف العقول الذي لم نتطرق إلى معالجته بوجه خاص)[2]، وعلى أعداد كبيرة من العمال الآخرين الذين نطلق عليهم اسم العمال المهاجرين. وهناك حالياً ما يقرب من ١٢ مليون من مواطني بلاد العالم الثالث ذوي الفعالية الاقتصادية وقد حصل العديد منهم على الجنسية أو اكتسبوا جنسية البلد التي يعملون فيها.

ويضاف إلى هذا الحجم للعمال المهاجرين (وهم ١٢ مليون) ما يزيد على ٤٪ من إجمالي العاطلين فضلاً عن أولئك الذين يبحثون عن عمل في البلاد النامية.ولاشك أن للمهاجرين تأثير على الخصوبة ونمو السكان

---

(1) Ibid., p. 41.

(٢) هناك ندوة تناولت جانباً من نزيف العقول وركزت على هجرة الكفاءات العربية، وحاولت الاسهام في ذلك النقاش الدولي الواسع حول هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، مؤكداً الدور الهام الذي تقوم بها الكفاءات في التنمية واعتبر هجرة الكفاءات بمثابة نكسة للتنمية في بلدان العالم النامي. (انطوان زحلان وآخرون، هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢).

في بلادهم، فتتجه بهما نحو الانخفاض ويعمل هؤلاء العمال المهاجرون أصلاً في الولايات المتحدة، حيث وصل عددهم إلى ٢ر٨ مليون بل تزايد العدد بمعدل ٠٠٠ر٢٣٠ في العام، ومعظمهم ينزحون من المكسيك إلى الولايات المتحدة.

وتستخدم أوروبا الغربية أيضاً حوالي ٥ر٢ مليون من العمال الذين ينزحون إليها من البلاد الفقيرة والتي تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وكان نصيب فرنسا وألمانيا الغربية الثلث تقريباً لكل منهما[1].

وتستخدم بلاد الأوبك (أو المنتجة للبترول) في المنطقة العربية على الأقل (١) مليون من العمال الأجانب في كل نواح الحياة، كان نصيب المملكة العربية السعودية منها حوالي النصف، والباقي في البحرين وقطر وغيرها. وهناك أيضاً مناطق أخرى من العالم في أفريقيا وآسيا تشهد حركة سكانية مماثلة، مثل جنوب أفريقيا ونيوزيلاندا.

وإذا حاولنا أن نتعرف على نوعية هؤلاء المهاجرين نلاحظ أن أغلب المكسيكيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة كانوا من الذكور غير المتزوجين والذين تقل أعمارهم عن الثلاثين، وهم من غير المهرة وينحدرون من مناطق ريفية أصلاً، وقليلي التعليم، ويحتمل أن نجدهم يعملون في بعض المهن الزراعية وغير الماهرة في البلد التي هاجروا إليها. أما المهاجرون إلى أوربا الغربية فهم أيضاً من الذكور ومن صغار السن، ولكنهم في معظمهم متزوجون وإن كانوا لا يصحبون زوجاتهم أو أطفالهم معهم، وتعليمهم المهني أو العام متوسط، ويعملون أساساً في المهن غير الماهرة أو شبه الماهرة سواء في الصناعة أو في التشييد. وتتميز هذه الهجرة بأنها ذات طابع مؤقت. ولكنها تمهد الطريق إلى طابع شبه دائم أو

---

(1) W. R. Bohning, The Migration of workers from poor to rich countries; Facts, proplems, policies international population conference, Op. Cit., pp. 307 - 308.

حتى استيطاني[١] وتنطبق نفس الأوصاف على العمال المهاجرين في المنطقة العربية. وإذا أردنا أن نتعرف على حجم المهاجرين المتوقع في المستقبل نلاحظ أنه:

برغم الأعداد الهائلة للمهاجرين حالياً، فلم تصل الزيادة في هذه الأعداد إلى ذروتها بعد. وهذا يرجع إلى عوامل الطرد تلك التي لم يتم بعد خفض أثرها ،ومنها معدل نمو السكان الذي يزيد على٣٪في المكسيك وتباين دخل الفرد بين المكسيك والولايات المتحدة وبين البلاد المنتجة للنفط وغير المنتجة في المنطقة العربية ولأثر العوامل السياسية والاجتماعية التي تقف وراء هجرة العمال إلى أوروبا الغربية.

وسوف تشهد المنطقة العربية من ناحية أخرى زيادة عدد العمال المهاجرين، على الأقل في المدى القصير، بما يعادل مرتين من الحجم الحالي[٢].

وإذا كانت هناك عدة مشكلات تترتب على هجرة العمال بين البلاد المتقدمة والنامية، بعضها اجتماعي والآخر اقتصادي والثالث ديموجرافي. فلعل النتائج المترتبة على هجرة العمال في المجال الاقتصادي، هي تلك التي نهتم بها هنا في دراستنا للعلاقة بين السكان والتنمية. فهجرة العمالة على النحو المشار إليها سلفاً، تمثل أحد السمات المميزة للنظام الاقتصادي العالمي، ويهدف تقسيم العمل طبقاً لهذا النظام العالمي إلى نقل المواد الخام والعمال ورأس المال إلى حد ما، إلى خطوط الانتاج المكثفة في البلاد المتقدمة، ولكن هذه العملية لا شك أنها تعوق التغير البنائي في البلاد النامية، وترفع من سعر السلع المستهلكة وتحول دون خلق فرص للعمل كافية في هذه البلاد[٣] ،بل تلقي من عبء هذه العملية برمتها على أكتاف العمال المهاجرين... الخ.

---

(1) Ibid., pp. 308 - 309.
(2) Ibid., p. 309.
(3) Ibid., p. 310.

وتشهد نتائج الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة وحركة السكان بين البلاد المتقدمة والنامية، على الكثير من الآثار المنعكسة في كلا المجموعتين من البلاد.

رابعاً - الاستراتيجيات العالمية البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية :

(أ) النظام الاقتصادي الدولي الجديد :

وفي ضوء الهوة المتزايدة في مستويات المعيشة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة، وبرغم التطلعات القومية للبلاد النامية وجهود المجتمعات المتقدمة في مساعدتها، يمكن أن نفهم لماذا تصر البلاد النامية على النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ولقد أصبحت البلاد النامية نتيجة لوضعها الاقتصادي السئ نسبياً، أكثر عدوانية في جهودها نحو تحقيق ما تراه بإنه يعد بمثابة نصيباً عادلاً لها في محصول العالم.

ولقد أصبح هذا واضحاً بجلاء في المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست خلال عام السكان في الأمم المتحدة (١٩٧٤) وكان أول مؤتمر تشارك فيه الحكومات القومية. وأخذ ممثلوا البلاد المتقدمة يحثون البلاد النامية على زيادة جهودها في خفض معدلات المواليد ومعدلات نمو السكان. وأصر الكثير من ممثلي البلاد النامية أنه، بينما هناك اعتراف بالعلاقات بين عوامل السكان والتنمية الاقتصادية، أصروا أنه قبل أو في نفس الوقت،مع معدلات نمو السكان المنخفضة،هناك حاجة إلى تحقيق فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتضمن ما يلي:

١ - إنهاء كل صور الاستعمار الأجنبي والسيطرة والاستغلال.

٢ - علاقة متساوية وعادلة بين الأسعار التي تحصل عليها البلاد النامية لمواردها الخام والأسعار التي يجب أن تدفعها في مقابل ما تستورده من سلع.

٣ - نقل الموارد الحقيقية من البلاد المتقدمة إلى النامية، بما في ذلك الزيادة في السعر الحقيقي للسلع المصدرة بمعرفة البلاد النامية[١].

٤ - تحسين ظروف الدخول في الأسواق في البلاد المتقدمة من خلال نظام تفضيل الاستيراد من البلاد النامية ومن خلال إلغاء قيود التعريفة الجمركية وغيرها وقيود إجراءات العمل.

٥ - تعويض البلاد النامية عن التزامات الجمارك والضرائب المفروضة على ما تصدره البلاد المتقدمة.

٦ - ترتيبات لتحقيق نتائج التضخم على البلاد النامية والتغلب على العجز في نظام النقد العالمي.

٧ - زيادة الاستثمار الأجنبي في البلاد النامية طبقاً لاحتياجاتها ومنطلباتها.

٨ -صياغة مجموعة قواعد دولية للسلوك تنظم أوجه نشاط الشركات التي تتخطى الحدود (متعددة الجنسيات)· transational.

٩ - تطوير أساليب عمليات استخراج المواد الخام في البلاد النامية المنتجة.

١٠ - زيادة في المدخلات الأساسية بكميات مواتية من أجل انتاج الغذاء، بما في ذلك السماد، من البلاد المتقدمة.

١١ - إجراءات ملحة لتخفيف عبء الديون الخارجية[٢].

وأعلن المؤتمر بالإضافة إلى ذلك:

أنه ينبغي أن تكون استجابة البلاد المتقدمة التي لديها القدرة على مساعدة البلاد المتأثرة في التغلب على مشكلاتها الحالية بالتناسب مع مسئولياتها. وينبغي أن تكون مساعداتها بالإضافة إلى المستوى المتاح

---

(1) P. M. Hauser, Op. Cit., p. 27.
(2) Ibid., p. 28.

خالياً من المساعدة. ومما له صلة وثيقة بما سبق، أن مؤتمر الثمانية عشر شهراً للممثلين الوزاريين للبلاد المتقدمة والنامية الذي انتهى في باريس في يونيو عام ١٩٧٧، قد ترك الكثير من المسائل دون اتفاق. فلقد أعلنت البلاد النامية أن المؤتمر قد قصر في توضيح ما هو ضروري لإيجاد النظام الاقتصادي الجديد. ولقد أنذروا المؤتمر بما عبرنا عنه سالفاً، وبرهنوا على الأمم التي تملك ليست مستعدة لقبول طلبات هذه البلاد الفقيرة وبخاصة ما تعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وحتى لو أنه اعترفت بأن البلاد النامية كانت تعتمد على احتياطي Provision من المواد الخام يمكن أن تتبادله مع الآخرين، وأن هذه البلاد في حاجة إلى مزيد من المساعدة تفوق ما كانت تحصل عليه[1]. ولأنه لمن الواضح أن التوزيع المتساو للناتج العالمي قد يزيد مادياً نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في البلاد النامية، ويخفض أيضاً وبدرجة لها دلالتها من نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في البلاد المتقدمة.

ولما كان هدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو خفض الفروق في مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية، وأنه لا يحتمل أن تكون البلاد المتقدمة مستعدة عن طواعية واختيار وعن امتنان لتقليل نصيب الفرد من ناتجها، فإن أهداف البلاد النامية لا يصعب تحقيقها من خلال الزيادة في إجمالي الناتج العالمي. ذلك لأن هناك عدداً من النتائج ذات الدلالة التي تشير إلى أنه حتى إذا لم تمر البلاد النامية ككل بأية زيادة سكانية أخرى بعد عام ١٩٧٠[2] فإنه عليها أن تحقق زيادة في إجمالي الناتج القومي تترواح بين ١٠ - ٢٧ مرة بالمقارنة بمستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في أمريكا الشمالية وأوروبا. ولكن معدل النمو السنوي المطلوب لتحقيق هذه الزيادة في إجمالي الناتج القومي يتجاوز بوضوح قدراتها خلال فترة ٣٠ عاماً ومع نمو السكان المستمر بعد

(1) Ibid., p. 29.
(2) Ibid., p. 30.

عام ١٩٧٠، لا يمكن للبلاد النامية مع كل الاحتمالات، أن تصل إلى المستوى الأوروبي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي[1]. كما أنه إذا كان تحقيق نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المكسيكي عام ١٩٧٠ ،يعد بالتحديد في إمكانية البلاد النامية في شمال أمريكا، لكنه يظل غير محتمل وصعب التحقيق أمام البلاد النامية في آسيا وأفريقيا.

(ب) إشباع الحاجات الأساسية :

واستجابة لفشل استراتيجية نمو إجمالي الناتج القومي في تحسين ظروف الشعب الفقير في البلاد النامية وتخفيف الهوة بينها وبين البلاد المتقدمة، اقترح البعض استراتيجية أخرى بديلة تؤكد أن الذي له الأولوية في رفع مستويات المعيشة هو ما يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان الفقراء. ذلك لإن إجمالي الناتج القومي المتزايد في البلاد النامية لا يترتب عليه بالضرورة تحسين بين معظم الفقراء، وكانت الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي يصاحبها نصيب متناقص من إجمالي الدخل القومي بين العناصر الفقيرة من السكان في عدد من المجتمعات النامية. ولاشباع الحاجات الأساسية، يجب أن تكون الأهداف متمثلة في الوصول إلى مستوى أولي من الاستهلاك الخاص والاجتماعي- ويشمل الأول الغذاء والمسكن،والملبس،كما يشمل الاستهلاك الاجتماعي، مياه صالحة للشرب، تنقية البيئة، وسائل النقل العام، صحة، وتسهيلات للتعليم. وقد تشمل أيضاً مستويات الاستهلاك الاجتماعي فرص المشاركة وتحقيق مزايا غير مادية، مثل الحقوق الانسانية، والتصويت في السياسة العامة والبرامج، والواضح أن اشباع المتطلبات الأساسية في البلاد النامية[2] يتطلب توزيع متساو للدخل، أو على الأقل تحسين نظام توزيع الدخل على الجماعات ذات الدخل المنخفض.

كما يتطلب الأخذ بمدخل الاحتياجات الأساسية اهتماماً مغايراً تماماً

(1) Ibid., p. 32.
(2) Ibid., p. 33.

عن ذلك الذي أكدناه في التحليلات السابقة وفي حساب متطلبات نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. ولكن كما أوضحت البحوث، لا يمكن أن نتجاهل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، حتى إذا استخدمنا استراتيجية الحاجات الأساسية. حيث أوضحت الدراسات أن هناك ارتباطاً عالياً بين إشباع البلاد النامية للحاجات الأساسية أو وضع برامج من أجل تحقيق أهداف الحاجات الأساسية، والزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. وتشير تحليلات النجاح في اشباع الحاجات الأساسية بين البلاد المتقدمة والنامية إلى أنه، بالرغم من أن الهوة بينهم تضيق في اشياء مثل توقع الحياة عند الميلاد، والأمية، إلا أن الهوة في اشباع الحاجات الأساسية قد اتسعت بالنسبة لمعظم المؤشرات خلال عام ١٩٦٠.

ولذلك فإن إشباع الحاجات الأساسية يتطلب على الأقل هدفاً مزدوجاً تتمسك به البلاد النامية يتمثل في الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي من ناحية، وفي إعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء من ناحية أخري[(١)].

(جـ) استمرار مواقف التشاؤم والتفاؤل :

بالرغم من أن الاعتبارات السابقة توضح أن مهمة التوصل إلى مستويات المعيشة الأوروبية وأمريكا الشمالية وحتى المكسيكية تعد بمثابة مهمة لا أمل فيها ولا رجاء بالنسبة لمجموعة البلاد النامية خلال ما تبقى من هذا القرن، ومع هذا فقد أمكن تحقيق بعض المكاسب المطلقة. فمثلاً، إذا أمكن تحقيق هدف يمثل معدل نمو مقداره ٥٪ كل عام والذي وضعته الأمم المتحدة عام ١٩٦٠. فإنه بامكان البلاد النامية أن تزيد من نصيب الفرد من الناتج، ما بين ١٩٧٠ - ٢٠٠٠، من ١٧٦ دولار إلى ٣٣٧ في ضوء التوقع عال التباين السكاني، وإلى ٣٧٩ دولار في ضوء التوقع عال منخفض التباين السكاني، ويرتفع بمعدل ١١٥٪، ١٤١٪.

(1) Ibid., p. 35.

وبرغم ما قد يكون متوقعاً بأن سكان البلاد النامية قد ترحب وتتحمس لهذه الزيادة المطلقة في مستويات معيشتها ،إلا أنه قد يكون من المفترض أنه خاصة في ضوء أثر التوقعات المتزايدة، سوف لا تصبح شعوب الأمم النامية غير منتبهة إلى حرمانها النسبي. لإنها قد لا تصل إلى مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي في المكسيك عام ١٩٧٠. ولذلك قد تمر الأمم النامية بحالات احباط متزايدة وصور الاغتراب برغم تضاعف مستوى معيشتها الحالي المنخفض. وسوف تتأثر النتائج السياسية الدولية والقومية المترتبة على صور الاحباط والاغتراب المتزايد وهذه بلاشك تتوقف على المدى الذي سوف تشبع به الحاجات الأساسية على الأقل[1].

وعند هذه النقطة، من المناسب أن نعود إلى أحد الاعتبارات المثارة سلفاً، هل بإمكان موارد الأرض أن تمكن ٧٠٪ من سكان العالم في البلاد النامية على تحقيق المستوى المعيشي في أوروبا وأمريكا الشمالية، وحتى إذا أمكن تحقيق هذا المستوى بدرجات أو صور متباينة من السلع والخدمات؟ وكما أشرنا سلفاً، لا توجد هنا في الوقت الحاضر (حالياً) إجابة محددة على هذا السؤال. ولكن نجد نادي روما في مؤلف «حدود النمو» يقدم إجابة لها طابع تشاؤمي. فسوف يخلق توقع الحدود على استهلاك المواد الخام والطاقة، بخاصة خلال فترات قصيرة من الزمن، موقف تنافسي محصلته صفر، فيه يمكن أن تتحقق الزيادة في مستويات معيشة البلاد النامية فقط على حساب انخفاض مستويات معيشة البلاد المتقدمة. إلا أننا لسنا في حاجة إلى القول بأن هذا الموقف يميل إلى زيادة التوترات وزيادة توقعات العنف الدولي.

ولكن هناك على الطرف الآخر نجد الإجابة التي قدمها (هيرمان كهن) Herman Kahn عضو معهد هادسون فيما نشره تحت عنوان المائتان سنة القادمين. وتنطوي هذه الإجابة التفاؤلية على توقع زيادات جوهرية التي

---

(1) Ibid., p. 36.

برغم أنها ليست بالتأكيد محتملة مع نهاية هذا القرن، في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، على الأقل لنقترب إما من مستويات المعيشة في أوروبا أو أمريكا الشمالية. وفي ضوء هذا الإطار التفاؤلي من المفهوم أن نصيب الفرد من الدخل في البلاد المتقدمة يمكن أن يستمر في الارتفاع حتى بينما كان ناتج البلاد النامية يسرع في الزيادة ليضيق الهوة بين الأمم التي تملك وتلك التي لا تملك. وإذا كان ذلك ممكناً. أمكن في الوقت نفسه تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد له أهميته. وفي ضوء مثل هذه الظروف فإن توقع التوتر المتزايد والعداء والعنف سوف يقل بالتأكيد.

وإلى أن يتضح أي من هاتين الاجابتين المتطرفتين صحيحاً، فإنه من المؤكد حقاً أن الهوة في مستويات المعيشة بين البلاد النامية والمتقدمة لا يحتمل أن يضيق أكثر أو قد تزيد حتى أكثر خلال بقية هذا القرن[١].

الخلاصة :

أوضحت المعالجة السابقة أن تحليل العلاقات المتباينة والمتداخلة بين السكان والتنمية يوسع من طابع التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية في علم الاجتماع، ويضفي عليها طابع الشمول. ذلك أن هذا التصور قد ترتب عليه عدة نتائج منها:

أولاً: ضرورة أن ينطلق كل حل لمشكلات المجتمع من أخذ الجانبين معاً السكان والتنمية في الاعتبار، وأن تقوم السياسات على التكامل بين الاتجاهات السكانية والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والجمع بينهما. طالما كان التركيز على جانب منها وبخاصة السكان ونموهم قد أدى إلى ظهور الدعوة إلى ضرورة الحد من زيادة السكان والأخذ ببرامج تنظيم الأسرة واعتبار السكان معوقاً للتنمية، وعلقت كل المشكلات الاجتماعية

(1) Ibid., p. 37.

على هذا النمو والزيادة السكانية ولم تثمر هذه الدعوة نتائج كثيرة في تخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية. ولكن هذه النظرة الشاملة للسكان والتنمية تعتقد أن قصر النظر على جانب واحد من النسق الديموجرافي فيه إغفال لجوانب أخرى في السكان منها تكوين السكان وتوزيعهم، فضلاً عن ضآلة الاهتمام بالجانب الأساسي الآخر وهو التغير الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً:ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا جوانب تكوين السكان وخصائصهم النوعية والعمرية والمهنية والإقامية أو النظر إلى معدلات الذكور والإناث والمستويات العمرية للسكان في تصور أي سياسة سكانية وعدم إغفال حقيقة نسبة الاعتمادية في تصور برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك النظر بعين الاعتبار لبناء القوة العاملة ودينامياته ومعدلات البطالة في هذا الصدد. وعدم إغفال التوزيع الإقامي للسكان بين الريف والحضر أو تجنب مشكلات التحضر والنمو الحضري كجزء مكمل لسياسات التنمية.

ثالثاً: إن إعطاء أولوية لنمو السكان وزيادة خصوبتهم قد صرف النظر بعيداً عن الاهتمام بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة إجمالي الناتج الفردي ورفع مستوى المعيشة، والتوزيع العادل للدخل بين السكان وبخاصة في البلاد النامية، والأخذ بنظام الاقتصادي العالمي وإشباع الحاجات الأساسية لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية.

رابعاً: وإن كانت هذه النتائج تلقي عبء المسئولية على البلاد النامية في تحقيق التوازن بين السكان والتنمية وحل مختلف مشكلاتها الاجتماعية، من خلال الاهتمام بنسق السكان - نموهم وتكوينهم وتوزيعهم -، ومن خلال زيادة فرص العمالة، والتوزيع العادل للدخل، فإنه يبقى على البلاد المتقدمة أن تسهم في هذا الصدد، من خلال المساعدة على تحقيق النظام الاقتصادي العالمي وإنجاحه، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان.

الفصل الرابع عشر

البطالة وسياق التنمية في مصر، آليات الحاضر واحتمالات المستقبل

تمهيد

أولاً : البطالة الحجم والنوعية

ثانياً : سياق التنمية: الخصائص والآليات

ثالثاً : البطالة ومستقبل التنمية

تمهيد :

لا خلاف على أن البطالة في مصر تعتبر مشكلة متفاقمة، فالإحصاءات تؤكد أن حجم البطالة في تزايد مستمر، والنتائج المترتبة على البطالة، لا يخطؤها كل منصف ومهتم بقضايا المجتمع.والزخم الواضح في اهتمامات الخبراء والباحثين بدراسة العوامل التي أفرزت هذه المشكلة، ليس خافياً على أحد. والجهود الجادة في تقديم حلول لهذه المشكلة لا تزال مستمرة.

وعلى هذا الطريق تسير محاولتنا المتواضعة في تناول مشكلة البطالة، من منطبق تاريخي مقارن، يؤسس على النقد الاجتماعي للواقع الحالي رؤيته في الشروع نحو حل هذه المشكلة. حيث نتتبع الحقائق الدالة على تطور حجم البطالة في مصر، عبر فترات تاريخية مختلفة، ونقيم مقارنة بين هذا الحجم وما وصل إليه حجم البطالة في بعض دول العالم خاصة بلاد العالم النامي والدول العربية، ونحاول فحص الخصائص النوعية للبطالة في مصر، في ضوء نتائج بحوث سابقة لهذه الظاهرة. ثم نجري تحليلاً نقدياً للعلاقة بين البطالة وسياق التنمية ونوضح كيف أن الخصائص التي تميز هذا السياق والتي يرتبط بعضها بحوانب داخلية وأخرى بجوانب خارجية، كان لها انعكاسها الواضح على البطالة، ثم نخلص من هذا التحليل إلى مجموعة الآليات التي تكرس البطالة في هذا السياق، خاصة ضعف الطلب على العمل والقيود المفروضة على حرية العمل ثم نقوم بعد ذلك باستخلاص احتمالات المستقبل، وكيف انحصرت في احتمال استمرار الوضع القائم، واحتمال تنمية هذا الوضع من خلال إكساب سياق التنمية خصائص جديدة وتفعيل الآليات المناسبة في الحد من مشكلة البطالة.

وكنا نعتمد في كل هذه الخطوات على الإحصاءات المتاحة، ونتائج البحوث السابقة.

أولاً - البطالة : الحجم والنوعية :

البطالة ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع سواء أكان متقدماً أو نامياً، وتظهر بنسبة مقبولة لا تتعدى ١١٪ في أي مجتمع، ولكنها تتحول إلى مشكلة عندما تتجاوز هذه النسبة.

وإذا كانت هناك أنواع كثيرة للبطالة، يعرف بعضها بالبطالة المقنعة وبعضها الآخر بالبطالة الاحتكاكية، وبعضها الثالث بالبطالة الاختيارية أو الموسمية أو ما إليها، فإن ما يعرف باسم البطالة الإجبارية أو المفتوحة أو الصريحة هو ذلك النوع الذي يشتمل على معظم حالات التعطل والبطالة، وهو أيضاً النوع الذي يجذب الانتباه عندما يثار موضوع البطالة لما يثيره من مشكلات.

وتحدد البطالة الإجبارية أو الصريحة في مجموعة الأفراد الذين لهم رغم قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وسعيهم الجاد للحصول عليه ومع ذلك يظلون بدون عمل.

ورغم الصعوبات التي تواجه دراسة البطالة الصريحة وتقدير حجمها على الأقل، فقد يصادفنا اختلاف في ارقام البطالة تبعاً لنوع المصدر الذي نرجع إليه في تقديرنا، أو حسب الغرض من هذا المصدر، وقد نجد في بعض الأحيان أن معدل البطالة يحسب على مستوى الدولة ككل، بينما قد تجري الحسابات على مستوى المناطق الريفية أو الحضرية وذلك في أحيان أخرى. وقد نواجه في أحيان ثالثة بالاختلاف على مفهوم البطالة نفسها من مصدر إلى آخر، حيث يميل البعض إلى تعريف أوسع للبطالة يشمل كافة الموجودين خارج سوق العمل الرسمي، ولذلك يعتبرون كل من يعمل خارج هذه الأسوار الرسمية في حالة تبطل، حتى ولو كان يعمل في القطاع غير الرسمي.[1]

---

(١) عزيزة عبد الرازق، البطالة والقطاع غير الرسمي في: السيد محمد الحسيني؛ القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢١٥.

ومهما كان الأمر فبإمكاننا في ضوء ما توافر لدينا من بيانات رسمية أن نتعرف على حجم البطالة في مصر، واتجاهات نمو هذا الحجم، ونوعية الأفراد الذين يشكلون هذه الظاهرة.

١ - حجم البطالة في مصر والعالم :

ويمكن التعرف على حجم البطالة في مصر في الوقت الحاضر من بيانات الجدول التالي:

يوضع الجدول التالي تطور معدلات البطالة في مصر (بالألف)

السنة	العدد	النسبة إلى الإجمالي
١٩٦٠	١٧٥	٢ر٢
١٩٧٦	٨٥٠	٧ر٧
١٩٨٦	٢ر٠١١	٧ر١٤

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعدادات ٦٠، ٧٦، ١٩٨٦)

وإذا كانت بيانات تعداد ١٩٨٦ تؤكد أن حجم البطالة في مصر في هذه الفترة الزمنية قد بلغ ٧ر١٤٪ من جملة قوة العمل، فإن هذا الحجم يزيد كثيراً عن المعدل المقبول عالمياً، الأمر الذي يفضي لا محالة إلى اعتبار البطالة بمثابة مشكلة في مصر. وربما تأكد هذا الوضع - رغم ما قد يثار من اعتراضات البعض في الاعتماد على التعداد كمصدر لبيانات الباطلة من ناحية، وعلى مفهوم البطالة الذي يأخذ به.. الخ ذلك من تحفظات-وربما تأكدت حقيقة البطالة كمشكلة بما هو متاح لنا من بيانات عن البطالة في مصر، والبطالة في بعض بلاد العالم في فترات زمنية متقاربة. إذ تذكر بعض المصادر أن حجم البطالة في مصر حسب التقديرات الرسمية لسنة ١٩٩٣ يتراوح بين ٩ - ١٢٪ من القوى العاملة، بينما تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن هذا المعدل يبلغ حوال ٢٠٪.[١]

---

(١)المرجع السابق، ص ٢٢٠.

وتشير بعض المصادر من ناحية أخرى إلى أن حجم البطالة في بعض دول العالم لنفس الفترة الزمنية - ١٩٩٣ - قد بلغ ١٠٪ في المملكة المتحدة و٣٫٦٪ في اليابان، ٩٪ في ألمانيا الغربية و١٢٪ في فرنسا و٤٫٢٪ في هولندا، وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:[١]

جدول يوضح نسبة البطالة في بعض دول العالم ١٩٩٣، ١٩٩٤

الدولة	نسبة البطالة
فرنسا	١٢
ايطاليا	١١٫٧
المملكة المتحدة	١٠
ألمانيا الغربية	٩
هولندا	٤٫٢
بلچيكا	١١
اليابان	٣٫٦

ومن ناحية ثانية ارتفع عدد العاطلين في روسيا عام ١٩٩٣ إلى حوالي ٣ مليون عاطل، أي حوالي ١٥٫٧٪ من حجم القوى العاملة وفي أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٠ بلغت المعدلات في الارجنتين ٥٧٫٤٪ والبرازيل ٤٫٨٪ والمكسيك ٣٫٦٪ ذلك طبقاً لبيانات الجدول التالي:

جدول يوضح تطور معدلات البطالة السافرة

في بعض دول أمريكا اللاتينية

الدولة / السنة	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٩٠
الارچنتين	٤٫٨	٥٫٢	٧٫٤
بوليڤا	٩٫٧	٣	١٩
البرازيل	٧٫٩	٣٫٦	٤٫٨
المكسيك	٤٫٢	٤٫٣	٣٫٦

---

(١) عبد اللطيف هنيدي، تطور ظاهرة البطالة مع التركيز علي مشكلة البطالة الخريجين الجدد، ندوة الابعاد الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩١.

وربما افادتنا مجموعة ثالثة من البيانات حول حجم البطالة ومعدلاتها في الدول العربية خلال فترة الثمانينات كما يعكسها الجدول التالي في هذا التحليل المقارن للبطالة في مصر ودول العالم:

الدولة	السنة	النسبة المئوية للعاطلين من القوة العاملة
السودان	١٩٨٣	٥ر١٠
موريتانيا	١٩٧٧	١ر١٤
المغرب	١٩٨٢	١٢
مصر	١٩٨٦	٧ر١٤
تونس	١٩٨٠	٦ر٢٠
الأردن	١٩٨٤	٩
سوريا	١٩٨٤	٨ر٢
الجزائر	١٩٨٧	٤ر٢١
العراق	١٩٨٤	٩ر-
الكويت	١٩٨٤	٤ر١
الإمارات	١٩٨٤	٢ر-
البحرين	١٩٨٤	٤ر١

وإذا جاز لنا أن نتوقف لرصد بعض الملاحظات على البيانات السابقة والمتعلقة بالبطالة في مصر والعالم فإنه يمكن القول:

١ - أن البطالة في مصر تعد مشكلة تجاوزت معدلاتها الحد المقبول عالمياً.

٢ - أن البطالة في مصر تزيد نسبتها بشكل واضح عن المعدلات المسجلة في معظم بلاد العالم، بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية ومروراً باليابان وانجلترا وغيرها من دول أوربا.

---

(١) فتحي أبو عيانه، الأبعاد الديموجرافية لمشكلة البطالة في العالم العربي، ندوة عاطف غيث العلمية، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ١٠٧.

٣ - أن البطالة في مصر تزيد معدلاتها حتى بالمقارنة بالمعدلات المسجلة في بعض الدول النامية، مثل دول أمريكا اللاتينية.

٤-أن مصر واحدة من مجموعة البلاد العربية-وهي الجزائر وموريتانيا والمغرب والأردن والسودان - التي يظهر فيها أعلى معدلات للبطالة.

٥ - أن البطالة في مصر تسير في اتجاه الزيادة من فترة زمنية إلى أخرى. على عكس ما لوحظ في بعض البلاد النامية حيث يسير اتجاه نمو الباطلة نحو النقصان.

٢ - نوعية البطالة في مصر :

أكدت نتائج بعض الدراسات أن نسبة بطالة المتعلمين قد تصل إلى ثلثي معدلات الباطلة وأن أقل معدل بطالة كان بين الأميين ومن يقرأ ويكتب. وهذا يعني أن مشكلة البطالة في مصر مكونها الأكبر من بطالة المتعلمين خريجي الجامعات والمراحل الدراسية المتوسطة والذين لم يسبق لهم الدخول في سوق العمل، حيث تشير التقديرات إلى أن تلك الفئة تمثل نحو ٧٥٪ من مجمل عدد المتعطلين الذين لم يسبق لهم دخول سوق العمل. يضاف إلى ذلك بعض العاملين السابقين في بعض الأقطار العربية، وهي مجموعا تتضم خليطاً غير متجانس من العمالة الحرفية والمهنية وهذه السمات تختلف عن نوعيات البطالة المألوفة.(١)

وتضيف نتائج دراسة حديثة إلى ما سبق، وفيما يتعلق بنوعية المتعطلين - قائلة «تؤكد الإجراءات الرسمية أن أعلى معدل للبطالة بين خريجي المدارس المتوسطة وثاني أعلى معدل بين خريجي الجامعات وأقل معدل بين الأميين وذلك في عام ١٩٨٦.

وقد يعتقد البعض أن بطالة المتعلمين يأتي معظمها من المناطق

---

(١) عزيزة عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

الحضرية، غير أن إحصاءات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عام ١٩٩٣ تؤكد على أن حجم بطالة المتعلمين قد وصلت ١٤٢٥ بالألف متعطل. وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

ديسمبر			
المتعطلون طبقاً للمؤهل	ذكور	إناث	إجمالي
خريجو الجامعات	١٠٩٫٢	٨٣٫٣	١٩٢٫٥
حاملو المؤهلات فوق المتوسطة	٧٧	٥٧٫٣	١٣٤٫٣
حاملو الشهادات المتوسطة	٦٠١٫٨	٤٩٦٫٤	١٠٩٨٫٢
المجموع	٧٨٨	٦٣٧	١٤٢٥
النسبة إلى قوة العمل	٥٠٫٠٥٪	٤٠٫٨٪	١٣٫٩٪

وكانت نسبة المتعطلين في المحافظات الريفية تفوق بكثير المحافظات الحضرية حيث لم تبلغ نسبة بطالة المتعلمين في المحافظات الحضرية من إجمالي القوة العاملة سوى ٨٫٨٩٪ وعليه تصبح بطالة المتعلمين في الريف تفوق بكثير مثيلتها في الحضر ويصبح المدخل الحقيقي لعلاج مشكلة البطالة في مصر هو مواجهة جذور هذه المشكلة في المجتمع الريفي.[١]

ويذكر تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٧ إلى أن البطالة السافرة في مصر معدلاتها عادة ما تكون أعلى بين الإناث عنها بين الذكور. ففي عام ١٩٩٥ كان معدل البطالة بين الإناث (٢٤٫١٪) أكثر من ضعف المعدل المناظر على المستوى القومي (١١٫٣٪) وترتفع معدلات البطالة بين النساء في الوجه البحري (٢٧٫٦٪) عنها في الوجه القبلي

(١) السيد رشاد غنيم، الابعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في القرية المصرية، ندوة عاطف غيث العلمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٤٧.

(٦ر١٩٪) والمحافظات الحضرية (٥ر٢١٪). وعلى أية حال فإن مشكلة البطالة السافرة ليست المشكلة الوحيدة للنساء في سوق العمل.[(١)]

وبإمكاننا أن نستخلص مما سبق النتائج التالية فيما يتعلق بنوعية البطالة:

١ - أن مشكلة البطالة في مصر مكونها الأكبر من بطالة المتعلمين وأن أعلى معدل للبطالة بين خريجي المدارس المتوسطة يليه معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

٢ - أن نسبة المتعطلين في الريف تفوق بكثير نسبة المتعطلين في الحضر، بل أن نسبة بطالة المتعلمين في الريف تفوق مثيلتها في الحضر.

٣ - أضافت الهجرة الخارجية العائدة من البلاد العربية إلي حجم البطالة في مصر، نسبة من العمالة التي تضم خليطاً غير متجانس من العمالة الحرفية والمهنية.

٤ - إن نسبة البطالة بين الإناث أعلى منها بين الذكور وتزيد نسبة بطالة الإناث في الوجه البحري والمحافظات الحضرية.

وإذا كانت النتائج السابقة تشير إلى أن البطالة في مصر تختلف في ظروفها من حيث الحجم والنوعية عن البطالة في العالم، فربما ساعدنا الربط بين البطالة وما تتميز به من خصوصية في مصر وبين السياق المجتمعي الأكبر الذي أفرزها على فهم هذه المشكلة من ناحية، وبلورة الدعائم التي يمكن أن تستند إليها في تصور مستقبل هذه المشكلة من ناحية أخرى.

---

(١) المعهد القومي للتخطيط، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصر، ١٩٩٧.

ثانياً - سياق التنمية : الخصائص والآليات

عندما نقول إن ظاهرة البطالة تؤثر وتتأثر حجماً ونوعاً بالسياسات المتبعة في البلاد، بمعنى أنه كلما انحسر دور الدولة أصبح سوق العمل خاضعاً للعرض والطلب من العمالة، وكلما اتسع دور الدولة فإنها تنتهج سياسات وإجراءات للحد من مشكلة البطالة فإننا نتجاهل بهذا القول عوامل أخرى وظروف تؤثر بدورها وتتأثر بهذه الظاهرة. فالبطالة في أى مجتمع لم تظهر بين عشية وضحاها، بل مهدت لها ظروف تاريخية متباينة، ولا تعد نتيجة مباشرة لعوامل داخلية في هذا المجتمع مثل السياسات التي تتبعها الدولة أو غيرها، وإنما يساهم أيضاً في ظهور مشكلة البطالة عوامل أخرى خارجية ترتبط بالنظام العالمي. ولذلك من المناسب فهم مشكلة البطالة في إطار هذا السياق من العوامل والظروف، الذي قد يتسم بخصائص معينة ويموج بآليات مختلفة.

١ - خصائص سياق التنمية والبطالة :

ربما كان لإسهام الدولة من ناحية والمواطنون من ناحية أخرى في تحديد خصائص السياق الاجتماعي الأكبر للمجتمع، هو الذي حدى بنا إلى أن ننطلق في بيان خصائص سياق التنمية وكيف أثر وتأثر بمشكلة البطالة من هذين البعدين.

(أ) دور الدولة والبطالة :

لا يقف الأمر في معالجة دور الدولة عند حد بيان نوعية السياسات التي تتبناها الدولة، وإنما يتعدى ذلك نحو الجهود التي تبذلها الدولة في ترجمة هذه السياسات إلى برامج ومشروعات وخطط لتنفيذ سياساتها.

فمع بداية الخطة الخمسية الثانية (٨٦/٨٧ - ٩٠/٩١) أو قبلها بقليل، اتجهت مصر إلى سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وربما سبق ذلك أو صاحبة اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي

وما يتلازم معها من عملية التحول إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة وتنظيم سوق العمل.

واتجهت الدولة إلى تقليص الانفاق العام، بحيث انخفض الانفاق العام إلى حوالي ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض معدل الاستثمار من حوالي ٣٠٪ عام ٧٦ إلى حوالي ٢٢٪ عامي ٨٦، ٨٧ وإلى ١٠٪ فقط بين عامي ٩٠/٩١.(١)

ومع انحسار دور الدولة على النحو السابق وتراجع الانفاق العام، واتجاه الدولة تدريجياً نحو التخلي عن سياسة تعيين الخريجين، وما صاحبه من بطء شديد في تشغيل المزيد منهم، تزايدت أعداد البطالة السافرة، كما دلت عليه بيانات تعداد ١٩٨٦ (وبلوغها ٧ر١٤٪) بالمقارنة ببيانات التعداد السابق ١٩٧٦.

كما كان الاعتماد في النمو الاقتصادي على الاستثمارات الرأسمالية والقطاعات كثيفة العمالة، واستخدام تقنيات كثيفة رأس المال في العمليات الانتاجية من بين الاسباب المؤدية إلي نقص الطلب على العمالة. كذلك كان انتهاج سياسة الخصخصة في وحدات القطاع العام، سبباً في التخلص من بعض العمالة الزائدة.

وكذلك كان التفاوت الاقليمي في توزيع الموارد واستمرار التوزيع غير المتوازن للاستثمارات واستئثار الأقاليم الحضرية بالنصيب الأكبر أثره على انتشار البطالة في مناطق دون غيرها خاصة في القرية المصرية.

وهكذا انعكست سياسات الدولة الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتحولات الهيكلية، والتحرر الاقتصادي وتحرير التجارة وتنظيم سوق العمل على معدلات البطالة على النحو الذي أوضحناه، واسهمت البرامج

---

(١) عزيزة عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٢١٠.

والمشروعات والخطط التي استعانت بها الدولة في تنفيذ هذه السياسة، خاصة برامج الخصخصة، وخطط الاستثمار ومشروعات التكيف الهيكلي وما إليها، على استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة.

(ب) المواطنون والبطالة :

لقد تزايدت أعداد السكان خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ بمعدل الضعف، حيث كان العدد ٢٦٫٠٨ مليون نسمة عام ١٩٦٠ تضاعف إلى ٥١٫٧ مليون نسمة عام ١٩٩٠.. لقد أدى هذا النمو السكاني بدوره إلى تفاقم مشكلة البطالة، عن طريق زيادة أعداد القوى العاملة في المجتمع المصري، وبلوغ أعداد المشتغلين بالفعل من إجمالي السكان في عام ١٩٩٠، ٢٥٫٦٪[١].وإذا اضفنا إلى ما سبق أن هناك ارتفاعاً في أعداد المواليد بين الطبقات الفقيرة والتي لم يحصل معظمها على قدر كاف من التعليم والثقافة ما لا يؤهلها للحد من النسل والتنظيم، الأمر الي يسهم بدوره في زيادة أعداد المعروض من قوة العمل، ومن ثم ارتفاع أعداد البطالة. وفي ظل انتشار الفقر زادت نسبة التسرب من العملية التعليمية، خاصة بين الإناث والأطفال. حيث ترسخ العادات والتقاليد عملية عزوف بعض الأسر عن إرسال بناتها إلى التعليم وتقلل من أهمية تعليم الفتاة بالنظر إلى الدور الذي حدده لها المجتمع كزوجة وأم، وتدفع قيمة اعتبار الأبناء رزق خاصة بين الطبقات الفقيرة في الريف وغيرها إلى تبني دعوى عدم جدوى التعليم بالنسبة للأسرالفقيرة. يضاف إلى ذلك ارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم ونمو القنوات التعليمية غير الرسمية (الدروس الخصوصية)، كعوامل طاردة للفتيات والأطفال من العملية التعليمية، وفي نفس الوقت يجد الأطفال والإناث أن أصحاب العمل خاصة في مجال القطاع غير الرسمي، يرغبون في استخدام عمالة أقل أجرا وأكثر طاعة وإذعاناً، وقد تدفع بطالة البالغين في الأسرة الإناث

---

(١) السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص ٣٠.

والأطفال إلى سوق العمل هذا. وكل هذه الظروف التي تحيط بالمواطنين تسهم بدرها في بطالة البالغين.(١)

وقد أدى استغناء الدول النفطية عن العمالة الوافدة بسبب انخفاض أسعار النفط وأيضاً الحاجة إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، علاة على حرب الخليج وما أفرزته من ظروف غير مواتية وعودة العمالة الوافدة. (وقد بلغ عدد المصريين العاملين بالخارج بالخطة الخمسية عام٩٣/٩٤ (٢,٢) مليون مصري) أدى ذلك إلى تخلص الدول النفطية من جزء كبير من هذه العمالة،ويمثل هولاء العائدين إضافة إلى العاطلين، بل أن معدل البطالة بين العائدين أعلى من غير المهاجرين.

وتشير الفقرات السابقة ضمنا إلى مجموعة من العوامل الخارجية التي اسهمت في تأكيد مشكلة البطالة، حيث انعكس ما شهده العالم الرأسمالي من أزمات على ارتفاع نسبة البطالة في مصر،وربما كان أوضحها انخفاض أسعار النفط، وحرب الخليج الأخيرة بين الكويت والعراق.

٢ - آليات تكريس البطالة :

ربما كانت أكثر الآليات تأثيراً في معدلات البطالة في مصر، تلك التي يتعلق بعضها بضعف الطلب على العمل، وينحصر بعضها الثاني في تلك القيود المفروضة على حرية العمل.

(أ) ضعف الطلب على العمل :

إلى أي حد يعتبر العمل هدفاً أساسياً في استراتيجيات التنمية، وذلك بغض النظر عن نوعية العمل أو القطاعات التي يتم العمل فيها؟ وإلى أي حد يحرص المجتمع على توفير فرص العمل المنتج والمتواصل أو يعلق على ذلك كل الأهمية؟

---

(١) عزيزة عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

ولعل الإجابة على هذه التساؤلات توضح كيف أن زيادة الطلب الاجتماعي على العمل الذي يمكن أن يتحقق من خلال استراتيجيات التنمية وخطط وبرامج الدولة من أجل توفير فرص العمل المنتج في القطاعات المختلفة، يعد مطلباً ضرورياً للتخفيف من حدة مشكلة البطالة. فالتنظر إلى ما يموج به سياق التنمية، وخاصة دور الدولة والجمهور في هذا الصدد:

فإذا كان الانفاق العام الذي بلغ حوالي ٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في فترة الخمسينات وحتى بداية الثمانينات من أهم وسائل الدولة الذي لعب دوره الرئيسي في خلق فرص التوظيف والتخفيف وقتياً من حدة مشكلة البطالة. فإن تقليص الانفاق العام وانخفاض معدلاته إلى ١٠٪ فقط ما بين عامي ٩٠/٩١، قد ظهر معه البطالة السافرة بصورة لم يسبق لها مثيل. ذلك لأن تكلفة خلق فرص عمل جديدة بالقطاع الرسمي قد تصل إلى حوالي ٦٠ ألف جنيه مصري (وقد تقل أوتزيد قليلاً حسب نوع النشاط)، وهذا يعني أن تشغيل حوالي ٣ ملايين عاطل يتطلب إجمالي استثمارات قد تفوق دخل مصر القومي (حوالي ١٨٠ مليار جنيه مصري).

يضاف إلى ما سبق أن النمو السريع للقطاع الخاص الرسمي في مجالات النشاط الاقتصادي وتخصيص النصيب الأكبر من الاستثمارات لصالح هذا القطاع لم يسهم في استيعاب العمالة إلا على نحو محدود. ذلك لأن اتجاه هذا القطاع إلى استخدام تقنيات كثيفة رأس المال في العملية الانتاجية أدى إلى نقص الطلب على العمالة، بالرغم من تمتع مصر بميزة نسبية من حيث وفرة الأيدي العاملة بما يمكنها الاعتماد على التقنيات كثيفة العمالة التي توفر فرص عمل لكثير من المتعطلين.

ومن ناحية أخرى فإن المخرجات البشرية من العملية التعليمية لا تتناسب في معظم الأحوال مع سوق العمل المتاح-في هذاالقطاع الخاص- سواء من ناحية الكفاءة أو دقة التخصص، بمعنى أن برامج التعليم توفر

عمالة يقل الطلب الاجتماعي عليها.

وعندما أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية-لتجنب الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية - كان من بداية أهدافه خلق فرص عمل جديدة وحقيقية لشباب الخريجين والفئات الفقيرة العاجزة. ولكن الصندوق طبقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لم يستطع أن يصل بسهولة للفئات الأكثر فقراً في حين أن كل عملياته قد أفادت فئات حضرية متوسطة الدخل وحسنة التنظيم وتستطيع التعبير عن إرادتها(١)

وعندما اتجه الجمهور نحو العمل بأكثر من قطاع في وقت واحد، نتيجة لارتفاع الاسعار وتدهور مستويات المعيشة، واشتغال الموظفين والعمال سواء في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص، ساعات عمل إضافية أو دوريات متعددة، أو قيام نسبة كبيرة من العاملين في القطاع العام وفي الإدارات الحكومية بالعمل في وظائف اضافية بالقطاع غير الرسمي، إلا أن النتائج السلبية لهذا الاتجاه نحو العمل الإضافي كان يؤدي إلى استيعاب فرص العمل المتاحة بواسطة من لهم وظائف بالفعل، بينما يحرم من هذه الفرص الداخلين الجدد إلى سوق العمل وهو اتجاه يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

إذن تدلل كل هذه الأساليب سواء من حيث الانفاق العام أو نوعية الاستثمارات أو نوعية العمالة وتعليمها أو جهود الصندوق الاجتماعي أو اتجاه الجمهور نحو العمل الأضافي، على الكيفية التي تسهم بها آلية ضعف الطلب على العمل في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر.

(ب) القيود على حرية العمل :

وفي ظل عدم وجود إعانات للبطالة وارتفاع مستوى المعيشة، إجتهد

---

(١) عزيزة عبد الرازق، مرجع سابق، الصفحات ٢١٢، ٢١٣، ٢٤١.

الكثير من العاطلين في البحث عن آليات للتكيف. وقد تمثلت أهم هذه الآليات في العمل بالقطاعات والأنشطة غير الرسمية كوسيلة للحصول على حد أدنى من الدخل يمكنهم من البقاء والاستمرار. كما يندرج أيضاً ضمن آليات التكيف من جانب الأفراد انضمام عدد كبير من أفراد الأسرة لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي خاصة النساء والأطفال وذلك لتعويض انخفاض دخل الأسرة. ولقد اصبح للقطاع غير الرسمي دوره الواضح في استيعاب العمالة وخلق فرص عمل جديدة تقل تكلفتها عن مثيلتها في القطاع الرسمي، وبالتالي أصبح له دوره في التخفيف من حدة مشكلة البطالة.(١)

وليس أدل على هذا الدور الذي يضطلع به القطاع غير الرسمي من حصول من لم يتقدم للتعيين من حملة المؤهلات في الدفعات من ١٩٨٤ - ١٩٨٩ على فرص عمل يقع معظمها في القطاع غير الرسمي. هذا فضلاً عن أن الجزء الأكبر من العمالة المسرحة - بعد انتهاج سياسة الخصخصة - قد اتجه إلى القطاع غير الرسمي باعتباره قطاعاً مرناً يستوعب العمالة غير الماهرة وكذلك العمالة شبه الماهرة. كما أن العمالة النسائية يقبلن أى نوع من العمل، وقد استوعب القطاع غير الرسمي أعداداً كبيرة من الأميات إلى الحد الذي بلغت معه نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة في القطاع غير الرسمي ٦٤٫٦٪ وكذلك لوحظ أن عدد الأطفال النشطين اقتصادياً حسب مسح القوى العاملة لسنة ١٩٨٨ قد بلغ قرابة ٢ مليون ومائتي ألف طفل يمثلون أكثر من ١١٪ من جملة قوة العمل، وهم يتركزون في القطاع غير الرسمي.

وهكذا يلعب القطاع غير الرسمي دوراً واضحاً كصمام أمان لمشكلة البطالة، ويعد أحد الحلول الذاتية لمشكلة الفقر.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١٨ ، ص ٢٢٧

ولكن على الرغم من أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة بالقطاع الرسمي تفوق بكثير تكلفتها بالقطاع غير الرسمي، ما يتجاوز قدرات الموازنة العامة للدولة. ذلك لأن التكلفة المتوسطة لخلق فرصة العمل الواحدة بالقطاع غير الرسمي قد تصل إلى ثلاثة آلاف جنيه مصري، ويصبح إجمالي الاستثمارات اللازمة لخلق ٤٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً بالقطاع غير الرسمي مليار و٣٥٠ مليون جنيه (عبد الرازق، ١٩٩٦، ص ٢٣٨). إلا أن **الملاحظ أولاً** أن الخطط القومية المتتالية قد أغفلت الاهتمام بالقطاع غير الرسمي رغم أنه يمثل وزناً كبيراً في مجمل الاقتصاد القومي سواء من ناحية خلق الدخول أو استيعاب العمالة.

والملاحظ ثانياً أن القطاع غير الرسمي يعتبر قطاعاً غير محمي حيث لا يتمتع العاملون فيه بالحماية سواء فيما يتعلق بمستويات الأجر أو ظروف العمل أو غيرها.. كذلك يرفض العاملون بهذا القطاع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية أو الانتساب للاتحادات العمالية، حيث كثرة الإجراءات الرسمية والروتين[1].

الملاحظ ثالثاً أن القطاع غير الرسمي لا يتمتع بمزايا كثيرة في مجالي القروض والتكنولوچيا ويرتبط بذلك موقف الدولة من نشاطات القطاع غير الرسمي والقيود التي تفرضها على التسهيلات التي تحتاجها منشآت القطاع غير الرسمي في مجالي المرافق والخدمات الأساسية.. ولا تستطيع منشآت القطاع غير الرسمي الاقتراض الرسمي، بحيث تؤدي قلة رءوس الأموال إلى انخفاض الانتاج وصغر حجم المنشأة كما أن عدم الحصول على قروض رسمية قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، وأن أسعار منتجات منشآت القطاع غير الرسمي قد تتحدد بتدخل المقرضين ، مما يؤثر على استقلالها وقدرتها على الاستمرار في

---

(١) سعاد عثمان، المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمي عالمياً ومحلياً في السيد محمد الحسيني، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ١١٠.

ممارسة نشاطاتها. وبسبب عجز منشآت القطاع غير الرسمي عن توفير رأس المال، فإنها قد تلجأ إلى اختيار مواقع بعيدة مفتقرة إلى المرافق والخدمات، مما يحد من اتصالها المباشر بأسواق السلع والخدمات، وقد تحصل المنشآت على أماكن سكنية داخل المدن ما قد يؤدي إلى مشكلات بيئية[1]. وهكذا فإنه إذا كان الدخول في القطاع غير الرسمي جاء باختيار تلقائي ورغبة في العمل الحر، فإن تلك القيود على حرية العمل في القطاع غير الرسمي تمثل آلية أخرى من آليات تكريس البطالة.

ثالثاً - البطالة ومستقبل التنمية :

وفي ضوء نتائج التحليلات السابقة للبطالة من حيث الحجم والنوعية من ناحية وسياق التنمية من حيث الخصائص والآليات من ناحية أخرى يمكن أن نخرج بمجموعة من الاحتمالات الممكنة في المستقبل.

الاحتمال الأول ، تكريس الوضع القائم مع توقع تفاقم مشكلة البطالة من حيث الحجم وظهور نوعيات جديدة منها ، واكتساب سياق التنمية لخصائص غير متوقعة ، ونمو آليات غير معروفة إضافة إلى استمرار آليات ضعف الطلب الاجتماعي على العمل وزيادة القيود على حرية العمل.

الاحتمال الثاني ، تنمية الوضع القائم ، مع توقع الحد من مشكلة البطالة من حيث الحجم ومحاصرة نوعياتها ، واكساب سياق التنمية لخصائص مقصودة والدفع بآليات معروفة للحد من البطالة ، إضافة إلى التقليل من أثر الآليات الحاضرة، وزيادة الطلب الاجتماعي على العمل ورفع القيود على حرية العمل . وربما كان من المفيد أن نتجه مباشرة نحو الاحتمال الثاني ، طالما كان هدفنا هو الخروج من معضلة البطالة .

---

(١) السيد محمد الحسيني، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، مرجع سابق، ص ص١٤ - ١٥.

١ - إكساب سياق التنمية : خصائص مقصودة :

ربما كان انحسار دور الدولة وتراجع الانفاق العام، والتخلي عن سياسة تعيين الخريجين والبطء الشديد في تشغيل الكثير منهم، داعياً إلى التفكير في سياسات جديدة للتشغيل تتمشي مع هذا الدور الذي تتبناه الدولة، ولعل من بينها فكرة تقاسم الأعمال بمعنى «إعمل أقل والكل يعمل» التي اكتسبت الكثير من المؤيدين في معظم دول العالم، والتي بمقتضاها يتم تخفيض اسبوع العمل لبعض الأعمال إلى ثلاثة أو أربعة أيام في الاسبع مع تخفيض الأجور المدفوعة، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة، وهو نظام يتيح وظائف جديدة بالقطاع الرسمي وغير الرسمي ويناسب الكثير من النساء والعاملات، ويوفر الكثير من الأموال التي تدفع كتأمينات أو إعانات، وقد تسهم هذه الفكرة في إتاحة المزيد من الحرية للعمالة وتحسين حياتهم الخاصة وتسهم في النهاية في خفض معدلات البطالة[١].

وفي إطار البحث عن حلول تتسم بالسياسات الاستثمارية وتعمل على خلق فرص عمل منتجة في المجتمع المصري، يوصي الخبراء والمؤسسات الدولية بأهمية المشروعات الصغيرة كثيفة العمل، لأنها مشروعات تتسم بكونها مشروعات حرفية ويدوية وتعتمد على عمليات تجميع أجزاء مغذية لصناعات أخرى وهي ملائمة للظروف البيئية والمحلية، ولصغر حجمها يمكن أن تحقق الانتشار في مناطق جغرافية مختلفة بعيدة عن المراكز الصناعية التقليدية.. ومع احتمالات إحجام رءوس الأموال عن المخاطرة في هذه المشروعات بصورة كبيرة، فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يمكن أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال طالما كان إنشاؤه بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح

---

(١) عزيزة عبد الرازق ، مرجع سابق، ص٢١٤.

الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتشجيع الصناعات الصغيرة المولدة للدخل واستيعاب جانب من قوة العمل الحالية والجديدة في مشروعات أشغال عامة كثيفة العمالة أو مشروعات اقتصادية ذات أهداف اجتماعية. يفترض أن توجه أموال الصندوق لبرنامج تنمية المشروعات الصغيرة بنسبة ٥٠٪ لأنه يعني إمكانية تمويل ٥٠ ألف مشروع بتكلفة متوسطة ٢٠ ألف جنيه للمشروع الواحد. ويمكن أن تتيح تلك المشروعات حوالي ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف فرصة عمل بافتراض أن المشروع الواحد يضم ٥ أفراد فقط.. ويمكن للصندوق أن يقوم بتدوير القروض خلال خمس سنوات، ومن ثم يمكن توفير نحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل مع مراعاة معالجة بعض العقبات، مثل الحد من ارتفاع فوائد البنوك، والسماح بمنح قروض لغير العاملين بالحكومة والقطاع العام، وتسهيل الحصول على التراخيص والكهرباء والتأمينات وتسويق المنتجات.. إسوة بما يحدث مع كبار المستثمرين[١].

وبمقدور البنك الوطني للتنمية بما يتلقاه من منح أجنبية وبموافقة الحكومة، آخرها المنحة الأمريكية كنواة للمشروعات الصغيرة بحوالي ١٣ مليار دولار أن يسهم في دعم المشروعات الصغيرة، بما لديه من صلاحيات من خلال اختصار إجراءات الموافقة على المشروعات، والتخفيف من الاشتراطات وزيادة الإعفاءات.

وأمام جهاز تنمية القرية تحدي كبير يتمثل في أن هناك حوالي ٣٠ مليون مواطن يعيشون في ٤٧٩٢ قرية، وتزيد بينهم معدلات البطالة، وباستطاعته مواجهة هذا التحدي بالإتجاه نحو تنمية الصناعات الريفية، والإرتقاء بالموارد البشرية العاملة في الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة.

ويستطيع الجمهور من خلال المنظمات غير الحكومية (الجمعيات

---

(١) المرجع السابق، ص ص٢٤٢ - ٢٤٣.

الأهلية) وجمعيات رجال الأعمال، أن يشاركوا بصورة كبيرة في إعادة تأهيل العمال وتدريبهم ورفع كفاءتهم ومهاراتهم وتوفير كثير من فرص العمل الحقيقية لأعداد من المتعطلين. هذا فضلاً عن دورهم في رفع الوعي الاجتماعي وتحفيز المجتمع على العمل،وبالإمكان تمويل الجمعيات الأهلية العاملة في المشروعات والصناعات الصغيرة، بشرط رفع القيود الإدارية التي يفرضها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ على العمل الأهلي.

وبإمكان جمعيات رجال الأعمال أن تلعب دوراً اجتماعياً في خلق فرص عمل حتى يزدهر الدور الاجتماعي للرأسمالية ويحقق بعداً اجتماعياً جديداً من خلال الإسهام في تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، وتوفير فرص التدريب، والنهوض بمستويات المعيشة، والإحساس بمشاكل الفئات المطحونة من الشعب، وكفالة فرص العمل لهم.

٢ - تطوير آليات زيادة الطلب على العمل ورفع القيود على حرية العمل :

لما كانت المخرجات البشرية من العملية التعليمية لا تتناسب عموماً مع سوق العمل المتاح في القطاع الخاص من ناحية الكفاءة ودقة التخصص، ولا تقوي على التنافس في اقتصاد عالمي يتغير بسرعة، تتجه الأنظار نحو الاستثمار في التدريب ورفع المهارات كأمر مجد وله مردوده الأكبر، لأنه يعمل على تخطيط الموارد البشرية وتنظيم استخدامها وترشيد أدائها، ورفع كفايتها الانتاجية، وتوصي الدراسات بضرورة الاهتمام بنظم التلمذة الصناعية، والتدريب التحويلي والتكوين المهني للمتسربين من مراحل التعليم المختلفة، والتوسع في نشاط الأسر المنتجة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إحلال وتجديد المراكز القائمة والتوسع في إنشاء مراكز جديدة خاصة في المناطق الريفية، وإدخال التطوير الجذري للكوادر الفنية لرفع كفاءه المراكز الموجودة.

وإذا كان الصندوق الاجتماعي للتنمية يتبع لعديد من الاساليب ومن بينها محاولة تغيير هيكل الانتاج بحيث يتم التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، وتتجه مشروعات الصندوق نحو استغلال الطاقات الانتاجية القائمة،ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للعمالة الموجودة،فلماذا لا تتجه قروض الصندوق نحو حل مشكلة تمويل القطاع غير الرسمي ويسهم بذلك في رفع بعض القيود على حرية العمل في هذا القطاع؟

وهكذا يمكن للدولة أن تعمل على دعم وتنمية فرص العمل في كافة مجالات وانشطة القطاع غير الرسمي من خلال توجيه الجزء الأكبر من استثماراتها (من خلال الصندوق أو غيره) للوفاء باحتياجات هذا القطاع من بنية اساسية وخدمات وتقديم القروض الميسرة ولا مانع من إعطاء الداخلين الجدد في هذا القطاع بعض الحقوق القانونية، كضمان حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وملاءمة ظروف التشغيل، ضماناً لحقوق الانسان، وبحيث تعيد الوزارات المعنية النظر في موقفها من منشآت القطاع غير الرسمي، وتجد الرعاية من جانب وزارات القوى العاملة وجهاز الحرفيين ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرها، وأن توجه الخطط القومية الاهتمام المطلوب بالقطاع غير الرسمي، وتهيئ الحكومة بيئة تتضمن سياسات عادلة مستقرة للاقتصاد الكلي، وإطاراً تنظيمياً للقطاع الرسمي وغير الرسمي في منظومة متسقة متماسكة تعمل على ضمان كفالة العمل المنتج الذي هو حق للجميع.[1].

---

(١) المرجع السابق، الصفحات ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٤٨.


المراجع



أولاً - المراجع باللغة العربية

(أ) وثائق ومؤتمرات وحلقات بحث :

١ - البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، نيو يورك ١٩٩٦.

٢ - تقرير التنمية البشرية في مصر، عام ١٩٩٤، وثيقة العدد مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٧٥ القاهرة ١٩٩٤.

٣ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، مصر - المعهد القومي للتخطيط، ١٩٩٧.

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، زيادة السكان فى جمهورية مصر العربية وتحدياتها للتنمية، ١٩٦٦.

٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الزيادة السكانية فى ج.م.ع. ١٩٧٠.

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المرأة المصرية فى عشرين عاماً، ١٩٥٢ - ١٩٧٢ - يناير، ١٩٧٤.

٧ - الجهار المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - التقرير السنوى، ١٩٩١.

٨ - الجهار المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوى، ١٩٩٧.

٩ - الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.

١٠ - الحلقة الدراسية حول المسائل السكانية ورفاهية المواطن العربى، جمهورية مصر العربية، الاسكندرية، ١٩٧٠.

١١ - المؤتمر الاسلامى عن الاسلام وتنظيم الاسرة، الرباط، ١٩٧١.

١٢ - أنطوان زحلان وآخرون، هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

(ب) دوريات :

١ - دكتور السيد محمد الحسينى، الطبقة الاجتماعية والسلوك الانجابى، دراسات سكانية، جهاز تنظيم الاسرة والسكان، العدد ٢٣، يونية ١٩٧٦.

٢ - الدكتور عبد الباسط حسن، البحوث الميدانية وأهميتها فى التخطيط للتنمية الريفية فى العالم العربى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث.

٣ - دكتور عبد الباسط محمد عبد المعطى، القيم الثقافية والقروية والمسألة السكانية فى العالم العربى، دراسات سكانية، يناير، ١٩٧٦.

٤ - دكتور عبد الكريم اليافى، الهجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٧٥.

٥ - دكتور محمود عودة، الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها وآثارها، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الاول، يناير ١٩٧٤، المجلد الحادى عشر، ص ٥ - ٦٠.

٦ - دكتور مرزوق عارف عبد الرحيم، الهجرة الريفية والحضرية فى مصر، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى مصر، ١٩٧١.

(جـ) رسائل علمية :

١ - ابراهيم مصحب الدليمى، الهجرة المعاكسة، دراسة اجتماعية لاحوال المهاجرين من مدينة بغداد إلى مشروع الشحيمية، رسالة ماچيستر كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٧٦.

٢ - أحمد أحمد سيد القيصر، تأثير الهجرة الخارجية على التغير الاجتماعية فى القرية اليمينية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

٣ - أحمد اسماعيل محمد اللهبان، هجرة العمالة المصرية وأثرها على التضخم فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماچيستر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

٤ - أحمد خليفى، السياسات السكانية والتحول الديموغرافى فى العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر ١٩٦٢ - ١٩٨٧، رسالة ماجستير قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩١.

٥ - أحمد عبد العزيز البكلى،الحمل المبكر والسلوك الانجابى، المؤتمر الديموجرافى، ١٩٨٠.

٦ - أحمد عبد الرحمن حمودة، سكان ليبيا، دراسة جغرافية وديموغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

٧ - أحمد على عبد الله الظنى، تحليل سجلات المواليد فى مصر باستخدام نماذج تتابع الانجاب الفعلى، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٨ - أحمد فؤاد على فهمى، الموارد البشرية وسياسات التنمية فى الاقتصاد الكويتى، رسالة الدكتوراة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩.

٩ - أحمد محمد مندور، دور الصناعات الصغيرة فى زيادة فرص العمالة المنتجة فى الدول النامية مع اشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٧.

١٠ - السعيد محمد مربيعى، التغيرات السكانية فى الجمهورية الجزائرية بين ١٩٣٦ - ١٩٦٦، دراسة فى جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.

١١ - امل فؤاد محمد حسن،عوامل الزواج واثره على الخصوبة،المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٨٤.

١٢ - اميرة عبد الجليل حسن، ظاهرة الهجرة وأثرها على النسق الادارى، رسالة ماجستير، قسم الانثروبولوچيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩١.

١٣ - ايمان عبد العاطى محمد مصطفى، العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والخصوبة، دراسة تطبيقية على مصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات و البحوث الاحصائية، جامعة القاهرة ١٩٨٨.

١٤ - ايمن جعفر زهرى، اثر الوضع الاقتصادى والاجتماعى على تفضيل وسيلة منع الحمل، المركز الديموجرافى، القاهرة ١٩٩٥.

١٥- ايمان محمد عبد الصمد ابراهيم، جغرافية العمران فى نطاق ترعة الاسماعيلية، رسالة دكتوراة. قسم جغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٦.

١٦ - بثينة عبد القادر السراد، الهجرة الداخلية لمدينة مراكش وأثرها على الاسرة والتنشئة الاجتماعية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧.

١٧ - جمعة رحومة سعد دميس، نسق القيم وفعالية السياسات السكانية فى العالم الثالث، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥.

١٨ - حامد السيد عبد الرحمن عبد الله، الهجرة الخارجية والبناء الاسرى من القرية المصرية، دراسة ميدانية على احدإى القرى بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الزقازيق، ١٩٨٨.

١٩ - حامد عبد الحسين السالم، الهجرة من الريف إلى الحضر، مع بحث ميدانى بين المهاجرين فى مدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة عين شمس، ١٩٧٢.

٢٠ - حسين ابراهيم عبد اللطيف، الهجرة واثرها على النمو العمرانى، رسالة ماجستير، قسم جغرافياً، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٩.

٢١ - حمدى عبد الحارس عبد الحميد، أثر الهجرة فى السلوك الانحرافى مع دراسة ميدانية فى محافظة اسوان، رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٢.

٢٢ - حمدى على عزت قنبر، التركيب السكانى للمدن المصرية غير المليونية، رسالة دكتوراة، قسم جغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٥.

٢٣ - ربيع بكرى أمين، أنماط التفاوت الريفى/ الحضرى والاستفادة من أثره على التوزيع السكانى فى دراسة ديموغرافية خريطة مصر السكانية فى المستقبل: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة.

٢٤ - رفيق محمود عبد الواحد، السكان وموارد الغذاء فى محافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، قسم جغرافياً، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٦.

٢٥ - رياض ابراهيم السعدى، الهجرة الداخلية لسكان العراق ١٩٤٦ - ١٩٦٥، رسالة دكتوراة - كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

٢٦ - سامى جاد الله، العلاقة بين السياسة والسكان، الآثار السياسية للتركيب العمرى على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٢٧ - سامية عبد السلام خليل، تحليل مقارن لبعض خصائص السكان لمحافظة القاهرة فى تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٧٦،رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٢٨ - سعاد صالح عبد السميع، التغيرات التى طرأت على التوزيع العمرى والجغرافى لسكان مصر خلال قرن من الزمن (١٨٨٢ - ١٩٧٦) من واقع بيانات التعدادات المصرية، رسالة ماجستير، معهد البحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٢٩ - سعاد عطا فرج، الهجرة الريفية الخارجية، دراسة فى دوافع التكيف والنتائج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.

٣٠ - شكرى محمد خطاب، سكان مدينة الجيزة، دراسة ديموغرافية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية، جامعة بنات عين شمس ١٩٧٦.

٣١ - عاطف على حسن، الانفجار السكانى فى مصر: أسبابه وكيفية علاجه، رسالة معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٦٩.

٣٢ - عبد الحكيم محمد عبد الحكيم، تحليل احصائى لمحددات حجم الاسرة الفعلى والمرغوب فيه فى ريف وحضر مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩.

٣٣ - عبد الحليم أحمد عبد القادر الخرابشة، اتجاهات الزواج والطلاق وآثارها على الخصوبة فى الاردن ١٩٧٥ - ١٩٨٥، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

٣٤ - عبد العزيز محمد حبيب، تغيير توزيع السكان محافظة بغداد ١٩٤٧ - ١٩٦٥، دراسة فى جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٧٦.

٣٥ - عبد الله مصطفى لؤلؤ، أنماط التراث الشعبى المتصلة بالمشكلة السكانية فى مصر، مع دراسة ميدانية لقريتين مصريتين، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٣٦ - عبد الفتاح عز الدين اسماعيل، أثر العوامل الصحية والاجتماعية والديموغرافيه على كل من فقد الاجنة ووفيات الاطفال الرضع فى مصر سنة ١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

٣٧ - عبد المنعم محمد جاد، الاثار الديموجرافية والاجتماعية للاسكان فى مصر، المركز الديموغرافى، القاهرة، ١٩٩٥.

٣٨ - عزت صلاح نمر. دنيامیات قوة العمل فى اطار البطالة مصر، المركز الديموغرافى، القاهرة، ١٩٩١.

٣٩ - علاء الدين محمود الحداد، التحليل الاجتماعى لنمو السكان فى دول العالم الثالث، رسالة دبلوم معهد البحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٥٩.

٤٠ - على غالب حسين، يیم البيانات الديموغرافية فى العراق وتقدير بعض المقاييس الاساسية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٤١ - على محمد أحمد حسين، دراسة تحليل بيانات الوفيات الحديثة فى مصر مع التركيز على أسباب الوفاة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات و البحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

٤٢ - عصمت فوزى محمد أحمد. محددات واختلافات فى وسائل منع الحمل فى مصر، المركز الديموغرافى، القاهرة ١٩٩١.

٤٣ - عيسى على ابراهيم، سكان النوبة، دراسة جغرافية وديموغرافية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية ١٩٧٨.

٤٤ - عيشة أحمد خليل، خصائص المهاجرين إلى القاهرة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات و البحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

٤٥ - غادة مصطفى عبد الله، محددات صحة الطفل فى مصر ١٩٩١، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩١.

٤٦ - فاتن محمد عبد الغفار شريف، أثر الزواج بين الأقارب على بنية الاسرة، رسالة دكتوراة، قسم الانثروبولوجيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩١.

٤٧ - فاتن اسماعيل، دراسة العلاقة بين التعليم والانجاب، دراسة تطبيقية على مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٤٨ - فا وق مم. على شعيب، تقييم برنامج تنظيم الاسرة وأثره على مستوى الخصوبة فى لريف والحضر، محـ فظة بنى سويف، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية جامعة القاهرة ١٩٧٧.

٤٩ - فاطمة الزهراء جميل، الحمل غير المكتمل ووفيات الاطفال وأثره على السلوك الإنجابى، المركز الديموغرافى، ١٩٩٠.

٥٠ - فاطمة محمد السمرى، بعض النتائج التنموية لنمو السكان فى مصر، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩٥.

٥١ - فايز محمد ابراهيم العيسوى، مركز شبين الكوم، دراسة فى جغرافية السكان، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٨.

٥٢ - فتحى أبو عيانة، سكان الاسكندرية، دراسة جغرافية وديموجرافية، رسالة دكتوراة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٠.

٥٣ - فتحى عبد الله عثمان فياض، التغيرات السكانية فى الوجه القبلى، ١٩٢٧ - ١٩٦٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٣.

٥٤ - فردوس ابراهيم محمد عثمان، السكان والموارد الغذائية فى محافظة البحيرة، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٧٦.

٥٥ - فوزية رمضان أيوب، الهجرة الداخلية والتخلف العقلى، دراسة نظرية وميدانية لعينة من عمال مصانع منطقة حلوان، رسالة ماجستير قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٩.

٥٦ - فيصل ابراهيم الزيانى، الهجرة الخارجية وأثرها فى تغير البناء الاجتماعى لمجتمع البحرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

٥٧ - كامل جاسم المراياتى، التصنيع والنمو السكانى والعمرانى فى ناحية الاسكندرية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٦.

٥٨ - كرم حبيب برسوم، أثره العامل الديموغرافى فى التغير الاجتماعى مع تطبيقه على تغير البناء العمرانى لمدينة كفر الدوار، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٩.

٥٩ - كمال موسى محمد، التصنيع الريفى كحل لمشكلة زيادة السكان فى ج.ع.م، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

٦٠ - ليلى أحمد مختار الفقى، أهم العوامل الاجتماعية التى تؤثر على الخصوبة في مصر. رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

٦١ - ماجد ابراهيم عثمان، دراسة مقارنة لنمط وفيات الرضع فى بعض الدول النامية وبعض الدول المتقدمة مع دراسة تفصيلية للنمط السائد فى ج.م.ع. خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٩.

٦٢ - ماجدة السيد حافظ عبد الرحمن، التغيرات البنائية والثقافية المترتبة على الهجرة الريفية، دراسة مقارنة لمجموعة من الاسر المصرية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٥.

٦٣ - مجدى رمزى شاعر جرجس، موقف الاستخدام فى سوف العمل المصرى، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩٠.

٦٤ - محمد إبراهيم منصور محمد، السكان وأزمة الغذاء العالمية مع اهتمام خاص بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ١٩٧٧.

٦٥ - محمد الغريب عبد الكريم عطية، الهجرة الداخلية آثارها ودوافعها، دراسة ميدانية لخصائص المهاجرين من قرية مشيرف إلى القاهرة رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٧٦.

٦٦ - محمد خضر محمد حجازى، مشكلة النمو السكانى فى مصر وعلاقتها بالاحتياجات الغذائية للانسان المصرى، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

٦٧ - محمد سيد حافظ عبد الرحمن، فاعلية العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى تحديد مستويات وأنماط الخصوبة: دراسة ديموجرافية عن المجتمع المصرى، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، ١٩٨٢.

٦٨ - محمد شيشو عبد الحافظ، الاوضاع الديموجرافية لفلسطين خلال الربع الثانى من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٦٩ - محمد صالح أحمد سيه محمد، أهمية الثقافة السكانية فى اعداد طلبة كليات التربية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

٧ - محمد عبد العزيز الهنداوى، السكان والعمران بالواحات الجنوبية لصحرا، مصر الغربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨١.

٧١ - محمد عثمان محمود الخفانى، الخصائص السكانية والتنمية، دراسة تقويمية لمشروع السكان والتنمية بقرتين، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٨ - ١٩٨٩.

٧٢ - محمد عونى عوض الحوفى، التضخم السكانى والتنمية الاجتماعية، رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية ١٩٦٨.

٧٣ - محمد فؤاد عوض، الكثافة فى المدن، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٢.

٧٤ - محمد مختار محمد الهادى، التغيرات السكانية فى بلدية بنغازى ١٩٥٤ : ١٩٨٤، رسالة دكتوراة، قسم جغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧.

٧٥ - محمد مصطفى عطية، الجوانب الديموجرافية لمشكلة التحضر فى مصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٧٦ - محمد منصور حسن سيف، الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٦.

٧٧ - محمد محمود بركات، دراسة لبعض عناصر التركيب الديموجرافى للقرية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٧٨.

٧٨ - محمود عبد الحميد محمود حمدى، أثر هجرة العمالة الفنية من مصر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، رسالة دبلوم، معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٤.

٧٩ - مديحة عبد الحكيم سليمان، بعض جوانب البطالة فى مصر، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩٥.

٨٠ - مرفت محمد خليل، حول الخصوبة فى مصر ١٩٩١، المركز الديموجرافى ٩٥.

٨١ - مرفت مصطفى حسن الشربينى، دور الخدمة الاجتماعية فى مواجهة المشكلة السكانية، رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٩.

٨٢ - منى أحمد النشار، مستوى واتجاهات ومحددات الخصوبة فى مصر، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩٥.

٨٣ - منى مدحت عبد الرؤوف نجم الدين، تنظيم الاسرة مع دراسة ميدانية بمدينة كفر الدوار بمحافظة البحيرة، رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٦٨.

٨٤ - مها محمد وجيه ياسين، العلاقة بين عناصر المشكلة السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، دراسة احصائية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٨٥ - موزة عبيد غانم، الهجرة الخارجية والتنمية، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة إلى دول الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٨٦ - نادية حليم سليمان، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالاتجاه نحو تنظيم النسل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٠.

٨٧ - نادية حليم سليمان، العوامل الاجتماعية النفسية المؤثرة على الخصوبة، رسالة دكتوراة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

٨٨ - نادية شكرى يعقوب، تنظيم الاسرة فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

٨٩ - نادية عطية منصور مخلوف، تنظيم الاسرة مع دراسة ميدانية من واقع مدينة الاسكندرية، رسالة دبلوم معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٦٧.

٩٠ - نادية محمد عبد العال رضوان، الحمل غير المرغوب فيه مع استخدام وسائل منع الحمل، دراسة اجتماعية ميدانية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

٩١ - نادية محمود محمد ادريس، محددات وفيات الرضع والاطفال فى مصر، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٩٥.

٩٢ - ناصر اهديوى ثابت، الخصوبة وأثرها على نمو السكان، دراسة ميدانية إجتماعية على سكان الجاليه الفلسطينية الاردنية بدولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤.

٩٣ - ناصر اهديوى ثابت، الهجرة الخارجية طبيعياً ودوافعها وآثارها، دراسة إجتماعية ميدانية مقارنة لحياة المهاجرين الفلسطينيين من معسكراتهم فى سورية إلى دولة الكويت، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.

٩٤ - نعيمة منصور إبراهيم، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية المصاحبة للنمو السكانى، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٦٦.

٩٥ - هانى نايف حسن مقبول، سكان الضفة الغربية لنهر الأردن دراسة جغرافية ديموجرافية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٤.

٩٦ - هنيات عبد الحميد إبراهيم قطب، العوامل المسببة للطلاق فى بعض المناطق الريفية والحضرية لمركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ١٩٨٦.

٩٧ - هويدا عبد العظيم عبد الهادى، أثر التركيب السكانى على التنمية الاقتصادية فى زيمبابوى في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥، رسالة ماجستير، معهد الدراسات و البحوث الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

٩٨ - وحيد فهمى الاسكندرانى، التغيرات السكانية فى مدينة الاسكندرية بين ١٩٢٧ - ١٩٤٧ وأثرها فى مظاهر الحياة الاجتماعية، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية ١٩٥٧.

٩٩ - وداد سليمان مرقس، العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة العاملة، دراسة ميدانية على مجموعة من النساء فى قسم الوايلى بمحافظة القاهرة رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

١٠٠ - وداد سليمان مرقس، المدخل الديوغرافى لدراسة التدرج الإجتماعى فى المجتمع القروى، رسالة دكتوراة، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

١٠١ - وفاء أحمد كمال إبرأهيم صبرى، نموذج سكانى انمائى لدراسة المتغير السكانى ودوره فى عملية التنمية الاقتصادية مع الاشارة إلى التجربة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٨٢.

١٠٢ - وهيب زكى ميخائيل، تنظيم الاسرة فى المجتمع المصرى، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

١٠٣ - يحيى شحاتة عبد العال، العوامل الإجتماعية والثقافية المؤثرة فى حجم الاسرة بين العاملين فى الصناعة مع دراسة ميدانية بين العاملين بمؤسسة الكهرباء، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٦٩.

١٠٤ - يسر عبد الفتاح أحمد، الاستخدام الفعال لوسائل منع الحمل فى مصر، المركز الديموجرافى، القاهرة، ١٩٨٤.

١٠٥ - يركشة طه يسن، حجم الاسرة وعلاقته بالكفاية الانتاجية للعامل، دراسة ميدانية على عمال الغزل بالمينا، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

(د) كتب :

١ - دكتور السيد محمد الحسيني، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر ١٩٩٦.

٢ - دكتور أحمد الخشاب، علم السكان والتخطيط الإجتماعى، القاهرة الحديثة، ١٩٥٩.

٣ - دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربى، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٢.

٤ - دكتور إسماعيل محمد هاشم، مشكلة السكان، دار المعارف بمصر، ١٩٦٣.

٥ - دكتور إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٣.

٦ - چورچ باركلى، أساليب تحليل البيانات السكانية، ترجمة عربية، إشراف دكتور عبد المنعم ناصر الشافعى، دار الكتب الجامعية، القاهرة .

٧ - دكتور حسن الساعاتى ودكتور عبد الحميد لطفى، دراسات فى علم السكان ط ٣ - القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

٨ - دنيس رونج، علم السكان، ترجمة عربية اعداد دكتور محمد صبحى عبد الحكيم، مكتبة مصر، ١٩٦٣.

٩ - سدنى كونتز، النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى، ترجمة أحمد إبراهيم عيسى، دار الكاتب العربى.

١٠ - السيد عبد الحميد الدالى، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٤.

١١ - دكتور صلاح الدين نامق، مشكلة السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٥٥

١٢ - دكتور صلاح الدين نامق، الانفجارات السكانية فى العالم، مطبعة البيان العربى، ١٩٦٦.

١٣ - دكتور صلاح الدين نامق، مشكلة السكان فى مصر وتحدياتها الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢.

١٤ - صلاح محمد سليمان، مفاهيم أساسية في السكان، المركز الدولى لتعليم الكبار، سرس الليان، ١٩٧٣.

١٥ - دكتور عبد الكريم الليافى، فى علم السكان، دمشق، ١٩٥٩.

١٦ - عزه النص، أحوال السكان فى العالم العربى، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٥.

١٧ - عزيزة عبد الرازق، البطالة والقطاع غير الرسمي في : السيد الحسيني - القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩٦٦.

١٨ - دكتور على الجريتلى، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر، مطبعة مصر ١٩٦٢.

١٩ - دكتور على عبد الرزاق جلبى، قضايا علم الإجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.

٢٠ - دكتور غريب سيد أحمد، الطبقات الإجتماعية، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢.

٢١ - دكتور غريب سيد أحمد ودكتور عبد الباسط محمد، البحث الإجتماعى، الجزء الأول، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥.

٢٢ - دكتور فايز محمد العيسوي، أسس الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢٣ - دكتور فتحي محمد أبو عيانه، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٢٤ - دكتور محمد عاطف غيث، علم الإجتماع، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣.

٢٥ - دكتور محمد عاطف غيث، تطبيقات فى علم الإجتماع، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٠.

٢٦ - دكتور محمد عاطف غيث، علم الإجتماع، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣.

٢٧ - دكتور محمد السيد غلاب ودكتور محمد صبحى عبد الحكيم، السكان ديموجرافياً، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٢.

٢٨ - دكتور محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مصر، دراسة ديموجرافية فى دراسات جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٥٧.

٢٩ - نور باقادر العمودي، الهجرة الريفية الحضرية، دار المنتخب العربي، بيروت، ١٩٩٤.

٣٠ - دكتورة نادية حليم واخرون، تقويم السياسة السكانية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤.

٣١ - وارن بنيس، أساسيات علم السكان، ترجمة عربية، اعداد دكتور محمد السيد غلاب وآخرون، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧١.

٣٢ - وارن تومبسون، ودافيد لويس، مشكلة السكان، ترجمة عربية اعداد دكتور راشد البراوى، مكتبة انجلو المصرية، ١٩٦٨.

ثانيا - مراجع باللغة الإنجليزية

(أ) قواميس وموسوعات :

D. Mitchell, A Dictionary of Sociology, Rout ledge & Kegan, London, 1963.

M. Rosental & P. Yadin, A Dictionaryof Philosophy, Progerss, Pub., Moscow, 1967.

D. Kirk, Population, International Encyclopeddio of the Social sciences, the Macmillan comp, New York, 1968.

(ب) وثائق ودوريات وحلقات بحث :

Center Agency for Public Mobilication & Statistisc, Population & Development, 1973.

C.F. Westoff & R. H. Potvin, Higher Education, Religion and Woman's Family Size Orientation, American Sociological Review, XXXI, 4, 1966.

G. H. elder, & C. E. Bowerman Family Structure & child Rearing pattern. The Effect of Facily Size & Sex composition. Amreican Sociological Review, XXXVIII, Dec. 1963.

R. Freedman, The Sociology of Human Fertilty, A Trend Report & Bibliography, Current Sociology, XIML, 1961 - 62.

G. McNicoll, Population & Development, Outlines for a Structuralist approach, Study group, Population council, Cairo, 1978.

U. N. Secretary Control, Population Chang & Economic and Social Development, The Population Debate, world Popllation Conference, Bucharest; 1964, Vol. 1, New York, 1975.

W. R. Bohaning, The Migration of Workers from Poor to Rich Counteries; Facts, Proplems, Policies, International Population Conference, Mexico, 1977.

Z. Pazlik, The Influenece of Population on Socio- Economic Development; International Population Conference, Mexico, 1977, UIESP, Belgigue, Vol. 2, 1977.

(جـ) رسائل علمية :

Abdel Aziz Abdullah, Fertility and Mortality. Analysis of Results from the 1976 Survey, Master's theisis. Demographic Cewten of Cairo 1976.

Abdel Gawad Mustafa, Family Planing in Rural Egypt, General Oiploma Demographic Center of Cairo, 1976.

Abdel Kader Soha Mohamed, Cowervative and Modern Egypt Family, Department of sociology and Anthropology, American University, 1971.

Abdel Dayem Mohamed, Demographic Patterns of Tunisia, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1970.

Abou Sead. H, Population Pressure on Land in Some Arab Countries, General Diploma, Demographic Senter of Cairo, 1979.Abou Sead. H, Population Pressure on Land in Some Arab Countries, General Diploma, Demographic Senter of Cairo, 1979.

Ali Ahmed Ail Hassan, Acomparative Study of Factors Affecting Neonatal Morbisity and Mortality in Abbis 2 and Abbis 8 Villages in Alexandria Governorate Master's Thesis, High Institvte of public Health, University of Alexandria, 1978.

Butrose Eliose, Reproduction Behaviour and Contracephion, Departement of Sociology and Anthropology, American University, 1970.

Tl - Tayeb Bahey Ahmed, A New Trend In Family Planing Aloptiion, Department of Sociology and Anthropology, American Univeristy, 1970.

Fahmy Hoda Youssef, Chawgineg Woman in Chawging Society, Departtment of Sociology and Anthropology, American University, 1978.

Farag Nagla Ali, How to Bring the Egyptian Poplation to Stationary State, A Hypothetical Situation, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1973.

Farouk Mohamed El-Adly, The Local Communities of New Nubia The Effects of Migration and Resttlement With Special Refe

rence to Family organization, Doctrat's Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo Unicersity, 1969.

Ghan Garbu Ali, Some Selected Sociological and Demogrphical Aspects of Population of Pakistan, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1973.

Greiss Syad, the Role of Women and Attitude to Famly, Department of Sociology and Anthropology, American University, 1971.

Hafiz Mohamed, The Level of Fertility of the Married Femels Employeas of a Ma or Oil Producing, Department, American Unívercity, 1965.

Hallak, M. H. Fertility, Moetality & population Growth in Syria, General Pepo., Demographic center of Cairo, 1970.

Hassan Abdel Kader Mohamed, Some Aspects of Population Changes and Socio-Economic Development in Mauritius, General Diploma Demographic Center of Cairo, 1979.

Hode Ismail Riad, High Risk Pregnancy Among Women under 20 Years of Age in A Rurâl Community, Doctat's Thesis, High Institute of public Health, University of Alexandria, 1982.

Jin Wie, Dynamics of Nuptuality and Fertiliy in Chinese Community Master,s Thess, Demographis Center of Cairo, 1982.

Kamel Mohamed Kamel Naguib, the Role Consan Guinity in Foetal Loss, Master's thesis, High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1975.

Mahmoud Hassein El Kady: An Epidemiology Study on Mortalities in Alexandria, Doctorat's theisis, High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1982.

Maliha Massoud Abdalla, Relationship Between Nutritiowal Status and Inter-Birth Spacing Dynamic in Iraq, Master's thesis High Institute of public Health, University of Alexandria, 1983.

Maliha Massoud Abdalla, Relatioship Between Nutritiowal Status and Inter-Birth Spacing Dynamics in Iraq, Master's thesis High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1983.

Mohamed Yassin. Mahdy, The Relation Between Employment Patterns and Reproduction of Working Women, Doctorat's thesis High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1975.

Mokhtari Abdel Aziz, Nuptuality and Differentials In Al Geria, Master,s thesis, Demographic Center of Cairo, 1980.

Nawal Leila Mohamed, Patterns of Nuptuality and Fertility in Uran Egyptian, Master's thesis, Demograhic Center of Cairo, 1982.

Sabah Mohamed Hamid Abdel-Keder, Acomparative Study of Reproductive Profiles of Families in Abbis 1 and Abbis 8 Villages, Master's thesis High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1985.

Sabea Hanan Hosni, Paths of Rural Transfomation Department of Sociology and Anthropology, American University,1987.

Sadek Said, Mixed Marriage, An Explatory Study, Departement of Sociology and Anthropology, American University, 1980.

Shadia Mohamed Abdel Moniem, A Comparative Study of K. A. P. Towards Famliu Planing of Working and Non-Working Who had Recently Aborted, Master's thesis, High Institute of Public Health, University of alexandria, 1985.

Soliman Mohamed Nabil, Some Aspects of Infant Mortality in Egyrt, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1975.

Thanaa Abdel Raouf El-Menoufy, A Comparative Study of the Effect of Child Loss in the First Year of Life on Famliy Formation in an Urban and a Rural Area in Alexandria Governorate, Master's thesis, High Institute of Public lHealth, University of Alexandria, 1884.

Valaoras. VG, Fundamental Laws Govering Human Mortality, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1982.

Yunde Liu, Some Aspect of Mortality in India, Diploma, Demographic Center of Cairo, 1983.

Zaalouk Malek El Hussain, the socal Structrue of Divorce, Departement of Sociology and Anthropology, American University, 1975.

(د) كتب :

A, Green, Sociology, New York, 1960.

A. H. Hawley, Population composition, in : The Study of Population, edt, P. M. Hauser & O. D. Duncan,The Univer.. of Chicago press 1959.

A. Kahlifa, et al., Status of Woman in Relation to Fertility & Family Planning in Egypt, N.C.S.C.R., Cairo, 1973.

C.B. Nam. Population & Society, edt, Houghton Mifflin Company, New York 1969.

C. Selltiz, et al., Research Methods in Social Relations, Holt, Rinhart & Winston, New York, 1959.

D. M. Hecr, Society & Population, Prentice Hall of India, New Delhi & Winston, New York, 1959.

E. A. Acherman, Geography & Demography, in b P. M. Hauser, & O. D. Duncan; eds, The Stuhy of Population, The Univer. of Chicago Press, 1959.

E. G. Stock well, Socio - economic Stalus and Morttlity in the United States, in; C. B. Nam, Population & Society, edt; Houghton Mifflin Company, New York, 1969.

E. R. Weiss, Altaner, The Influence of Socio-Economic condition on the Fertility of woman in the third world, univer. of Kuebec, Montrial.

H. S. Shryock, The family as a factor in Migration; in : C. B. Nam Population & Society, edt., Houghton Mifflin Cofp., New York, 1969.

J. J. Clifford, Reading in The Sociology of Migration, Pergaman Press, New York, 1966.

J. J. Spengler & O. D. Duncan, Population Theory & Policy, The Free Press of Gelence, Illinois, 1956.

J. J. Spengler, Economics & Demography, in : P. M. Hauser. & O. D. Duncan, The Study of population, edt., The Univer. of Chicago Press, 1959.

J. Matras, Population & Socties, Prentic Hall, Inc., New Jersey, 1973.

J. P. Wiseman, & M. S. Aron, Field Projects for Sociology Students, Schenkman Pub., San Francisco, 1970.

K. C. Kamm eyer, An Introduction to Population, Clandlen Pubi Comp, London, 1971.

K. Davis, The Sociology of Demographic Behavior, in : R. Merton et al., Sociology to-day, Basic Book, Inc., New York, 1959.

K. Davis, Human Society, The Mcmillan Company, New York, 1969.

K. Davis, The Theory of Chang & response, in modern demographic history; in : T. R. Ford & G. F. Dejonge, Social Demography, Prentice-Hall, Inc., N. J., 1975.

L. Broom, & P. Seznick, Sociology, Harbor & Row, Pub. New York, 1955.

L. Henry, Population, Analysis & Models, Eduard Arnold. LTD, London 1976.

M. J. Ulmer, Economics, Theory & Practice., Houghton Mifflin Company, New York, 1965.

N. Timacheff, Sociological Theory; its Nature & growth, New York, 1955.

P. M. Hauser & O. D. Duncan, The Data and Methods in : The Study of Population, edt., The Univer., of Chicago Press, 1959.

P. M. Hauser World Population & Development, Challenges & prospects, Syracuse University Press, New york, 1979.

P. Sorokin, Contemporary Sociological Theories, New York, 1928.

R. freedman, Norms for family Size in under developed Areas. in M. Micklin, Population, Enironment and Social Organization, The Duyden Press, Elinois; 1973.

R. K. Kelsall, Population, Longman, London, 1975.

R. Thomlnison, Population, Dynamics, Raudom House. New York, 1966.

Statistical Office of the United Nations. The Utilily and Modern Conception of a Population Census, in; C. B. Nam, Population & Society edt., New York, 1969.

T. L. Smith, Foundation of Population Study, J. B. Lippincott Company, New York, 1960.

T. R. Ford & G. F. Dejong, Social Demography, Prentice Hall, Inc., N. J. 1975.

U. S. Bureau of The Census, fact Finder for the Nation. in : C. B. Nam. Population & Society, edt, New york, 1969.

W. G. Moore, Soclology & Demography, in : P. U. Hauser, & O. D. Duncan, edt., The Study of Population. The University of Chicago Press, 1959.

W. G. Good & K. Hatt, Methods in Social Research, Mcgraw Hill. Company New york, 1952.

W. S. Thompson & D. L. Lewis, Population Problems, Tata., Mcgraw Pub. New Delh., 1965.

Wolfang Lutz, The Future Population of The world, edt., International Institute for Applied systems Analysis, Austria, 1996.



محتويات الكتاب

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الباب الثانى

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الباب الثالث

الفصل الحادي عشر

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر